شؤون فلسطينية

٢٣٩ـ كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٩٣

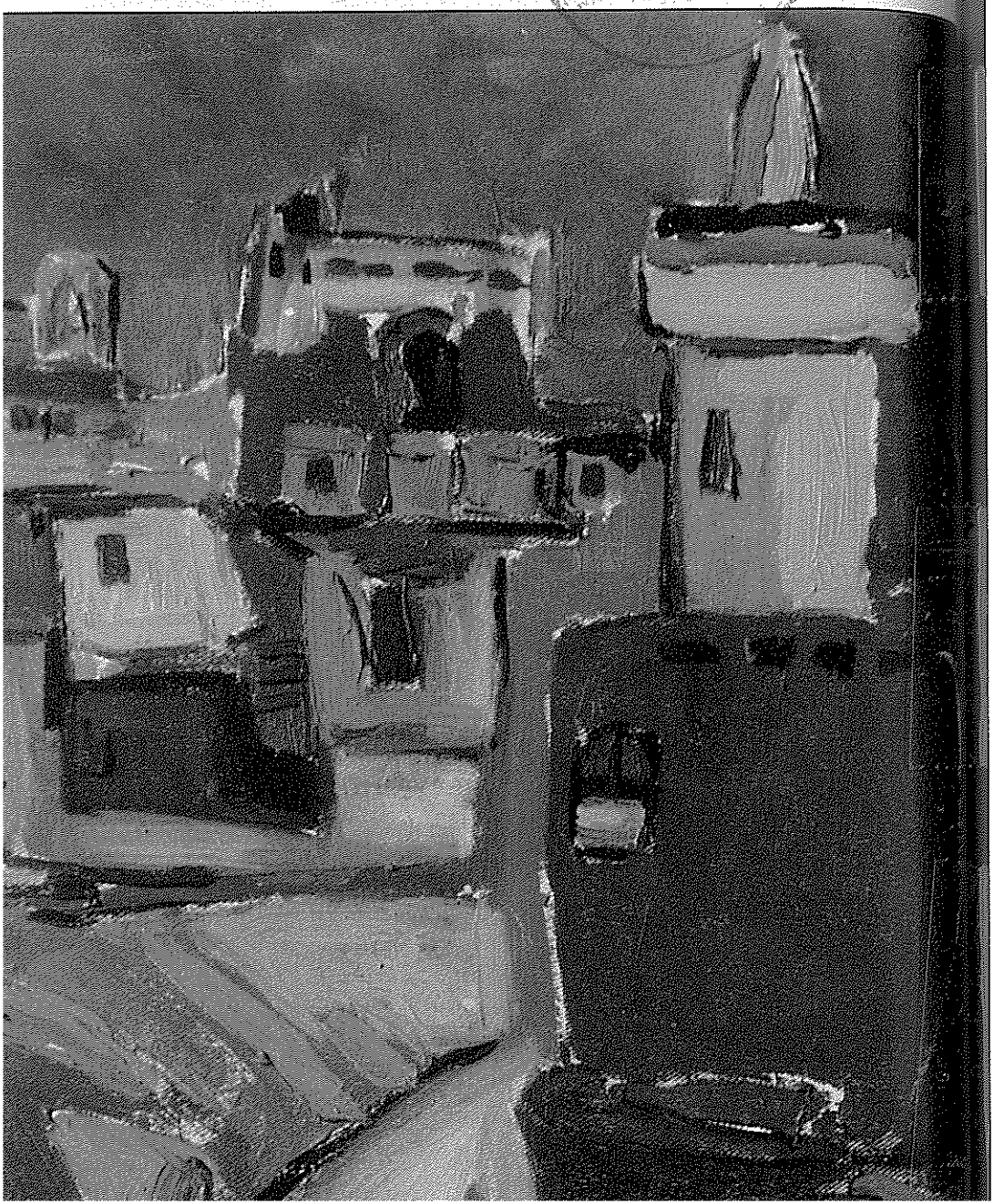

المكتب
03 -03- 1998

شؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٩٣

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٢ مفهوم الأمن للدولة الفلسطينية ..... د. يزيد صايغ
١٤ نحو بناء سلطة قضائية مستقلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ..... علي سفاريني ود. غسان فرمند
٢٥ الأساس النظري للقضية الفلسطينية: صراع الوجود والحدود والحقوق ..... طلعت أحمد مسلّم
٣٩ تطور العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني ..... د. جمال علي زهران
٤٧ الانتفاضة و«الصوت الآخر» في الأدب العبري ..... فيصل قرقطي

القضية الفلسطينية في الرؤية المصرية (ملف)

٦٠ التصوّر المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في ضوء «كامب ديفيد» ..... وحيد عبدالمجيد
٧٣ رؤية أحزاب المعارضة المصرية للقضية الفلسطينية (١٩٨١ ـ ١٩٨٧) ..... عمرو هاشم ربيع
٩١ القضية الفلسطينية في السياسة المصرية (١٩٧٨ ـ ١٩٩١) ..... عبدالعزيز شادي

مراجعات

٩٩ الانتفاضة الفلسطينية بين مرحلتين ..... د. احمد سعيد نوفل
١٠٣ فلسطين وسياسة الانتداب البريطاني ..... سميح شبيب

شهريات

١٠٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: اجماع وطني واتفاق على أسس التحرّك ..... س. ش.
١١١ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: قلق من فشل المفاوضات ..... أحمد شاهين

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
قضية المبعدين والبحث عن مخرج ..... د. نبيل حيدري
١٢١ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
انعطاف نحو فقدان السيطرة الأمنية ..... ي. ص.
اسرائيليات:
١٢٧ **نصف «حكم ذاتي» ومسارات متعرّجة** ..... صلاح عبدالله
١٣٣ **اجماع اسرائيلي على سلاح الابعاد** ..... هاني العبدالله
١٤١ **الانتفاضة: ميزان السنوات الخمس** ..... سمير جريس
١٤٩ المناطق المحتلة:
الابعاد ومأزق الشرعيات المتناقضة ..... ربعي المدهون

وثائق
١٥٤ **نص بيان م.ت.ف. بشأن المبعدين الفلسطينيين: ادانة وتعليق المفاوضات**
١٥٤ **مجلس الامن الدولي يقرر العودة الفورية للمبعدين الفلسطينيين**

يوميات
١٥٦ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١١/١٩٩٢ الى ١٥/١/١٩٩٣**

بيبليوغرافيا
١٦٩ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**

لوحة الغلاف من الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمد صالح خليل**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي [بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

مفهوم الامن للدولة الفلسطينية

د. يزيد صايغ

زميل باحث بالعلاقات الدولية وأمن الدول النامية،
كلية سانت انطوني ـ جامعة اكسفورد (بريطانيا)

عندما عقدت مجموعة العمل الشرق أوسطية متعدّدة الطرف والخاصة بمسائل التحكّم بالاسلحة والامن الاقليمي جلستها الاولى في العاصمة الاميركية واشنطن، في أيار (مايو) ١٩٩٢، باشرت عملها في غياب طرف مركزي في النزاع، هو الفلسطينيون. وفي توضيحهم لفشل راعيي المؤتمر في دعوة الفلسطينيين، أعلن الناطقون الرسميون الاميركيون بأنه ما دام الفلسطينيون لا يشكّلون دولة وليست لديهم «جيوش وبحرية وقوات جوية»، فان مداولات المجموعة لا تعنيهم.

كان ذلك، بالطبع، هو التفسير «الدبلوماسي» الذي ردّ عليه الفلسطينيون. لقد ذكروا، اولاً، انهم طرف مركزي في المفاوضات، وان اتفاقية السلام التي سيتم التوصل اليها، في النهاية، ستكون ناقصة اذا لم يشاركوا فيها وإذا لم يجيزوا كل جزء من التسوية النهائية. وثانياً، فان المسؤولين الاسرائيليين كثيراً ما رفضوا الاستقلال الفلسطيني على أساس ان الدولة الفلسطينية ستهدّد الامن الاسرائيلي، وأشار الفلسطينيون الى ان هذا الموقف كان اعترافاً اسرائيلياً واضحاً بالصلة بين الفلسطينيين وقضية الامن[1]. ولهذا السبب، فان هذا الموقف الاسرائيلي جعل من الضروري مشاركتهم المباشرة في مناقشة تعزيزات السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي، ويعني ذلك بالتحديد التحكّم بالاسلحة والامن الاقليمي، على المستويين الثنائي ومتعدّد الطرف.

وبتقديمهم لهذه الحجة، وضع الفلسطينيون اصبعهم على السبب الحقيقي الذي ادّى الى عدم دعوتهم للمشاركة في أعمال مجموعة العمل الخاصة بالتحكّم بالاسلحة والامن الاقليمي. وبالرغم من ذلك، وجّهت الدولتان الراعيتان الدعوة للوفد الفلسطيني لحضور جلسات مجموعات عمل أخرى ـ خاصة بمشاكل المياه، والبيئة، واللاجئين والانماء الاقتصادي ـ مع ان الفلسطينيين لم تصبح لهم دولة عندما ذهبوا لمناقشة تلك القضايا الاخرى. ولكن وفي ما يتعلّق بقضية التحكم بالاسلحة والامن الاقليمي، فان الاسرائيليين مارسوا ضغطاً سرياً على الولايات المتحدة الاميركية الدولة الراعية المشاركة كان الهدف منه منع الفلسطينيين من المشاركة لأن ذلك قد ينطوي، على وجه التحديد، على الاعتراف بالوفد الفلسطيني بأنه يلعب دوره في المفاوضات، ولو ظاهرياً، بوصفه ممثلاً لدولة. والاهم من ذلك، ان مشاركة الفلسطينيين قد تؤدي، في النهاية، الى حل المشاكل والتهديدات التي يتخذها المسؤولون الاسرائيليون التكئة الاساسية في الاستمرار في رفض حالة الدولة الفلسطينية، ومن ثم اجبارهم على مجابهة القضية بأمانة وايجابية.

ان الاساس المنطقي المعلن الذي استندت اليه الولايات المتحدة الاميركية في ابعاد الفلسطينيين عن مجموعة العمل الخاصة بالتحكم بالاسلحة والامن الاقليمي كشف عن مدلولات اخرى. ان الاشارة الى امتلاك القوات المسلحة النظامية بوصفه معياراً للمشاركة كشف عن نظرة ضيقة وفهم محدود للمكوّنات الحقيقية لسلام وأمن دائمين، ذلك ان الالتزام بأن تحصر مجموعة العمل مناقشاتها في القضايا العملية الراهنة كان امراً معقولاً، ولكن الاشارة الضمنية بأن الاطراف القادرة على المساهمة البنّاءة في المفاوضات هي وحدها تلك التي تستطيع ان تدفع الى ميدان القتال جيوشاً كبيرة مستديمة او تلك التي تنفق اموالاً طائلة لامتلاك الاسلحة هي حجة غير منطقية وينقصها التفكير القويم.

ولكن ما هو، اذاً، المفهوم الفلسطيني للامن، والذي يمكن ان يشكّل اساس المفاوضات، وان يقود، في النهاية، الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟ هذه الدراسة تقدّم حجة واحدة، مبتدئة بالقاء نظرة سريعة على التهديدات التي تجابه الامن الفلسطيني، ثم تحاول اعادة تحديد مفهوم الامن بمصطلحات ذات علاقة بالقضية الفلسطينية. وتتبع ذلك باقتراح بشأن الاطار الاقليمي الذي يجب ان يقام لتعزيز السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي والعربي ـ الاسرائيلي.

إنعدام الامن الفلسطيني

نقطة الانطلاق الافتراضية لهذه الدراسة هي ان المناقشة بشأن الامن من المنظور الفلسطيني تصبح، فقط، ذات صلة حقيقية بالموضوع عندما تتعلّق بمتطلبات وظروف الدولة الفلسطينية. والى ان يصبح لهذه الدولة وجود، فان الشعب الفلسطيني يظل تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي أو في حالة نفي محفوف بالمخاطر والعدوانية في أغلب الاحيان. ومن ثم فان امنه الفردي والجماعي يمكن فهمه، فقط، في هذا السياق، ويعني ذلك، في المقام الاول، مسألة ضمان حمايته وحقوقه الانسانية الاساسية.

وبالاضافة الى الاسس القانونية لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته ـ والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل كلاهما طرفان معنيّان بذلك[٢] ـ فان الفلسطينيين يدركون ان ممارسة سلطتهم السياسية السيادية على أرضهم ومواردهم وشعبهم هي العامل المحدد الاساس لرفاهيتهم واستمرار بقائهم الوطني. ومن هنا، تنشأ الحاجة الضرورية لاقامة دولة مستقلة. وهذا، بالرغم من كل شيء، هو الادراك عينه الذي دفع الحركة الصهيونية قبل العام ١٩٤٨.

الاساس التاريخي

هناك الكثير من الحقائق في التاريخ الفلسطيني المعاصر لتعزيز هذا التوجه. وعلى الرغم من الذرائع الاسرائيلية والمؤيدين الغربيين الذين زعموا ان الرفض الفلسطيني في الثلاثينات والاربعينات جعل اسرائيل، الآن، في حل من تطبيق القرارات الدولية التي هي طرف فيها، فان الهدف المركزي من وراء الثورة الفلسطينية، في ذلك الوقت، كان اجبار الأطراف الاخرى في النزاع (وبصورة خاصة بريطانيا) على الاعتراف بالقيادة الوطنية الفلسطينية والتفاوض معها.

لقد سعت تلك القيادة، بنشاط، لاقامة دولة فلسطينية في المنطقة التي كانت تقع تحت سيطرة العرب في العام ١٩٤٨، وشكّلت برلماناً وغيره من الاجهزة الحكومية لتنفيذ ذلك الهدف. وليس الغرض من وراء ذلك القول بأن تلك القيادة قبلت الحل الخاص باقامة دولتين. ولكن الهدف، ببساطة،

هو تأكيد ان الكثير من معاناة الفلسطينيين، التي أعقبت تلك الفترة، نجمت عن رفض الاطراف الاخرى ـ بريطانيا واسرائيل ودول «المواجهة» العربية الاساسية ـ السماح لهم بالتحدث بالأصالة عن أنفسهم وحكم انفسهم.

ان أحداث حرب العام ١٩٤٨ لا تفتأ تثير الجدل، ولكن الامر الذي لا جدال فيه ان تلك الاحداث هي التي أدّت الى اجتثاث الفلسطينيين من ديارهم وتشتيت الجزء الاكبر من المجتمع الفلسطيني. ان صدمة الانفصال عن الارض والموروثات و«التشظي» الاجتماعي تضاعف أثرها في السنوات التالية لتلك الاحداث بسبب تقلّبات الحياة تحت السيطرة الغريبة، سواء أكانت اسرائيلية أم عربية. وبالنسبة لغالبية الفلسطينيين فان وضعهم كان هو النفي والاوضاع غير المستقرة. وبعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وقع بقية السكان الفلسطينيين، أيضاً، تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي[٣].

ومنذ ذلك الوقت، قتل نحو ٦٠٠٠٠ فلسطيني وجرح عدد لا حصر له في الحرب ضد اسرائيل او النزاعات الأهلية في الاقطار العربية، بما في ذلك الآلاف الكثيرة من الفلسطينيين الذين استشهدوا في أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ و«حرب المخيمات» في العام ١٩٨٥ وحتى العام ١٩٨٨ ومذابح تل الزعتر وصبرا وشاتيلا[٤]. وفي داخل الارض المحتلة، تراوح عدد الفلسطينيين الذين اخضعوا الى الاستجواب الاسرائيلي بين ٣٥٠ الى ٤٠٠ ألف شخص. ومن بين هؤلاء أُصدرت أحكام بالسجن ضد نحو ١٠٠٠٠٠ في الفترة الواقعة بين العام ١٩٦٧ ومنتصف الثمانينات. وقد حدث ذلك كله حتى قبل القمع الاسرائيلي للانتفاضة والذي نجم عنه عدد اضافي من القتلى بلغ نحو ١٠٠٠ شخص و١٠٠٠٠٠ جريح و٧٠٠٠٠ معتقل في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٨٧ و١٩٩١. وفي أي من هذه الحالات، عانى الفلسطينيون من انعدام سلطتهم السيادية على أنفسهم والارض التي يعيشون فوق اديمها، ومن حاجتهم الى «اعادة ترسيم» هويتهم المحدّدة وان يدافعوا عن كيانهم السياسي وبصورة خاصة في المنفى.

التهديدات المستقبلية

إذا كان مفتاح الامن الوجودي الفلسطيني هو اقامة دولة، إذاً كيف يمكن تحديد الامن المادي لدولة فلسطينية؟ بمجرد قيام هذه الدولة، فان التهديدات العسكرية الاولية ستجابهها من طائفة منوّعة من المصادر الاسرائيلية. احد هذه المصادر، هو نشاط المستوطنين الاسرائيليين السابقين او المدنيين الآخرين الذين قد يشكّلون شبكات ارهابية سرية شبيهة بتلك التي ظهرت من وقت لآخر منذ العام ١٩٨٠، عندما حاولت واحدة من أمثال تلك المجموعات (TNT) اغتيال ثلاثة من رؤساء البلديات المنتخبين. والتهديد الآخر، هو النشاط المحتمل من قبل ضباط مارقين او مسؤولين حكوميين آخرين قد يعملوا اما بالتعاون مع مجموعات مدنية سرية أو يسعون لاستخدام وسائل اتصالاتهم الخاصة لاثارة الأحداث بين دولتي اسرائيل وفلسطين[٥].

هذا الافتراض الاخير، ليس احتمالاً بعيداً: ان الكثيرين من الاسرائيليين يعتقدون ان وزير الدفاع الاسبق، اريئيل شارون، ورئيس أركان حربه، رفائيل ايتان، سحبا الحكومة الاسرائيلية عمداً وعن طريق الخداع للدخول في مجابهة مع سوريا في العام ١٩٨٢ ومن ثم القيام بحصار بيروت[٦]. وحتى في غياب أفراد لهم مآرب خاصة، فان الحكومة الاسرائيلية قد تخطىء في فهم بعض التطورات السياسية والعسكرية في فلسطين أو في دول عربية مجاورة أخرى، أو قد تبالغ في ردّ فعلها على عمل يقوم به محرضون وتشنّ عمليات عسكرية ضد الدولة الفلسطينية بصورة مبتسرة أو من غير داعٍ.

ان ما أوردناه سابقاً يوحي بوجود تهديدات محتملة اخرى ستجابه الامن الفلسطيني. والمثال الذي يأتي، في المقام الاول، هو اللجوء المحتمل الى عمليات سرية يقوم بها فلسطينيون افراداً أو مجموعات معارضة للسلام مع اسرائيل او اتفاقه وشروطه. كما ان التوترات في العلاقة المتبادلة في داخل الاردن قد تؤدي، كما هو مفهوم، الى شتّى أشكال المستويات الدنيا من العنف. وعلى مستوى آخر، فانه سيكون من غير المحتمل ان يشكّل الاردن تهديداً لاسرائيل وذلك لعلمه بالثمن الباهظ الذي يجب عليه ان يدفعه في ما يتعلق بأمنه واقتصاده. وليس من المحتمل، كذلك، ولأسباب مماثلة ان تتحرك المملكة ضد فلسطين ما دامت اسرائيل لن تحتمل عبور وحدات عسكرية كبيرة وأنظمة أسلحة لنهر الاردن. والاكثر خطورة من كل ذلك هو بروز تهديد يمكن تفهمه من قبل سوريا أو العراق أو أي قطر آخر قد يدفع اسرائيل الى اعتبار احتلال فلسطين أمراً ضرورياً بوصفه اجراءاً وقائياً.

وعلى كل حال، فان تلافي هذا التهديد الاخير بالتحديد ـ الناجم عن هجوم، على نطاق واسع، تشنّه قوات عربية تقليدية تتقدّم عبر الضفة الفلسطينية ـ هو الذي يجعل اسرائيل، من دون ادنى شك، تصرّ على تضمين اجراءات أمن محدّدة في نطاق أية اتفاقية سلام تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية. وطالما لم يتدهور الوضع العسكري الاقليمي الى ما دون حدّ معيّن، فان الامن الفلسطيني، في هذه الحالة، سيكون محمياً بالاتفاقيات الموجودة. وعلى المنوال ذاته، فان فلسطين ستكون آمنة من هجوم اسرائيلي مهما كان السبب.

وبنظرة عامة، نجد ان الدولة الفلسطينية ستجابه مستويين محدّدين من التهديدات: هجوم على نطاق واسع تشنّه قوات نظامية تابعة لدول مجاورة؛ وأعمال عنف على مستوى أقل تثيرها جماعات شبه عسكرية سرية من المحتمل ان تكون قادرة على الاتصال بمصادر حكومية ولها صلة بقوات الامن أو الدفاع. وحتى إذا لم يفرض اتفاق سلام مع اسرائيل قيوداً كبيرة على الموجودات العسكرية الفلسطينية، وهذا امر بعيد الاحتمال، فان دولة فلسطين لن تمتلك الوسائل المالية والبشرية لبناء قدرات دفاعية كافية لردع، أو صد، هجوم تقليدي كبير. ولكنها، على كل حال، يجب ان تمتلك وسائل عسكرية كافية لضمان أمنها الاساس بصدقية ضد هجوم على نطاق صغير أو التسلّلات التي تقع عبر الحدود، وان تمارس سيطرة كاملة على أمنها الداخلي[٧]. وبهذه الطريقة، فانها ستساهم، بفاعلية، في حفظ أمنها الخاص واستقرار العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية على حد سواء، وبصورة خاصة لأن أية محاولة اسرائيلية للتدخل، بصورة مباشرة، ستؤدي، فقط، في الحقيقة، الى اثارة المزيد من المشاعر التحررية الوحدوية الفلسطينية، ومن ثم تعود بنتائج عكسية.

اعادة تعريف مفهوم الامن

تقوم الطريقة الفلسطينية لمعالجة قضية الامن، على فرضية ان البعد العسكري هو، فقط، احد مكوّنات الامن، وليس الاكثر أهمية على الدوام. والامن، في الحقيقة، هو مفهوم تكاملي يشمل الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الابعاد البيئية، بالاضافة الى البعد العسكري[٨]. ويحتل هذا الفهم مكان الصدارة من اصرار الفلسطينيين على ممارسة حق تقرير المصير في شكل دولة ذات سيادة. وهو يوفر، أيضاً، وسيلة للتوصل الى مقايضات طالما يحدد الفلسطينيون متطلباتهم الخاصة بوجودهم وأفضلياتهم بالصورة التي تتيح لهم تقليل التركيز على الامن التقليدي والدفاع العسكري.

الامن بوصفه «صفقة شاملة»

من الواضح من العرض السابق الخاص بالتهديدات المحتملة لأمن الدولة الفلسطينية انها ستكون لها خيارات محدودة في التعامل معها حتى إذا ما أُتيح لها بناء قواتها المسلّحة بحرية غير محدودة[٩]. ومن الواضح، أيضاً، بالقدر عينه، ان أكثر التهديدات خطورة التي قد تجابهها الدولة الفلسطينية، والتي لا تصل الى حدّ الهجوم التقليدي الخارجي، ستكون، في جوهرها، ضد أمنها السياسي عوضاً عن أمنها المادي. وفي الاحوال التي لا يقع فيها نزاع مع دولة أخرى، فان فلسطين ستجابه تحديات من مواطنيها أو الاسرائيليين الذين يرفضون التخلي عن مطالبهم التاريخية أو الاعتراف بالطرف الآخر. ومع ذلك، فان هذا نوعاً من التهديد لا يمكن معالجته عسكرياً حتى إذا كان من الممكن احتواؤه بهذه الطريقة.

ويقود ذلك الى تأكيد الحاجة التي أشرنا اليها سالفاً للتركيز على العناصر غير العسكرية في التفكير الامني الفلسطيني. ان وجود الدولة الفلسطينية هو المحدّد الاساس للامن الخاص بالوجود الفلسطيني، ولكن القوة العسكرية لا يمكن ان تصبح الضامن الاساس لأمن دولة تنشأ بهذه الصورة، ما دامت ستفتقر الى الموارد البشرية والمالية؛ كما ستكون، بالاضافة الى ذلك، مقيّدة بكوابح دستورية. وهكذا، فان سعي الفلسطينيين لعقد اتفاقية سلام مع اسرائيل تتيح لهم الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة سيكون من قبيل الحاق الهزيمة بالنفس ما دامت محصلة دفاعاتهم ستظل غير كافية لصد هجوم شامل يشنّه اعداؤهم الاكثر احتمالاً. كما ان القوة العسكرية لن تكون كافية للقضاء على التوترات الناجمة عن النزاعات السياسية الاصولية، سواء نشأت محلياً أم جاءت عبر الحدود الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

وعوضاً عن ذلك، يجب على الفلسطينيين ان يسعوا، بوعي، للحصول على مقايضات في أية اتفاقية سلام فلسطينية ـ اسرائيلية. ويجب عليهم ان يقايضوا قدرة عسكرية لا يمكن ان تفي بأغراضهم الاساسية بمكاسب اقليمية وسياسية هم في حاجة ماسة اليها. والآن، يوجد عدم تناسق شاسع في مجال القدرات العسكرية بين اسرائيل والفلسطينيين، ليس ذلك فحسب، وانما في كل منحى آخر تقريباً، باستثناء الحاجة المتساوية لكلا الشعبين لسلام وأمن دائمين مضمونين من قبل الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية المتمتعتين بالسيادة وامكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية الداخلية وفي العالم الخارجي. وعوضاً عن السعي لالغاء عدم التساوق العسكري هذا، الذي ستتكفىء نواحي معيّنة منه الى الوراء لا محالة بمجرد احلال السلام وتعايش الدولتين، فان على الفلسطينيين ان يعتبروه ميزة ما دام يتيح لهم الفرصة لتركيز مطالبهم وجهودهم على النواحي ذات الاهتمام الاكبر بالنسبة اليهم.

ومن الناحية العملية، فان الامن الفلسطيني يمكن ضمانه بأفضل صورة بترتيبات سياسية تعالج، بقدر الامكان، المطالب والممتلكات التاريخية الخاصة بالشعب الفلسطيني. وإذا كان أمن اسرائيل واستمرار سكانها اليهود على قيد الحياة على المدى الطويل سيتحقق في المقام الاول بالوسائل العسكرية، فانه وكلما زاد اتساع هذه الوسائل وامتدادها كلما توجب على الاسرائيليين ان يكونوا ألين عريكة، وان يكون من المتاح للفلسطينيين الدخول بحرية أكبر الى كل المناطق التي يعتبرونها وطنهم التاريخي. ومن شأن ذلك ان يحل مشكلة اللّب الحقيقي لنضال دام لقرن كامل حول فلسطين، ومن ثم يزول السبب الجذري للنزاع في المستقبل.

إذن، ما تقترحه هذه الدراسة هو ابرام اتفاقية فلسطينية ـ اسرائيلية توفّر «صفقة» متكاملة للجانبين كليهما[١٠]. ان اجراءات الامن الشاملة ستضمن متطلبات الدفاع الخاصة باسرائيل، ومن ثم تجعل تقديم امتيازات للفلسطينيين امراً ممكناً ومأموناً على حدّ سواء. ان اقامة الدولة الفلسطينية ستدعم الامن المتبادل وتوفّر الاستقرار في العلاقات بين الشعبين ما دامت ستوفّر قيام سلطة شرعية ومسؤولة عن مواطنيها. وستوفّر الدولة، أيضاً، آلية ادارة العلاقات الثنائية المستقبلية والتحكّم، عند الضرورة، بالازمات والحل الاقليمي للنزاعات.

وعلاوة على ذلك، فان تقسيم الوطن المشترك الى دولتين محددتين ذاتي سيادة يتيح لكل واحد من الشعبين ان يمارس تقرير مصيره (بما في ذلك حق العودة المقدس)، ويضمن استمراره في البقاء على الجزء الخاص به من أرضه ومن دون ان يشكّل خطراً على الشعب الآخر. وبعد الحصول على الضمانات الاساسية الخاصة بالامن العسكري والسيادة، فان كل واحدة من الدولتين تستطيع ان تتيح حريات أوسع للتحرّك والعمالة والاقامة لمواطني الدولة الاخرى. وستكون الممارسات السياسية لكل من الشعبين محدودة في نطاق الدولة الخاصة بكل واحد منهما، وذلك للحيلولة دون اختلال التوازن السكاني بين اليهود والعرب والذي قد يتيح الفرصة، في المستقبل، لأي من المجموعتين لاستخدام الوسائل القانونية البرلمانية لتعكس، عن عمد، شكل الدولتين ضد رغبة المجموعة الاخرى.

ان تفاصيل هذا المشروع قد تتفاوت. ولكن، من حيث الجوهر، فان هذه الصفقة المتكاملة ستتيح لكل من الشعبين التنقل بحرية في كل أنحاء فلسطين وأرض ـ اسرائيل، وذلك بموجب حق متفق عليه، ومن ثم يوضع البعد الانساني الحيوي في صالح دعم الامن المتبادل.

توحيد الامن

ان اسلوب المعالجة الذي قدّمناه، هنا، له ميزة خاصة وهي انه منسجم، تماماً، مع التوجهات المعاصرة للنظام الدولي. فهنالك تطورات استراتيجية كبيرة غيّرت ميزان القوى العالمي وأثرت على الطريقة التي تدار بها السياسة العالمية. كما أدّت الثورة التكنولوجية الى تغييرات جوهرية في طبيعة الاقتصاد العالمي والشؤون المالية، ونجم عن ذلك، في المقابل، المزيد من الاعتماد المتبادل الواسع النطاق، والتهديدات البيئية والتنافس على المصادر (وبصورة خاصة، المياه في الشرق الاوسط) تؤكد، بشكل واضح، العلاقة المتبادلة في النظام العالمي في كل أبعاده. وهذه التوجهات مهيّئة، الآن، لتهيمن على جدول أعمال العلاقات المتبادلة بين الدول في المستقبل المنظور.

والمعنى الضمني ذو الصلة، في هذا السياق، هو ان الدولة الفلسطينية يجب ان تحدّد أمنها بمصطلحات مفاهيمية تأخذ في الاعتبار الحقائق العالمية المتطورة. والامر الاكثر وقوعاً في صميم الموضوع هو ان العامل المؤثر الاساس في أمنها واستقرارها ورفاهيتها سيكون قدرتها ليس، فقط، على التفاعل مع العالم الخارجي، وانما على ان تنتهز الفرص، بصورة نشطة، للحصول على الفوائد المتاحة لها. وبصرف النظر عن الشروط المحددة لاتفاقية السلام التي ستعقد مع اسرائيل أو البروتوكولات الخاصة التي ستعقد مع العرب أو الدول الاخرى، فان الدولة الفلسطينية ستعكس انماط الاعتماد المتبادل العالمي في علاقاتها الخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعوضاً عن اعتبار ذلك انتهاكاً لاستقلالها، فان عليها ان تعتبر هذا التشابك في المصالح ضماناً لاستمرارها المادي على قيد الحياة، ومصدراً للأمن أشد قوة من أي دفاع عسكري تستطيع ان

توفره لنفسها.

ومن الناحية العملية، سيكون على الدولة الفلسطينية ان تعتمد كثيراً على التزام المجتمع الدولي للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها ضد أي تهديدات تتعرّض لها. ورمزاً لجديتها، فان قوات دولية أو متعدّدة الجنسية ستوضع في أماكن متفق عليها على الحدود الفلسطينية ـ الاسرائيلية أو الفلسطينية ـ الاردنية لحفظ السلام ومن أجل القيام بأعمال المراقبة. وهذا وضع غير مريح بالنسبة لأي قطر يجد نفسه فيه، ولكن سيكون للفلسطينيين، على كل حال، خيار عسكري محدود للغاية؛ ولهذا، فان الاستفادة الواعية من البعد العالمي من أجل الحفاظ على أمنهم ليس سوى تصرّف منطقي. ويدل ذلك، ضمنياً، على مساهمة كاملة في نشاطات ومناقشات مختلف الوكالات الدولية ابتداءاً من الامم المتحدة والانضمام الى المعاهدات أو المواثيق الاخرى التي تنظّم العلاقات والسلوك بين الدول.

منظمة اقليمية خاصة بالأمن

ان ما سلف ان ذكرناه يوضح، أيضاً، ان المنظمات الاقليمية ووكالات الامن الجماعي يمكن لها ان تلعب دوراً خاصاً في دعم الامن الفلسطيني. وبصورة خاصة، فان الاطار الاقليمي سيوفر شكلاً من أشكال الردع، واتفاقيات تعاقدية ملزمة ومساعدات خارجية واشرافاً؛ وقد يبرهن كل ذلك على أنه أكثر فعالية من الحد الادنى من القدرة الدفاعية العسكرية. ولذلك، فان هذه ا لدراسة تقترح اقامة واحدة أو أكثر من البنيات الثلاث التالية: «منطقة مفتوحة» ثلاثية اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية؛ «جماعة أمن» عربية ـ اسرائيلية؛ ومنظمة مظلية على نمط مؤتمر الامن والثقة في اوروبا (CSCE).

وبالنسبة للحالة الاولى، فان «المنطقة المفتوحة» ستربط الدول الثلاث، هي الاردن وفلسطين واسرائيل في بنية خاصة تصمّم لتعزيز الامن والانماء الاقتصادي. وإذا رجعنا الى نموذجي البينيلوكس أو المنطقة الشمالية، على سبيل المثال، فان الترتيبات الثلاثية ستقوم على الصفقة المتكاملة التي اقترحناها من قبل، لتوفير الحد الاقصى من حرية التحرك والدخول الى كل أنحاء فلسطين / اسرائيل، لتشمل الاردن. وستطبق الحريات ذاتها والقيود الاساسية: حرية التحرك، والعمالة والاقامة، ولكن توضع قيود على ممارسة الامتيازات السياسية الخاصة بالمواطنة (مثل حق التصويت)، وحق السيادة لتكون قاصرة بالنسبة لأي مواطن على واحدة من الدول الثلاث.

ان الميزة الاساسية لتوسيع العلاقة الفلسطينية ـ الاسرائيلية على هذا النحو هي توسيع المدى الجغرافي الخاص بالترتيبات الامنية ليشمل كل المنطقة، ومن ثم يقلّل من العبء أو التجاوزات التي تجابه أي دولة بمفردها[١١]. وبالنتيجة، فان هذا الاجراء سيسمح بقدر أكبر من المرونة والتحرر في ما يتعلق بالانسان والارض على نطاق «المنطقة المفتوحة»؛ وعندما يكون الامن المادي مضموناً والسيادة السياسية معترفاً بها، فان كل دولة تستطيع ان تسمح باضفاء نوع من «الضبابية على حدودها»[١٢].

ان «المنطقة المفتوحة» الثلاثية ستوفر لكل دولة فوائد أمنية بالاضافة الى تلك التي حددت في اتفاقيات السلام الثنائية. فاسرائيل ستكسب المزيد من العمق الاستراتيجي[١٣]. وحين تحل قضية الولاء الفلسطيني، فان الاردن سيتمتع بالتزام الكل باحترام هويته السياسية ووحدة أراضيه. اما بالنسبة للفلسطينيين، فان الميزة الاساسية الامنية التي سيجنونها من البنية المقترحة هي الحد

من قدرة جاراتها الأكثر قوة من تهديدها أو التدخل في شؤونها الداخلية، وفي الحقيقة فانها ستلزمها بالحفاظ على أمنها.

ومن الممكن دعم البنية الثلاثية بعقد اتفاقية ثانية، أي اتفاقية «أمن جماعة» عربية ـ اسرائيلية[١٤]. وستضم هذه الاتفاقية سوريا ولبنان ومصر بالاضافة الى المثلث الفلسطيني ـ الاردني ـ الاسرائيلي. ويمكن، بالمثل، الحاقها باتفاقيات السلام الثنائية أو الثلاثية التي يكون تمّ التوصل اليها بالفعل. ان تشكيل الجماعة الامنية سيكون خاضعاً لتطبيق ترتيبات أمنية متفق عليها وتحكّم بالاسلحة، ويجب ضمانها من قبل الاعضاء دائمي العضوية في مجلس الامن الدولي.

ان الغرض الاساس من اقامة الجماعة الامنية المقترحة سيكون الحيلولة دون وقوع نزاع مسلّح بين دولها الاعضاء. انهم سينبذون اللجوء الى الحرب كوسيلة الى تحقيق اغراضهم ويحترم بعضهم البعض سيادة ووحدة أراضي الآخر، ويتجنبون الدخول في تحالفات خارجية عسكرية، ومن ثم يؤكدون حيادهم. وستكون هذه الجماعة، ايضاً، منبراً للتفاوض وتطبيق اجراءات الامن الاضافية، بما في ذلك نزع السلاح ومشاريع النشر المحدود للقوات. وستناقش الجماعة خفض القوات التقليدية واقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية، وتتوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات الشكلية والوكالات المطلوب اقامتها لمراقبة تطبيق القرارات.

وفي ما يخص الدولة الفلسطينية، فان جماعة الامن العربية ـ الاسرائيلية ستقدم لها التزاماً اضافياً بالحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها في وجه أي تهديد تتعرّض له. وعلى العكس من ذلك، ولأن الامن الاسرائيلي سيكون قد تدعم على المستوى الاقليمي بعقد الاتفاقيات التعاقدية والاجراءات العسكرية المعيّنة والتحكّم بالاسلحة على حدّ سواء، فسيكون من الممكن أكثر للفلسطينيين ان يضمنوا الحد الادنى من متطلباتهم السياسية والاقليمية، وان يحصلوا على المزيد من الفرص للدخول الى كل بقعة في أرض فلسطين / اسرائيل. وبتعزيز الاستقرار العام والسماح بوضع سياسات جماعية، فان الجماعة ستدعم، ايضاً، المكونات السياسية (والاقليمية) والاقتصادية والاجتماعية في اتفاقيات السلام العربية ـ الاسرائيلية.

وثالثاً، فان الدولة الفلسطينية مع الاعضاء الاصغر والاضعف في نظام الشرق الاوسط الاستراتيجي ستستفيد من البدء بعملية شبيهة بعملية هلسنكي. ان مؤتمر الامن والثقة في الشرق الاوسط سيكون، من الناحية العامة، شبيهاً بمؤتمر الامن والثقة الاوروبي، ولكنه سيتكوّن من الدول العربية واسرائيل وايران وتركيا وأي اعضاء آخرين محتملين مثل اثيوبيا واريتريا وقبرص أو افغانستان[١٥]. وسيصبح هذا المجلس منبراً «مظلياً» للمنطقة والاتفاق حول الخطوط العريضة للقضايا ذات الاهتمام المشترك: وهي الامن والانماء الاقتصادي والمياه والموارد الطبيعية والبيئة والتحرر السياسي وحقوق الانسان.

وبالتصديق على المبادىء الاساسية ـ عدم اللجوء الى القوة لحل النزاعات، احترام الحدود المعترف بها دولياً، عدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، الاعتراف بالحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب الاخرى ـ فان مجلس الأمن والثقة في الشرق الاوسط سيبسط حماية اقليمية على فلسطين بسند من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي[١٦]. وسيوفّر المجلس آلية حيوية لمعالجة القضايا الامنية التي تؤثر على المنطقة، بصورة

كاملة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتدخل الاجنبي المسلّح أو اثر برامج الفضاء أو التكنولوجيا العسكرية.

وبمعالجة هذه القضايا على المستوى الجماعي الاقليمي، فان مجلس الأمن والثقة في الشرق الاوسط سيساعد على تعزيز السلام العربي ـ الاسرائيلي والامن. والامر الأكثر التصاقاً بصلب الموضوع انه سيوفر منبراً تحتاج المنطقة اليه كثيراً لمعالجة الازمات وذلك لأنه «يحمي» اعضاءه، الى درجة ملحوظة، من آثار الاحداث التي تزعزع الاستقرار التي تحدث في مناطق بعيدة مثل الصراع على السلطة في جمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفياتي السابق أو تزايد حدّة السباق الهندي ـ الباكستاني في مجال التسلّح الاستراتيجي. وفي الوقت عينه، فان وكالات التخصّص في مجلس الامن والثقة في الشرق الاوسط تستطيع ان تناقش وسائل تعديل اجراءات الامن القائمة ليس، فقط، لامتصاص آثار التطورات السياسية أو الاستراتيجية في نطاق المنطقة ومحيطها، وانما، أيضاً، لبحث التوقعات وتتهيّأ لاستقبال التحديث التكنولوجي الذي قد يخل باستقرار التوازن ويدفع الى العودة الى النزاعات أو التسلّح.

وببث الطمأنينة في قلب اسرائيل، فان الاطار متعدّد الطرف سيوفّر، مرة أخرى، مرونة أكبر و«فسحة» تستطيع، من خلالها، الدولة الفلسطينية ان تكسب المزيد من الاستقلال وتتمتع بمتطلباتها الاساسية. وبالتركيز على القضايا التي تهم فلسطين، فان مجلس الامن والثقة في الشرق الاوسط سيوفر لها نطاقاً أوسع للتعاون الاقليمي لممارسة سياساتها الخارجية والاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة: القالب الآمن

ان المقارنة بين تعريف الامن الفلسطيني، الذي قدّم في هذه الدراسة، مع متطلبات الامن الاسرائيلي المعترف بها يوضح ان كليهما يعملان في نطاق «قالب ذي علاقة بالوجود» يتألف من ثلاثة عناصر أساسية: سياسية، اقليمية وأمنية. وبالنسبة لكل واحد مِّن الشعبين، فان حرية التعبير عن الهوية الوطنية وممارسة السيادة الجماعية ـ حق تقرير المصير ـ هي مسألة ضرورية. وتتبني هذه المتطلبات على أساس ملكية الارض والموارد ـ وهي التي تشكّل جزءاً من الهوية وكذلك الوسائل الضرورية للحياة والاستمرار في البقاء ـ ووسائل مضمونة للحماية أو الدفاع عن النفس.

ان النسب التي تتحّد بها هذه العناصر الثلاثة لتشكّل القالب ذا العلاقة بالوجود تختلف بالنسبة الى فلسطين واسرائيل. ان الاولويات والظروف والاحتياجات الملحّة ليست متطابقة بالنسبة للجانبين، ومن ثم سيكون هنالك، على الدوام، عدم اتساق، وذلك بالرغم من انه يجب القضاء على التناقضات القائمة على الحرمان والقهر. ان عدم الاتساق لا يجب ان يكون امراً سلبياً؛ وفي الحقيقة، فانه يوفّر وسيلة للتوصل الى حل وسط حول المطالب المتنافس عليها، وذلك يجعل المقايضات المتبادلة امراً ممكناً. وكلّما احرز المزيد من المكاسب في جانب، أمكن تقديم تنازلات في الجانب الآخر. والمفتاح لتحويل عدم الاتساق الى رصيد ايجابي عوضاً عن ان يصبح قضية للنزاع هو تطبيق المبدأين التوأم، وهما التبادلية والمساواة في اتفاق السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي النهائي، وفي كل أو أي من أجزائه المكوّنة له.

نحو بناء سلطة قضائية مستقلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

علي سفاريني ود. غسان فرمند

محاميان فلسطينيان

تعتبر السلطة القضائية من أهمّ مظاهر السيادة الوطنية، فلا يمكن ان تكتمل سيادة شعب على أرضه اذا كانت سلطته القضائية بيد غيره أو كانت لا تستطيع بسط جناحيها على جميع الارض وعلى جميع سكانها من مواطنين ومقيمين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية. ومن هنا كان موضوع السلطة القضائية ومستقبلها في المرحلة الانتقالية من أهمّ المواضيع التي ستتناولها المفاوضات الجارية بين الوفدين الفلسطيني والاسرائيلي لاقامة ترتيبات انتقالية في الارض المحتلة، وفقاً لرسالة الدعوة الموجهة من واشنطن وموسكو بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ لحضور مؤتمر السلام في مدريد. ومن المؤكد ان الجانب الاسرائيلي سوف يتمسّك باستثناء القدس العربية من الصلاحية الاقليمية للسلطة القضائية الفلسطينية، وسيحاول الابقاء على وضع السلطة القضائية في المرحلة الانتقالية على الوضع الذي هي عليه الآن في ظل الاوامر العسكرية القائمة، وربما يتمسّك، أيضاً، باستثناء المستوطنات الاسرائيلية والمستوطنين المقيمين فيها من صلاحية المحاكم المحلية.

وفي معالجتنا لهذه المواضيع الهامة، فاننا ننطلق من حقيقة ان المواثيق والمعاهدات وأحكام القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، خاصة قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، لا تخوّل السلطة المحتلة اكتساب أية حقوق سيادية في المناطق التي تحتلها. كما ننطلق، أيضاً، من الافتراض ان الترتيبات الانتقالية ليست حكماً ذاتياً تمنحه دولة ذات سيادة لمجموعة من سكانها لاعتبارات عرقية أو دينية، وانما هي خطوة على طريق تنفيذ القرارين المذكورين بحيث يتزامن انتهاء الفترة الانتقالية مع انتهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة سلام عادل في المنطقة.

وكمقدمة لهذا البحث، سنحاول ان نعرض، بايجاز، لتاريخ السلطة القضائية في فلسطين عبر العهود التي مرّت بها، والاوضاع التي تقلّبت عليها منذ الاحتلال البريطاني وحتى اليوم، على اعتبار ان جميع ما مرّت به هذه السلطة من عهود وما تقلّبت عليه من أوضاع يعكس، بصورة أو بأخرى، الواقع السياسي الذي عاشه الشعب الفلسطيني أو الذي فرض عليه.

السلطة القضائية في عهد الانتداب

في عهد الانتداب البريطاني الذي دام قرابة ثلاثين عاماً منذ ان دخل الجنرال اللنبي على رأس القوات البريطانية مدينة القدس بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٧، تولّى المندوب

السامي البريطاني السلطة المطلقة في الحكم، وجمع بين يديه السلطات التشريعية[١]، والتنفيذية، والقضائية[٢]. واذا ما استثنينا المحاكم الشرعية ومحاكم مجالس الطوائف الدينية، فقد كانت السلطة القضائية، في ذلك العهد، بريطانية الوجه واليد واللسان، وكانت، عملياً وقانونياً، جزءاً من السلطة التنفيذية وأداة من أدواتها، وجهازاً من ضمن الاجهزة الاخرى التي أقامتها بريطانيا لتحقيق أهداف الانتداب في اقامة وطن لليهود في فلسطين. فمن جهة، كان كبار القضاة الذين يتولون المناصب الرئيسة العليا في الجهاز القضائي وفي جهاز النيابة العامة بريطانيين، بما فيهم رئيس وأعضاء المحكمة العليا ورؤساء المحاكم المركزية ومعظم اعضائها، ولم يكن الفلسطينيون يتولّون مراكز قضائية ذات أهمية تذكر. ومن جهة أخرى، كان يتمّ تعيين هؤلاء القضاة من قبل المندوب السامي. وطبيعي القول أنه في مثل هذه الحالة، لم تكن السلطة القضائية تتمتّع بأي استقلال حقيقي عن السلطة التنفيذية. وفوق ذلك كله، لم يكن من الجائز اقامة أية دعوى على الحكومة أو على أية دائرة من دوائرها الاّ بموافقة المندوب السامي[٣].

كما أبقت الحكومة الانتدابية على بعض نظام الامتيازات Capitulations الذي فرضته الدول الاوروبية المتحالفة على الدولة العثمانية في أواخر عهدها عندما كانت تسمّى بـ «الرجل المريض»، وعندما كانت تلك الدول تتدخل في شؤونها وتفرض عليها المعاهدات المختلفة التي تمنع محاكمها الوطنية من محاكمة الاجانب. ففي عهد الانتداب، كان من حق الاجنبي المتهم بأية جريمة جزائية ان يرفض المثول أمام قاضٍ فلسطيني، وان يطلب اجراء محاكمته من قبل قاضٍ بريطاني، أو من قبل محكمة غالبية قضاتها من البريطانيين؛ وحتى في الدعاوى الحقوقية، كان من حق الاجنبي ان يطلب النظر في دعواه من قبل محكمة يكون رئيسها أو احد قضاتها بريطانياً، وان يطلب في المحاكمة الاستئنافية ان تكون المحكمة مشكّلة من قضاة أكثريتهم بريطانيون. كما كان لا يجوز اصدار مذكرة قبض او تفتيش بحق أجنبي الاّ بأمر يصدره قاضٍ بريطاني. وكان الأجانب الذين تنطبق عليهم هذه الاستثناءات هم رعايا الدول الاوروبية والاميركية واليابان والشركات والمؤسسات الاجنبية في فلسطين[٤].

لقد قامت المحاكم الانتدابية، في ذلك العهد، بتفسير وتطبيق قوانين الاراضي العثمانية القديمة المصنّفة، منذ العهد العثماني، كأراضٍ أميرية، وكذلك صكوك تمليك هذه الاراضي التي كان يحصل عليها كبار رجال الدولة من مدنيين وعسكريين ومتنفذين ومقرّبين، بصورة تتمشّى مع أهداف الانتداب في تجريد الفلاّح الفلسطيني من أراضيه الزراعية، وتمكين اليهود من الاستيلاء عليها. ومن ذلك القرارات وأوامر الاخلاء التي كانت تصدرها تلك المحاكم بحق آلاف الفلاحين في وادي الحوارث وسهل بيسان ومرج ابن عامر وفي أماكن عديدة أخرى استناداً الى صفقات البيع التي قام بها أشخاص لم يتصرفوا بهذه الاراضي ولم يسبق لأقدامهم ان وطأتها، أمثال أفراد بعض عائلات سرسق وكركبي وتويني المقيمين في بيروت أو الاسكندرية، وكانت المحاكم تصدر تلك الاحكام والقرارات، وكان الفلاّح الفلسطيني يشاهد أرضه تسحب من تحت قدميه، بالرغم من انه عاش على هذه الارض وزرعها وعمّرها وتوارثها أباً عن جد منذ مئات السنين[٥].

السلطة القضائية في العهد الاردني

شهدت المملكة اثر توحيد الضفتين حركة تشريعية نشطة شملت الغاء معظم القوانين الانتدابية التي كانت سارية في الضفة الفلسطينية، وتوحيد قوانين المملكة في الضفتين واستحداث

قوانين جديدة، يهمنا ان نشير منها الى دستور العام ١٩٥٢، وقانون تشكيل المحاكم النظامية للعام ١٩٥٢، وقانون استقلال القضاء للعام ١٩٥٥[٦].

وتتمّ المحاكمات المدنية والجزائية، حسب التنظيم القضائي الاردني، على درجتين: الدرجة البدائية، وهي المحاكمات التي تتمّ أمام محاكم الصلح ومحاكم البداية المؤسسة في مراكز المحافظات والاقضية؛ والدرجة الاستئنافية، وهي المحاكمات التي تتمّ أمام محاكم الاستئناف. وكانت توجد في المملكة، قبل حرب العام ١٩٦٧، محكمتا استئناف واحدة مركزها عمّان، وتشمل صلاحياتها الاقليمية الضفة الشرقية، والثانية مركزها القدس، وتشمل صلاحياتها الاقليمية الضفة الفلسطينية. ومؤخراً، تمّ تشكيل محكمة استئناف ثالثة مركزها محافظة اربد. وتقف على رأس هذه المحاكم محكمة التمييز أعلى محكمة في البلاد؛ وهي، في الاصل، محكمة قانون، بمعنى انها لا تتعرّض لوقائع المحاكمات الاّ بمقدار ما يتعلّق الامر بصحة تطبيق القانون على هذه الوقائع. غير ان لها صلاحية اخرى هامة تمارسها بصفتها محكمة عدل عليا، وبموجبها تختص في الغاء القرارات والاجراءات الصادرة عن الحكومة أو دوائرها المختلفة اذا كانت هذه القرارات أو الاجراءات مشوبة بعيب اساءة استعمال السلطة أو عدم الاختصاص أو مخالفة القانون، بالاضافة الى الغاء أوامر التوقيف الصادرة بحق المواطنين، اذا تمّ توقيفهم بصورة غير مشروعة.

وفي ظل دستور العام ١٩٥٢، تغيّر وضع القضاء النظامي تغييراً جذرياً عمّا كان عليه في عهد الانتداب، وأصبح القضاء يتمتع باستقلال كامل عن السلطة التنفيذية. فقد نصّت المادة ٩٧ من الدستور المذكور، ان «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون».

وتنفيذاً لهذا النص الدستوري، أُصدر قانون استقلال القضاء للعام ١٩٥٥ الذي اضفى الحصانة القضائية على رجال السلك القضائي وأعضاء النيابة العامة. وبموجب القانون المذكور، أصبحت التعيينات والتنقلات والترقيات في سلك القضاء والنيابة تتمّ بقرار من المجلس القضائي، كما أصبح من غير الممكن عزل واحد من القضاة أو من أعضاء النيابة العامة أو اعتباره فاقداً لوظيفته الاّ بقرار من المجلس القضائي المذكور. وبالرغم من ان قرارات المجلس القضائي لا تعتبر نافذة الاّ اذا اقترنت بمصادقة الملك، الاّ ان هذا الاجراء كان، في غالب الحالات، شكلياً. ويتألف المجلس القضائي من رئيس محكمة التمييز وعضوية اثنين من كبار قضاة تلك المحكمة ومن رئيس النيابة العامة ومن رئيسي محكمتي الاستئناف ومن وكيل وزارة العدلية.

وفي ظل هذا التنظيم القضائي، كان من حق أي مواطن ان يقاضي الحكومة أو أية دائرة من دوائرها بالسهولة نفسها التي يستطيع بها مقاضاة أي شخص آخر. فيستطيع اقامة الدعاوى على الحكومة ودوائرها المختلفة أمام المحاكم النظامية للمطالبة بأية حقوق أو تنفيذ أية التزامات أو تصحيح أية سجلات. كما كان يستطيع ان يقاضيها أمام محكمة العدل العليا لالغاء أية قرارات أو اجراءات ادارية، دون الحاجة للحصول على أي إذن من أية سلطة. وتمكّنت محكمة التمييز، سواء في مجال القضايا الجزائية والحقوقية أو في مجال القضايا المتعلقة بالطعن في القرارات والاجراءات الادارية الحكومية، من ارساء قواعد ومبادىء قانونية عادلة، التزمت بها المحاكم البدائية والاستئنافية، كما التزمت بها الادارة في اجراءاتها، وكان لها فضل كبير في الحدّ من انحرافات السلطة الحاكمة، وكانت قراراتها موضع احترام وتقدير كبيرين.

غير ان كل ذلك انقلب رأساً على عقب، عندما سقطت الضفة الفلسطينية تحت

الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧، وتعطّل العمل بأحكام الدستور وبأحكام قانون استقلال القضاء، وتولّت السلطة العسكرية جميع الصلاحيات التشريعية والادارية والقضائية.

السلطة القضائية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

كتب الجنرال رفائيل فاردي أول حاكم عسكري للضفة الفلسطينية يقول: «احتفظت المحاكم المحلية بصلاحياتها في النظر في الدعاوى الحقوقية والجزائية، ولم يطرأ على وضعها القانوني أي تغيير باستثناء تغيير هام وحيد وهو زيادة سلطتها واستقلالها. فقد خوّلت محكمة الاستئناف في رام الله صلاحيات محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا»[٧]. غير انه لا يمكن ان يكون هنالك ما هو أبعد من الحقيقة من هذا القول. فقد أصدرت السلطة المحتلة العديد من الاوامر العسكرية، وبموجبها أُدخلت تغييرات أساسية في وضع المحاكم القانوني، وشلّت من قدرتها وقلّصت من صلاحياتها، وألغت بعضها، وعطّلت قانون استقلال القضاء، وقيّدت حق المواطن في اللجوء الى هذه المحاكم لحماية حقوقه في الوقت الذي لم يكن فيه هذا الحق مقيّداً بأي قيد على الاطلاق، ومن ذلك:

اولاً: التغييرات في تشكيل المحاكم

أ ـ بموجب الامر العسكري الرقم ٥٧ تمّ نقل محكمة استئناف القدس الى مدينة رام الله، وأُلغيت الصلاحيات التي كانت تمارسها على مدينة القدس العربية وسكانها، كما أُلغيت محاكم البداية ومحاكم الصلح التي كانت قائمة في القدس العربية، وخضعت القدس العربية للسلطة القضائية الاسرائيلية، واتخذت المحكمة المركزية الاسرائيلية من بناية قصر العدل القائمة في شارع صلاح الدين مقراً لها بعد ان كان مقراً لمحكمة استئناف القدس ومحاكم البداية والصلح فيها.

ب ـ لم يعد أي وجود لمحكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل، وهي المحكمة التي كانت تنظر في اعتراضات المواطنين ضد الاجراءات الضريبية، كما لم يعد أي وجود لمحكمة تسوية الاراضي التي كانت تختص بالخلافات حول ملكية الاراضي التي يتمّ تسجيلها بموجب قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢، وأُلغيت اجراءات التسوية[٨]، التي كانت جارية في الضفة الفلسطينية، والتي كانت تهدف الى تسجيل هذه الاراضي بأسماء اصحابها والمتصرفين بها، وبذلك ظلّت معظم أراضي الضفة الفلسطينية دون تسجيل، الامر الذي سهّل على السلطات المحتلة وضع اليد عليها بحجة أنها أراضٍ أميرية تعود للدولة.

ج ـ انشأت سلطات الاحتلال محكمة بدائية في مستوطنة كريات أربع، وأخرى في اريئيل، كما أنشأت محكمة استئناف خاصة بهاتين المحكمتين، وخوّلت هذه المحاكم صلاحيات النظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لتشريعات الامن التي يصدرها قائد المنطقة، أو خلافاً لأنظمة المجالس المحلية التي أُقيمت في هاتين المستوطنتين[٩]. وعلى الرغم من ان هذه المحاكم من ناحية نظرية وقانونية صرفة، لا تعتبر محاكم اسرائيلية تابعة للسلطة القضائية الاسرائيلية، الّا انها، من ناحية واقعية، كانت كذلك، لأن قضاتها ينتدبون للعمل فيها من قبل السلطة القضائية الاسرائيلية أو من قبل وزير العدل الاسرائيلي، ويتقاضون رواتبهم من موازنة الدولة العسكرية[١٠]، مع ان تشكيل هذه المحاكم تمّ بأمر صادر عن قائد المنطقة العسكري استناداً الى الصلاحيات التي يمارسها بموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية للعام ١٩٥٢.

ثانياً: تقليص الصلاحية الموضوعية للمحاكم المحلية

أ ـ تمّ تشكيل ما يسمّى بلجان الاعتراض، وهي لجان تتألف من أفراد أو من ضباط من القوات المسلّحة الاسرائيلية، يعيّنون من قبل قائد المنطقة. وأُنيطت بهذه اللجان صلاحيات واسعة مثل الصلاحيات المنصوص عليها في قانون استملاك الاراضي للمنافع العامة، والصلاحيات التي كانت مناطة بمحكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل، والقضايا المتعلّقة بوضع اليد على الاراضي ومصادرتها، وقضايا تقاعد الموظفين العامين ومكافأتهم وعزلهم والاستغناء عن خدماتهم، وقضايا المطالبة بالتعويضات عن الاضرار التي تتسبب بها السلطة لأملاك المواطنين، وغير ذلك كثير. وجميع هذه الصلاحيات كانت مناطة بالمحاكم النظامية[١١].

ب ـ عندما انتشرت ظاهرة الاستيلاء على أراضي المواطنين من قبل المستوطنين وشركات الاراضي الاستيطانية وعملائهم وسماسرتهم بطرق مختلفة كالاحتيال أو التزوير، وقيام أشخاص ببيع أراض لا يملكونها أو يملكون فيها حصصاً مشاعة ضئيلة، لجأ المواطنون الى اقامة الدعاوى لدى المحاكم المحلية بصفتها صاحبة الصلاحية الاقليمية في جميع مناطق الضفة الفلسطينية، وأخذت هذه المحاكم تصدر قراراتها إما بوقف عمليات التسجيل التي كانت تتمّ في دائرة التسجيل التي أُقيمت في مستوطنة معاليه ادوميم، وإما بالغاء هذه المعاملات والحكم بإعادة هذه الاراضي لأصحابها. غير ان السلطة المحتلة في محاولة منها لمنع المحاكم المحلية من النظر والفصل في مثل تلك الدعاوى، أصدرت الامر العسكري الرقم ١٠٦٤، وبموجبه أصبح ممنوعاً على أية محكمة محلية ان تنظر في قضية أية أرض تقدم بشأنها معاملة تسجيل لدى دوائر تسجيل الاراضي.

ج ـ بموجب الامر العسكري الرقم ٨٤١ أصبح من حق المدعي العام العسكري أو المستشار القانوني للحكم العسكري أو قائد المنطقة العسكري اغلاق أي ملف جزائي تنظر فيه محكمة محلية، ووقف الاجراءات القضائية بحق أي متهم دون بيان الاسباب.

د ـ في الوقت الذي خوّل فيه الامر العسكري الرقم ٥٧ محكمة الاستئناف المنعقدة برام الله صلاحيات محكمة العدل العليا، فان الامر العسكري الرقم ١٦٤ سلب منها، عملياً، هذه الصلاحية. فمن المعروف ان من أهمّ صلاحيات محكمة العدل العليا النظر في الطعون التي تقدّم ضد قرارات واجراءات السلطة الحاكمة أو أية دائرة من دوائرها، غير ان الامر المذكور منع اقامة أية دعوى أو اجراءات قضائية ضد دولة اسرائيل ودوائرها وموظفيها، وضد القوات الاسرائيلية وأفرادها، وضد الهيئات والمؤسسات التي أنشأتها السلطة العسكرية، وضد الاشخاص الذين يعملون في هذه الهيئات والمؤسسات، وضد مَنْ يعمل مستخدماً من قبل السلطات العسكرية أو الجيش الاسرائيلي دون الحصول على إذن خاص بذلك من القائد العسكري أو من يفوضه لاصدار هذا الاذن. وعملياً، كان الحصول على مثل هذا الاذن ضرباً من المستحيل.

هـ ـ شمل الامر العسكري المذكور المحاكم المحلية الاخرى. فقد كان من حق أي مواطن بموجب قانون دعاوى الحكومة للعام ١٩٥٨[١٢] مقاضاة الحكومة ودوائرها المختلفة بالسهولة نفسها التي يستطيع فيها مقاضاة أي شخص عادي سواء للمطالبة بأية حقوق أو تنفيذ أية التزامات أو المطالبة بأية تعويضات أو أية أموال منقولة وغير منقولة دون الحاجة للحصول على أي إذن بذلك من أية سلطة.

و ـ بموجب المنشور العسكري الرقم ٣ والتعليمات التي أُصدرت بالاستناد اليه، خوّلت المحاكم العسكرية صلاحية النظر في أي جرم من الجرائم التي تختص المحاكم المحلية بالنظر فيها.

وبذلك أصبحت المحاكم العسكرية تملك صلاحية موازية للمحاكم المحلية في القضايا الجزائية، وأصبحت البلاد تعيش في ظل نظام قضائي ثنائي الصلاحيات؛ فيستطيع المدعي العام العسكري إحالة أي مواطن على المحاكم العسكرية بأية تهمة، حتى لو كانت مخالفة لقانون النقل على الطرق، وتعريضه لعقوبات أشد من العقوبات التي يمكن ان تفرض عليه من قبل المحاكم المحلية.

ثالثاً: تعطيل قانون استقلال القضاء

بالاستناد للمنشور الرقم ٢ الصادر عن قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية، تولّى القائد المذكور صلاحية تعيين القضاة وعزلهم وترقيتهم ونقلهم. وبتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٩ وبموجب الامر العسكري الرقم ١٢٩، تمّ تشكيل لجنة سمّيت «لجنة تعيين القضاة» مؤلفة من عدد من ضباط الجيش او ممّن يخدمون في القيادة العسكرية، وتولّت هذه اللجنة جميع الصلاحيات التي كان يتولاها المجلس القضائي. وبذلك فقد رجال السلك القضائي وأعضاء النيابة العامة أية حصانة قضائية كانوا يتمتعون بها في ظل قانون استقلال القضاء، وفقدوا استقلالهم الذي كان يحميهم من تدخّل السلطة التنفيذية.

رابعاً: منع تشكيل نقابة للمحامين

لا يمكن، من ناحية قانونية أو عملية، الفصل بين مهنة المحاماة وبين السلطة القضائية فهما مؤسستان تكمل احداهما الأخرى. ففي القضايا الجزائية الخطيرة لا يجوز محاكمة أي متهم بدون حضور محام للدفاع عنه. وفي القضايا الحقوقية التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ديناراً لا تجوز اقامة دعوى بدون محام. وقد نظم القانون مهنة المحاماة وحدّد الشروط والمؤهلات الواجب توفّرها في كل من يمارس هذه المهنة، كما أوجب تأسيس نقابة للمحامين وتشكيل مجلس لهذه النقابة يتمّ انتخابه من قبل جميع المحامين المسجّلين فيها. وخوّل القانون مجلس النقابة صلاحية منح الاجازات لممارسة مهنة المحاماة، وصلاحية الاشراف على المحامين المتدرّبين، وصلاحية اصدار القرارات التأديبية بحق المحامين الذين يخرجون عن أحكام القانون وعن آداب المهنة، ومنع أي شخص من مزاولة هذه المهنة ما لم يكن مسجّلاً في النقابة[١٣]. وفي بداية الاحتلال تولّى القائد العسكري جميع صلاحيات النقابة، وأصدر الامر العسكري الرقم ١٤٥ ثمّ الامر العسكري الرقم ٢٤٨، وبموجبهما أجاز للمحامين الاسرائيليين ممارسة مهنة المحاماة في الضفة الفلسطينية دون ان يكونوا مسجّلين في النقابة المذكورة. ثمّ أُحيلت جميع هذه الصلاحيات «لضابط الشؤون العدلية» الذي تولّى، بالاضافة لذلك، صلاحيات وزير العدل وصلاحية الاشراف على المحاكم المحلية.

لقد حاول المحامون تفعيل دور النقابة، وتولّي أمورها وانتخاب مجلس لها يقوم بواجبه في الظروف القاسية التي يمر بها المواطنون، ولكن دون جدوى. وفي العام ١٩٨٦، أصدر قائد المنطقة الامر الرقم ١١٦٤، وبموجبه خوّل رئيس الادارة المدنية صلاحية تشكيل مجلس للنقابة من أشخاص يختارهم بنفسه، بدلاً من الانتخاب كما يقضي بذلك القانون. ولم يحتمل المحامون هذا الوضع واضطروا الى اللجوء الى المحكمة العليا في اسرائيل التي ألغت الامر المذكور[١٤]. ومع ذلك، لا زال قانون نقابة المحامين معطلاً، ولا زالت صلاحيات مجلس النقابة في يد «ضابط الشؤون العدلية».

مستقبل السلطة القضائية في المرحلة الانتقالية

انطلاقاً من افتراضنا ان الترتيبات الانتقالية، حسب إطار مؤتمر مدريد، ليست سوى خطوة

على طريق انسحاب اسرائيل من الارض المحتلة تطبيقاً لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وان هذه الترتيبات لا تعدو عن كونها مرحلة مؤقتة يتمّ، في خلالها، نقل الصلاحيات من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية الى السلطة الفلسطينية. وبمقدار ما يتعلّق ذلك بالسلطة القضائية، فان ثمة مسألتين في غاية الاهمية: الاولى: هل تكون الترتيبات الانتقالية مجرد عملية تقنين وتثبيت للوضع القائم بكل ما انطوى عليه من تشوّهات وانحرافات، بحيث يظل وضع السلطة القضائية في المرحلة الانتقالية هو الوضع نفسه الذي هو عليه الآن، ام ان الترتيبات الانتقالية تعني الانتقال الى وضع جديد تعود فيه للسلطة القضائية جميع الصلاحيات التي سلبت منها؟ والثانية: امكانية بناء سلطة قضائية مستقلة واحدة تشمل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة معاً، والصورة التي ينبغي ان تكون عليها هذه السلطة الموحّدة في المرحلة الانتقالية.

بالنسبة للمسألة الاولى، لا بدّ من التنويه بأن السلطة القضائية تمارس نوعين من الصلاحيات: صلاحيات موضوعية وتتعلّق بنوع الدعاوى الحقوقية والجزائية والادارية التي تملك المحاكم حق النظر والفصل فيها. وصلاحيات اقليمية وتعني المدى الجغرافي الذي تملك المحاكم ممارسة صلاحياتها الموضوعية فيه، ويشمل ذلك جميع الاشخاص الذين يقيمون ويعملون في المدى الجغرافي المذكور. وفي ما يتعلّق بصلاحيات المحاكم الموضوعية، فقد بيّنا، عند بحثنا في السلطة القضائية في ظل الاحتلال، الاوضاع التي آلت اليها المحاكم المحلية في ظل الاوامر العسكرية العديدة التي سلبت هذه المحاكم معظم صلاحياتها الموضوعية، وقيّدت حق المواطن في المقاضاة واللجوء الى هذه المحاكم لحماية حقوقه. وممّا يتنافى مع مفهوم «الوضع الانتقالي» ان تظل هذه المحاكم مسلوبة الصلاحيات في الفترة الانتقالية، كما كانت مسلوبة منها قبل تلك الفترة، لأنه في مثل هذه الحالة لا يمكن القول انه تمّ الانتقال من وضع قائم الى وضع آخر جديد، ولا يعدو الامر ان يكون مجرّد تثبيت للوضع القائم واضفاء الصفة الشرعية عليه. ومن هنا فانه لا بدّ لكي يكون للترتيبات الانتقالية من معنى، ان تتمشى مع مفهوم نقل الصلاحيات من السلطة العسكرية الى السلطة الفلسطينية، أو ان تتمشّى، في أدنى تقدير، مع مبادىء القانون الدولي المعترف بها، وبصورة خاصة المادة ٢٣/هـ من نظام معاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي ارتضت بها دول وشعوب العالم. فالمادة ٢٣/هـ المشار اليها تنص، صراحة، على منع الغاء أو تقييد حق المواطنين في المناطق المحتلة في ممارسة حقهم الطبيعي والقانوني في المقاضاة أمام محاكمهم المحلية. وفي رأي معظم شراح القانون الدولي[١٥]، ان المحاكم المحلية تملك ان تقرر الغاء أي اثر للاوامر العسكرية التي تصدرها السلطة المحلية والتي تتعارض مع نص تلك المادة، اذا كانت تلك الاوامر تخرج، بوضوح، عن صلاحيات السلطة المحلية حسبما تحددها وتعرفها القوانين الدولية الملزمة. قد يقال انه من غير المعقول ان نجعل من المحاكم المحلية سلطة فوق السلطة المحتلة، غير انه لا محل لهذا القول اطلاقاً، لأنه يفترض ان تحلّ السلطة الفلسطينية المؤقتة في المرحلة الانتقالية محل السلطة العسكرية. وبذلك فان هذه السلطة الفلسطينية الجديدة هي التي ستصبح ملزمة باحترام قرارات محاكمها المحلية. وعلى هذا الاساس، فان الترتيبات الانتقالية تعني ان تعود المحاكم المحلية الى ممارسة جميع صلاحياتها الموضوعية التي سلبت منها قبل بدء تنفيذ المرحلة الانتقالية، سواء من طريق الغاء الاوامر العسكرية التي قلّصت هذه الصلاحيات أو قيّدتها، أو من طريق قيام المحاكم المحلية نفسها بممارسة صلاحياتها في شلّ أي أثر لأي أمر عسكري يتعارض، بوضوح، مع مبادىء القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية.

أمّـا بالنسبة لصلاحيات المحاكم الاقليمية، فهي الأكثر خطورة والاكثر أهمية نظراً لارتباطها الوثيق بالسيادة الوطنية، اذ حيثما تمتد قوانين الدولة تمتد معها صلاحية محاكمها الاقليمية. وعلى هذا الاساس، لا يجوز ان تنطوي الترتيبات الانتقالية على استثناء أية منطقة من المناطق المحتلة من الصلاحية الاقليمية للمحاكم المحلية. ويجب التأكد، هنا، انه باستثناء مدينة القدس العربية التي قرر الكنيست ضمّها لاسرائيل وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها، وبالتالي اخضاعها للسلطة القضائية الاسرائيلية، فان مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الاخرى ظلّت، من ناحية قانونية، مشمولة بالصلاحيات الاقليمية للمحاكم المحلية. ولذلك، فان الحديث حول استثناء المستوطنات والمستوطنين في المنـاطق المحتلة من صلاحيـات السلطة الفلسـطينية المؤقتة في المرحلة الانتقالية، وبالتالي من الصلاحية الاقليمية للمحاكم المحلية، لا يعدو ان يكون ذريعة أو مقدمة للمطالبة بتطبيق القانون الاسرائيلي عليها عند البحث في المستقبل النهائي للارض المحتلة. ولا شك في ان أي اتفاق قد يتمّ التوصل اليه حول اقامة الترتيبات الانتقالية سيترك بصماته على مستقبل هذه الارض، ليس للسنوات الخمس الانتقالية فحسب، بل وربما لحقبة طويلة مقبلة من الزمن.

وبالنسبة للمسألة الثانية، وهي بناء سلطة قانونية مستقلة واحدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فهي مسألة مرتبطة بنا نحن الفلسطينيين، ومرتبطة بقدرتنا على بناء مجتمع فلسطيني موحّد على أسس من سيادة القانون، وبقدرتنا على فرض هيبة القانون واحترامه من قبل السلطة الفلسطينية الانتقالية ومن المواطنين سواء بسواء. فقد قاسى شعبنا الفلسطيني كثيراً من صنوف القهر والتحكّم والكبت، وعـانى طويـلاً من الاحتلال بمختلف أشكاله وألوانه، وأن بناء مجتمع القانون، المجتمع الديمقراطي الذي تسود فيه لغة الحوار، وتتفتح فيه كل الازهار، وتتمكن فيه كل القدرات الخيرة من التعبير عن نفسها والانعتاق من أسارها، شرط أساس لاجتياز المرحلة الانتقالية، والتخلّص، نهائياً، من الاحتلال. وهو، بالاضافة لذلك، شرط أساس لتقدم المجتمع الفلسطيني وارتقائه فكرياً وسياسياً، ومشاركته، بصورة فاعلة، في التقدّم الحضاري الذي يشهده العصر الحالي. ولا جدال في ان السلطة القضائية المستقلة تعتبر اللبنة الاساسية في بناء هذا المجتمع وفي ارساء مبادىء الديمقراطية وقواعد العـدل والمساواة بين أفراده وفي مؤسساته المختلفة. فاذا ما قدر للمفاوضات الجارية حول اقامة التـرتيبـات الانتقالية ان تتمخض عن اتفاق، فان من الاهمية بمكان ان نبدأ ومنذ بداية المرحلة الانتقـاليـة في بنـاء مؤسساتنا المختلفة، ومنها السلطة القضائية على أسس صحيحة من سيادة القانون. وينبغي ان تكون البداية بمثابة حجر الاساس، اذا أُرسي في مكانه الصحيح فسوف يصح كل ما يقام من بناء. ويمكن لذلك ان يتحقق من خلال برنامج متكامل يهدف الى الوصول الى الاهداف التالية:

اولاً: توحيد السلطات القضائية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

من المعروف ان ثمة نظامين قضائيين مختلفين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الاول يمتد بجذوره الى العهد الاردني، والثاني الى العهد الانتدابي. وبينما تسري القوانين الاردنية في الضفة الفلسطينية، فان القوانين الانتدابية لازالت مطبقة، بصورة أو بأخرى، على القطاع. وان بناء مجتمع فلسطيني موحّد يستدعي بناء سلطة قضائية واحدة في المنطقتين. ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال تشكيل محكمة عليا واحدة تقف على رأس جميع المحاكم في الضفة والقطاع، وتكون المرجع الاخير للفصـل في جميـع الدعـاوى الحقـوقيـة والجزائية على أسس واحدة من قواعد العدل والمساواة،

وتكون، في الوقت نفسه، صاحبة الصلاحية المطلقة في الغاء القرارات والاجراءات التي تصدر عن السلطة الفلسطينية الحاكمة اذا كانت مخالفة للقانون. كما لا بدّ من تشكيل هيئة نيابة عامة واحدة تشمل صلاحياتها المنطقتين معاً، ويقف على رأسها النائب العام أو رئيس النيابة العامة، بحيث تخضع له جميع اجهزة الادعاء العام وجميع أفراد الضابطة العدلية في الضفة والقطاع معاً.

ثانياً: حماية استقلال القضاء

لا يمكن ان تتمكن السطة القضائية في أي بلد من تأدية رسالتها في تطبيق قواعد العدل والمساواة على جميع المواطنين بصورة متساوية، اذا لم تتمتع باستقلال حقيقي عن السلطة التنفيذية الحاكمة، وهذا يتطلب ان يتمّ تعيين القضاة، بما فيهم أعضاء النيابة العامة من قبل هيئة قضائية عليا على غرار المجلس القضائي المشكّل بموجب قانون استقلال القضاء الاردني للعام ١٩٥٥. بحيث تكون هذه الهيئة القضائية العليا هي المرجع الوحيد في تعيين القضاة وعزلهم وترقيتهم ونقلهم وتحديد مكافآتهم وحقوقهم التقاعدية، بصورة تكفل لهم الاحترام.

ثالثاً: اغناء السلطة القضائية بالقدرات القانونية الفلسطينية في الخارج

ان كثيراً من رجال القانون الفلسطينيين البارزين، منتشرون، حالياً، في معظم البلاد العربية وخارجها، وقد اغتربوا عن وطنهم بسبب ظروف الاحتلال. ولا بدّ من تمكينهم من العودة الى وطنهم للمساهمة في بناء السلطة القضائية والنهوض بها الى المستوى الذي نطمح ان تكون عليه.

رابعاً: تسهيل اجراءات المقاضاة

يتوجب ان تكون أبواب العدالة مفتوحة لكل من يطرقها دون أية قيود على الاطلاق. وهذا يتطلب أولاً، الغاء جميع القيود المفروضة على حرية التقاضي، بحيث لا تتوقف مقاضاة أي شخص أو أية دائرة حكومية على أي إذن أو موافقة من أية سلطة. كما يتطلب، ثانياً، تحديد رسوم المقاضاة بصورة عادلة لا تثقل كاهل من ينشد العدالة، انطلاقاً من المبدأ القائل ان الدولة تبذل العدل مجاناً.

خامساً: تنظيم مهنة المحاماة

لا يمكن البحث في بناء السلطة القضائية بمعزل عن مهنة المحاماة. واذا كانت السلطة القضائية قد ابتليت بالاوامر العسكرية التي أشرنا اليها، فان البلاء الذي أصاب مهنة المحاماة في الضفة الفلسطينية كان أشد من ذلك وأصابها في الصميم. فمنذ بداية الاحتلال، أضرب محامو الضفة الفلسطينية عن العمل احتجاجاً على ضمّ القدس العربية لاسرائيل ونقل محكمة الاستئناف من القدس الى رام الله. وأيّد مجلس النقابة في عمّان هذا الاضراب، وبذل مشكوراً ما استطاع بذله من دعم مالي للمحامين المضربين. غير انه مع مرور سنين الاحتلال الطويلة، ومع استمرار النقابة في عمّان على موقفها[١٦]، انقلب الاضراب الى اعتزال نهائي للمهنة. وشمل ذلك المحامين العاملين قبل الاحتلال، والمحامين الذين تخرّجوا من الجامعات وعادوا الى وطنهم بعد الاحتلال. وفي الوقت الذي اشتدت فيه وطأة الاحتلال، وانتهكت فيه الحقوق، وزج بألوف المواطنين في السجون، وتعرّضت الارض للنهب، وأُقيمت المحاكم العسكرية في مختلف المناطق، وجد المحامون أنفسهم عاجزين عن القيام بواجبهم في هذه الظروف الصعبة، والدفاع عن مواطنيهم الذين يتعرضون للمحاكمة أو الاعتقال. ودخل المحامون الاسرائيليون مسرح الاحداث، وتولّوا، بالنيابة عن المحامين

الفلسطينيين، الدفاع عن الارض وعن المعتقلين والمبعدين، وكان لا بدّ من وقفة تقويم، ووقفة مراجعة؛ اذ لم يعد مقبولاً ولا معقولاً ان تتوقف مهنة المحاماة عن القيام بواجبها وتأدية رسالتها في ظل الاحتلال الذي لم تبد له أية نهاية في الافق. وكالعادة، لم يجمع المحامون على موقف واحد، وانقسموا بين عامل ومضرب. وفي ضوء هذا الانقسام، ظل دور المحامين في المجتمع الفلسطيني دوراً هامشياً، ولم يرتقوا بالمهنة الى مستوى الاحداث العاتية التي تعصف بوطنهم ومواطنيهم. وان اعادة بناء السلطة القضائية، في المرحلة الانتقالية، تتطلب اعادة بناء مهنة المحاماة أيضاً. وهذا يتطلّب اعادة تفعيل نقابة المحامين واحيائها، وتشكيل مجلس لها في الضفة الفلسطينية، كما هو الحال في قطاع غزة. بحيث ينتظم في صفوفها جميع المحامين دون استثناء، وبحيث يتمّ تأهيل جميع المحامين للقيام بواجبهم المقدس وتأدية رسالتهم السامية.

---

(١) نصّت المادة ١٧ من مرسوم دستور فلسطين المعدل للعام ١٩٢٣ على ان يكون للمندوب السامي السلطة التامة لوضع القوانين الضرورية لتوطيد الامن والنظام وانتظام الحكم في فلسطين بدون اخلال بالسلطات المستقرة في جلالته أو المحتفظ بها لجلالته بمقتضى هذا المرسوم.

(٢) نصّت المادة ٢ من قانون المحاكم الانتدابي لسنة ١٩٢٤ على ان يتولّى المندوب السامي تعيين قضاة المحكمة العليا، كما نصّت المادة ١١ منه على ان يتولّى تعيين قضاة المحاكم المركزية.

(٣) بموجب المادة ٥٠ من مرسوم دستور فلسطين للعام ١٩٢٢ لا تجوز اقامة دعوى على الحكومة أو على دائرة من دوائرها الّا بعد الحصول على موافقة المندوب السامي.

(٤) انظر في هذا الصدد المواد ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣ من مرسوم دستور فلسطين لعام ١٩٢٢.

(٥) لمزيد من الاطلاع حول عمليات بيع الاراضي وأساليب اخلاء الفلاحين الفلسطينيين منها، انظر: Stein, Kenneth W.; *The Land Question in Palestine, 1917 - 1939,* Chapel Hill and London: The University of North Carolina Press, 1984.

(٦) لمزيد من التوسع في دراسة النظام القضائي الاردني، انظر: د. مفلح عودة القضاة، **اصول المحكمات المدنية والتنظيم القضائي في الاردن**، عمّان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

(٧) انظر: *Jerusalem Letter,* No. 35, November 1980.

(٨) بموجب الامر العسكري الرقم ٢٩١، تمّ تعطيل مفعول اي أمر تسوية او اي اجراء اتخذ بموجب أمر التسوية استناداً الى قانون تسوية الاراضي والمياه للعام ١٩٥٢. ويتعلق هذا القانون باجراء مسح كامل لجميع الاراضي وحقوق المياه وتسجيلها بأسماء أصحابها والمتصرّفين بها.

(٩) انظر الاوامر العسكرية الأرقام ٧٨٣، ٨٩٢، ١٠٥٧، ١٠٥٨.

(١٠) Benvenisti, Eyal, *Legal Dualism; The Absorbtion of the Territories into Israel,* Jerusalem: Jerusalem Post, 1989, pp. 23 - 27.

(١١) Shahada, Raja; *Occupation Law,* Washington, D.C., The Institute for Palestine Studies, 1988.

(١٢) بموجب قانون دعاوى الحكومة الرقم ٢٥ لسنة ١٩٥٨ المنشور في العدد ١٣٨٥ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٥٨/٦/١ فانه تجوز اقامة الدعوى على الحكومة من أجل: (أ) الحصول على أموال منقولة أو التعويض عنها؛ (ب) تملّك أموال غير منقولة أو التصرف بها أو نزع اليد عنها أو استردادها أو التعويض عنها؛ (ج) الحصول على نقود أو تعويضات نشأت عن عقد كانت الحكومة طرفاً فيه؛ (د) منع الحكومة من تحصيل اية مبالغ نقدية بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

(١٣) انظر قانون المحامين النظاميين الرقم ١١ لسنة ١٩٦٦ المنشور في العدد ١٩٠٥ من

الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٣/٥.

(١٤) انظر قرار المحكمة العليا في اسرائيل الرقم ٨٥/٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٦.

(١٥) انظر حول حق المحاكم المحلية في ظل الاحتلال التصدي لشلّ آثار التشريعات العسكرية: Von Glahn, Gerhard, *Occupation of Enemy Territory*, Minnesote: The University of Minnesote Press, 1957, pp. 108 - 110.

(١٦) يبدو ان مجلس النقابة في عمّان اتخذ موقفاً مغايراً بقراره المؤرخ ١٩٨٥/١١/١١ المنشور في مجلة نقابة المحامين، حيث جاء فيه: «اذا كانت الظروف الاستثنائية تلجىء، في بعض الاحيان، الى تعطيل النصوص القانونية، فان من المبادىء المقررة ان الضرورة تقدر بقدرها، ولا يمكن ان يباح تحت أي ظرف الاخلال بقواعد قانونية عامة لتحقيق مصلحة خاصة سواء كانت مصلحة افراد او مجموعة. كما ان الاخلاص للمهنة هو من صميم الاخلاص للوطن، وعليه لا يجوز التضحية بالمهنة وبنيانها تحت دعوى وطنية، لأن التضحية بالمهنة هي تضحية بمصلحة الوطن وليس في سبيل الوطن، خاصة اذا كانت هذه المهنة هي مهنة المحاماة، مهنة الحق والعدل والقانون. والدعوى للتفريط بمهنة المحاماة ليست دعوى وطنية ولكنها دعوى لتخريب مرفق مؤسس ورائد، خاصة في ظل هذه الاوضاع».

الأساس النظري للقضية الفلسطينية

صراع الوجود والحدود والحقوق

طلعت أحمد مسلّم

خبير عسكري مصري

لا شك ان القضية الفلسطينية التي هي في الوقت عينه لبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي ونقطة بدايته دخلت، في النصف الثاني من العام ١٩٩٢، مرحلة جديدة هامة، يصعب التنبؤ بأنها حاسمة؛ اذ تظل مؤشرات تحاصر الصراع واتجاه مساره تتسم بالغموض وعدم اليقين، إلّا أن المؤكد أنها مرحلة هامة، فهي إنْ لم تبلغ درجة الحسم، فانها ستكون، من دون شك، منعطفاً هاماً في مسارها.

لا ترجع الأهمية المذكورة الى تغيير في طبيعة أو لبّ القضية، بالطبع، فالأصل في أية قضية أن هناك أطرافاً لها تعتقد كل منها بأن لها حقوق تتعارض مع ما تعتقد الأطراف الأخرى أنه حقها. لكن الأهمية المنسوبة الى المرحلة المقبلة ترجع الى تغير في ظروف أطراف الصراع وفي البيئة الدولية يدفع أطراف القضية الى القبول بحلول ناقصة وأهداف مرحلية بهدف تخفيف وقع الأوضاع الغير ملائمة لتجميع القوة على أمل حدوث تغيرات هامة في هذه الأوضاع في وقت آخر، بما يسمح بتحقيق أهداف أكثر تقدماً وأقرب إلى أهدافها النهائية.

في مثل هذه الظروف حيث تتغيّر الوسائل الرئيسة للصراع، وحيث تتحدد أهداف مختلفة عما سبق الاتفاق عليه، يكون من المفضل إعادة دراسة الأساس النظري للقضية، أولًا حتى لا تؤدي الأوضاع والظروف المرحلية الغير ملائمة الى الانحراف عن الطريق الرئيس، بما يحول دون أو يعوق بعد ذلك العودة الى الطريق الأصلي إذا تحسنت هذه الظروف بحيث لا تشكل الحركة في ظروف مؤقتة مانعاً أمام الحركة الأصلية والدائمة في الاتجاه الأصلي في الظروف الطبيعية عند استعادتها.

كذلك، فان مثل هذه الظروف تحتم إجراء المراجعة الدورية لأسباب وأهداف الصراع؛ إذ أن مرور الزمن كفيل بتوفير معلومات لم تكن متيسرة، كما يتيح الفرصة لاعادة التفكير في ما كان يعتبره البعض، في مرحلة سابقة من مراحل الصراع، من المسلمات أو البديهيات، بينما هي ليست كذلك، إذ تنشأ فرصة لكسر الحصار الاعلامي الذي قد تتعرض له العقول بما يحول بين المرء وبين مناقشتها.

تحتّم مثل هذه الظروف دراسة البيئة السياسية الدولية والاقليمية واستثمارها بالشكل

الذي يمكن من تحقيق أفضل النتائج والاقتراب من الاهداف النهائية وبأقل تكلفة ممكنة، خاصة إذا كانت التكلفة الانخراط في صراع مسلح على نطاق واسع، وإذا كانت البيئة الدولية غير مناسبة للانخراط في هذا الصراع؛ إذ تشير الوقائع الدولية والاقليمية أن البيئة السياسية تتعرّض لتغيّرات جوهرية وجذرية يصعب استمرار الصراع في ضوئها على نمط الأساليب والطرق عينها المتبعة قبلها، بل إنه قد يصعب المحافظة على الأهداف المباشرة والقريبة للصراع. ومع هذه التغيرات قد يكون من المناسب إجراء تغيير في صياغة أهداف وأساليب الصراع بما يجعلها أكثر قبولاً لدى هذه البيئة، حتى وإنْ ظل جوهرها ثابتاً.

المتغيرات الدولية

لقد دفعت مجموعة من التغيرات الدولية والاقليمية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعامة، والقضية الفلسطينية، لبّ هذا الصراع، بصفة خاصة الى المرحلة الجديدة التي يمكن تلخيصها في التحرك نحو الوصول الى تسوية انتقالية للصراع. وتشتمل هذه المجموعة على متغيرات دولية واقليمية ومحلية بعضها أدى الى الآخر، بينما البعض الآخر سار موازياً لها. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل بزوال الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، والآثار الواضحة لحرب الخليج، والانتفاضة الفلسطينية، والهجرة اليهودية الثانية.

انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو

لسنا، هنا، بصدد تقييم هذين الحدثين الكبيرين على المستوى العالمي، ولكن الهام هو تقدير أهميتهما بالنسبة للقضية الفلسطينية كجوهر للصراع العربي ـ الاسرائيلي. فلا شك أن كلاً من الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو شكّلا دعماً هاماً للحقوق العربية والفلسطينية منذ منتصف عقد الستينات حتى منتصف عقد الثمانينات؛ وكان الدعم السوفياتي معيناً لدول عربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر قبل ذلك، وهي الدول التي تولّت مسؤولية إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية قبل مؤتمر القمة العربي الأول. هكذا، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو يعني أن القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ككل فقدا سنداً سياسياً وعسكرياً هاماً، مكّنهما من التمسك بموقف متشدد وثابت عند مبادىء ترفض الوجود الاسرائيلي عند البعض، وهو أمر لم يكن الاتحاد السوفياتي ولا دول حلف وارسو يؤيدونه، ولكنهم، بالقطع، لم يكونوا مستعدين لمعارضته، في حين كانت مطالبة البعض الآخر بالانسحاب الكامل من على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ تلقى التأييد من كليهما. وما هو هام، أن دعم الكتلة الشرقية، إن صح التعبير، مكّن الدول العربية والشعب الفلسطيني بصفة خاصة من التمسك بحد أدنى من اقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ من فلسطين، وان انهيار هذه الكتلة يتطلب إعادة النظر في ما إذا كانت البيئة الدولية تتحمل وتتقبل مثل هذا الأساس النظري لادارة الصراع.

كذلك، فإن الدعم العسكري من الكتلة الشرقية بعامة، والاتحاد السوفياتي بصفة خاصة، صوّر لدول عربية امكان ادارة الصراع المسلح على نطاق واسع ضد اسرائيل في حال عدم جدوى ادارة الصراع بوسائل أخرى خاصة، وان هذا الدعم اشتمل على دعم قوات الأطراف العربية أحياناً بوحدات جوية وصاروخية ووجود عسكري بحري. وعلى الرغم من ان هذا الأمر قابل للمناقشة، وهو، في حقيقته، لم يمثّل أكثر من قدرة على إدارة دفاع ثابت ولا يشكل قدرة على استرداد الأراضي المحتلة وخاصة الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، فإن تصوير الصراع على انه صراع وجود كان مقبولاً؛

إ ان إدارة المعركة الدفاعية لا تستبعد الا
أمكن الاحتفاظ لدى الجانبين بالتصورا
لدى طرف وصراع وجود لدى طرف ا
وأصبح هناك شك كبير في إمكان الم
السوفياتي في تسليحها بصفة خاه
كانت لتعطي سلاحاً لدولة عر
بالسلاح بعد ان زال السبب ا
قننّت نظاماً لمنع نقل تقنية الأس
اسرائيل.

لم يكن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وا
وحدها، وانما كان لهما تأثيرهما السلبي، أيضاً، على اسرائيل، و
الباردة وحالة الاستقطاب الدولي أديًا، في الوقت عينه، الى اضعاف القيم
الاستراتيجية الدفاعية الأميركية[1]، أي ان الولايات المتحدة الأميركية بصفة خ
بصفة عامة لم تعد في حاجة اسرائيل لمواجهة عدو أو تهديد في قوة الاتحاد السوفياتي
وارسو الذي كان يتبعه، وبالتالي فإن الغرب أصبح أكثر قدرة على الضغط على اسرائيل واخض
لمقاييسه واحتياجاته. أمّا بالنسبة لأهمية إسرائيل في السياسة الأمنية الأميركية الجديدة فهي ما
زالت تحتفظ بوضعها على قائمة أصدقاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، وما زالت تحتفظ
بوضعها كمنطقة لوجود عسكري مكثف من درجة أمان عالية، بالرغم من انها بدت، في لحظة من
اللحظات، كعبء على الاستراتيجية الأميركية.

لا بدّ للتغيرات السابقة من ان تنعكس على الأساس النظري لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي
بعامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة؛ إذ انها، أولاً، تستبعد الصراع المسلح على نطاق واسع
كوسيلة رئيسة محتملة لادارة الصراع في المستقبل القريب، ولا يعني هذا استبعاد الصراع المسلح
على نطاق أضيق، كما لا يستبعد العودة الى الصراع المسلح على نطاق واسع كوسيلة رئيسة محتملة
لادارة الصراع في المستقبل الأبعد. ومع استبعاد الصراع المسلح بهذا الشكل، فإن إدارة الصراع
على أساس انه صراع وجود أصبح أمراً غير عملي.

كذلك، فان فقدان الدعم السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى يجعل إدارة الصراع
على أساس محاربة الاستعمار والامبريالية أمراً غير ذي طائل خاصة إذا كان هدف المرحلة الوصول
الى تسوية انتقالية. وكان من الممكن ان يستمر الوضع أو يظل مقبولاً لو ان الأمر كان تعلق بالاتحاد
السوفياتي وحده، أو بدول أوروبا الشرقية وحدها، أو لو ان هذه الدول تخلّت عن شيوعيتها أو
اشتراكيتها من دون التخلي عن باقي المبادىء المتعلقة بمحاربة الاستعمار، أو التمسّك بمبادىء
العدل. إلا ان ما حدث أدّى الى الانقلاب، عملياً، من النقيض الى النقيض، وأصبحت تردد المقولات
والتبريرات نفسها التي رددتها وترددها اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية، وبالتالي
أصبح من الضروري إدارة الصراع بأساليب تتمشى مع البيئة الدولية السائدة من دون ان تفقد لبّها،
أي انه أصبح المطلوب ان تعاد صياغة أهداف وأساليب الصراع لتخفيف حدّة التناقض بينها وبين
البيئة الدولية، أملاً في تغيّر للبيئة الدولية في مرحلة تالية يكون، هذه المرة، في صالح وجهة النظر
العربية.

آثار أزمة وحرب الخليج

لم تكن أزمة وحرب الخليج نتائج مباشرة لتغيّرات البيئة السياسية الدولية. ولكنهما كانا ذوي علاقة وثيقة بها، وكانت هذه الحرب ذات علاقة وثيقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية: أولاً، باعتبار ان العراق كان يمثّل قوة عسكرية هامة يؤمل في ان تكون سنداً للقوة العسكرية العربية في مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية، خاصة بعد ان قام العراق بتطوير أسلحته وقواته بشكل فاق باقي القوات العربية؛ وثانياً، باعتبار ان الولايات المتحدة الأميركية التي قادت التحالف المضاد للعراق والتي شكّلت الغالبية العظمى من القوات التي هاجمت العراق تشكل أهم سند لاسرائيل بعامة والقوة العسكرية الاسرائيلية بشكل خاص؛ وثالثاً، نتيجة مما أحدثته الحرب والأزمة من قبلها من انقسام في الدول العربية لم يسبق له مثيل منذ قيام جامعة الدول العربية، وان هذا الانقسام شمل، فيما شمل، الموقف الفلسطيني قيادة وشعباً حيث كانا من أوائل القوى العربية التي رفضت التدخل الأجنبي والتي حُسبت ضمن القوى المؤيدة للعراق مما عرّضها لضاعفات شديدة نتيجة لأعمال انتقامية من قيادات وأفراد الدول العربية التي ساهمت في التحالف الدولي المضاد للعراق، وأيدته الى حد قيام بعض هذه الدول بمراجعة موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بحيث انها، وإن استمرت في التأييد الرسمي للقضية الفلسطينية، إلا أنها أصبحت أكثر تقبلاً لاسرائيل واستعداداً للتعاون معها؛ ورابعاً، نتيجة ما أحدثته الحرب من استنزاف للثروات العربية، سواء في دول الخليج نتيجة لتحملها نصيباً ملموساً من تكاليف الحرب، أو نتيجة لخسائر الكويت من النفط والمنشآت المدمرة، أو لما تكبده العراق من خسائر مادية وبشرية سواء أكان ذلك في أثناء الحرب، أو نتيجة لاستمرار فرض الحصار الاقتصادي عليه بعدها، ونتيجة لما تعرضت له باقي الدول العربية من خسائر اضافية، من جرّاء الحرب وانعكاساتها السلبية على السياحة والتجارة، وعودة العمالة العربية من الخليج وما صاحبها من خسائر وتوقف تحويلات العاملين في الخارج سواء أكان ذلك من الخليج أو من العراق وغير ذلك. كذلك، فإن تهديد العراق باستخدام الصراع ضد اسرائيل وربطه الانسحاب من الكويت بانسحاب اسرائيل من على الأراضي المحتلة من فلسطين، ثم استخدامه للصواريخ، فعلاً، ضد اسرائيل، كل ذلك جعل القضية الفلسطينية في قلب حرب الخليج.

كان انعكاس آثار حرب الخليج على الأساس النظري للقضية الفلسطينية وأسلوب إدارتها أكبر مما سبق ان ذكرناه بالنسبة للبيئة الدولية والاقليمية حيث تلاشت، ولو مؤقتاً، فرصة إدارة الصراع على انه صراع وجود يطالب بانهاء وجود اسرائيل، صراحة، حيث فقدت الأساليب والوسائل العربية الممكنة لتحقيق ذلك، ولم يعد الصراع المسلح وحده مستبعداً، بل ان الدعم العسكري والمالي والسياسي العربي أصبح موضع شك شديد، وأصبح إمكان الاعتماد على جامعة الدول العربية كإطار لحشد القوى العربية خلف القضية الفلسطينية أمراً غير وارد في المستقبل القريب، بل ان ادارة الصراع على أساس انه صراع حدود أصبح هو الآخر قابلاً للمناقشة، حيث أصبح هناك استعداد لدى دول عربية، ولو ضمنياً، لقبول انسحاب اسرائيلي جزئي من المناطق التي لم تقم فيها مستوطنات جديدة. وبعد ان كانت وسيلة إدارة المفاوضات المعروضة، عربياً، في مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة وتشارك فيه الدول العربية وفقاً لموقف موحّد، لم تعد هذه الوسيلة تلقى الدرجة ذاتها من التأييد؛ وأصبح من المعقول ان تجرى مفاوضات خارج إطار الأمم المتحدة وبوفود عربية منفصلة وبوفد فلسطيني ضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الوفد الفلسطيني، وباستبعاد القدس، مؤقتاً،

من المفاوضات. وليست أهمية ما سبق في ان ما عرضته القوى الأجنبية المؤيدة، تقليدياً، لاسرائيل، وإنما ما قبلته أغلبية الأطراف العربية، حيث باتت اتفاقيتي كامب ديفيد هما المرجع الأساس للتفاوض بقبول من أغلب، إنْ لم يكن كل، الدول العربية.

يعكس كل هذا أهمية ان يكون الأساس النظري لادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، لا يتعارض مع المبادىء والقيم التي أصبح من الممكن الاتفاق عليها عربياً وإقليمياً، وهي مبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة قوى السوق والالتزام بأمن إسرائيل والشرعية الدولية[٢]. ولا يعني هذا، بالضرورة، الانصياع أو الالتزام بكل ما سبق ولكن يعني تجنب الاصطدام به كلما أمكن.

الانتفاضة الفلسطينية

في وسط المتغيرات الدولية والاقليمية ذات التأثير السلبي على القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي جاءت انتفاضة الشعب الفلسطيني كتغيير ذي تأثير ايجابي لصالحها، ولا بدّ ان يؤثر على أسلوب إدارة الصراع.

تتميّز الانتفاضة الفلسطينية بسمات عدّة ربما كان أهمها التأكيد بان الأجيال الجديدة من الشعب الفلسطيني ليست أقل من الأجيال القديمة تمسكاً بالحقوق الفلسطينية، أي ان عامل الزمن لن يغير من إصرار الشعب في الحصول على حقوقه؛ والسمة الثانية، ان الشعب الفلسطيني قادر على استخدام أساليب مقبولة دولياً، وتستطيع ان تكتسب تأثيراً في الدوائر التي انحازت، تقليدياً، لاسرائيل؛ والسمة الثالثة ان الشعب الفلسطيني يرغب في الوصول الى نتيجة مرحلية على طريق وصوله الى أهدافه؛ والسمة الرابعة هي العلاقة القوية بين الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، بما يلغي أي احتمال للفصل بينهما.

كان من أهمية نتائج الانتفاضة الفلسطينية ان وصل انعكاس الحدث الى إسرائيل بحيث أصبح هناك اقتناع لديها بضرورة الوصول الى تسوية مقبولة من الفلسطينيين[٣]، وتشجيع للتعبير عن الرغبة في السلام، كذلك أدت إلى بدء محادثات بين الاسرائيليين والفلسطينيين حول إمكان قيام مشروعات مشتركة وإحياء مسيرة القدس التي نظّمت العام ١٩٨٩. كما لم يتوقف تأثير الانتفاضة الفلسطينية على الاسرائيليين، ولكنها اثرت، أيضاً، على الرأي العام الغربي الذي رأى الفلسطينيين، لأول مرة، وفقاً لقيمه وأسلوب تفكيره، الجانب المعتدى عليه.

كذلك برزت الانتفاضة على أنها ليست مجرد إلقاء للحجارة على قوات الاحتلال، بل ممارسة تدريجية للسيادة الفلسطينية حتى في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وقدرة على بناء المؤسسات من طريق انتشار اللجان الشعبية التي تقوم بمعالجة الاحتياجات الاجتماعية من التعليم إلى العلاج ومن الثقافة الى الزراعة، الأمر الذي يبدو، وفقاً للمعايير العالمية السائدة، ممارسة فعلية لحق تقرير المصير، وتمسكاً بحقوق الانسان، وقدرة على ممارسة الديمقراطية، ومحاولة الخروج من تحت هيمنة سلطات الاحتلال.

الهجرة اليهودية الثانية

لا شك أن فتح باب الهجرة على مصراعيه من الاتحاد السوفياتي سابقاً أدّى الى تدفق أعداد كبيرة من اليهود الى إسرائيل، بحيث أصبحت أعداد المهاجرين التي تصل في عام واحد أكثر مما

كان يصل اليها خلال عقد من الزمان في فترة سابقة، وقد استمر الأمر كذلك في الأعوام ١٩٨٩، و١٩٩٠، و١٩٩١، لكن معدّلات الهجرة بدأت في الانخفاض منذ بداية العام ١٩٩٢، وينتظر ان تستمر في الانخفاض[٤]، كما ينتظر ان تزداد أعداد الهجرة المضادة.

أدّت هذه الهجرة الى نتائج عدّة تتعلّق بالقضية الفلسطينية، أولها انها زادت من حدة النزاع حول الموارد، سواء أكانت هذه الموارد طبيعية مثل الماء والغذاء والمعادن، أو مالية بمعنى الاعتمادات المالية لتطوير الانتاج والخدمات، أو بالنسبة لفرص العمل؛ إذ ان هذه الهجرة تستوعب فرصاً للعمل كان يقوم الفلسطينيون بها. وثانيها، ان هذه الهجرة تزيد من تعقّد المشكلة بانها تضيف واقعاً جديداً، بمعنى ان يصبح من واجب من يتصدى لاجراء تسوية للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي عموماً ان يجد حلاً لأوضاع هؤلاء المهاجرين الجدد، سواء أكان ذلك من طريق استيعابهم أو اعادة تهجيرهم. وثالثها، ما ترتب عن هذه الهجرة من حركة نشيطة لبناء المستوطنات لاستيعابهم، الأمر الذي أضاف ويضيف واقعاً جديداً يحتاج الى معالجة جديدة، سواء أكان ذلك من حيث ايقاف أو استمرار بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أو من حيث الواقع الذي تشكله هذه المستوطنات في اطار التسوية، اما تركها ليسكنها الفلسطينيون مع تعويض السلطات الاسرائيلية عنها، أو باستمرار بقاء المستوطنين فيها على ان يخضعوا للسلطة الفلسطينية، أو بترتيبات معينة لعلاقتهم باسرائيل، أو بهدم هذه المستوطنات بما يمثله ذلك من اهدار للموارد والزمن. ورابعها، ما تمثله هذه الهجرة من قاعدة محتملة للتوسع الاسرائيلي في المستقبل؛ اذ ان استمرار تدفق اليهود حتى ولو بمعدلات أقل قد يدفع القيادات الاسرائيلية الى التوسع، في مرحلة تالية، على حساب الدول العربية المجاورة، بما يمثل أولاً اضعافاً للتأييد العربي للقضية الفلسطينية، ثم انه يشكل عائقاً جديداً في طريق الوصول الى تسوية؛ اذ قد يصبح الجلاء من على مناطق التوسع الجديدة ذا أسبقية أولى أو أعلى من الوصول الى تسوية عادلة أو دائمة للقضية الفلسطينية. وآخرها، هي ان هذه الهجرة بأعدادها الغزيرة جعلت السلطات الاسرائيلية في حاجة شديدة الى موارد مالية كبيرة تصل الى عشرة مليارات دولار لاستيعاب المهاجرين الجدد الأمر الذي دفعها الى الاقتراض؛ وبذا أصبحت تحت ضغط الحاجة الى معونة من الولايات المتحدة الاميركية بالدرجة التي تجعلها مضطرة الى قبول أغلب مطالبها، إنْ لم تكن كلها.

الآراء السائدة لادارة الصراع

يمكن القول، ان الفكر العربي في ادارة الصراع تراوح، في السابق، بين أساسين نظريين لادارته: الأول، ان الصراع صراع وجود، وهو يرفض الوجود الاسرائيلي عموماً، ويعتبره منافياً للوجود العربي، وبالتالي، فانه اذا كان من المطلوب المحافظة على الوجود العربي، فلا بدّ من القضاء على اسرائيل؛ والثاني، وهو فكر أحدث من سابقه يستند الى ان الواقع يقول بأن اسرائيل حقيقة موجودة، وان ازالة هذا الوجود أمر غير وارد، وان الواقعية تطالبنا بالتعايش معه، وان نعمل على حصره داخل حدود اسرائيل ما قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ونكاد لا نجد خياراً ثالثاً وارداً بين الفكرين أو خارجهما، مع التسليم بان هناك من لا يحاول ان يجد، أصلاً، أساساً نظرياً للصراع، وبالتالي، يتناول جزئيات القضية والصراع ولا يبحث عن استراتيجية لادارته، وانما يتحدث عنه، ويعبر عن افكار وآراء تتعلق بجزئية أو بأخرى، ولا يعتبر نفسه مسؤولاً عن تصور لحل نهائي للقضية.

أمّا الصراع، فمن الملاحظ ان الذين يرون تصوراً عاماً للصراع، ربما يتوقفون عند

الأساس النظري العام، في حين لا يتطرقون الى تفصيلاته وتبعاته وآثاره، وكيفية حل المشكلات الناجمة عن تنفيذه في حال تحقيقه؛ لذا فمن الواجب دراسة كل أساس على حدة، وبأكبر قدر من الموضوعية حتى نكون مدركين بحقيقة معنى ما ننادي به، أو ما يقوله الآخرون.

صراع الوجود

سبق ان أوضحنا، ان المفهوم البسيط لهذا الأساس النظري للقضية الفلسطينية يعني ان وجود اسرائيل ينفي الوجود الفلسطيني، كما ان الوجود الفلسطيني ينفي الوجود الاسرائيلي، وبالتالي فان حل الصراع، أو على الأصح، حسم الصراع وليس تسويته، يتمّ من طريق ازالة اسرائيل من الوجود، وغالباً ما يعني، أيضاً، خروج اليهود الذين قدموا الى اسرائيل من هذه الأرض ليفسحوا في المجال للفلسطينيين في العيش فيها.

وعلى الرغم من امكان فهم هذا الأساس النظري وربما وضوحه، الا انه، أولاً، لا يجيب على سؤال أين يذهب اليهود الذين قدموا الى اسرائيل، والذين ولدوا، فعلاً، في فلسطين. وعاشوا هناك، وانقطعت صلاتهم بالبلاد التي أتى منها اباؤهم، ولم يعودوا يعرفون لهم وطناً غير الأرض التي تربوا عليها. كذلك فان هذه الفكرة لا توضح لنا، أيضاً، ماذا لو رفضت الدول التي قدم منها بعض المهاجرين والذين فقدوا جنسيتهم السابقة واكتسبوا الجنسية الاسرائيلية ان تقبل عودتهم، وان تمنحهم الجنسية مرة أخرى.

من جهة أخرى، فانه يمكن مجادلة المنادين بهذا الأساس النظري للقضية الفلسطينية بأنه غير صحيح واقعياً، باعتبار ان الشعب الفلسطيني ما زال موجوداً حتى بعد أكثر من أربعين عاماً من النكبة التي أقامت اسرائيل العام ١٩٤٨، وان هذا الوجود لا يقتصر على مكان دون غيره، فالشعب الفلسطيني موجود داخل الخط الأخضر، أو الأراضي التي احتلت العام ١٩٤٨، وهو موجود، أيضاً، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وهو، أيضاً، موجود خارج فلسطين في المهجر العربي والعالمي على أراضي دول عربية وغير عربية كثيرة يصعب حصرها، وقد احتفظ الفلسطينيون بهويتهم الفلسطينية، بالرغم من عدم الاعتراف بها، وبالرغم من اكتساب بعضهم جنسية أجنبية أخرى.

ثم ان هذا الأساس النظري لا يجد لنا وسيلة لتحقيقه سوى الصراع المسلّح؛ اذ لا يوفر لنا فرصة لتحقيقه بوسائل سلمية، باعتبار حقيقة ان ما أُخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وانه ليس من المتوقع ان يقبل اليهود داخل اسرائيل وخارجها بزوالها من الوجود وبمغادرتها بوسائل دبلوماسية أو بالوساطة أو بالتحكيم أو بغيرها، وأي تصور لغير ذلك يصبح منافياً لطبيعة الأمور. وما بالنا وان التغيرات الدولية أدت الى موقف لغير صالحنا وخاصة عسكرياً، بحيث أصبح التفوق الاسرائيلي على الدول العربية مضموناً سواء بواسطة القوة العالمية الغالبة، أو بواسطة التشتت العربي المفجع، والضعف العسكري العربي، الأمر الذي لا يبدو ان الفكاك منه شيء قريب، وكما سبق القول، فان القوى الدولية الاقليمية لا تقبل باستخدام القوة ضد اسرائيل، في حين انها تقبل به ضد العرب، وهي لا تقبل، وغالباً لا تسمح، بزوال اسرائيل بالقوة.

يتبادر الى الذهن أسئلة أخرى عن حقيقة معنى صراع الوجود يمكن تلخيصها في ما يلي: هل المطلوب هو زوال اسم اسرائيل كدولة؟، أم ان المطلوب هو زوال اليهود؟ واذا كان المطلوب زوال اليهود في اسرائيل، فهل المطلوب زوالهم كلهم، أم غالبيتهم، أم بعضهم؟ وفي جميع الأحوال يجب ان

نسأل انفسنا لماذا كلهم؟ ولماذا غالبيتهم؟ ولماذا بعضهم؟ ومن الذي يخرج؟ ومن الذي يبقى؟ ولماذا مرة أخرى؟

صراع الحدود

سبقت الاشارة الى ان هذا الأساس النظري مبني، أساساً، على الاعتراف بالأمر الواقع من جهة، ويحاول استخدام القانون الدولي كأساس للصراع من جهة أخرى، باعتبار ان قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٢٣٨ يتحدثان أساساً، عن أراضي عربية محتلة العام ١٩٦٧ وانسحاب اسرائيل منها، وكذا اتفاقيتي كامب ديفيد بين الرئيس المصري السابق، أنور السادات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، حينذاك، مناحيم بيغن، وكذا معاهدة السلام بين مصر واسرائيل قامت على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وانه يمكن، بالتالي، الوصول الى اتفاق مع باقي الدول العربية على الأسس نفسها، ثم ستبقى القضية الفلسطينية لتحل على أساس الحدود الدولية، أو على أساس اتفاقيتي كامب ديفيد، باعتبار ان حدود الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليست حدوداً دولية، وانما هي، في الواقع خطوطاً للهدنة، حتى ولو قلنا بأن الضفة الفلسطينية كانت ضمت الى المملكة الأردنية الهاشمية، فان حدودها الغربية لنهر الأردن لم تكن حدوداً معترفاً بها.

يمكن تلخيص الفكرة السابقة في ان يدار الصراع على أساس تحجيم الكيان الاسرائيلي داخل حدود معينة هي، في الأساس، الخطوط التي كان عليها قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مع امكان ادخال بعض التعديلات عليها، بحيث يتمّ تحرير الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ أو غالبيتها في مقابل تحقيق السلام. وهنا، يضيف الفلسطينيون الى الفكرة اقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع[٥]، في حين يرى آخرون ان يتقرر مصيرهما وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، وبالتالي، فان اقامة دولة فلسطينية أمر غير وارد، وانما يكون الخيار بين الانضمام الى اسرائيل، أو الانضمام الى الأردن.

لا يجيب الأساس السابق عن علاقة الضفة والقطاع بالشعب الفلسطيني في الخارج، وما اذا كان هذا يؤدي الى السماح بعودة الفلسطينيين المشتتين خارج فلسطين الى المناطق التي ستنسحب منها اسرائيل. فاذا كانت العودة ستكون أمراً مسموحاً به، فان قدرة هذه المساحة على استيعاب كل فلسطينيي الشتات أمر مشكوك فيه، بل يمكن الجزم، باستحالته، وهنا، فان موقف الفلسطينيين خارج فلسطين سيكون حسمه مطلوباً؛ اذ من المتوقع ان تتحلل الدول المضيفة من عبء ايواء الفلسطينيين وتتشدد في منحهم تصاريح الاقامة، الأمر الحاصل فعلاً من دون تسوية، في حين ان الأراضي المحررة لا تكفي لاستيعابهم، والاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي مع الأردن لا يعني قدرة الأردن على استيعاب كل فلسطينيي الشتات، ولا بقبول الفلسطينيين لذلك، مما يمكن ان يعرض الأردن لحالة من عدم الاستقرار.

من المؤكد ان ادارة القضية الفلسطينية على أساس كونها صراع على الحدود سيكون أكثر سهولة وتقبلاً من المجتمع الدولي، حيث انه، في الحقيقة، يستند الى قرارات الأمم المتحدة، وعلى اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين ساهمت الولايات المتحدة الأميركية فيهما وباركتهما، وهي التي تتزعم، الآن، حركة السياسة الدولية. كما انه من المتوقع ان تتقبلها فئات اسرائيلية ليست بالقليلة في ضوء الانتفاضة الفلسطينية، وتجنب احتمالات العنف مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأرض المحتلة العام ١٩٦٧. ولا ننسى، هنا، ان بعضاً من القادة الاسرائيليين في حزب العمل حذّروا من ضم

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بل واعتبروه «انتحاراً من طريق الضمّ»، بما يعني انهم مستعدون للتخلي عن هذه الأراضي لتجنب مخاطر على اسرائيل تتلخص أساساً، في المشكلة السكانية واحتمالات تزايد الفلسطينيين وتكاثرهم بما تجعلهم أغلبية في اسرائيل، الأمر الذي يخيرها بين التفرقة العنصرية بحيث تفقد صبغتها وسمعتها كدولة ديمقراطية، أو ان تقبل بالتحول الى دولة عربية، مرة أخرى، في المستقبل.

كذلك، فان الوصول الى تسوية على أساس صراع الحدود لا بدّ وان يؤدي الى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال من ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وهي معاناة دفعت هذا الشعب الى الثورة المعروفة بالانتفاضة، كما انها توحي بالمزيد من حالة التذمر وعدم الاستقرار، لكن هذه التسوية لا تقلل كثيراً من معاناة الشعب الفلسطيني في الخارج، وربما تزيد من حدّة مشاكله نتيجة لضيق الأرض عن استيعاب اللاجئين في الخارج، في حين تؤدي التسوية الى التشدّد في منحهم تصاريح الاقامة بعد ان أصبحت لهم أراضيهم.

لا شك ان ضمن عيوب هذا الأساس النظري انه يتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بل ويتعارض مع قرارات الأمم المتحدة التي تقرر حقه في أراضيه أو التعويض عنها؛ فصراع الحدود يحرم الفلسطيني من تقرير مصيره في اقامة دولته على أرضه، وقد يحرمه من حق العودة الى أراضيه أو التعويض عنها، كما انه يعني التنازل، بصورة نهائية، عن الأراضي الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

يثير وجود بعض المهاجرين اليهود في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مشكلة السيادة على الأرض وما اذا كان هؤلاء اليهود سيخضعون للسلطة العربية، سواء أكانت أردنية أو فلسطينية، وبما يعني تداخل السلطات والسيادة المنقوصة، والأهم من ذلك كله، انها تمثل بؤرة للنزاع، وشرارة الحرب في المستقبل.

أخيراً، فان نزاع الحدود لا بدّ وان يفسر كيفية تحقيق الدفاع عن هذه الحدود، وهي حدود يصعب الدفاع عنها أولاً، نتيجة طبيعتها الجغرافية التي تفتقر الى الخطوط والموانع الطبيعية؛ وثانياً، نتيجة للتفوق العسكري الاسرائيلي على الدول العربية المجاورة؛ وثالثاً، نتيجة للحاجة الى تأمين الاتصال بين الضفة والقطاع الأمر الذي يحتم المرور داخل اسرائيل، بما يحمله ذلك من مخاطر الاصطدام المسلّح بين اليهود في اسرائيل والفلسطينيين المتحرّكين بين المنطقتين.

القضية الفلسطينية

ان دراسة الأساسين النظريين السابقين لادارة القضية الفلسطينية لا بد وان يصيب الباحث بالحيرة أو بالاحباط؛ اذ يجد ان الطرق تدفعه نحو التخلي عمّا يعتبره حقوقاً عربية غير قابلة للتصرف، وانها تعيده، مرة أخرى، الى ما رفضه وما زال يرفضه حيال القضية. لذا، فان من الأفضل ان نراجع لبّ القضية التي نبحث عن الأساس النظري لدراستها، وما اذا كانت حقيقة قضية وجود أم قضية حدود، أم انها شيئاً غير ذلك كله، وبالتالي فان عليه ان يشير الى أساس جديد لادارتها.

بداية لا بدّ ان نقول، ان القضية الفلسطينية لا تعني ولا يمكن ان تعني عداءً مطلقاً لليهود واليهودية، فالشعب الفلسطيني يؤمن بحرية العقيدة، وان من حق أي فرد أو جماعة ان تعتنق الدين الذي تؤمن به ولا تقبل بالتدخل في ذلك. وقد عاش اليهود بين أبناء الشعب الفلسطيني في

السابق، بل ان التعاون بين العرب واليهود داخل اسرائيل وفي الضفة والقطاع لم ينقطع، لكن الخلاف، أساساً، بين الفلسطينيين والسلطات الاسرائيلية والمستوطنين. كذلك فان حل القضية الفلسطينية لا يتطلب القضاء على كل يهودي، سواء في فلسطين المحتلة أو خارجها، بل ان ذلك قد يؤدي الى تعقيدات أشد، كما ان خروج كل اليهود من فلسطين لا يعني، بالضرورة، حل أو تسوية القضية الفلسطينية، خاصة اذا ما تمّ ذلك بواسطة القوة أو اذعاناً لموازين القوة.

كذلك يمكن القول، ان الصيغ المطروحة والمحتملة لتسوية القضية من طريق اقتسام أرض فلسطين بين الفلسطينيين واليهود غالباً ما لا ترضي طموحات الفلسطينيين؛ اذ انها تتعارض مع حقهم في تقرير المصير، وتجعل سيادتهم منقوصة، وتمنح اليهود أفراداً ودولة حقوقاً أكثر من العرب، وبالتالي فان الوصول الى تسوية من هذا النوع هو، في حقيقته، عقد اذعان لا يحظى بالتأييد والقبول، وبالتالي فانه لا بد ان ينقضه وينقلب عليه الفلسطينيون في المستقبل حينما تخف الأسباب التي دعت الى قبوله. كذلك، فان استمرار تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل لا بد وان يؤدي الى اندفاع اسرائيل الى التوسع خارج الحدود المتفق عليها نتيجة لعدم كفاية المساحة والموارد.

من الطبيعي، اذاً، ألّا يكون الفلسطينيون راضين عن العيش داخل اسرائيل باعتبار انها تحمل أسماً ذا طابع ديني، لكن الأساس ليس هو الاسم ولكن ما يؤدي اليه من تفرقة عنصرية على أساس الدين، وانه في حال زوال هذه التفرقة، فان التسمية قد لا تعني الكثير، في حين ان تغيير الاسم مع استمرار التفرقة وأساليب الممارسة يحافظ على أركان الأزمة وربما يزيد حدتها، وبالتالي، فان التسوية يجب ان تتجه، أساساً، الى لبّ القضية، وهنا قد تؤجل قضية الاسم أو أن تتمّ تسويتها معها في الوقت عينه.

لا يتوقف لبّ القضية عند مرحلة زمنية معيّنة سواء أكانت هذه المرحلة سابقة أو لاحقة، فالزمن أحد أبعاد القضية، ولا بد من وضع التطورات المتوقعة في القضية في عين الاعتبار، منها ما يتصل بالتكاثر السكاني، وبالهجرة اليهودية الى فلسطين، وبتطور القوة لدى الجانبين. فلا بد من ان نشير الى ان القضية بين شعب كبير متكاثر بنسب عالية نسبياً[٦]، وشعب آخر يتناقص عدده، والأمر، هنا، يدور حول الفلسطينيين العرب داخل وخارج فلسطين المحتلة، واليهود خارج وداخل فلسطين. ويرتبط لبّ القضية الفلسطينية بحاجة الفلسطينيين الى الاستفادة من معدلات تكاثرهم، من جهة، وتوفير الاحتياجات الحياتية لأبنائهم من جهة أخرى؛ أما تطور قوة الجانبين فترجع أهميته الى ان القوة، على الرغم من ارتباطها، بشكل ما، بالتعداد السكاني، فانها لا تعني، بالضرورة، ان يكون الجانب الأكثر سكاناً هو الأقوى، لكن تضاؤل السكان تحت حدّ معين يؤدي، في النهاية، الى ضعف قوة الدولة.

اذا انتقلنا الى مكوّنات ما سبق، لا بد ان نشير الى دراسة أُجريت في الجامعة العبرية لصالح المؤتمر اليهودي العالمي والتي أشارت الى تناقص أعداد اليهود في العالم، وكذا للبيانات التي توافرت عن الهجرة اليهودية الى فلسطين هذا العام والتي تشير الى تناقص هذه الهجرة الأمر الذي يمكن تفسيره بظاهرتين: أولهما، ان وعاء السكان اليهود في الاتحاد السوفياتي سابقاً قارب النضوب، وانْ لم ينضب، في حين ان الظاهرة الثانية هي احجام اليهود عن الهجرة نتيجة للمصاعب التي واجهها المهاجرون الذين وصلوا الى اسرائيل، خاصة في ما يتعلّق بالعمل والسكن.

اذا أُخصت القضية الفلسطينية، فانها تتركز حول التمييز في المعاملة بالنسبة للفلسطينيين

عنها لليهود. ويكفي ان نتذكر ما يجرى من مصادرة أراضي العرب، وتدمير مساكنهم فيها ودخولهم اليها إلّا بتصريح، وكذا تخويل الحاكم العسكري حق اعتقال أي شخص، ووضعه تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة، وعدم السماح للفلسطينيين بتغيير مساكنهم إلّا بتصريح. وطبيعي، ان كل هذا ينطبق على العرب حتى داخل الخط الأخضر في الأراضي التي احتلت العام ١٩٤٨ بينما لا ينطبق على اليهود(٧).

بالاضافة الى ما سبق، هناك حرمان السكان العرب من حقوقهم من طريق تخويل السلطات الاسرائيلية سلطة الأمر بطرد أي فرد الى خارج اسرائيل ومنعه من العودة، وكذا التضييق على الفلسطينيين الراغبين في العودة، نتيجة لتجاوز غيابهم عن البلد الفترة المحددة ولو لأسباب قاهرة، وكذا سلطة هدم ومصادرة أملاك أي عربي تشتبه فيه السلطات، وحرمان العرب من اقامة أي تنظيم عربي، والتفرقة بين العرب واليهود في الأجور في حال تساوي العمالة، والتضييق على الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث اقامة ما يرونه من مشروعات، أو توفير مستلزمات الانتاج، أو استهلاك صادرات منتجاتهم، كذلك، تضييق فرص التعليم والرزق حيث لا تتوفر المدارس اللازمة لتعليم أبناء العرب، وتضيّق عليهم فرص التعليم بصفة خاصة، كما انهم يحرمون من تخطيط تعليم أبنائهم وفقاً لهويتهم واحتياجاتهم، بل تفرض عليهم السلطات الاسرائيلية المناهج التعليمية ومواد الدراسة، ثم انها بعد ذلك كثيراً ما تأمر بايقاف الدراسة بالمدارس والجامعات لفترات طويلة تؤدي، عملياً، الى اهدار عمر الطالب(٨).

يدعونا كل ما سبق الى التساؤل عمّا اذا كانت القضية الفلسطينية تظل قائمة لو ان الشعب الفلسطيني تمتع بالحقوق المتوفرة نفسها للسكان اليهود في فلسطين المحتلة خاصة ما يتعلق بحق العودة وحق تقرير المصير. المؤكد انه لم تكن لتكون هناك مشكلة بالنسبة للشعب الفلسطيني على الأقل، هل يؤدي ذلك الى نتائج سلبية بالنسبة لليهود؟ الغالب ان ذلك لن يحدث طالما ان اليهودي سيتمتع بالحقوق نفسها، لكن ذلك قد يوقظ عقدة النقص والاضطهاد لدى اليهود، وهو ما قد يحتاج من الجميع معاونتهم على التخلص من هذه العقد دون الخضوع لها.

لا بدّ، هنا، من الاشارة الى ان الممارسات الاسرائيلية في فلسطين المحتلة وتناقضها مع حقوق الشعب الفلسطيني، والتمييز بين السكان على أساس الدين يتناقض مع ما ترفعه القوى التي تحتل قمة النظام السياسي الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية من قيم، خاصة ما يتعلّق باحترام حقوق الانسان، والتزام الديمقراطية، وسيادة قوى السوق. ومع الاعتراف بأن هذه القوى تمارس ازدواجية في المعايير والممارسات، إلّا انه لا بدّ من الاعتراف، أيضاً، بأن هذه الازدواجية تلاقي نقداً ومعارضة داخلية يمكن ان تؤدي الى تحسين هذه الممارسات.

الأساس النظري المقترح: صراع الحقوق

تخرج الدراسة من الاستعراض السابق الى ضرورة مراجعة الأساس النظري لادارة القضية الفلسطينية، سواء أكان ذلك على أساس الاتفاق المشترك بين أبناء الشعب الفلسطيني، أو كأساس لطرح مطالب التسوية المؤقتة للقضية في المعترك الدولي، وفي المنظمات الدولية، وفي ما يسمى بمؤتمر السلام، وفي المفاوضات الثنائية، وفي المفاوضات متعددة الطرف. الأمر الذي لا شك فيه، ان ادارة الصراع على الأسس النظرية السابقة لم تخلُ من الخطأ، وربما كان ذلك أحد أسباب الفشل، بالرغم من التسليم بأن هناك اقتراحات قدّمت سابقاً تجاوزت الأسس التي سبق ذكرها، كذلك فان

البيئة الدولية وتغيراتها تفرض التعامل مع هذه البيئة باللغة التي تستخدمها وانْ كانت لا تلتزم بها دائماً.

نقترح اعادة النظر الى القضية على أساس ما سبق طرحه على ان لبّ القضية الفلسطينية التي هي، أيضاً، أساس الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو انها صراع على الحقوق، أي ان الشعب العربي وفي مقدمته الشعب الفلسطيني انما يطالب بأن يكون للانسان العربي الفلسطيني حقوق الانسان اليهودي نفسها في فلسطين والعكس، وان يتعامل الطرفان على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، إما من طريق منح الفلسطيني حق اليهودي، أو مساواة اليهودي بالفلسطيني، وان يتم ذلك طبقاً لاعلان حقوق الانسان الذي يمنع التفرقة بين الناس على أساس من الدين، أو اللون، أو الجنس، أو غير ذلك، وهو ما يختلف نوعاً ما عما سبق طرحه عن اقامة دولة علمانية في فلسطين؛ اذ ان اقامة الدولة العلمانية تعني، في الحقيقة، الغاء اسرائيل الحالية واقامة دولة أخرى علمانية بدلاً منها، وهو ما يفسره قادة اسرائيل على انه تدمير اسرائيل، وبالتالي يطالبون المجتمع الدولي والغرب عموماً برفضه.

ان أهمّ الحقوق التي يجب ان يطالب الفلسطينيون بها هي حق تقرير المصير، وحق العودة[٩]. فاذا كان من حق اليهودي في اسرائيل ان يقرر مصيره وينتمي الى دولة، فان من حق الفلسطيني هو الآخر ان يختار، وانْ كان ذلك لا يعني بالضرورة وجوب اختيار الانفصال عن اسرائيل واقامة دولة منفصلة، إلّا ان الاعتراف بهذا الحق، في حد ذاته، له دلالته القوية وانعكاساته بعد ذلك. أمّا حق العودة فأساسه انه اذا كان من حق أي يهودي ان يهاجر الى اسرائيل، فان الأولى ان يكون من حق كل فلسطيني ان يعود الى فلسطين وان يتمتع بجنسيته وهويته المرتبطة بوطنه الذي ينتمي اليه. ان هذا الحق كفيل بان يعيد التوازن الى التركيب السكاني في فلسطين في مقابل أي احتمال للهجرة اليهودية الى هناك، ويسمح للفلسطينيين من خلال حق الانتخاب والترشيح باستعادة قدرتهم على التأثير في مستقبل بلادهم، وهو كفيل ـ حتى مع بقاء اسم دولة اسرائيل ـ بتغيير هوية وكنه الدولة واعادتها الى الطابع المتكافىء المقبول.

يرتبط كل ما سبق بحق تكوين الأحزاب والجمعيات التي لا تتوفر، حالياً، للفلسطينيين تحت الاحتلال؛ اذ ان هذه الاحزاب والجمعيات هي الكفيلة بتنظيم الشعب الفلسطيني، وطرح الحلول والبدائل الممكنة في مواجهة المشاكل التي تواجه الدول، بل انها قد تجتذب تأثير بعض الاسرائيليين غير المتعصبين. ولا بدّ لتحقيق ذلك، ان يتمتع المواطن الفلسطيني بحق التنقل، واستخدام الموارد الطبيعية وامتلاك الأراضي والمساكن، وألا يبعد فلسطيني عن فلسطين مهما كانت الأسباب.

أمّا اقتصادياً، فانه لا بد من سيادة قوى السوق بمعنى حرية النشاط الاقتصادي الصناعي والزراعي والتجاري وغيره بحيث يكون للمواطن والشركات الفلسطينية الحقوق نفسها المضمونة للفرد والشركات اليهودية. وهكذا يتوفر للانسان الفلسطيني فرصة كسب الرزق وألا يضطر الى الهجرة من فلسطين سعياً وراء الرزق، كما يسمح بتصدير المنتجات الفلسطينية من دون قيود غير عادلة ويوفّر للفلسطينيين فرصة الحصول على العملات الصعبة اللازمة لتوفير احتياجاتهم خاصة من الآلات ومستلزمات الانتاج.

ليس المجال كافياً لحصر الحقوق التي يجب السعي الى اكتسابها؛ اذ ان المطلوب ليس حقاً

بذاته وانما المطلوب هو المساواة في الحقوق وتطبيق الاعلان العالمي بحقوق الانسان. ويلاحظ هنا الابتعاد عن صراع الوجود، بما يعني العمل المباشر على الغاء اسرائيل، وكذا الابتعاد عن صراع الحدود بما يحصر الفلسطينيين داخل الضفة والقطاع ويحدّ من مصالحهم وحقوقهم في باقي فلسطين، ولا مانع من بقاء «اسرائيل» كتسمية للدولة اذا كان هذا لا يمنع من المساواة في الحقوق، فالتطور السكاني وتطور القوة يحقق المصلحة العربية ويؤدي، عملياً، الى تغيير الاسم في مرحلة تالية، في حين ان الاعتراف بحدود الضفة والقطاع يمنح اليهود حقاً في باقي فلسطين حتى اذا تضاءل تعداد اليهود داخلها بشكل كبير.

لا يعني ما سبق ان الأمر سهل، وانه يكفي طرح هذا الأساس النظري لكي تسلم به اسرائيل، أو القوى الغربية، إلّا ان الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها الغربيين لا يستطيعون معارضة هذا الأساس صراحة ومباشرة، وسيعيدون الحديث عن تدمير اسرائيل، ويستطيع العرب ان ينفوه بقبول استمرارها مع النص على المساواة في الحقوق، كذلك ستثار قضايا المهاجرين واللاجئين وعودتهم، وهنا ما لا يجوز التخلي عنه حيث يلزم التمسك بقرار الأمم المتحدة الخاص بالعودة أو التعويض مع رفض التعويض أساساً، أمّا كيف ستحل هذه القضية، فالأغلب ان اليهود الذين لم يرتبطوا بفلسطين بعد، أو الذين لم يهاجروا بعد اليها سيحجمون عن البقاء فيها أو الحضور اليها، أمّا الذين استوطنوا فعلاً بها فسيبقون، وقد تحدث توترات داخلية لكن الشعب الفلسطيني بعد تجربته المريرة سيكون أولاً أكثر حرصاً، كما انه سيكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة المخاطر.

من الطبيعي ألّا يكون تحديد الأساس النظري والتمسك به في المفاوضات كافياً لتحقيق المطلوب، بل انه يستدعي العمل الدؤوب أولاً على استقطاب أكبر تأييد دولي حوله وفقاً لتصنيفاتها: دول المواجهة العربية لتحديد المصالح المباشرة، وباقي الدول العربية لمتطلبات أمنها، والدول الاسلامية لعلاقتها بمبادىء الاسلام، أمّا الدول الأجنبية والغربية بصفة خاصة فيجب ان تشهر في وجهها، دائماً، المبادىء نفسها التي تواجهنا بها حقوق الانسان، والديمقراطية، وقوى السوق، والحرية والاخاء والمساواة، وغير ذلك ممّا يتشدق به، عادة، الساسة في الغرب.

---

(١) لتأكيد ذلك انظر: Safieh, Afif, "Where The PLO Stands", in *A Palestinian Perespective on the Peace Process,* A Special Report, Washington, D.C.; The Center for Policy on Palestine, 1991, pp. 10 - 11, 12 - 13.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١١.

(٤) نذكر هنا على سبيل المثال: النهار (بيروت)، توم هندلي، «اسرائيل على عتبة هجرة سوفياتية معاكسة»، ١٩٩١/١١/٧، نقلاً عن شيكاغو تريبون، بدون ذكر تاريخ النشر، والقدس (لندن)، «استمرار تضاؤل عدد المهاجرين الى اسرائيل»، ١٩٩٢/٣/١٠. وتذكر صحيفة القدس في ١٩٩٢/٤/٢٨، ان ١٨٧٢٦ مهاجراً جديداً وصلوا اسرائيل خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الجاري، وان الوكالة اليهودية ذكرت ان مليونين ومئتي ألف يهودي في الاتحاد السوفياتي السابق حصلوا على تأشيرة اسرائيلية الّا انهم ارجأوا سفرهم.

(٥) Nusseibeh, Sari, "The View from The Occupied Territories", in A Palestinian Perspective on the Peace Process, *op. cit.*, p. 6.

(٦) يشير مركز القدس للدراسات الاستراتيجية

(مقدس) في دراسة نشرت له في **القدس** في ١٩٩١/١١/٥ الى تقرير صدر العام ١٩٨٦ حول قطاع غزة عام ٢٠٠٠ من اعداد جماعة من الخبراء الاسرائيليين، قدر زيادة سكان القطاع العام ١٩٨٩ بمقدار ٢٣,٥ الف نسمة، وانه بناء على ذلك سيرتفع عدد السكان الى ٨٩٠ ألف نسمة العام ٢٠٠٠، وان الاحصائيات الفلسطينية تشير الى ان زيادة السكان في القطاع العام ١٩٩٠ تقدّر بحوالى ٢٦,٤ الف نسمة وتتوقّع ان يصل التعداد الكلّي للسكان الى ١,١٣ مليون مع نهاية القرن الحالي والى ١,٥٨ مليون نسمة في العام ٢٠١٠.

(٧) للمزيد من ايضاح التفرقة في معاملة الفلسطينيين انظر: احمد سعيد نوفل، «الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة»، في **القضية الفلسطينية في اربعين عاماً**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٩٣ ـ ٩٩؛ وحبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي من ١٩٤٨**، سلسلة كتب فلسطينية، ٢٣٨ ، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧، ص ١٣٤ ـ ١٣٩، و١٤٨ ـ ١٦٢؛ وصبري جريس، **العرب في اسرائيل**، دراسات فلسطينية، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٧. أمّا عن انتهاك حقوق الانسان، فنلفت النظر الى تقرير منظمة العفو الدولية حول انتهاك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة تقرير العام ١٩٩١ المنشور في **الفجر** (القدس)، ١٩٩١/١١/٨.

(٨) نوفل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦ ـ ٩٩.

(٩) Quigley, John, "The International Legal Dimension ", in A Palestinian Peresspective on the Peace Process, *op. cit.*, pp. 14 - 16.

تطوّر العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني

د. جمال علي زهران

مدرس العلاقات الدولية، كلية التجارة
بورسعيد جامعة قناة السويس

لا شك في ان تبادل الصفقات خاصة في المجال العسكري في ما بين ايران واسرائيل، في عهد الثورة الايرانية، التي قامت بزعامة الامام آية الله الخميني، العام ١٩٧٩، ترك آثاراً وتداعيات، وطرح علامات استفهام لا زالت أصداؤها تتردّد الى الآن. ويستدعي هذا بذل جهود علمية لتفسير تطوّر هذه العلاقات ووضعها في اطارها الصحيح توخياً للدقّة والأمانة. ذلك ان استقراء الحقيقة في هذا الموضوع قد يقود صانع القرار العربي خاصة، بعد أزمة الخليج الثانية التي نجمت عن احتلال العراق للكويت وتداعيات تلك الأزمة، الى مراجعة العلاقات العربية ـ الايرانية تحقيقاً للمصلحة القومية التي تتفق ومتقضيات الامن القومي العربي.

ولفهم تطوّر العلاقات بين ايران واسرائيل في عهد الثورة الايرانية منذ العام ١٩٧٩ وحتى الآن، نرى ضرورة افراد جزء تمهيدي عن تطوّر هذه العلاقات في الفترة التي سبقت ثورة الخميني، كذلك، الوقوف على ادراك قيادة الثورة وموقفها تجاه اسرائيل، وتجاه القضية الفلسطينية؛ الّا ان درس تطوّر العلاقات بين ايران واسرائيل ليس هدفاً في ذاته، بل يستهدف الوقوف على مدى انعكاسات هذه التطوّرات على التوازن الاقليمي في المنطقة العربية والشرق الاوسط عموماً، وتفسير ما حدث حتى نستطيع قراءة مستقبل هذه العلاقات.

اولاً: تطوّر العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية قبل ثورة ١٩٧٩

بعد عامين من الاعلان عن قيام دولة اسرائيل العام ١٩٤٨، وبالتحديد في أيار (مايو) ١٩٥٠، أعلنت ايران في عهد حكومة رئيس الوزراء الايراني، ساعد، اعترافها باسرائيل. وقد برّرت موقفها آنذاك بأنه اعتراف أمر واقع وليس اعترافاً رسمياً[١]، الّا ان الدافع المباشر لهذا الاعتراف الايراني باسرائيل كما أوضحه، رسمياً، رئيس الوزراء الايراني تبيّن في اعلانه «بأن الدول العربية أساءت الى كرامة ايران عندما لم تبلغها بالمفاوضات التي دارت بين هذه الدول واسرائيل حول اتفاقية الهدنة»[٢]. ولم يكن هذا الاعلان سوى تبريراً للموقف الايراني، خصوصاً اذا عرفنا بوجود اتصالات سابقة بين الايرانيين والاسرائيليين تعود الى ما قبل الاعلان رسمياً عن قيام اسرائيل العام ١٩٤٨؛ وتمحورت الاتصالات في نشاطات الوكالة اليهودية ومحاولات تهجير اليهود الايرانيين الذي

بلغ عددهم آنذاك مئة ألف يهودي؛ وكذلك في محاولات التعاون المشترك بين أجهزة المخابرات الايرانية وجهاز الموساد الاسرائيلي[٣].

لكن، سرعان ما انتهت هذه الفترة التي لم تدم أكثر من عام؛ إذ تولّت حكومة مصدق الوطنية الحكم في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الايراني، رزم أراه، بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٥١، واستدعت ممثل ايران لدى اسرائيل بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٥١، وذلك تمهيداً لسحب الاعتراف بها. تلا ذلك اعلان وزارة الخارجية الايرانية في بلاغ رسمي صدر بعد أربعة أيام فقط حل القنصلية الايرانية العامة في اسرائيل[٤].

وأصبحت حكومة مصدق تشارك الدول العربية مقاطعتها لاسرائيل؛ بل ازداد في هذه المرحلة التعاون الايراني مع مصر، خصوصاً بعد قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢. الّا ان هذا الوضع لم يستمر طويلاً، أيضاً، حيث وقع انقلاب داخلي في ايران أطاح بحكومة مصدق الوطنية. وجاء برئيس وزراء جديد أكثر ميلاً للغرب، هو «زاهدي»، وترتب على ذلك عودة العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية. وبدأت طائرات شركة «العال» الاسرائيلية تهبط في مطار طهران، وتم فتح فرع للوكالة اليهودية هناك، كما بدأت العلاقات التجارية تنمو بين البلدين، وبدأ شحن البترول الايراني الى اسرائيل، علاوة على قيام اسرائيل ببث اذاعة باللغة الفارسية موجهة الى الشعب الايراني[٥]. بالمقابل، توترت العلاقات الايرانية ـ العربية، وزادت توتراً مع اعلان ايران في تموز (يوليو) ١٩٦٠ قرارها باعادة فتح القنصلية الايرانية في اسرائيل[٦].

في أواسط الستينات، شهدت العلاقات الايرانية ـ العربية تحسّناً ملحوظاً قابله تراجع في مستوى العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية اثر ظهور عوامل اقليمية ودولية في تلك الفترة، منها محاولات الوساطة بين مصر وايران؛ واستقالة رئيس وزراء اسرائيل، دافيد بن غوريون في حزيران (يونيو) ١٩٦٣؛ وموقف ايران الايجابي ازاء عدم استجابتها لمطالب غربية لنشر صواريخ على الحدود الايرانية مع الاتحاد السوفياتي[٧]، الى ان وقعت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل أراضي لثلاث دول عربية، فتدعمت علاقات ايران باسرائيل مرة أخرى، الّا ان حادثة المسجد الاقصى الذي تعرّض للحرق العام ١٩٦٩ قادت الى تردّد ايران في تدعيم علاقاتها باسرائيل، وزاد من هذا التردّد تطوّر العلاقة ايجابياً مع مصر، بعد تولّي الرئيس محمد أنور السادات الحكم فأُعيدت العلاقات بين الدولتين بعد انقطاع استمر سنوات[٨]. ورأت مصادر اسرائيلية تعليقاً على ذلك، ان العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية ضعفت بسبب رغبة ايران في تحييد الدول العربية الكبيرة في نزاعها مع العراق وامارات الخليج على شط العرب[٩].

لكن هذا الضعف انقلب تحسّناً بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتوجّه مصر نحو عقد معاهدة صلح مع اسرائيل. فبعد اتفاقية سيناء الثانية العام ١٩٧٥ مباشرة، قامت ايران بمنح الحصانة الدبلوماسية الكاملة للبعثة الدبلوماسية الاسرائيلية في طهران، وزوّدت أفراد هذه البعثة بالوثائق التي تثبت هويتهم الدبلوماسية لأول مرة منذ الاعتراف الايراني باسرائيل العام ١٩٥٠، وقد اتخذت هذه الخطوات في أعقاب زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي، يغئال آلون الى طهران في آب (اغسطس) ١٩٧٦[١٠]. واستمرت هذه الاوضاع بين التوتر والتحسّن في العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية الى ان تفجّرت الاوضاع الداخلية في ايران وقامت ثورة الخميني عام ١٩٧٩.

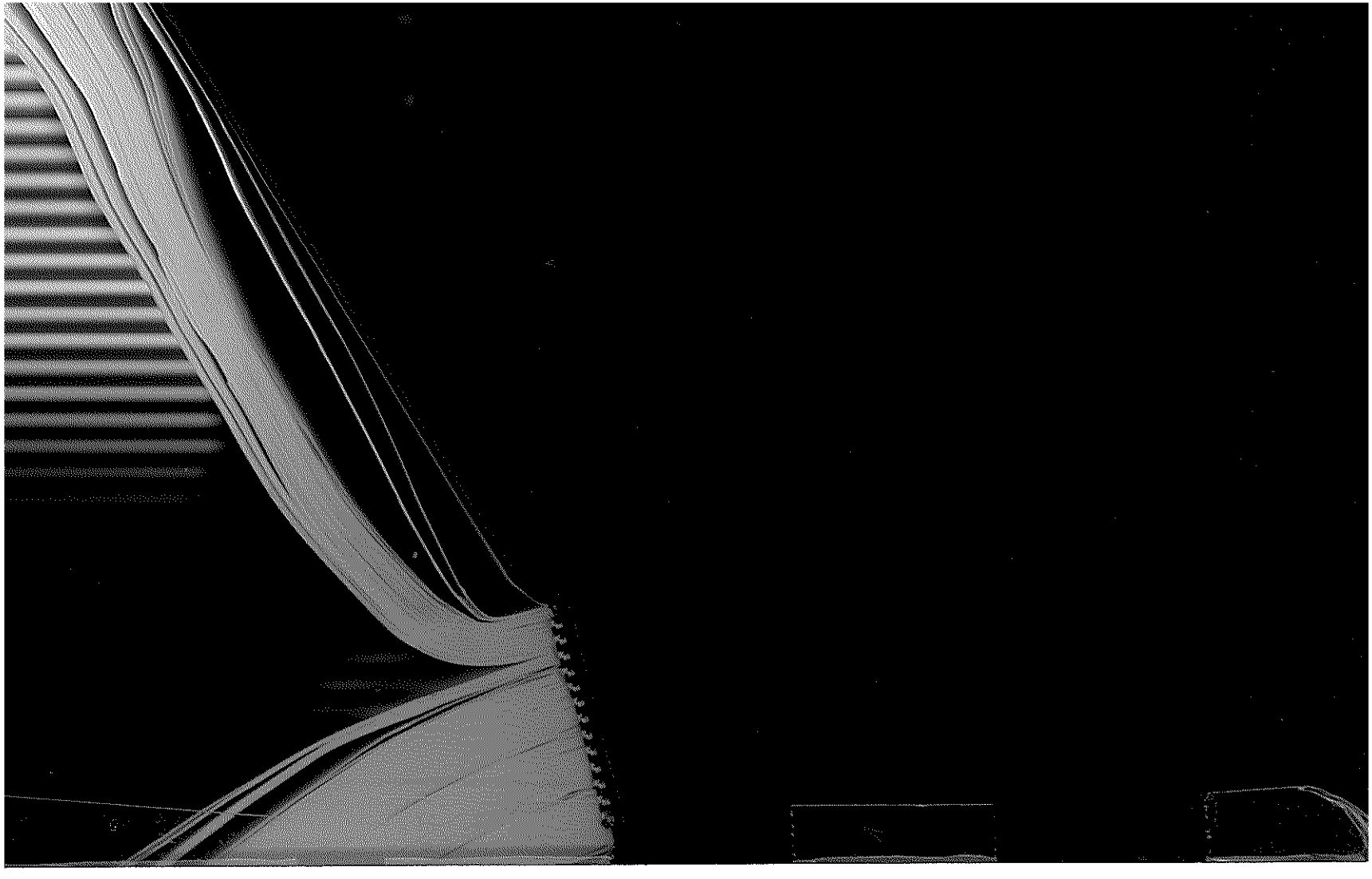

بلغ عددهم آنذاك مئة ألف يهودي؛ وكذلك في محاولات التعاون المشترك بين أجهزة المخابرات الايرانية وجهاز الموساد الاسرائيلي[٣].

لكن، سرعان ما انتهت هذه الفترة التي لم تدم أكثر من عام؛ إذ تولّت حكومة مصدق الوطنية الحكم في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء الايراني، رزم أراه، بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) ١٩٥١، واستدعت ممثل ايران لدى اسرائيل بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٥١، وذلك تمهيداً لسحب الاعتراف بها. تلا ذلك اعلان وزارة الخارجية الايرانية في بلاغ رسمي صدر بعد أربعة أيام فقط حل القنصلية الايرانية العامة في اسرائيل[٤].

وأصبحت حكومة مصدق تشارك الدول العربية مقاطعتها لاسرائيل؛ بل ازداد في هذه المرحلة التعاون الايراني مع مصر، خصوصاً بعد قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢. الاّ ان هذا الوضع لم يستمر طويلاً، أيضاً، حيث وقع انقلاب داخلي في ايران أطاح بحكومة مصدق الوطنية. وجاء برئيس وزراء جديد أكثر ميلاً للغرب، هو «زاهدي»، وترتب على ذلك عودة العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية. وبدأت طائرات شركة «العال» الاسرائيلية تهبط في مطار طهران، وتم فتح فرع للوكالة اليهودية هناك، كما بدأت العلاقات التجارية تنمو بين البلدين، وبدأ شحن البترول الايراني الى اسرائيل، علاوة على قيام اسرائيل ببث اذاعة باللغة الفارسية موجهة الى الشعب الايراني[٥]. بالمقابل، توترت العلاقات الايرانية ـ العربية، وزادت توتراً مع اعلان ايران في تموز (يوليو) ١٩٦٠ قرارها باعادة فتح القنصلية الايرانية في اسرائيل[٦].

في أواسط الستينات، شهدت العلاقات الايرانية ـ العربية تحسّناً ملحوظاً قابله تراجع في مستوى العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية اثر ظهور عوامل اقليمية ودولية في تلك الفترة، منها محاولات الوساطة بين مصر وايران؛ واستقالة رئيس وزراء اسرائيل، دافيد بن غوريون في حزيران (يونيو) ١٩٦٣؛ وموقف ايران الايجابي ازاء عدم استجابتها لمطالب غربية لنشر صواريخ على الحدود الايرانية مع الاتحاد السوفياتي[٧]، الى ان وقعت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل أراضي لثلاث دول عربية، فتدعمت علاقات ايران باسرائيل مرة أخرى، الاّ ان حادثة المسجد الاقصى الذي تعرّض للحرق العام ١٩٦٩ قادت الى تردّد ايران في تدعيم علاقاتها باسرائيل، وزاد من هذا التردّد تطوّر العلاقة ايجابياً مع مصر، بعد تولّي الرئيس محمد أنور السادات الحكم فأُعيدت العلاقات بين الدولتين بعد انقطاع استمر سنوات[٨]. ورأت مصادر اسرائيلية تعليقاً على ذلك، ان العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية ضعفت بسبب رغبة ايران في تحييد الدول العربية الكبيرة في نزاعها مع العراق وامارات الخليج على شط العرب[٩].

لكن هذا الضعف انقلب تحسّناً بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتوجّه مصر نحو عقد معاهدة صلح مع اسرائيل. فبعد اتفاقية سيناء الثانية العام ١٩٧٥ مباشرة، قامت ايران بمنح الحصانة الدبلوماسية الكاملة للبعثة الدبلوماسية الاسرائيلية في طهران، وزوّدت أفراد هذه البعثة بالوثائق التي تثبت هويتهم الدبلوماسية لأول مرة منذ الاعتراف الايراني باسرائيل العام ١٩٥٠، وقد اتخذت هذه الخطوات في أعقاب زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي، يغئال ألون الى طهران في آب (اغسطس) ١٩٧٦[١٠]. واستمرت هذه الاوضاع بين التوتر والتحسّن في العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية الى ان تفجّرت الاوضاع الداخلية في ايران وقامت ثورة الخميني عام ١٩٧٩.

اشكال التعاون

وخلال الفترة السابقة من عهد الشاه، مرّت العلاقات بين ايران واسرائيل في خلال ٢٩ عاماً، سبقت ثورة الخميني بمسارات عدة كما أسلفنا، وعبّرت عن نفسها في التغيّر الذي طرأ على علاقات التعاون الاقتصادي والامني والعسكري، وكذلك على مستوى التنسيق السياسي بين البلدين.

ففي المجال الاقتصادي، تمّ الاتفاق على التعاون الزراعي، وتصدير الابقار الاسرائيلية الى ايران ابتداء من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠. وافتتحت اسرائيل لها مركزاً في طهران لتقديم المشورة حول استعمال الأسمدة. وعلى المستوى العلمي تمّ الاتفاق على تبادل العلماء في مجال الطاقة الذرية[١١]؛ اضافة الى الاتفاق حول قضايا اقتصادية أخرى كثيرة وفي مقدمها تصدير النفط الايراني الى اسرائيل، وتصديره كذلك، عبر اسرائيل الى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية من خلال انشاء خط أنابيب يربط بين ايلات وبئر السبع حيث ينقل النفط الى مصافي التكرير في حيفا؛ وكذلك، خط ايلات ـ عسقلان على البحر المتوسط وتم ذلك في أعقاب غلق قناة السويس العام ١٩٦٧[١٢].

أمّا في المجال الامني، فقد تبادل الجانبان الخبرات في مجال الامن الداخلي، وشاركت اسرائيل في انشاء هيئة الشرطة السرية الايرانية المعروفة باسم «السافاك» في العام ١٩٥٧ تحت اشراف وكالة المخابرات المركزية الاميركية والموساد الاسرائيلي[١٣].

وفي المجال العسكري، ظهر تعاون ملموس من خلال زيارات قام بها كبار المسؤولين العسكريين الاسرائيليين الى ايران[١٤]. اضافة الى قيام اسرائيل ببيع بعض أنواع الاسلحة لايران، وتبادل الخبرات العسكرية فيما بينهما بين فترة وأخرى.

أمّا على المستوى السياسي، فتبادل البلدان الزيارات الدبلوماسية لكبار المسؤولين فيهما، اضافة الى تنسيق المواقف السياسية. ويذكر في هذا الصدد محاولات أُجريت لتكوين حلف هامشي يربط اسرائيل بايران وتركيا واثيوبيا وافقت عليه الولايات المتحدة الاميركية في أواخر الخمسينات[١٥]؛ ومحاولات شاه ايران للتوسط بين العرب واسرائيل وخصوصاً بعد تولّي الرئيس السادات الحكم في مصر. ويضاف الى ذلك محاولات اسرائيل التغلغل داخل المجتمع الايراني من خلال انشاء وكالة اسرائيلية تشتري أراضي ايرانية، خصوصاً في المناطق القريبة من العراق، وتدريب يهود ايرانيين على الجاسوسية وتوزيعهم على دول الخليج العربي، كما كانت ايران تنسق مع اسرائيل في قضايا تتعلّق بوضع أكراد العراق وقدّمت لهم دعماً عسكرياً من طريق اسرائيل، ودرّبت الكثيرين منهم عسكرياً[١٦].

ثانياً: العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية بعد ثورة الخميني

بعودة آية الله الخميني الى طهران في الاول من شباط (فبراير) ١٩٧٩، دخلت ايران واقعاً جديداً، في ظل حكم جديد. ومعه انتقلت العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية الى مرحلة مغايرة، وشهدت تحوّلات جذرية عاصفة، بدأت باعلان رئيس الحكومة، مهدي بازركان، بتاريخ ١٧ شباط (فبراير) ١٩٧٩ قطع العلاقات الدبلوماسية بين ايران واسرائيل، وايقاف علاقات البريد والطيران بين الدولتين، وايقاف تزويد اسرائيل بالنفط الايراني، وغلق مكاتب شركة العال الاسرائيلية للطيران رسمياً، وتحويل سفارة اسرائيل، بعد الغائها، الى مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في طهران؛ كذلك اعادة الدبلوماسيين الايرانيين المقيمين في اسرائيل الى ايران، والطلب الى الدبلوماسيين الاسرائيليين في طهران مغادرة البلاد؛ كما أكد الاعلان بأن قطع العلاقات مع دولة اسرائيل وتأييد الثورة الفلسطينية هما من المبادىء الاساسية للثورة الايرانية[١٧]. وأعلن ذلك كله، رسمياً، في اليوم التالي لزيارة

الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى طهران لتهنئة الخميني وشكره على موقف بلاده المؤيد للثورة الفلسطينية.

ولقد عكس هذا الاجراء رؤية الخميني نفسه لعلاقة ايران مع كل من الاسرائيليين والفلسطينيين وطبيعة العلاقات بين بلاده واسرائيل في العهد الجديد.

رؤية الخميني للعلاقة مع اسرائيل والفلسطينيين

يجد المتتبع لكتابات وتصريحات الخميني، قبل الثورة الايرانية، مواقف واضحة له من الاسرائيليين. وقد جاء في كتابه «الحكومة الاسلامية»: «لقد بلغ النفوذ الاسرائيلي في بلدنا حدّاً لا يطاق، حتى ان العسكريين الاسرائيلين يتخذون من أراضينا قواعد لهم، وأسواقاً لبضائعهم ممّا سيؤدي الى اندحار أسواق المسلمين تدريجياً»[١٨]. وتكشف تصريحات الخميني التي أدلى بها منذ العام ١٩٦٣ عن ثبات موقفه من اسرائيل. ففي ١٠/٤/١٩٦٣، أشار الخميني في تصريح له الى «ان اقتصاد ايران أصبح في اسرائيل، حتى البيض يستوردونه [الايرانيون] من اسرائيل». ودعا الى رصّ الصفوف، «فهؤلاء [الاسرائيليون] هم عملاء الاستعمار ويجب اقتلاع جذورهم من بلادنا»[١٩].

كما أعلن الخميني بتاريخ ٤/١/١٩٧٩، ان اسرائيل دولة غاصبة ولا وجود لأي نوع من العلاقات بين ايران وبين اسرائيل التي وصفها بـ «العصابات الغاصبة». وقال: «ان اسرائيل من وجهة نظر الاسلام دولة معتدية ولن نتردد في انهاء هذا الاعتداء»[٢٠]. مما يشير الى استمرارية فكر الخميني تجاه العدو الاسرائيلي سواء قبل الثورة أو بعد قيامها خاصة في بدايتها يناير ١٩٧٩.

ورأى مصدر اكاديمي ان الخميني حدّد طبيعة الصراع مع اسرائيل في ثلاثة معان هي: صراع مصيري لا بّد من فناء أحد طرفيه؛ وصراع بين المسلمين واليهود؛ وصراع متعدّد الطرف، أهمّ أطرافه شاه ايران والولايات المتحدة الاميركية، وقد تتداخل هذه المعاني ويصعب الفصل فيما بينهما[٢١].

العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية في ظل الحربّ مع العراق

لا شك في ان اسرائيل كانت محقّة في قلقها بعد رحيل شاه ايران ومجيء الخميني، فقد أدركت عمق الروابط الفكرية والعملية للخميني مع منظمة التحرير الفلسطينية. وساورتها شكوك حول استمرار تدفّق النفط الايراني اليها، ومصير الجالية اليهودية ومصير استمرار بيع السلاح الاسرائيلي لايران. وقد تأكدت اسرائيل منّ هذه المخاوف حين أصدر رئيس وزراء ايران، مهدي بازركان، قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل. وأمر الخميني بضمان سلامة اليهود الايرانيين باعتبارهم جزء من الشعب الايراني في وقت ازدادت علاقات ايران بـ م.ت.ف وثوقاً. وقد كتبت صحيفة «اطلاعات» الايرانية بتاريخ ٧/٥/١٩٧٩، ان ممثل المنظمة في ايران، آنذاك، هاني الحسن، حصل من مؤسسة «السافاك» الايرانية على الملفات الخاصة بالتعاون بين ايران اسرائيل في مختلف المجالات، اضافة الى تمكّنه في فترة وجيزة من تشكيل العديد من اللجان المؤيدة للثورة الفلسطينية في المدن والجامعات وبين المنظمات الايرانية[٢٢].

استمرت الاوضاع على هذا النحو الى ان قامت الحرب العراقية ـ الايرانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ومعها جاءت لاسرائيل فرصة لتطوير علاقاتها بايران، حيث ظهرت حاجة ايران الشديدة لقطع غيار للاسلحة الموجودة لديها لاعادة تنظيم صفوف الجيش وتقوية دفاعاته في مواجهة

الجيش العراقي. وفي ظل هذا المناخ بدأت وسائل الاعلام تتحدث عن امدادات من الاسلحة الاسرائيلية لايران. وتزايدت بعد سقوط طائرة أرجنتينية على الاراضي السوفياتية في تموز (يوليو) ١٩٨١، وكشف ذلك عن عملية تهريب أسلحة اسرائيلية الى ايران[٢٣]. في وقت كشفت صحيفة بريطانية عن ان ايران سلّمت اسرائيل ألف صورة جوية واضحة للمفاعل النووي العراقي كانت طائرة فانتوم ايرانية قد التقطتها ممّا مكّن اسرائيل من تخطيط الغارة الجوية على المفاعل العراقي في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨١[٢٤]. وزاد الامر تعقيداً ما أُشيع عن علم الولايات المتحدة الاميركية بما سلّمته اسرائيل من أسلحة الى ايران شملت أسلحة اميركية، ذلك ان القانون الاميركي يمنع اعادة تصدير السلاح المباع لدولة ثالثة.

ولقد أكدت اذاعة (اي.بي.سي) الاميركية ان اسرائيل قامت بارسال قطع غيار لدبابات واطارات لطائرات فانتوم، وان لدى الاذاعة وثائق تثبت ان اسرائيل باعت لايران ٢٥٠ اطاراً لطائرات الفانتوم الاميركية الصنع من طريق وسطاء فرنسيين وبموافقة من تل ـ أبيب؛ وأكدت ان واشنطن كانت على علم بالامر. وعلّق متحدث رسمي اميركي على ذلك بأن اسرائيل أكدت لواشنطن انها لم تسلّم ايران أية معدّات عسكرية من صنع اميركي، وان ليس لدى بلاده أية أدلّة على ان اسرائيل زوّدت طهران بتجهيزات أو قطع غيار اميركية تخضع للقانون الاميركي الذي يمنع تصدير أسلحة الى طرف ثالث[٢٥].

أمّا اسرائيل فقد عملت، من جانبها، على تأكيد وجود علاقات اقتصادية وعسكرية مع ايران، واستهدف هذا التأكيد، الذي تمّ بصورة غير مباشرة، احياناً، تعميق حالة العداء بين ايران والعرب. وقد كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية ان اسرائيل قامت بتصدير سلع مختلفة الى ايران، قدّرت بحوالى أربعين مليون دولار، وأن هذه الصادرات تمّت من طريق شركات أوروبية[٢٦].

منذ بداية العام ١٩٨٣، بدأت المعلومات تتزايد حول علاقات التسلّح الايرانية ـ الاسرائيلية. وأشار بعضها الى ان لدى الولايات المتحدة الاميركية ما يؤكد وجود ألف خبير اسرائيلي يعملون، منذ عام، على اعادة تنظيم الجيش الايراني، وتدريب الطيّارين والقيام بأعمال الصيانة للأسلحة الاميركية والاسرائيلية[٢٧]. وقدّرت معلومات أخرى ان قيمة الاسلحة الاسرائيلية التي أرسلت الى ايران بلغت حوالى مئتي مليون دولار[٢٨]. بينما أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، آنذاك، اريئيل شارون، ان اسرائيل قدّمت لايران معدّات عسكرية لاستخدامها في الحرب ضد العراق بقيمة ٢٧ مليون دولار، كما أكد ان اسرائيل أبلغت المسؤولين الاميركيين بهذه الامدادات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. وانهم لم يعترضوا عليها، متذرعين بأن العراق يشكّل تهديداً على أمن وسلامة اسرائيل[٢٩].

وقد تأكد تزويد اسرائيل لايران بأنواع متعدّدة من الاسلحة اثر استيلاء العراق على عدد منها في خلال معارك آذار (مارس) ١٩٨٦[٣٠]. وكان سبق ذلك توجّه وفد عسكري اسرائيلي الى طهران بتاريخ ٨ شباط (فبراير) وقبل بدء الهجوم الايراني على العراق لبحث احتياجات القوات الايرانية من الاسلحة، وذُكر في حينه انه تمّ تخريج ١٥ طيّاراً ايرانياً من مدارس السلاح الجوي الاسرائيلي[٣١]. بالمقابل زار مسؤول ايراني اسرائيل وبحث مع المسؤولين فيها في امكان تزويدها بالبترول الايراني وعقد صفقات سلاح جديدة معها[٣٢].

أمّا على صعيد تزويد الولايات المتحدة الاميركية لايران بالاسلحة فقد كشفت وسائل الاعلام السوفياتية عن الانواع التالية: ٣٧٥٠ صاروخاً من طراز تاو؛ ٣٠٠ صاروخ من طراز باتون

جو ـ جو؛ ١٨ طائرة مقاتلة قاذفة ف ـ ٤ فانتوم، مع عشرة محرّكات؛ ٤٦ طائرة مقاتلة قاذفة ١ ـ ٤ سكاي هوك؛ ٥ طائرات نقل سي ١٣٠؛ ٣٠٠ محرّك للدبابة م ـ ٤٨؛ اضافة الى مجموعة من القنابل العنقـودية، ومجموعة من المدافع عديمة الارتداد. وقد اشترك في هذه الصفقة رعايا من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وألمانيا الغربية وبعض الدول الاخرى، وبلغ اجمالي الصفقات الاميركية من الاسلحة لايران ٢,٥ مليار دولار[٣٣].

في أعقاب ذلك تتابعت المعلومات حول وجود علاقات اميركية ـ ايرانية تداخلت فيها أمور التسلّح بعمليات الافراج عن بعض الرهائن الغربيين الذين احتجزتهم جماعات ايرانية وأخرى اختطفتها عناصر من احزاب لبنانية موالية لايران، وهو ما عرف بفضيحة «ايران غيت». فقد تمّ الكشف عن أن ١٣٠ طناً من قطع الغيار الاميركية الحديثة أُرسلت الى سلاح الجو الايراني في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وذلك مقابل اطلاق منظمة «الجهاد الاسلامي» الموالية لايران، سراح الأب جينكو، الذي كان محتجزاً في لبنان[٣٤]. اضافة الى تأكيد الولايات المتحدة الاميركية، رسمياً، وللمرة الاولى، قيام اسرائيل بدور الوسيـط في عملية تزويد ايران بعتاد عسكري اميركي، وأن، أوليفر نورن، الذي عمل كمساعد في مجلس الامن القـومي، وأُقيل من منصبه، أعطى ضوء أخضر للمسؤولين الاسرائيليين لتنفيذ هذه العملية[٣٥]. وقد اعترفت اسرائيل، رسمياً، بعد يوم واحد على نشر هذه التأكيدات بأنها ساهمت في نقل أسلحة دفاعية وقطع غيار من الولايات المتحدة الاميركية الى ايران بناء على طلب واشنطن[٣٦].

وفي الوقت الذي أكـدت المصـادر الغـربيـة والحكومات المسؤولة رسمياً في الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل العلاقات العسكرية مع ايران، رفضت ايران هذه المعلومات واعتبرتها نوعاً من قبيـل الدعـايـة الاجنبيـة، وسحب بعض أعضـاء البرلمان الايراني طلباً تقدّم به آخرون لمناقشة الاتصالات الايرانية ـ الاميركية، وذلك بعد ان تعرّضوا لانتقادات من قبل الخميني الذي اتهمهم بالتأثر بالدعاية الاجنبية[٣٧].

يشير هذا التطوّر الى ان الطرف الايراني لم يكن ميّالاً للافصاح عن هذه العلاقة، وانه رغب، بالتالي، في عدم توسيع دائرة المعلومات حول موضوع الاسلحة تجنّباً لتأكيد وجود علاقات أوسع من مجـرد التـزود بالسلاح؛ وكذلك لاستمرار تأكيد صدقية النظام الايراني تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيـلي وموقفه من القضية الفلسطينية، اضافة الى التأكيد على استمرار موقفه ازاء الولايات المتحـدة الامـيركية باعتبارها الشيطان الأكبر، واسرائيل الشيطان الصغير، في وقت كشفت بعض الصحف ان ايران سمحت بهجرة عدد من اليهود الايرانيين الى اسرائيل في نهاية العام ١٩٨٦[٣٨]. وتوالت الانباء بعدها عن موافقة ايران السماح بتهجير ثلاثين ألف يهودي الى اسرائيل عبر تركيا، وان ستمئة يهودي بالفعل قد وصلوا، في حينه، الى اسرائيل، في حين كشف وزير الخارجية النمساوي، انه منذ العام ١٩٨٣ تمّ تهجير خمسمئة من يهود ايران الى النمسا عبر باكستان[٣٩].

أمّا المستوى السياسي، فقد شهد اتصالات بين اسرائيل وايران، وذكر في هذا الصدد، ان الرئيس الايراني، علي أكبر خامنئي، عقد اجتماعاً سرياً مع وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرس، على هامش اجتمـاعات الأمم المتحدة في نيويورك، وان بيرس تعهّد بحثّ الادارة الاميركية على تحسين علاقـاتهـا مع طهـران، في حين أبدى خامنئي استعداد بلاده للمساعدة على الافراج عن الرهائن الاميركيين في لبنان في مقابل تزويد طهران بصفقة أسلحة تتضمّن صواريخ أرض / جو، وقطع غيار لطائرات الفانتوم الاميركية لدى ايران[٤٠].

الى ذلك كشفت مصادر عراقية، رسمياً، عن وجود مجال آخر للتعاون بين اسرائيل وايران على مستوى العمليات الحربية، وذكرت ان مستشارين اسرائيليين ساهموا في تدريب القوات الايرانية، وان بعضهم شارك في معارك الأهواز عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. كما ان اسرائيل أطلقت طائرات استطلاع من دون طيار قرب الحدود العراقية ـ السعودية للتجسّس على المواقع العراقية وارسال المعلومات الى ايران(٤١).

وفي ضوء الهزائم الايرانية في معارك الفاو وعجز الطيران الايراني عن القيام بأية مهام قتالية، تلقّى قائد سلاح الطيران الاسرائيلي، السابق، مردخاي هود، دعوة من رئيس البرلمان الايراني، آنذاك، هاشمي رافسنجاني، لزيارة ايران والبحث في وضع خطة لتطوير سلاح الجو الايراني(٤٢).

في ضوء ما تقدّم يتضح ان العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية تمحورت حول مجالات ثلاث هي: التسليح، وهجرة اليهود الايرانيين، والبترول. وان التسليح الاسرائيلي لايران كان المحور الرئيس الذي وافقت ايران بمقتضاه على ضخ بعض البترول، وهجرة اعداد من اليهود الايرانيين الى اسرائيل. وأكد على هذه المعادلة عودة القلق الى الاوساط الاسرائيلية بمجرد قبول ايران قرار مجلس الامن الدولي في تموز (يوليو) ١٩٨٨ بوقف الحرب مع العراق، وكذلك وفاة الامام الخميني في حزيران (يونيو) ١٩٨٩ حيث أديا كلاهما الى انحسار جديد في العلاقات الثنائية.

---

(١) محمد حسنين هيكل، «الاصول والجذور في موضوع ايران واسرائيل»، الاهرام، (القاهرة)، ١٩٦٠/٨/٤.

(٢) شموئيل سيغف، **المثلث الايراني، العلاقات السرية الاسرائيلية ـ الايرانية والاميركية**، (ترجمة) غازي السعدي، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٨٤.

(٣) Bisler Uri, "The Iranian Connection in Israel's Foreign Policy 1948 - 1951", *Middle East Journal*, Vol. 39, No. 2, Spring 1985, p. 293.

(٤) هيكل، **مصدر سبق ذكره**.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) Rabinovich Itamar & Jehvda Remharz, *Israel in the Middle East Documents & Readings on Society, Politics & Foreign Relations*, Oxford: Oxford University Press 1984, No. 9, pp. 165 - 166.

(٧) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٨) محمد بدرالدين مصطفى، **سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ ـ ١٩٨١**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤، ص ١١١ وص ١٢١، وص ٢٦٨.

(٩) هآرتس، ١٩٧١/١١/١٢.

(١٠) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ و١٤٦.

(١١) الاهرام، ١٩٦٠/٨/١٦، و١٩٦٠/١٠/٢٧.

(١٢) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(١٣) مجموعة من الباحثين، **ايران ١٩٠٠ ـ ١٩٨٠، الثورات المعاصرة والقوى السياسية والاجتماعية ودور الدين والعلماء، التسلّح وسياسة التوكيل**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٠، ص ٢٩١.

(١٤) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(١٥) Rabinovich, *op. cit.*, p. 165 - 166.

(١٦) الاهرام، ١٩٦٥/٦/٤.

(١٧) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥.

(١٨) الامام الخميني، **الحكومة الاسلامية** (اعداد وتقديم) د. حسن حنفي، الطبعة ١٠،

القاهرة، ١٩٧٩، ص ١١٤.

(١٩) **الامام في مواجهة الصهيونية، مقتطفات من خطب الامام حول الصهيونية**، (ترجمة) خضر نورالدين، طهران: مركز اعلام الذكرى الخامسة لانتصار الثورة الاسلامية في ايران، ط ١، ١٤٠٣ هـ، ص ٢٩.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٤ ـ ٨٤.

(٢١) رفعت سيد احمد، **وصية الخميني**، القاهرة: الدار الشرقية، ١٩٨٩، ص ٤٧.

(٢٢) سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٢٣) **الاهرام**، ١٩٨١/٧/٢٧؛ نقلاً عن **صنداي تايمز**، دون ذكر تاريخ النشر.

(٢٤) **الاهرام**، ١٩٨١/٦/١٥؛ نقلاً عن **صنداي تليغراف**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٢٥) **الاهرام**، ١٩٨١/٨/٢٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٨/٢٤.

(٢٧) **العرب**، (لندن)، ١٩٨٣/١/١٥.

(٢٨) **الاهرام**، ١٩٨٣/٥/٣٠؛ نقلاً عن **لوبوان**، بدون ذكر النشر.

(٢٩) **الاخبار**، (القاهرة)، ١٩٨٣/٥/٢٩.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٢.

(٣١) **الاهرام**، ١٩٨٦/٣/١٩.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٦/٧.

(٣٣) **الاهرام الدولي**، (القاهرة)، ١٩٨٦/١٠/١.

(٣٤) **الاهرام**، ١٩٨٦/١١/١٨.

(٣٥) **وكالة الصحافة الفرنسية**، (القاهرة)، ١٩٨٦/١١/٢٥.

(٣٦) **وكالة أنباء الشرق الاوسط**، (القاهرة)، ١٩٨٦/١١/٢٦.

(٣٧) **الاهالي**، (القاهرة)، ١٩٨٦/١١/٢٧.

(٣٨) **الاهرام**، ١٩٨٦/١٢/٣٠؛ نقلاً عن **بروفيل**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٩/١٤؛ نقلاً عن **الاوبزرفر**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٤٠) **وكالة انباء الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/٩/٢٦.

(٤١) **الثورة**، (بغداد)، ١٩٨٧/٨/١٣، و١٩٨٧/٩/١٩، و١٩٨٨/١٠/٣٠؛ **والجمهورية**، (بغداد)، ١٩٨٨/٣/١٢، و١٩٨٧/٨/١٥، و١٩٨٧/٩/٧، و١٩٨٩/٤/١٥؛ **والاخبار**، ١٩٨٨/٢/١٤، و١٩٨٨/٣/١٢.

(٤٢) **الرياض**، (الرياض)، ١٩٨٨/٧/١.

الانتفاضة و«الصوت الآخر» في الادب العبري

فيصل قرقطي

كاتب فلسطيني

احدثت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي اندلعت في أواخر العام ١٩٨٧، هزّة عنيفة داخل المجتمع الاسرائيلي انعكست على النتاجات الفكرية والابداعية وغيّرت من النظرة العامة الى الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

ولأول مرة خرجت أصوات احتجاج رافضة لممارسات الحكومة الاسرائيلية وتوجهاتها نحو الفلسطينيين، تجاوزت البكاء على الجندي الاسرائيلي، أو الاحتجاج بهدف حماية اسرائيل، الى قدر من تفهم معاناة «الآخر». ممّا جعل هذه الاصوات حالة مختلفة ومغايرة للافكار السائدة في المجتمع الاسرائيلي وظاهرة لها أسسها وتوجهاتها وملامح صوتها الخاص.

من المعروف ان اعوام الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي الطويلة، وما تخلّلها من حروب، شهدت اشكالاً من الاحتجاج عبّرت عن نفسها في أعمال أدبية عارضت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، لكن منطقها الخاص ظلّ محكوماً بالرؤية الضيّقة التي تجنبت النظرة العقلانية الى الآخر.

فمنذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة وحتى اجتياح لبنان صيف العام ١٩٨٢، ظل التعبير الاحتجاجي في النصوص الادبية مجتزأ، ولم يرق الى مستوى تشكيل إطاره وصوته الخاص الذي يخوّله لأن يكون حالة متكاملة ذات اهداف مميزة واتجاهات متفردة.

غير انه، ومنذ اندلاع الانتفاضة، أخذت الاصوات الاحتجاجية تشكّل حالة مرجعية أدبية، وصوتاً متميزاً، كاتجاه واضح وصريح داخل الأدب العبري الحديث، لأن ردود فعلها اتجهت، أساساً، الى «الآخر» الفلسطيني، فبدت وكأنها ترى صورته لأول مرة.

من هنا، يحتل درس هذه الاصوات الادبية ومحاورتها على أرضية الجوامع المشتركة التي يطرحها الأدب عموماً، والأدب الاسرائيلي خصوصاً، أهمية خاصة، واستثنائية. ولذلك لا بدّ، أولاً، من العودة الى وراء، الى زمن تشكّل الصوت الادبي ذاته، منذ نشوء الحركة الصهيونية وصولاً الى مرحلة الانتفاضة، وهي المرحلة التي سيتم التركيز عليها، لتبيان مدى التأثير الذي أحدثته في المسارات الادبية وأشكال التعبير في المغاير لما هو سائد.

احتجاج بين مرحلتين

يعتبر الأدب المنبت الاساس الذي عاشت به، ونمت، وترعرعت الصهيونية السياسية التي

ولدت في نهاية القرن التاسع عشر. وبذلك فقد سبقت «الصهيونيةُ الأدبية» الصهيونيةَ السياسيةَ وبشّرت بطروحاتها.

ومن الغبن بمكان التمييز بين النشاط الادبي، والنشاط السياسي للصهيونية، لأننا لو نظرنا الى الدور الكبير الذي لعبته الصهيونية السياسية للمسنا الدور الهامّ والفعّال الذي لعبته الاعمال الادبية في النشاطات الاولى للحركة الصهيونية التي لم تتركز في محاولات التنظيم، أو التنظير للطروحات، أو محاولات رسم المنهج السياسي، بل تركّزت، أساساً، في مجالات الادب بمختلف أنواعه. تلك الانواع التي استطاعت ان تبني كياناً جنينياً للصهيونية السياسية، وذلك من خلال الابداعات الادبية المتنوّعة وخصوصاً الرواية والشعر، وتراكمات مراميها وأبعادها، التي تأطرت في نتاج روائيين وشعراء مثل مناحيم دوليتسكي، وك. أ. شبيرا، وم. ص. مانا، وحاييم بياليك، وتشير نيخوفسكي... وغيرهم.

وقد لمست الحركة الصهيونية منذ ولادتها، أهمية التعبير الادبي كمجال تستطيع ان تعكس، من خلاله، مواقفها وطروحاتها، حتى غدا من تقاليدها أن يرافق لكل زعيم سياسي قلم أدبي، إنْ لم يكن هو نفسه صاحب هذا القلم، ممّا أدّى الى تأطر شبكة من العلاقات بين الأدبي والسياسي في إطار الحركة الصهيونية. وبالفعل فقد تميّز عدد من زعماء الحركة الصهيونية باسهامات أدبية شكّلت علامات فارقة في الادب الصهيوني وعمّقت شبكة العلاقات بين ما هو أدبي وما هو سياسي. «وقد انعكست هذه الشبكة بصورة تامة في شخصية ونشاط أحاد هعام، هذا الأديب القائد الذي تمتّع بمكانة التأثير الحاسم في الأدب العبري وفي الحركة الصهيونية معاً، ولم يكن الجمع بين المكانة الادبية المرموقة والصلاحيات الشعبية جمعاً بين عنصرين مستقلين في هذه الشخصية. فقد ظهر العنصران وفهما على أنهما وجهان لعملة واحدة»[1]. من هنا لوحظ ان المواقف والاتجاهات التي اتخذها الادباء العبريون بمختلف درجات حماسهم أو فتورهم تجاه هذه القضية أو تلك، قد صبّت كلها، في طروحات الحركة الصهيونية تأييداً، وتجذيراً، ومحاكاة.

لكن وبحكم الطبيعة الخاصة للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي الذي انفجر منذ بدايات هذا القرن، لم يستطع الادب العبري انقاذ نفسه من التوترات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت كحقيقة فعّالة، وواقعية، وأفرزت، بالتالي، أزمات تجسّدت في نتاجات الادباء العبريين، مثل أزمة الهوية، وأزمة العلاقة مع الذات ومع الآخر.

ولكون المجتمع الاسرائيلي تشكّل من اختلاطات متعددة ومزيج متنوع من يهود العالم، فقد انطوت تعددية الادباء بمختلف اتجاهاتهم، ونتاجاتهم الابداعية، على اختلافات في المناهج والرؤى، التي إستمدت، أصلاً، من إرث المناهج الذي كان سائداً في اوروبا، في خلال القرن التاسع عشر.

وهذا الامر ساعد على تكريس وتعميق الازمات بين المبدِع والمبدَع في آن.

وبدلاً من ان يفجر الادباء والمبدعون العبريون إشكالياتهم وأزماتهم هذه في فترة مبكرة، راحوا يتفاعلون مع ما يصدر عن الصهيونية السياسية، بمحاكاة ابداعية ارتكزت الى ارث ثقافي مشتت، غريب، قادم الى أرض جديدة عليه، بانسانها، المغيب في الفكر الصهيوني.

وكم تغنّى الادب العبري بمقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». تلك المقولة التي أطلقها فكر مأزوم بغية ايجاد معادل موضوعي له في الواقع، على اعتبار انه كان مطروداً من أوروبا، مُلغى كـ «آخر» فحاول الغاء «الآخر» تقيضه الفلسطيني تماماً عن الارض. ولقت المقولة هذه استحساناً وتجاوباً واسعين عند السياسيين، وكذلك الادباء الذين لم يستلهموا «الارض» في ابداعاتهم

كحالة وضرورة ممتدة في التاريخ السحيق ـ فضلاً عن أن الارض، أيما أرض هي بمثابة الرمز والاسطورة بالنسبة للأدب، بكل ما تنطوي عليه الميثيولوجيا من غناء وإرث، يسكن الماضي بعراقته، ليتجذر أكثر في الواقع، وبالتالي يمتد في نسيج المستقبل ـ بل كان الامر عكس ذلك تماماً حيث تجسّدت «الارض» عند الادباء العبريين كمطمح ايديولوجي للحركة الصهيونية. لأن الادب العبري شكّل في النتيجة «الحلبة التي تتجلى فوقها صراعات السلطة حيث تخاطب الجماعات السياسية المتعارضة داخل الصهيونية بعضها، مستخدمة الرأي العام كميدان اختبار للاتجاهات الجديدة»[٢]

ومنذ بدايات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، في العقد الاول من القرن الحالي، ظهرت أصوات انشقاقية داخل الساحة الادبية العبرية، اختلفت مع الرؤية الصهيونية. مثلها بداية، برينر الذي أعلن شكوكه السياسية والشخصية في المشروع الصهيوني، أعقبه، في العشرينات من هذا القرن، جماعة مارتن بوبر، وكانت تسمى «جماعة السلام» التي فشلت فشلاً ذريعاً لعدم قدرتها على اقناع اليهود والعرب على السواء، على الانخراط في صفوفها. إذ ذاك، وفي الفترة عينها التي ترافقت مع صعود الفاشية في اوروبا، ظهرت اتجاهات فاشية موازية في الادب العبري، وعبر عنها آبا خيمير في صحيفة «يوميات فاشي اسرائيل». وقد وصف حاييم وايزمن يهود اوروبا وصنّفهم على انهم «غبار انساني».

وعبر سنوات طويلة حافظ الادب العبري في تناوله لقضايا المجتمع والقضايا السياسية، على خط مواز تماماً لاهداف وطروحات الحركة الصهيونية. ففي العام ١٩٤٨، مثلاً، مجّد الادبي انتصارات الحركة الصهيونية ممثلة بـ «استقلال الدولة». وعكس كذلك، نزعة شوفينية، عنصرية، ضد ما هو فلسطيني على أرض فلسطين، وكمخرج من مواجهة الذات، وتعبيراً عن حالة الالغاء، التي طمحت الصهيونية الى تحقيقها، برزت، تسمية الفلسطيني في الطروحات الادبية والسياسية آذ، ذاك، بـ «العربي» الذي أخذت تلصق به كل الصفات القبيحة السوداء، بينما اليهودي خارق في كل شيء، حتى في عذابه وتقمصه دور الضحية، مثلما هو خارق، كذلك، في بطولاته متميّز في جنسه، وتحضره. وكل ذلك كان تعبيراً عن محاولة ايجاد، أو البحث عن معادل موضوعي ونفسي لمأزق الذات الصهيونية في الحياة.

وفي حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كان الادب العبري حاضراً في هجومه اللاذع على العربي، في مقابل تمجيد انتصارات الدولة العبرية، وفرادتها، والبكاء على ضحاياها. لكنه حمل، في ثناياه، أزماته المتعددة بالنسبة للهوية والذات والآخر. انه لا يريد ان يرى هذه الازمات تفضي في النتيجة الى رؤية الضحية الحقيقية في مسألة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، كما أن العكس صحيح أيضاً فان نظرة الادب الى الضحية بشكل عقلاني كانت كافية بأن تعري الازمات الداخلية للمجتمع الاسرائيلي وتبعثها الى السطح.

وهكذا لم يتسنّ لأصوات الاحتجاج في هذه المرحلة ان تشكّل الملامح الخاصة بها وتنفرد بصوتها الخاص، لأنها هربت، أساساً، بخطابها الاحتجاجي الى الداخل الى الاسرائيلي نفسه، محاولة الحفاظ على مكتسباته وفرادته التي حققها بشتى الوسائل وأولها الحرب والقوة، وبمعنى ما، كانت أصوات الاحتجاج وجهاً آخر من وجوه بكاء داخلي للاسرائيلي المنتصر على الضحية المهزومة.

ومع الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ظهرت البدايات الاولى للاحتجاج الادبي الانساني عبر القصائد الشعرية والقصص والروايات العبرية، حين عجزت المؤسسات السياسية والعسكرية عن اقناع الاسرائيليين بمبررات الحرب وضرورتها، خصوصاً وان أيّاً من اهدافها المعلنة لم يتحقق وأولها هدف تأمين «سلامة الجليل».

حينذاك بدأت أصوات أدبية تسأل عن حتمية هذه الحرب، وجدواها، وكذلك عن مدى استمرارية الواقع الاسرائيلي وتطوراته المرتهنة باستمرار التعلّق بالحرب. وتواصل اليقظة الدائمة، واستمرار العداء الدائم للفلسطينيين والعرب عموماً. فكان تفجر الازمات الداخلية العميقة داخل النفسية الاسرائيلية متطابقاً مع الازمات في الفضاء الادبي، لأن المجتمع الاسرائيلي، ابان الاجتياح، دفع ثمناً حقيقياً بسقوط عدد كبير من ابنائه.

ونلمس مثل هذا التطابق في تفجّر الازمات، في التأثيرات التي أحدثتها الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، حيث عمقت الانتفاضة، منذ اندلاعها، الشعور لدى الاسرائيلي بضرورة البحث عن خلاص؛ وكشفت نوايا الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، ورفضها للسلام؛ ولايجاد تسوية حقيقية للمشكلة الفلسطينية. فاصطدم الادب الاسرائيلي بأزماته القديمة ـ الجديدة المتعلقة بالهوية والعلاقة مع الآخر، لأن «خزان الانصهار» الذي سعى الى تلفيق هوية جديدة مصطنعة في هويات متناقضة، متغايرة لم يفلح في خلق «اليهودي الجديد»، بل على العكس من ذلك، اصطدمت محاولته هذه بهوية «يهودي الغيتو»، فلا «مرح باريس وفينا» و«كفاءة لندن» ولا «عظمة برلين العسكرية» استطاعت ان تبني «اليهودي الجديد» وذلك لسبب بسيط هو ان ميدان الواقع عكس الاكذوبة الصهيونية التاريخية في ان «الارض بلا شعب».

ومع تواصل الانتفاضة، تعمّقت حركة الاحتجاج ووسعت من طروحاتها الادبية والسياسية، ونوّعتها، ونادت بوجوب الدخول في محادثات سلام حقيقية مع الفلسطينيين. ذلك لأن الانعكاسات التي احدثتها الانتفاضة على المجتمع الاسرائيلي قرّبت الصورة اكثر وعمّقت تركيز النظر اليها. فهي أكدت استحالة استمرار حالة اللاحرب واللاسلم. ولأول مرة شعر الاسرائيلي العادي بأن حرباً من نوع آخر قد بدأت ضده، جاءته من الداخل هذه المرة، ممّا ضاعف من شعوره بحجم الخطر الداهم. ووجد نفسه وجهاً لوجه قبالة حالة جديدة من الصراع الدامي والمتواصل، وبدأ يدفع هو ثمن ما قامت به المؤسسة العسكرية من أعمال وممارسات قمعية ضد الفلسطينيين، ووضعته في مواجهة مكشوفة مع معاناة الآخر الفلسطيني التي طالما تهرب من مواجهتها.

أدّت هذه التطوّرات الى اهتزاز بعض قناعات الاسرائيليين بالشعارات القديمة، وتراجع الحلم بتواصل الاحتلال الى الأبد، أو ضمّ الاراضي الفلسطينية الى اسرائيل. فظهرت أصوات أدبية عكست صحوة مفاجئة على حقيقة الاحتلال الاسرائيلي لـ «الغوييم» الفلسطيني الذي كان يحيي في داخل الاسرائيلي الصورة المشرقة و«العظيمة» للصهيوني «المتميز»، المتفوق، المليء، بنشوة الانتصار. كما انعكس من خلال الادبيات العبرية على امتداد قرن من الزمان. فقد أدّى تراكم الاحداث والصدامات اليومية التي أخذت تضرب في عمق تلك النزعة الى اسقاط هامشية الشك وأوقع المهاجِم في شباك المهاجَم.

وبفعل الانتفاضة وبتأثيرها، أيضاً، أخذت بعض الاتجاهات الادبية تتلمّس حقائق الصراع، بشيء من الاضطراب، وبدأ الوعي الشقي المكبوت، اعلان الحقيقة الواقعية بأساليب مختلفة، ذلك لأن الانتفاضة اختصرت الصراع بمختلف اتجاهاته، وطرحت على الفكر الاسرائيلي تحديات الاستجابة والتفسير السليم، فتداعت تصريحات وكتابات الشعراء والادباء الاسرائيليين، لتعكس حالاً من محاكمة الذات الشقية التي لا مفر لها من رؤية الواقع المتفجر، المرتبط بالمصير، وتلمس الطريق الصحيح حيث برز السؤال الاصعب: الى متى يستمر الاحتلال؟

غير انه ينبغي الاشارة، هنا، الى ان هذه التحولات لم تكن بلا جذور، وان كانت جذورها ضعيفة الى حدّ كبير، فقد ساهم عدد من الادباء والكتاب العبريين المستنيرين ودعاة السلام في الكشف، في وقت مبكر، عن حقيقة الصراع، ووازوا بين الحلم والواقع واعترفوا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل. فساهموا بشكل فعّال في ارساء حال الوعي الواقعي على أرضيـة حال الوعي الاسرائيـلي الشقي الذي كان يتغذّى من جذور في الطروحات السياسية العنصرية للحركة الصهيونية طوال الحقبة الطويلة الماضية. وكذلك، من انعكاس حال الاستلاب الذي عاشها «اليهودي» لسنوات طويلة في اوروبا. الامر الذي ولّد حقيقة هامة تمثّلت بوقفة مراجعة مع الذات لدى عدد كبـير من الكتاب الاسرائيليين أمثال البروفيسور «انيتا شبيرا»، و«بوعز عفرون»، و«بنيامين بيت هلحمي» وغيرهم. وتمثّلت هذه المراجعة، أولاً، في محاولة اعادة قراءة التاريخ السياسي للحركة الصهيونية منذ نشوئها حتى اليوم، اتخذت ثلاثة مسارات هي:

اولاً: «تقييم الصهيونية عبر وضعها في إطارها الفكري الصحيح من غير تحايل...

ثانياً: «اعتبار ' التصادم ' السالف [بين ' حق ' الصهيونية وبين حق اصحاب البلاد الاصليين من الفلسطينيين] ورطة كبرى واجهتها الصهيونية على المستوى الاخلاقي...

ثالثاً: اتهام «القومية» بافتقاد الاسانيد والمبررات العلمية في التاريخ المعاصر للجماهير اليهودية»(٣)

على ان رهـطاً آخر، من الكتاب العبريين راح، عبر التصريحات وبيانات الاحتجاج، يعلن عن مواقفه مما يحدث على الاراضي الفلسطينية المحتلة، على أيدي جنود الاحتلال. في هذا الاطار أعلن يزهار سميلانسكي موقفه من الاحداث بلهجة حادة وواضحة قائلاً: «ان كل من لم يغير رأيه، بعد كل ما جرى هنا مؤخراً، هو شخص مشتبه. سواء كان يسارياً على الدوام، أو كان يمينياً على الدوام، أو كان دائماً في المركز ـ شيء ما حدث هنا مؤخراً كان يجب ان يهز دماغه وأن يغيّر رأيه السابق (...) مشتبه بماذا؟ مشتبه في كونه ليس انساناً وانما متحجراً، وأن قلبه من حجر، ودماغه من حجر، وانه كان من الافضل لو أصابه حجر لكي يهزه. ليخرج ويذهب الى المناطق، ليقف وينظر. وليصبه حجر، وإذا ظل رأسه سالماً ـ يبدأ في التفكير»(٤). ومضى سميلانسكي باتجاه تقديم إجابة على التحديات المطروحة، فكتب: «تطلب منا المناطق [المحتلة] تقديم الجواب ونحن لا نعرف بماذا نجيب، لقد جربنا النيران، وجربنا الغاز، والضرب، ومنع التجول، والحصار، ومحاولة إعادة الهدوء، وطرد المحرضين، والحوار مع الوجهاء، وتفضيل المخاتير وكبار السن. [وعلى الرغم من] ذلك لا تزال [المناطق المحتلة] تقول لنا «كش ملك» (...) ان ما بقي هو أن نرى ـ بكل شجاعة واستقامة، السبب الاساس لهذا الاشتعال، واذا كان السبب الاساس هو الاحتلال المستمر فيتوجب علينا ان نفعل ما يستدعيه هذا الاحتلال المستمر وفوراً»(٥)

وهكـذا يتـأطر المشهد الذي رسمه سميلانسكي لكن نداءه، هذا لا يفصح كثيراً عمّا يضمر وبصراحة، حيث انه يريد جواباً، والجواب الاساس والوحيد الذي يشي به هو الحل. ذلك الحل الذي يشير اليه الروائي أ. ب. يهوشواع بصراحة ووضوح أكثر، وبلغة لا تعرف المواربة حين يقول: «اننا لن نستطيع التصرف مع الفلسطينيين، كما [نتصرف] مع ولد مشاغب؛ يجب الانتهاء من مشكلته [بالواسطة]. لقد كبر الفلسطينيون، ولهذا فإن السلام الذي لا يكون بموافقة وبمسؤولية القيادة الفلسطينية لن يكون سلاماً حقيقياً»(٦).

وبجرأة أكثر ينجسم الروائي، عاموس عوز، مع نفسه، وتتجسد لديه النظرة العقلانية بعيداً من عقدة الذات والهوية فيعلن، «انني أؤيد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب اسرائيل في أقرب فرصة، غداً صباحاً. انني أؤيد ذلك ليس بسبب معاناة الفلسطينيين، بل لأن هذه هي الطريق الى الحياة»(٧). وانه لا يطالب «الفلسطينيين بالبرهنة على سمو أخلاقهم، بل يجب مطالبة الاسرائيليين بالبرهنة على ذلك»(٨).

ويدخل الروائي عاموس كينان الى جوهر المشكلة والحل معاً، مطالباً بالانسحاب من المناطق المحتلة؛ منتقداً أخذ الجيش للدور السياسي المفقود: «ان الهدوء سيعود الى الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي الذي سيعقب مفاوضات سلمية مع منظمة التحرير الفلسطينية. ما دام الجيش الاسرائيلي يحل محل السياسة فلن يسود الهدوء أبداً. لأن الشعب الفلسطيني، بمدنه، وقراه، والمنظم بشكل جيد، قد أدرك ما لم يُدرك لدينا، وهو: لا يمكن الاعتماد على اسرائيل والثقة بها وهي تدعي أنها تريد الدخول في مفاوضات سياسية، عندما يعود الهدوء والنظام على الرغم عنهم [الفلسطينيين] ان الدور الوحيد الذي فعلته اسرائيل هو زيادة القمع والسلب وفقدان الامل، وهذا ما ستفعله، أيضاً، اذا ساد الهدوء والنظام الجديد»(٩).

وينبه الاديب داني هوروفيتش الى ان «الفلسطينيين هم شركاؤنا الحقيقيون في المفاوضات، وان القيادة التي ستتجاهلهم ستكون مسؤولة عن الخسارة التي ستحدث نتيجة لذلك»(١٠).

لكن هذه التصريحات الانطباعية، وعلى الرغم من وضوحها، وتلمسها جذور المشكلة، والحل معاً، فإن التدقيق في خلفياتها يظهر ان السعي الى الخلاص مرتهن أولاً، وأخيراً، بالمرارة الشقية للاسرائيلي من الوضع القائم، كما يظهر في جانب آخر من هذه الخلفيات ان الخطاب العقلاني الذي تعكسه هذه الاقوال وردود الفعل، لا يصل الى كماله في النصوص الادبية والشعرية التي ظلت تابعة لحالة العذاب الانساني الوليدة من الموت، وليس أي موت، انه موت الجندي الاسرائيلي ومعاناته في إطار المعاناة الاسرائيلية العامة جراء فعل الانتفاضة بشكل عام، هذا على الرغم من ظهور أصوات تجاوزت هذا المفهوم، وصولاً، الى موت الفلسطيني ـ في النصوص ـ وإنْ بصورة محدودة جداً وموجزة.

صدمة الانتفاضة

فاجأت الانتفاضة الوعي الاسرائيلي القلق أساساً ما بين منعطفات التاريخ الراهن والصورة المثلى للمجتمع الاسرائيلي، هذه الصورة التي طمح الوعي الاسرائيلي الى بلوغها في الواقع، المليء بتناقضات الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وما نتج عنه من مفاهيم ورؤى طالما حاول ذلك الوعي تغييب حقائقها أو التهرب منها.

وفي الواقع، ومنه، تفجّرت الانتفاضة التي أرجعت مؤشرات ذلك الوعي القلق الى مساراته الصحيحة، وأرشدته الى سبل الخلاص من هذا القلق الوجودي والحياتي عند بعض الشعراء.

ومن الطبيعي والحال هذه ان يتأثر الادب بطقس الانتفاضة الذي فتح الابواب على مصراعيها للوعي الاسرائيلي، كما للسياسة والادب على السواء، للدخول في حالة مراجعة شاملة، وعامة لمختلف نوازع الحياة، بل لمختلف نوازع الوجود نفسه.

وطالما ان الشعر هو الوسيلة الاكثر حساسية لجهة التأثر والتأثير، والاسرع انعكاساً

الواقع والاحداث معاً، فقد كان الاسبق في اختزال شقاوة الوعي، وبرهنة الدخول في الواقع.

من هنا، ظهر رهط من الشعراء العبريين تلمسوا ابعاد الانتفاضة ودوافعها وانعكاسات فعلها، وتأثروا نتيجة هذه الانعكاسات كل حسب موقعه، ومنظاره الخاص.

فمنذ الأيام الاولى لاندلاع الانتفاضة تُوِّج آرييه سيفان، شاعر الانتفاضة الاول دون منازع مع قصيدته «نصيحة صغيرة وسوء فهم» التي استشرفت الطقس الذي ستؤول اليه الحياة في تل ـ أبيب، وقرأت دخيلة الفلسطيني الذي يتململ لفعل ما هو جذري ومتأصل في الواقع، وبروزه كمدافع أول عن قضيته:

من الأفضل دخول تل ـ أبيب قبل الضغط الثقيل
حتى لو كان يوم عملك يبدأ في التاسعة
أخرج من بيتك، أقول لك
في السادسة والنصف، الساعة التي
تكون فيها الشجيرات الصغيرة على أمتداد الاسيجة معتقدة
بأن قاماتها عالية مثل قامات المباني.

وفي مكان آخر من القصيدة نقرأ:

وازاء ضوء الصباح المشرق
يمكنك ان تقرأ بوضوح العناوين على الجدار
والنادل المتثائب يرقبك ويغني
وجبة، ووجة أخرى معروضة،
وفي المطبخ يدهشهم «شوهادا»، يا محمد، يا «واحد مسطول»
ماذا يعني «تقول لنا» هذه «تقول»؟
وينطلق الصوت في شوارع شبه جامدة
الى عنوان مجهول
سوء فهم، بلا شك(١١).

ان مفردات مثل «الضغط الثقيل» للسير و«تل ـ أبيب» و«يوم عملك» و«الخروج صباحاً» و«قامات المباني» و«المقهى» و«العناوين على الجدار» ممّا حفلت به القصيدة هي مفردات معبأة في واقع الحال الانتفاضي، وتدل على تراكم الاحساس بالقلق، لدى الشاعر، الذي يأخذ شكل المعاناة تدريجياً، عبر انـزلاق هذه المفـردات وتتابعها مع مفردات أخرى في القصيدة ذاتها مثل «الشجيرات الصغيرة»، «امتداد الاسيجة»، «ضوء الصباح المشرق». وهذا التقابل يظهر حالة التضاد، التي تنبني على القلق أساساً لتأتي النتيجة المدوية عبر التقاء هذه المفردات وتلك، مع المفاتيح التي تحدد وجهة القصيدة مثل «العناوين على الجدار»، «النادل المتثائب» (وهو عربي طبعاً) الذي يرقبك ويغني. هنا ينعكس معنى اللامبالاة، والثقة بالنفس عند النادل = العربي الذي يرقبك ويغني لأنه يعرف ما يريد، ويعرف خيوط وتفاصيل الانتفاضة.

ان سيفان، يسلط الضوء، عبر التركيب البنيوي لقصيدته، على نصف الايحاء، ويترك النصف الآخـر يفصـح عن نفسـه في الارضيـة التحتـانيـة للقول الشعري الذي أتى متسلسلاً بدءً من

نقطة الوضوح: «الدخول في الضغط الثقيل للسير في تل ـ أبيب» الى مرحلة أعمق «المقهى الذي لم يستيقظ بعد «حتى يصل في تدرج بناء الفكرة نصف الواضحة، ونصف الغامضة في آن، الى عمقها الاخير... الى العنوان المجهول» و«سوء فهم بلا شك».

وتتميز الشاعرة، داليا رابيكوفيتش، بتفرد مماثل لتفرد سيفان، في قصيدتها «أم تتمشى». وينبع تفردها هذا من اختيارها زاوية معالجتها والتركيز على طفل الانتفاضة. فهي تنطلق مثل الكثيرين من الشعراء من حالتها الخاصة كاسرائيلية، بل من تصوّر حالة أم فلسطينية، في أيامها الاخيرة قبل الولادة. حيث الجنين الذي سيخنقه الغاز السام وهو في بطن أمه، صورة تكرّرت مراراً في الايام والشهور الاولى للانتفاضة، حيث اجهض العديد من النساء بسبب استنشاقهن الغاز السام. وقد حوّلت الشاعرة هذا التفصيل المأساوي المعاش الى موضوع شعري، ابداعي، بلغة ناعمة تشكّلت في صوت حفّته مسحة من حزن المأساة؛ مأساة قتل الطفل!

«أم تتمشّى وفي بطنها ولد ميت
هذا الولد لم يولد بعد
عندما يحين وقته سيولد الولد الميت
الرأس أولاً، ثم الجذع ثم العجيزة
(...)
هذا الولد قديس تماماً
ولم يخلق قبل ان يخلق
سيكون له قبر صغير في طرف المقبرة
ويوم ذكرى صغير
وتذكار غير كبير
هذا هو تاريخ هذا الولد
الذي قتلوه وهو في بطن أمه
في شهر كانون الثاني ١٩٨٨
في ظروف سياسية أمنية»(١٢).

على الرغم من تلمسها جوهر هذه المأساة، فقد ظلت رابيكوفيتش بعيدة عن الدخول الى التفاصيل الحياتية الاخرى، وخصوصاً الجانب السياسي في الصراع، هكذا تتعامل مع فعل القتل عندما تستخدم ضمير الغائب «قتلوه». والفاعل هنا «هم» التي تصلح لأن يتركب الفاعل عليها من أي هوية أخرى. لكنها ومع ذلك ربطت عملية القتل بزمن محدد «شهر كانون الثاني [يناير] ١٩٨٨، موضحة زمن القتل وأداته، الغاز السام، وظروفه كذلك وهي «سياسية أمنية». لكن ذلك لا يبرر عدم تحديد القاتل والاشارة اليه بالاصابع الخمس أو العشرة.

ولقد قاد عدم الوضوح السياسي هذا، وليس الشعري، رابيكوفيتش في قصيدة أخرى الى ان تطلب من أولاد الانتفاضة ان يذهبوا ويستريحوا في بيوتهم فتقول في قصيدتها «TONES » في أولاد سن العاشرة

«هذا هو يومهم
الله اكبر

يوم الـ STONES
وبين اعتقال واعتقال
ربما ضربة هراوة
وربما رأس مجروح
ويد مكسورة
كل شيء جائز بالنسبة لهم
أيها الاولاد، الاولاد، الاولاد، الاولاد
عودوا الى البيت أيها الاولاد
كيف ستعيشون بلا استراحة؟»(١٣).

هنا تندغم صيغة التخويف من «الاعتقال» و«ضربة الهراوة» و«كسر اليد» بصيغة الاستخفاف بالاولاد على اعتبار ان تكرار كلمة «الاولاد» أربع مرات في البيت تشي باللانضج لاولاد يلعبون ويشاغبون، وتطلب الشاعرة منهم العودة الى «البيت والاستراحة» لتفرغ بذلك نشاط أولاد الانتفاضة من دلالاته النضالية والسياسية والحياتية، ولم تكلف نفسها عناء التوقف عند «البيت» الذي تطالبهم بالعودة اليه لتعرف انه البيت... الوطن.

أما الشاعر ناتان زاخ فيحاول تقديم صورة بانورامية «لبتر الاطراف» عبر مناقشة هذا الفعل ايحائياً من خلال المقارنة بين هذه الايام السوداء التي تمر على البلاد وأيام سوداء أخرى مرّت في سنوات الاربعينات، ربما، مشيراً الى فاشية كل من «شارون» و«كاهانا».

و«بتر الاطراف» له بعده الدلالي الواقعي الملموس من خلال اقرانه بنموذجين للفاشية الصهيونية الجديدة. إذ يقول في قصيدته «ليس هناك من مخرج» متحدثاً عن الايام السابقة والايام الحالية:

«كانت تلك أيام سوداء
لا تقل عن سواء الايام الراهنة
أيام أربك شارون والراب كاهانا
حين يقدم مكسيم جيكشانسكي مونولوجاته
في ظل الاخبار المتتابعة عن بتر الاطراف
هذه هي الايام السوداء»(١٤).

وتذهب الشاعرة براخا سري، في تناولها مسألة «تكسير العظام» الى احالتها الى مهمة رسمية للجندي الاسرائيلي في المناطق المحتلة، هذا الجندي الذي يكرس الاحتلال الغاشم حسب اشارة الشاعرة نفسها فتقول في قصيدة «ماذا أقول لولدي»:

«أأقول له:
ساهم في تكريس هذا الاحتلال الغاشم
وارفع عصاك على نساء وأطفال
وهاجمهم بالضربة واللعنة
واكسر عظامهم من خلال المهمة التي أناطوها
بك هذا النهار
حتى لو كان ذلك أقرب الى الجنون

ماذا أقول لولدي الطيب الساذج»[١٥].

لكن الشاعر يتسحاق ليؤور، يحاول ان يبني قصيدته السياسية جداً، ومنذ العنوان «توازن» حتى آخر كلمة فيها، على اظهار الجانب التدميري، والنزعة الفاشية التي تكمن في ذهنية جنود الاحتلال. فيعتمد على توضيح الحقائق من خلال تقابل الشيء ـ ونقيضه ليُظهر، في النهاية، اتهامه الواضح والصريح للمؤسسة العسكرية والتي توظف في تحقيق أهدافاً قطاعاً عريضاً من المدفعي الى الطيار والصحافي والمعلم والوزير والشاعر، وعضو الحزب، والنادل، والشرطي والمحاضر، والضابط، وصولاً الى رئيس الحكومة «الذي رضع الدم بلذّة»:

«المدفعي الذي دمر مشفى
والطيار الذي احرق مخيماً للاجئين
والصحافي الذي هيّأ الذهن الجماهيري
لقتل الممثل الذي تفانى من أجل حرب أخرى
(...).
الوزير الذي تصبّب عرقاً في الدفاع عن فعله المظلي
والذي قتل ساكن المخيم للمرة الثالثة
(...)
ورجل الحزب الذي بالغ في تمجيد الجيش
والنادل الذي اشتم رائحة الخونة
والشرطي الذي ضرب عربياً في وسط الشارع
والمحاضر الذي خشي عدم تنفيذ أوامر رئيس الحكومة
الذي رضع الدم بلذّة
جميعهم لن يبرأوا ...»[١٦].

هكذا تتدرج نظرة الشعراء الى الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فتبدأ بالتوجع الانساني على الجندي الاسرائيلي. وطالما ان هذه حالة سامية وراقية ولا تتجزأ أيضاً، فانها تنتقل الى توجع على الفلسطيني ثم تتخمر كحالة انسانية وسط تجربة القلق والمعاناة والغربة في الوطن لتصل الى ادانة كل أدوات الارهاب والفاشية من الجندي والضابط والصحافي لتصل الى رئيس الحكومة الذي «رضع الدم بلذّة» وكأن الشاعر أراد القول ان الحكومة بكل مستويات أجهزتها لن تبرأ من التهمة على أفعالها ضد الفلسطيني، وبالتالي فهي حكومة فاشية حتى أطراف أصابعها.

ومن الطبيعي ان يتطور هذا الاتجاه الانتقادي ـ السياي في القصيدة الشعرية العبرية، من تلك الحدود الى حدود أوسع، وأشمل ضمن إطار مرجعية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي برمته، ليأخذ بعداً تأكيدياً على الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني من جهة، ولا عدالة القانون الاسرائيلي من جهة ثانية.

وهذا ما يبرز بوضوح عند الشاعرة براخا سري التي تساءلت عن ما تقوله لوالدها:

«ماذا أقول له عن هذا الطاغية المسمم
وعن نشوة العسكرة في نفوس الجنرالات
ماذا أقول له عن حقوق عادلة لشعب آخر

عن الحق الطبيعي في المساواة»(١٧).

على الرغم من ان الترميز هنا قائم وصريح، الاّ ان الفهم الشعري «للمساواة» التي تنادي بها الشاعرة، لا لبس عليه، والمساواة كمفهوم لا يتجزأ على الرغم من ان الشاعرة تركت جملة «حقوق عادلة» دون أل التعـريف، لتأخذ ابعاداً غير محددة وهذا «اللعب على المفردات» يتماثل في الأدب العبري مثلما في سياسة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة؛ فيثير الجدل دون ان يصل في النهاية الى ما هو واقعي وعمـلي يؤدي الى حل الصراع وارساء «سلام عادل وحقيقي» لكلا الشعبين على الارض الواحدة. مع أن الشاعر مثل السياسي يعي الحقوق العادلة «لشعب آخر» بكل تفاصيلها.

لقد طرح هذا التطوّر في مضمون القصيدة العبرية المعاصرة موضوعة الصهيونية كمقولة على طاولة التشريح.

وإذا كان مجرى الحديث في الشعر العبري المعاصر، أخذ منحى الوصول الى الحقوق العادلة لشعب آخر، فإن هذه المقولة وضعت النقيض «الصهيونية» قلباً وقالباً وبمجمل طروحاتها على طاولة التشريح. وهذا الامر تفرد به عدد من الشعراء فناقشت الشاعرة، زلدة، في قصيدتها «ارادة سكرى وغاضبة» واقع الاحتلال الاسرائيلي وواقع الخاضعين له الذي يشكّل الاحتلال تجربته ويعززها فترى الشاعرة هذا الواقع غريباً على العيش؛ مليئاً بالخوف والكراهية والغربة. في حين ان بإمكان الانسان ان يكون غير ذلك:

«غريب أن تعيش في واقع المحتلِّ والمحتلَّ
في واقع الخوف والوحدة الذي يملأ قلب كل واحد منا
غريب ان يغرق الانسان في الكرهية
حين يتسع قلبه لعوالم شاسعة...»(١٨).

ويذهب الشاعر دافيد أفيدان في مناقشة علاقته بالصهيونية، الى منابت أبعد، وأعمق، ممّا ذهبت اليه زلدة، فقد استطاع أفيدان ان يمسك «الصهيونية» من اليد التي توجعها تماماً، حين عرى طمعها في الارض وكشف اكذوبتها التاريخية والتي روّجت لها عشرات السنين وحررتها من قنوات الرأي العام العالمي وألقت بها في وجه الرأي العام العبري نفسه، يقول أفيدان في قصيدته «علاقة لا علاقة»:

«أكثر من اهتمامها بتجديد العلاقة
بين اليهودي الجديد وبين أرضه
تدأب الصهيونية على فك العلاقة
بين العربي القديم أو الجديد وبين أرضه
إذاً...
كيف يتواءم أمر الانسان والارض واقعاً صهيونياً
يبدو انه لا يتواءم...!»(١٩).

هكذا تلخص القصيدة القصيرة والمكثّفة مقولة وتاريخ الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي برمّته ويكشف الشاعر من خلالها الادعاءات الصهيونية الكاذبة. وهذا الطعن في لا منطقية العلاقة بين الصهيـونيـة من جهـة والارض من جهة أخرى والشعب من جهة ثالثة، لا يشكّل انتقاداً للحركة الصهيـونية فحسب، بل يشكّل طعناً واضحاً وصريحاً في وجودها، وتاريخها، وطروحاتها، وأهدافها

على السواء.

غير ان رهطاً آخر من الشعراء الاسرائيليين أختار النظر الى الصراع من زاوية ضيقة، وسجنه بكل مكوّناته، ودوافعه، ومعاناته اليومية، وضحاياه، وفكرته، واستمراره وأهدافه الكبرى، في دائرة اضطراب الجندي الاسرائيلي، والخوف عليه، ومحاولة تبرئته مما يرتكب من أعمال عسكرية، اجرامية ضد الفلسطينيين والقاء اللوم الاساسي على «الاوامر العسكرية»، وقد بدأ هذا النزوع في الشعر العبري كسياق ذي شمولية العام ١٩٨٢، ابّان الاجتياح الاسرائيلي للبنان ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية آنذاك.

ومع مرور الزمن تكثّف، هذا النزوع، وتشعّب، وتدرج خطابه الشعري في مستويات عدة، فقرأنا عند براخا سري:

«ماذا أقول لوحيدي
الذي يمتد به ا لعمر
حتى يتلقى المثول لخدمة العلم
(...)
أأقول له استجب لنداء العلم
ودافع عن هذا الوطن الغريب»[٢٠].

وكذلك الامر عند الشاعرة راعيا هرنك (التي ثكلت ابنها في حرب لبنان ١٩٨٢، وهي نشيطة في حركة «الامهات ضد الصمت» المناهضة للحرب) التي وصفت الصراع بـ «لعبة وزراء الجيش»:

«وأنت أيها (الخفيف كالغزال) كنت أول الراكضين الى التل
ولم تدرك يا طائشي الصغير انها لعبة (وزراء الجيش)
الذين يتطلعون صوب المجد
فهل ساحة الجبابرة في جبعون
هي ساعة استشهادك؟»[٢١].

لكن شاعراً آخر مثل «مئير فيزلتير» يعطي صرخته ابعاداً أكثر شمولية، خاصة عندما يتحدث باسم الجندي نفسه:

«إذا مت يوماً
من طلقة شاب فلسطيني
(...)
لا تقولوا ان دمي يمنحكم اخلاقاً لتبرير خطيئتكم
وان عيني الممزقتين تشدّان من أزر عماكم
وأن أمعائي المبعثرة تبعثكم على القول بأن لا مجال
للحديث عن الوفاق
وانه لا يمكن الحديث معهم الا بالنار،
بالمعتقلات... والسجون... والطرد»[٢٢].

وفيز لتير هنا يسقط كل دعاوى الحكومات الاسرائيلية التي تدعي دائماً بأنه لا يمكن

الوصول الى سلام مع الفلسطينيين، أو مع من نتحدث... الخ.

أمّا الشاعر سامي شطريت، فيخاطب قادة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بلغة فجّة، محملة بالنزق، والسباب الوسخ، ويخرج صوته مليئاً بالمرارة والأسى:

«ويا أولاد العاهرة
أيها الأنذال
أنتم الذين ارسلتموني كي أسقط هناك
انني انتصب الآن أمامكم
لأبصق في وجوهكم
تفو عليكم... تفو عليكم»(٢٣).

---

(١) دان ميرون، «من مبدعين وبناة، الى من لا بيت لهم»، لقاء (مجلة المعهد اليهودي العربي)، العدد ٧ ـ ٨، ١٩٨٧، ص ١٢١.

(٢) حاييم بريشيط، «صورة الذات والآخر في الصهيونية»، **بيادر** (تونس)، العدد ٤ و٥، ١٩٩١، ص ١٢٨.

(٣) انطوان شلحت، «لغة جديدة في كتابة الادب والتاريخ السياسي»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، العدد ٧٧٨، ١٩٨٩، ص ٤٠.

(٤) **دافار**، ١٩٨٨/٢/١٨.

(٥) لقاء، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٧.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(١٢) محمد علي اليوسفي، **ابجدية الحجارة**، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة، ١٩٨٨، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٩٩.

(١٤) **الذاكرة الزرقاء** (ترجمة واعداد سميح القاسم، نزيه خير)، دار تل ـ أبيب: دار مفراس، ١٩٩١، ص ٦٠.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٦.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٩.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٩.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

التصوّر المصري للحكم الذاتي الفلسطيني في ضوء «كامب ديفيد»

وحيد عبد المجيد

رئيس وحدة البحوث العربية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام»

استندت المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني الى «اطار السلام في الشرق الاوسط»، الذي كان واحداً من وثيقتين تمّ التوصل اليهما في كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨. وقد بدأت تلك المفاوضات في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٧٩، بعد ساعتين ونصف من انتهاء المرحلة الاولى لانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء. وقدّم المفاوض المصري، خلالها، تصوّراً متكاملاً، الى حدّ كبير، لما ينبغي ان يكون عليه الحكم الذاتي الكامل لمرحلة انتقالية تقود الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في مواجهة تصوّر اسرائيلي مناقض مفاده ان الحكم الذاتي الاداري هو الحل الوسط الاقليمي بين خيارات ثلاثة هي: «استمرار الوضع الراهن، والضّم، والتخلي عن المناطق». وقد عبّرت دراسة أميركية حديثة عن ذلك التناقض بين التصورين، في شكل طريف، عندما ذكرت: «حاولت مصر تغليف الحكم الذاتي في الثياب التي تخفي سيادة فلسطينية لاحقة تظهر عقب المرحلة الانتقالية، فيما سعت اسرائيل الى وضعه في المعطف الضيق جداً لمجلس اداري محض. أمّا الولايات المتحدة الاميركية فقد فضلت ثياباً تصلح لمرحلة ما بين الفصول، أي التي يتمّ ارتداؤها مؤقتاً»[١]. وتقدم هذه الدراسة تحليلاً للتصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني من واقع مفاوضات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، من حيث الأسس التي انطلق منها والمطالب التي طرحها بشأن القضايا الرئيسة للمرحلة الانتقالية؛ وهي قضايا ما زالت قائمة وموضوع خلاف في المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي للمفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية التي بدأت عقب عقد مؤتمر مدريد في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١.

التصوّر المصري

ترجع أهمية بلورة التصوّر المصري لأسس الحكم الذاتي الفلسطيني الى عاملين: أولهما، ان مفهوم الحكم الذاتي هو، بطبيعته، مفهوم مراوغ يحمل من الغموض أكثر ممّا يتضمّن من الوضوح. ففيما عدا انه لا يعني استقلالاً سياسياً لا يوجد اتفاق على تعريف محدّد له. كما ان تجاربه التاريخية تنقسم الى نمطين مختلفين: أحدهما، الحكم الذاتي في نطاق الدولة نفسها، والآخر في نطاق القانون الدولي. فالنمط الاول يمثل أحد الحلول السياسية ـ القانونية لمشكلة الاقليات، حيث تمنح السلطة المركزية حكماً ذاتياً لاقليم داخل الدولة تسكنه أقلية معيّنة لتدير بنفسها شؤونها المحلية. أمّا

النمط الثاني، فقد نشأ، تاريخياً، في إطار السياسة الاستعمارية (البريطانية أساساً)، كصوغ للعلاقة التي تربط الدولة المستعمرة بأخرى خاضعة لها في مرحلة معيّنة سابقة على حق تقرير المصير. وقد انطلق التصوّر المصري من ان هذا النمط الاخير هو الذي ينطبق على الحالة الفلسطينية، في مواجهة تصوّر اسرائيلي جادل بأن النمط الاول هو الاقرب لهذه الحالة، على الاقل حتى يحسم التناقض على الوضع النهائي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين. وثانيهما، ان «اطار السلام في الشرق الاوسط»، الذي أجريت على أساسه المفاوضات، افتقد الى الوضوح الكافي في تحديد أسس الحكم الذاتي، فقد أدّت الخلافات الواسعة خلال مفاوضات كامب ديفيد وما قبلها الى اللجوء لقدر من الغموض، الذي يسمّى، احياناً، في اللغة الدبلوماسية، «غموضاً بنّاءً»، بما يتيح التوافق على صياغات معيّنة يستطيع كل طرف تجييرها وفقاً لوجهة نظره. وقد تركّز هذا الغموض في قضايا عدة أهمها، طابع ومدى صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، والارض، والمياه، والمستوطنات.

ولذلك انطلق التصوّر المصري في تحديده لأسس الحكم الذاتي من التمسّك بما تضمّنه هذا الاطار من حكم ذاتي كامل، والاصرار على انه لا يمكن ان يكون كاملاً الّا اذا شمل السكان والارض في آن. وفي المقابل، تمسّك المفاوض الاسرائيلي بما اعتبره النص الحرفي الذي يقول: «حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة العرب». وكان هذا خلافاً جوهرياً، في الواقع، يرتبط بتصوّرين، لا بل بمفهومين متعارضين. وهذا ما أقر به احد الباحثين الاسرائيليين عندما وصف التعارض بين المفهومين بأنه جوهري، وقال: «بالنسبة لمصر، يعتبر الحكم الذاتي مرحلة وسيطة نحو اقامة دولة فلسطينية مرتبطة بالاردن، فيما تقتضي مصلحة اسرائيل الحيلولة دون نشوء سيادة أجنبية في 'يهودا والسامرة' (الضفة الفلسطينية) وقطاع غزة. لقد اعتبرت مصر التقدّم نحو حل نهائي للمشكلة الفلسطينية الزامياً بحيث يبدأ بصيغة للحكم الذاتي، امّا اسرائيل فقد نظرت الى الفكرة كلها كثمن تقدّمه لمصر في مقابل السلام وتطبيع العلاقات معها. ولذلك سعت الى حكم ذاتي بحد أدنى من الصلاحيات التي لا تتجاوز ادارة الشؤون اليومية لحياة السكان العرب، في الوقت الذي رغبت مصر في حكم ذاتي يتضمّن أقصى قدر من الصلاحيات»[٢]. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين للأسس التي انطلق منها التصوّر المصري[٣]:

أولاً ـ أسس حل المشكلة الفلسطينية

أ ـ ان الاساس المتفق عليه للتسوية في كامب ديفيد هو قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ بأجزائه كافة، ونصوص ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي. وهذا الاساس يفتح الباب أمام الشعب الفلسطيني ليستعيد حقوقه في أرضه وتقرير مصيره، وأمام اسرائيل لضمان أمنها في إطار نظام للأمن المتبادل.

ب ـ ان «اطار السلام في الشرق الاوسط» هو أول وثيقة توقعها اسرائيل وتتعهد فيها بالتفاوض حول القضية الفلسطينية بجوانبها كافة، وباحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبسحب الحكومة العسكرية واداراتها المدنية من الارض المحتلة ضمن اجراءات انتقالية.

ج ـ ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، ومن ثمّ فلا بدّ من حلها اذا أردنا الوصول الى حل شامل لهذا الصراع.

د ـ ان هذه القضية متعددة الجانب ومعقّدة، الامر الذي يتطلب عدم ترك أية فرصة دون أن نستثمرها حتى لا نسهم، مرة أخرى، في سياسة الفرص الضائعة.

هـ ـ ان ما يجرى التوصل اليه على أساس اطار كامب ديفيد انما يتعلّق باجراءات انتقالية ترفع بعض المعاناة عن اخواننا في الارض المحتلة، وتعطي فرصة للاعتراف المتبادل وتفتح الباب لمفاوضات بين الاطراف المعنيّة.

و ـ ان مصر لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وليس لها أي حق تدّعيه للتحدّث باسم هذا الشعب الذي له وحده حق تحديد ما يتعلّق بمصيره.

ز ـ ان هدف مصر هو تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير واستعادة حقوقه الوطنية الكاملة. ولذلك يجب ان تكون السلطة الذاتية الفلسطينية الانتقالية منبثقة عن الشعب الفلسطيني تحكم باسمه وتحافظ على مصالحه، وليس مجرد حل يختص بفروع المسائل أو جزئيات الامور.

ح ـ ان الاطار الذي أمكن التوصل اليه في كامب ديفيد لا يشكّل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، لكنه يكسر الجمود الذي يحيط بها، وينتزع من اسرائيل التزامات حقيقية لصالح الشعب الفلسطيني، ويضع اول خطوة بنّاءة على الطريق الصحيح لحلها.

ط ـ ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الفلسطينية، ولا بدّ من تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بها، والتي تؤكد وضعها تحت السيادة العربية.

ي ـ لا يمكن قبول سياسة الاستعمار الاستيطاني غير المشروع التي تمارسها اسرائيل ببناء المستوطنات والسماح لمواطنيها بشراء أرض في الضفة والقطاع.

ك ـ ينبغي على المجتمع الدولي مقاومة أية اجراءات تستهدف تغيير الطابع العربي للأراضي الفلسطينية المحتلة، أو تخلق ظروفاً مصطنعة يراد بها تعويق حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في أرضه واستعادته الكاملة لها.

ثانياً ـ قواعد تنظيم الحكم الذاتي

قامت مجموعة عمل في وزارة الخارجية المصرية ببلورة مشروع متكامل لقواعد تنظيم سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني[٤]. ويمكن من خلاله استخلاص أربعة أسس جوهرية لهذا التنظيم:

أ ـ ان الاطار الواجب الاهتداء به عند اعداد نموذج لصلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي هو سلطات الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية. وهي سلطات تتسم بالشمول وفقاً للاعلان الرقم ٢ الصادر عن الحاكم العسكري الاسرائيلي في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فقد تضمّن ذلك الاعلان تحت بند «تولي السلطات»، ما يلي: «ان أية سلطة للحكومة أو التشريع أو التعيينات أو الادارة في ما يتعلق بالاقليم أو السكان سوف تتمثل من الآن فصاعداً في شخصي بمفردي، وسوف تمارس، فقط، بواسطتي أو بواسطة شخص معيّن من جانبي لهذا الغرض». وقد ثبت ان الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة والقطاع لديها سلطات شاملة، وهي التي ينبغي نقلها الى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني سواء في شقها التنفيذي أو التشريعي: «فالحكومة العسكرية وادارتها المدنية تتكوّن من مستويات مختلفة تمارس درجات متباينة من السلطة احداها تشرع وتضع السياسات والاخرى تنفّذ وتطبّق السياسات. وقد نص اطار كامب ديفيد على نقل كلا النوعين. فالامر لا يتعلّق بنقل التركيبة الادارية التي تطبق الاوامر، وانما يتعلّق بالسلطة التي تختص

بصلاحية اصدار الاوامر». وقد لاحظ المشروع المصري ان الادارة المدنية للحكومة العسكرية، والتي تختص بتطبيق معظم الاوامر، تتكون، بالاساس، من الفلسطينيين. وقدّم احصاءاً قال انه يستند الى أرقام كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ يؤكد وجود ١١١٦٥ موظفاً فلسطينياً مقابل ٩٨٠ موظفاً اسرائيلياً، فقط، في الادارة المدنية للضفة الفلسطينية. وبنى على ذلك استنتاجاً مؤداه ان «الفلسطينيين يتولّون معظم مسؤولية تسيير الامور في حياتهم اليومية». وبغض النظر عن مدى دقّة هذا التعبير المستخدم، فقد أراد أصحاب المشروع الوصول الى ان حكماً ذاتياً يقتصر على تفويض اداري لا يأتي بجديد ولا يمكن قبوله، طالما ظل الفلسطينيون «ينفّذون قرارات اتخذت لهم ويطبقون سياسات تشكّلت بواسطة غيرهم». ومضى المشروع مؤكداً انه «لا يمكن للحكم الذاتي الكامل الذي ينص عليه اطار كامب ديفيد للسلام ان يكون مجرد اعادة تنظيم لما هو، بالفعل، في يد الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. لكن من الطبيعي ان يكون منصباً على التشكيل الكامل لسلطة تحكم نفسها. فعندما ينص اطار كامب ديفيد على حكم ذاتي كامل، فهو يعني ان الفلسطينيين في ظل سلطة الحكم الذاتي سيكون بامكانهم اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم وصنع سياستهم بأنفسهم».

ب ـ انسحاب الحكومة العسكرية ونقل كامل سلطاتها للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، استناداً الى أحد النصوص القليلة التي تتسم بالوضوح في اطار كامب ديفيد: «ان الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ستنسحب بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي تحل محلها. وفي هذا السياق، حرص المشروع على ابراز التمييز الذي أقامه اطار كامب ديفيد بين انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية الذي يجب ان يكون تاماً ومطلقاً، وبين انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية والذي سيكون، جزئياً، حيث يعاد توزيع القوات المتبقية في نقاط أمنية محددة.

وقد ركّز التصوّر المصري، هنا، على ان انسحاب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية هو الخطوة الرئيسة الاولى في عملية الحكم الذاتي، وانها تتمّ فور انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي تتسلّم، عندئذٍ، كل الصلاحيات والمسؤوليات. واستخدم المشروع المشار اليه تعبيراً هاماً وذا مغزى، وهو ان «تحل سلطة الحكم الذاتي محل النظام القديم»، كما وضع أسساً لعملية نقل وتسليم الصلاحيات، أهمها، الطابع الفوري لها؛ والنطاق الشامل الذي تتسم به؛ والطريقة السلمية والمنظمة.

لكن ربما لا تكون كل الاسس التي تضمّنها التصوّر المصري في مجال نقل وتسليم السلطة ملائمة من المنظور الفلسطيني في المفاوضات الراهنة. ويمكن الاشارة، بصفة خاصة، الى قبول التصور المصري بدور رئيس للادارة المدنية التابعة للحكومة العسكرية. فقد رأى انه اذا وُجد جهاز فلسطيني في الضفة والقطاع كجزء من الادارة المدنية يمكنه ان يتولّى الصلاحيات ويحل محل الحكومة العسكرية. ومعنى ذلك ان التصوّر المصري قصر عملية انشاء أجهزة فلسطينية جديدة في اطار سلطة الحكم الذاتي على الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تكن تمارس قبلاً بواسطة أجهزة الادارة المدنية. والارجح، ان التصوّر الذي انطوى عليه هذا الجانب من التصوّر المصري يرجع الى عدم توفّر معرفة كافية، في ذلك الوقت، بطبيعة الادارة المدنية، وخاصة في ظل غياب قنوات للاتصال، حينئذٍ، بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ج ـ طبيعة سلطة الحكم الذاتي. فقد اعتبرها التصوّر المصري سلطة تحكم ذاتها بذاتها، أي تتولّد سلطتها من داخلها دون أي تدخل من مصدر خارجي. وهي، بهذا المعنى، سلطة تهيء حكماً ذاتياً كاملاً، وليس جزئياً أو مفتوحاً. وتتحقق هذه السلطة من خلال انتخابات حرة بما يجعلها

سلطة حكم ديمقراطي للشعب وبالشعب. وبما أنها جهاز منتخب فهي ذات صفة تمثيلية، وتمارس جميع الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها، في العادة، أية سلطة منتخبة. ومن ناحية أخرى، أكد التصوّر المصري ان سلطة الحكم الذاتي تعتبر ترتيباً مؤقتاً لفترة انتقالية. ومعنى هذا ان مغزاها الجوهري هو البرهنة على ان المشكلات العملية المترتبة على الانتقال الى حالة السلام يمكن حلها بطريقة مرضية. فالفترة الانتقالية، وفقاً لنص المشروع المصري المشار اليه، «تستهدف تغييراً في المواقف يمكن ان يقود الى تسوية نهائية تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتضمن الامن لجميع الاطراف، بحيث يتحقق ذلك بطريقة سلمية ومنظمة. كما انها تساعد الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتهيىء الظروف الملائمة له للاشتراك في المفاوضات التي تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها على أساس الحقوق المشروعة لهذا الشعب بما في ذلك حقه في تقرير المصير».

د ـ مدى سلطة الحكم الذاتي على الصعيد الجغرافي وعلى مستوى الصلاحيات؛ فمن الناحية الجغرافية، أكد التصوّر المصري امتداد تلك السلطة على جميع الاراضي الفلسطينية التي احتلت في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والتي حدّدتها اتفاقية الهدنة المصرية ـ الاسرائيلية في ١٩٤٩/٤/٢ بالنسبة لقطاع غزة، واتفاقية الهدنة الاردنية ـ الاسرائيلية في ١٩٤٩/٢/٢٤ بالنسبة للضفة الفلسطينية بما فيها القدس الغربية.

وفي هذا السياق، تشمل سلطة الحكم الذاتي الارض الى جانب السكان، مع اعتبار الضفة والقطاع اقليماً واحداً في ظل الحكم الذاتي، ويقتضي ذلك عدم الاعتداد بالتغييرات في الطبيعة الجغرافية أو التركيب السكاني أو الوضع القانوني، لأنها تعد باطلة وينبغي الغاؤها، وخاصة بالنسبة للقدس الشرقية والمستوطنات اليهودية، أمّا من حيث صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، فقد تضمّن المشروع المصري المقدم في مطلع العام ١٩٨٠ قائمة لما أسماه السلطات والمسؤوليات العامة للحكم الذاتي، تضمّنت ١٤ بنداً على النحو التالي: ١ ـ سنّ القوانين واللوائح؛ ٢ ـ رسم السياسات ومراقبة تنفيذها؛ ٣ ـ اعداد الميزانية واقرارها؛ ٤ ـ فرض وتحصيل الضرائب؛ ٥ ـ تعيين الافراد؛ ٦ ـ اصدار الهويات ووثائق السفر؛ ٧ ـ السيطرة على دخول وخروج الافراد والبضائع؛ ٨ ـ أهلية تحمل الالتزامات والتمليك؛ ٩ ـ سلطة امتلاك الاراضي العامة؛ ١٠ ـ سلطة التقاضي؛ ١١ ـ سلطة ابرام العقود؛ ١٢ ـ سلطة الاشتراك في المفاوضات النهائية لتحديد الوضع النهائي؛ ١٣ ـ تحمل المسؤوليات التالية: الادارة العامة ـ الخدمات العامة ـ الامن والنظام العام والشرطة ـ الاملاك العامة والموارد الطبيعية ـ المجالات الاقتصادية والمالية ـ المجالات الاجتماعية والثقافية ـ احترام حقوق الانسان والحريات العامة؛ ١٤ ـ سلطة القضاء وتحقيق العدالة.

ويبدو انه كان المقصود، من تلك القائمة، تأكيد الطابع الشمولي لصلاحيات سلطة الحكم الذاتي. ولذلك نلاحظ تكراراً لبعضها عندما انتقل المشروع الى تحديد مسؤوليات المجلس التنفيذي الذي وُصف بأن «له سلطة شاملة لجميع المجالات ومطلق الصلاحيات للتنظيم والادارة وتعيين الافراد في مختلف القطاعات». وقد حدّد المشروع ١٥ قطاعاً هي: «التعليم ـ الثقافة والاعلام ـ الصحة ـ النقل والمواصلات ـ الشؤون الاجتماعية ـ العمل ـ السياحة ـ الامن الداخلي ـ الاسكان ـ الشؤون المدنية ـ الزراعة ـ الشؤون الاقتصادية ـ المالية والتجارة ـ الصناعة ـ العدل.

والملاحظ ان هذه الصلاحيات تماثل، تقريباً، تلك التي حدّدها المبعوث الاميركي الى

مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، صول لينوفيتش، في تقريره الى الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، في ١٤/١/١٩٨٠، باعتبارها الصلاحيات التي تمّ الاتفاق عليها في المفاوضات(٥). لكن كان هناك تباين طفيف على النحو التالي:

- وضع التقرير الاميركي كلاً من الميزانية والضرائب كبند مستقل، فيما دمجها المشروع المصري تحت مسمى «المالية».
- استخدام التقرير الاميركي تعبير «الشرطة المحلية والسجون»، فيما استخدم المشروع المصري تعبير الامن والنظام العام والشرطة مرة، وتعبير الامن الداخلي مرة أخرى.
- تضمن التقرير الاميركي ثلاثة قطاعات لم يتطرق اليها المشروع المصري، وهي الشؤون البلدية، والحفاظ على البيئة، واعادة تأهيل اللاجئين (وكان يقصد بهذا القطاع الاخير سكان المخيمات في الضفة والقطاع فحسب).
- فصل التقرير الاميركي قطاعي النقل والمواصلات اللذين دمجهما المشروع المصري، مع حرص الاول على تأكيد الطابع الداخلي لهما. لكن حرص المشروع المصري على ترك هذا الموضوع مفتوحاً، من خلال تأكيد حق المجلس التنفيذي في أن «ينشىء اداراته وأقسامه حسبما يرى ضرورياً لحسن أداء مهامه».

ويظل أهم ما تميز به هذا المشروع هو ابراز ضرورة وجود مجلس نيابي يضم من ٨٠ الى ١٠٠ عضو منتخبين بشكل حر من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، بحيث يكون المجلس التنفيذي منبثقاً منه ومنتخباً من بين أعضائه (١٠ ـ ١٥ عضواً). ويتولّى المجلس النيابي، وفقاً للتصوّر المصري، السلطة التشريعية، «سنّ القوانين واللوائح والرقابة»، أي «مراقبة تنفيذ ما يسنّه من قوانين واقرار الميزانية وفرض الضرائب، الخ». كما تضمّن التصور المصري ضرورة «تنظيم القضاء في نظام للمحاكم ومحكمة للاستئناف ومحكمة عليا مع توفير الضمانات الكاملة لاستقلاله ولحسن تحقيقه للعدالة».

قضايا الخلاف خلال مفاوضات الحكم الذاتي

نتيجة تعارض التصوّرين، المصري والاسرائيلي، لأسس حل القضية الفلسطينية ولقواعد تنظيم الحكم الذاتي، كان من الطبيعي ان يحدث صراع تفاوضي حادّ تمسّك المفاوض المصري خلاله بمطالب محدّدة تنطلق من تصوّره السابق عرضه. ويمكن تقسيم قضايا الخلاف خلال المفاوضات الى ثلاث مجموعات:

اولاً ـ القضايا السياسية والقانونية:

وهي تشمل، في الواقع، معظم القضايا الخلافية، وأهمها:

أ ـ مصدر سلطة الحكم الذاتي: بمعنى المرجعية التي تستمد منها الحكومة الذاتية سلطتها خلال المرحلة الانتقالية، أو بمعنى السلطة العليا. وترجع أهمية هذا الخلاف الى ان من يمتلك المرجعية يصبح صاحب الكلمة الحاسمة عند نشوء أي خلاف في التطبيق، فضلاً عن أنه يملك توجيه سلطة الحكم الذاتي في الامور التي تبقى خارج مسؤوليتها المباشرة. وقد رفض المفاوض المصري مطلب اسرائيل بأن تكون الحكومة العسكرية المنسحبة هي صاحبة المرجعية أو مصدر السلطة

العليا. وقد استند هذا المطلب الى تفسير معيّن لاطار كامب ديفيد مؤداه انه نصّ على انسحاب هذه الحكومة وليس على الغائها، مع المجادلة بأنه لم يشأ النص على الغائها، صراحة، حتى تؤول المرجعية اليها[٦]. وقد طرحت مصر، في المقابل، بديلين: أولهما، ان تؤول المرجعية الى اتفاق الحكم الذاتي نفسه والاطراف الموقّعة عليه. وثانيهما، ان تؤول الى اللجنة الدائمة المنبثقة عن اطار كامب ديفيد وفقاً لمادته الثالثة، والتي تضمّ ممثلي مصر واسرائيل وسلطة الحكم الذاتي والاردن[٧].

ب ـ التشريع: بمعنى هل تحصل سلطة الحكم الذاتي على صلاحيات تشريعية؟ وقد سبقت الاشارة الى ما تضمّنه المشروع المصري من وجود مجلس نيابي، الى جانب المجلس التنفيذي، في هيكل سلطة الحكم الذاتي. وقد نظر المشروع الى الانتخابات، التي نص اطار كامب ديفيد على اجرائها، باعتبارها متعلّقة بالمجلس النيابي، وليس بالآخر التنفيذي، بعكس التصور الاسرائيلي الذي أراد حصر الانتخابات في مجال ضيّق لاختيار ١١ أو ١٢ عضواً على الاكثر في مجلس اداري. وقد تشدّد المفاوض الاسرائيلي في هذه القضية، وما زال كذلك في المفاوضات الحالية مع الوفد الفلسطيني. والملاحظ ان أقصى تنازل قدّمه، حتى الآن، في هذه المفاوضات هو ما سبق ان وصل اليه ورفض ان يتزحزح عنه في المفاوضات السابقة مع مصر، أي اعطاء المجلس التنفيذي صلاحيات تشريعية محدودة في مجالات ثانوية وفي ما لا يمس القضايا المؤجلة الى المفاوضات التالية حول المرحلة النهائية والتي تبدأ في العام الثالث لفترة الحكم الذاتي.

ج ـ الجوانب الاجرائية للانتخابات: طالبت مصر بضمانات محددة لحرية الانتخابات، مستندة الى ما نصّ عليه «اطار السلام في الشرق الاوسط» من اجراء انتخابات حرة. ورأت ان هذه الحرية يصعب ضمانها دون اشراف الامم المتحدة بشكل مباشر. وأدّى هذا الموقف الى خلاف حاد مع المفاوض الاسرائيلي الذي أصرّ على رفض أي دور للامم المتحدة في عملية الحكم الذاتي، متذرعاً بحجة تقليدية مفادها، ان المنظمة الدولية منحازة للعرب وتصدر جمعيتها العامة في كل دورة لها قرارات بادانة اسرائيل. واقترح، في المقابل، السماح للصحفيين الذين سيغطون الانتخابات بدخول مراكز الاقتراع والتحقق من سلامة العملية الانتخابية بالوسائل المعروفة وأيما كانت جنسياتهم[٨]. كما تمسّكت مصر في المفاوضات بحق الشعب الفلسطيني في تحديد الهيئة الناخبة، أي الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع من دون وصاية اسرائيلية[٩]. وردت بذلك على الشروط التي طالب المفاوض الاسرائيلي بوضعها مثل:

- حرمان من أطلق عليهم «الخطرون أمنياً» من حق الاقتراع والترشيح، أي من المشاركة في الانتخابات اجمالاً، ويتم تحديدهم وفقاً لسجلات أجهزة الامن الاسرائيلية.
- ضرورة تحديد معيار لمشاركة سكان مخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في الانتخابات، على أساس أنهم من أبناء العام ١٩٤٨، وليسوا من سكان هاتين المنطقتين في الاصل.
- عدم إثارة قضية المبعدين أو المطرودين من الضفة والقطاع، وكذلك الذين رفضت سلطة الاحتلال السماح لهم بالعودة لتجاوزهم الفترة التي حصلوا على تصريح بالسفر للعمل أو الدراسة بالخارج خلالها.
- ضرورة الاتفاق مسبقاً على تحديد سنّ الاقتراع.

وأصرّت مصر، أيضاً، على ضرورة مشاركة سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في

مفاوضات الحكم الذاتي، والذين كان عددهم حوالى مئة ألف في ذلك الوقت (ووصلوا الى نحو مئة وأربعين ألفاً على الاقل الآن).

د ـ قضية القدس العربية: كان الاصرار على مشاركة الفلسطينيين سكان القدس الشرقية في الانتخابات هو الحد الادنى للموقف المصري من هذه القضية الشائكة، التي كانت وما زالت أكثر جوانب المفاوضات تعقيداً وصعوبة. وقد سبقت الاشارة الى ان عروبة القدس واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الضفة الفلسطينية كانا أحد الاسس التي انطلق منها الموقف المصري تجاه موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني. بل وصل هذا الموقف الى المطالبة بأن يكون مقر سلطة الحكم الذاتي في القدس الشرقية، وهو ما ورد، بوضوح، في نصّ المشروع المصري الذي سبقت الاشارة اليه. والملاحظ، ان قضية القدس لم تكن موضوعاً شائكاً في المفاوضات، فقط، وانما كان لها أكبر تأثير على مسارها، حيث كانت أهمّ عوامل التوتّر بين مصر واسرائيل عندما قام الكنيست باصدار قانون توحيدها واعتبارها عاصمة لاسرائيل في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨١. وزاد من تعقيد هذه القضية ان «اطار السلام في الشرق الاوسط» الذي استندت اليه المفاوضات لم يقترب منها، حيث استعيض عن ذلك بخطابات متبادلة بين الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، والرئيس المصري، انور السادات، ورئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، لا تنطوي على التزام ولا تكتسب قيمة الاطار نفسه المتفق عليه في كامب ديفيد. وقد بلغت شدة تأثير قضية القدس على المفاوضات حداً يتيح التمييز بين مرحلتين في تطورها: ما قبل وما بعد قانون الكنيست، الذي كان، في الواقع، تأكيداً للتحايل الذي قامت به اسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على القانون الدولي. فالمعروف انها لم تعلن ضمّ القدس الشرقية رسمياً، وانما قررت توحيد شطري المدينة بمرسوم قضى بسريان مفعول قانون الدولة وقضائها وادارتها على مساحة ٦٩٩٩٠ دونماً تشمل القدس القديمة كلها ومناطق حولها أخذت في الاتساع، تدريجياً، مع اقامة المستوطنات[١٠]. وقد بدأت مفاوضات الحكم الذاتي في ظل هذا الوضع، الذي أرادت حكومة بيغن حسمه باصدار قانون ضمّ القدس الشرقية، رسمياً، واعتبار القدس الموحّدة عاصمة اسرائيل ونقل بقية المؤسسات الرئيسة اليها، بما في ذلك مجلس الوزراء. وجاء ذلك الاجراء ليزيد من التوتر الذي كان بدأ، عندما أصرّت مصر على انتهاء مفاوضات الحكم الذاتي في الموعد المحدّد لها وهو ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٠ وفقاً للاتفاق المبدئي على ان تستغرق تلك المفاوضات عاماً واحداً. وظهر التوتر، بوضوح، منذ الجولة العامة التاسعة التي انعقدت في لاهاي على مستوى رؤساء الوفود، فقط، في أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٠. فقد اصطدم رئيسا الوفدين، المصري والاسرائيلي، حيث أصرّ الاول، د. مصطفى خليل، على التمسّك بالموعد المحدد باعتباره حدّاً أقصى، ورفض الثاني، يوسف بورغ، مجادلاً بأن «هذا الموعد مجرد حافز لأننا لسنا في ماراثون»[١١]. وتصاعد التوتر عندما بعث بيغن برسالة الى كارتر تضمّنت اربع نقاط بدت كشروط مسبقة، وهي أن سلطة الحكم الذاتي ادارية فقط، وتتكوّن من ١٢ عضواً على الاكثر، ولا ولاية لها على المستوطنين الذين سيخضعون للادارة الاسرائيلية، وبقاء الأمن الداخلي في يد اسرائيل. وأصدرت مصر بياناً ردّ على هذه النقاط، واعتبرها خرقاً لاطار كامب ديفيد[١٢]. وتلى ذلك قرار مصري بتعليق المفاوضات الى أجل غير مسمّى حتى يتمّ تحديد الخطوات المقبلة بدقة[١٣]. وأدّى ذلك الى تدخل الرئيس الاميركي بنفسه، لأول مرة، حيث مارس ضغطاً أدّى الى اعلان مصر عن استئناف المفاوضات. لكن لم تمضِ ساعات حتى كان الكنيست وافق، مبدئياً، «في القراءة الاولى» على قانون اعلان القدس الموحّدة عاصمة لاسرائيل. فعادت مصر الى الغاء اعلان استئناف المفاوضات «لأن ضمّ القدس العربية بهذا الشكل يفصح

عن نوايا لا يجب ان تكون قائمة في مثل هذا المناخ الذي نتفاوض فيه». ومرة أخرى، أدّى التدخل الاميركي الى اتفاق على استئناف المفاوضات في الاول من آب (اغسطس) ١٩٨٠. لكن أزمة القدس تصاعدت بسرعة عندما أقرّ الكنيست، على عجل وبشكل نهائي، في أواخر تموز (يوليو) القانون الذي رفضته مصر، حيث طلبت تأجيل وصول الوفدين، الاسرائيلي والاميركي، للقاهرة الى حين تسليم رسالتي السادات لكارتر وبيغن وتلقي ردّاً اسرائيلياً واضحاً(١٤). وتضمّنت رسالة السادات الى بيغن، لأول مرة، فكرة «ابقاء وظائف المدينة موحّدة مع ضمان حرية الحركة والعبادة فيها»، لكن مع التأكيد على رفض القانون الجديد، وعلى ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الفلسطينية، وان الحقوق التاريخية والقانونية للعرب والمسلمين في القدس لا بدّ ان تحترم(١٥). وأدّى رد بيغن السلبي بل والمستفز على رسالة السادات الى اصرار الاخير على تعليق المفاوضات، التي لم يمكن الاتفاق على استئنافها الاّ بعد عام كامل في آب (اغسطس) ١٩٨١. وبذلك كانت قضية القدس وراء أطول توقف لتلك المفاوضات، التي لم تحرز أي تقدّم في حل الخلاف حول هذه القضية. وكان أكثر ما أمكن تحقيقه هو استعداد اسرائيلي مبدئي لبحث فكرة مشاركة فلسطينيي القدس العربية في انتخابات الحكم الذاتي، وهي الفكرة التي أيدتها الولايات المتحدة الاميركية في الوقت الذي كانت تسعى لارجاء التفاوض حول مستقبل المدينة الى المرحلة النهائية حتى لا تتسبب في انهيار الحكم الذاتي برمّته(١٦). وحتى فكرة مشاركة سكان القدس الشرقية العرب في الانتخابات لم يكن سهلاً الحصول على التزام من المفاوض الاسرائيلي بها. فقد كان مدركاً ان القبول بها يضعف حجته في المطالبة بالسيادة على القدس، لكنه كان يشعر، في الوقت عينه، بأن هذا القبول لا يقوّض الحجة كلياً، خاصة اذا اقترع سكان القدس العرب في مدينة أخرى مجاورة مثل بيت لحم أو رام الله(١٧).

هـ ـ قضية المستوطنات: ركّز الموقف المصري، في خلال المفاوضات، على وقف بناء أي مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية، أكثر ممّا عنى بوضع المستوطنات في هذه الفترة. فبالرغم من ان هذا الموقف انطلق، في أحد أسسه الواضحة، من عدم مشروعية المستوطنات القائمة، فقد قبل ارجاء مناقشة مصيرها الى مرحلة المفاوضات النهائية، مع التأكيد على ان هذه المفاوضات ينبغي ان تسفر عن تفكيك جميع المستوطنات، وعلى ان توضع خلال المرحلة الانتقالية تحت اشراف سلطة الحكم الذاتي(١٨). والواضح، ان مصر لم تشعر بالحاح يدفع للانتهاء من بحث مشكلة المستوطنات خلال مفاوضات الحكم الذاتي لعاملين: أولهما، ان عددها، في ذلك الوقت، لم يكن كبيراً بالمقارنة مع الوقت الراهن، فقد كانت هناك ٤٧ مستوطنة، فقط، في الضفة الفلسطينية، منها ٢١ مستوطنة في وادي الاردن، حيث كان البناء يتم حتى خروج حزب العمل من الحكم العام ١٩٧٧ في اطار مشروع «آلون». ولذلك ركّزت أكثر على وقف التوسّع الاستيطاني الذي كان بدأ بتولّي تكتل الليكود الحكم. وثانيهما، ان عدد المستوطنين لم يكن تجاوز ١١ ألفاً بالضفة وألفين في قطاع غزة. وهذا وضع يختلف كثيراً عمّا آل اليه الآن، حيث تجاوز عددهم المئة ألف دون حساب القدس الشرقية. ولاحظ التقرير المصري، في ذلك الوقت، ان اسرائيل فشلت في تدعيم الاستيطان البشري بالاراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها تواجه مشكلة مرتبطة بأزمة الهجرة اليهودية عموماً. ولذلك كانت مستعدة لقبول استمرار الوضع الذي كان قائماً وقت المفاوضات، في مقابل التزام اسرائيلي بوقف الاستيطان الجديد، بحيث يحال موضوع مصير المستوطنات الى مفاوضات الوضع النهائي(١٩). لكن تجدر الاشارة، هنا، الى ارتباط اقتراح السادات بتزويد اسرائيل بمياه النيل بموضوع المستوطنات. فقد استهدف ذلك الاقتراح توفير امكانات بناء مستوطنات في النقب

والقدس الغربية كبديل لمستوطنات الضفة والقطاع. وكان أوضح تعبير عن هذا الارتباط خطاب السادات الى بيغن عقب صدور قانون الكنيست الخاص بالقدس، حيث قال فيه: «لقد تبنّت حكومتكم سياسة سلبية وضارّة في ما يتعلق بموضوع المستوطنات التي تشكّل عقبة حقيقية في طريق السلام... ولعلك تذكر، أيضاً، انني عرضت مدكّم بمياه يمكن ان تصل الى القدس مارة عبر النقب حتى أيسر عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين في أرضكم. ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحي، وقلت ان التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع. وفي الواقع، لم يدر هذا بخلدي، اذ عرضت عليكم تعاوناً قد يؤدي للخروج بحل مرضي للطرفين. وبالرغم من ان ازالة المستوطنات غير القانونية لا يجب ان تعلق على أي شرط، فانني على استعداد للذهاب الى هذا المدى لحل المشكلة كاسهام آخر لمصر من أجل السلام»[٢٠].

ثانياً ـ القضايا الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من كثرة وتشعّب هذه القضايا، فقد أدى احتدام الخلاف في المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية حول القضايا السياسية والقانونية السابقة وكذلك قضية الامن، الى تهميش معظم القضايا الاقتصادية والاجتماعية، باستثناء قضيتي الارض (في جانبها الاقتصادي) والموارد المائية. أمّا باقي هذه القضايا فكانت اما غائبة أو حاضرة بشكل هامشي، مثل العلاقات الاقتصادية بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل، والعمالة الفلسطينية وراء الخط الاخضر، وتوحيد العائلات، ومستقبل الخدمات المترابطة وغيرها.

أ ـ قضية ملكية الاراضي: سبقت الاشارة الى الموقف المصري الذي أصرّ على ان يكون الحكم الذاتي للسكان والارض. وقد طرحت قضية الارض في ذلك السياق من منظور قانوني ـ سياسي، لكنها أثيرت، كذلك، من منظور اقتصادي يرتبط بملكية الارض في ظل سلطة الحكم الذاتي، وخاصة تلك التي وضعت سلطة الاحتلال يدها عليها اما بالمصادرة أو عبر التغيير الذي حدث العام ١٩٧٧ في نظام ملكية الاراضي بالضفة والقطاع بحجة وجود «نزاع قانوني». فقد جرى الاستيلاء على أي أراضي غير مملوكة ملكية خاصة بما في ذلك المملوكة وغير المسجّلة، في تجاهل لواقع عدم استكمال سجل المساحة في الضفة الفلسطينية ولقوة العرف الذي ظل يحل محل التسجيل. كما صودرت الاراضي التي غادرها أصحابها للعمل في الخارج، وأطلق عليها «أراضي متروكة»، فوضعت تحت تصرف «الحارس على أملاك الغائبين». وقد طالبت مصر خلال المفاوضات بوضع هذه الاراضي تحت تصرف سلطة الحكم الذاتي[٢١].

ب ـ قضية الموارد المائية: وهي احدى القضايا الشائكة، بسبب التعارض بين الحاجات والمصالح المائية للفلسطينيين والاسرائيليين. ولكنها، في الوقت عينه، مرشحة لأن تكون قضية تعاون مستقبلي. وقد كانت احدى القضايا القليلة التي حدث قدر من التقدّم فيها خلال المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية السابقة، بعد خلاف حادّ أصرّت مصر خلاله على حق الفلسطينيين المطلق في مياه الضفة والقطاع. ففي ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، أعلن المبعوث الاميركي، لينوفيتش، أنه تمّ احراز تقدم بموافقة اسرائيل على ان يكون أي تطوّر مستقبلي في ما يتعلّق بالموارد المائية عبر اجراءات مشتركة مع سلطة الحكم الذاتي. وبعد استئناف المفاوضات التي توقفت لأكثر من عام، أكد المفاوضون الاسرائيليون ذلك في خلال جولتي تل ـ أبيب (٢٣ ـ ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) والجيزة (٤ ـ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١)[٢٢].

ثالثاً ـ القضايا الامنية

على الرغم من ان هذه القضايا، بشقيها الخارجي والداخلي، اتسمت بقدر من الوضوح في «اطار السلام في الشرق الاوسط» المتفق عليه في كامب ديفيد، فقد حدث خلاف في المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية حول قضية الامن الداخلي بصفة خاصة، أي الحفاظ على الامن العام في المرحلة الانتقالية. فبالرغم من ضعف قدرة أي مفاوض اسرائيلي على انكار المغزى الواضح لما نصّ عليه الاطار في «تشكيل قوة شرطة محلية قادرة»، فقد جادل في مدى اختصاصات هذه القوة، وزعم انه لن يكون باستطاعتها التعامل، بفاعلية، مع ما يعتبره «أعمالاً ارهابية» قد تقع داخل منطقة الحكم الذاتي. وقدّم المثال التالي: «فلنفترض ان أحد سكان بيت لحم سرق دراجة وقادها الى القدس حيث ألقى قنبلة على منشأة اسرائيلية، فهل تتعامل معه الشرطة الفلسطينية باعتباره سارقاً أم قوات الامن الاسرائيلية التي تقوم بدوريات لضمان أمن الحدود؟»[٢٣]. وقد أراد المفاوض الاسرائيلي بذلك محاولة اثبات وجود تداخل بين الامن الداخلي والخارجي. وقد أصرّت مصر، من جانبها، على مسؤولية الشرطة الفلسطينية، التي ستنشأ ضمن أجهزة سلطة الحكم الذاتي، عن كل ما يتعلق بالامن الداخلي. ورأت ان محاولة حصر هذه المسؤولية في الاعمال الجنائية والاشراف على السجون تنطوي على خرق لنص واضح في اطار كامب ديفيد. وأكدت ان جدية اسرائيل في الالتزام بهذا الاطار وفي توفير الظروف الملائمة لنجاح تجربة الحكم الذاتي هي المدخل الاكثر فاعلية لضمان الامن خلال المرحلة الانتقالية. كما ان بناء الثقة، تدريجياً، بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي سيؤدي الى تعاون تلقائي في هذا المجال، وليس مفروضاً كشرط مسبق. وسعت مصر، أيضاً، الى قيام الولايات المتحدة الاميركية بدور في تدعيم الثقة بين الجانبين، وهو ما اقترحته، مرة أخرى، دراسة اميركية حديثة طرحت امكان قيام واشنطن بتمكين الطرفين من معرفة الخطوط الحمر في المجال الامني، وحتى تزويد اسرائيل بمعلومات تجمعها الاقمار الصناعية الاميركية عن أي تحركات في الارض المحتلة[٢٤].

خاتمة

لقد كان من الطبيعي ان تصل المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية الى طريق مسدود منذ وقت مبكر، على الرغم من كل المحاولات التي بذلت لاستمرارها. وعلى الرغم من ان مصر لم توقفها نهائياً بصفة رسمية الاّ في آب (اغسطس) ١٩٨٢، فقد توقّفت أكثر من مرة قبل ذلك.

ومن السهل ملاحظة تزايد قلق مصر، منذ أواخر ١٩٨١، من احتمال ان تؤثر تلك المفاوضات سلبياً على استكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء والذي كانت مرحلته النهائية قد تحدّد لها نيسان (ابريل) ١٩٨٢. لكن لم تكن مصر وحدها الحريصة على عدم تأثير مفاوضات الحكم الذاتي على مسار السلام الثنائي. فقد كانت اسرائيل حريصة، كذلك، من جانبها على الاّ تؤثر قضية الحكم الذاتي على علاقة السلام الناشئة، والتي اعتبرتها انجازاً يخرج مصر من دائرة الصراع. وهذا ما دفع الطرفين الى التأكيد، بشكل متكرر، على عدم وجود صلة مباشرة بين معاهدة السلام الثنائية ومفاوضات الحكم الذاتي. وعلى الرغم من ان «اطار السلام في الشرق الاوسط» و«اطار السلام بين مصر واسرائيل» كانا مرتبطين، فالثابت ان لكل منهما طابعه ومجاله المستقلين. كما اتفقت الولايات المتحدة الاميركية مع اتجاه مصر واسرائيل الى اعطاء الأولوية للمعاهدة الثنائية بينهما[٢٥]. وقد أدى ذلك الى تدعيم الاعتقاد في بعض الاوساط العربية بأن مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل كانت مجرد

غطاء لحل منفرد.

وبغض النظر عن مدى صحة ذلك الاعتقاد، الذي دفعت التطورات الراهنة الى مراجعته، فالمؤكد ان اتجاه مصر واسرائيل الى اعطاء الاولوية للعلاقة الثنائية لأسباب مختلفة لدى كل منهما أدّى لانتهاء مفاوضات الحكم الذاتي بينهما بالاخفاق. وجاءت مبادرة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، لتطرح الخيار الاردني من جديد. وغاب خيار الحكم الذاتي من الصورة حتى عاد للظهور ثانية مع نهاية الثمانينات ليصبح محور المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية التي أطلقها مؤتمر مدريد.

---

(١) Sicherman, Hervey; *Palestinian Self-Government: Its Past and its Future*, Washington: The Washington Institute for Near East Policy, Policy Papers, No. 27, 1991, p. 22.

(٢) Shalev, Aryeh; *West Bank and Gaza Strip Autonomy*, in: Nimrud Novik and Ioyve Starr (eds.), *Challenges in the Middle East: Regional Dynamics and Western Security*, New York, Praeger Publishers, 1981, p. 79.

(٣) راجع، في هذا الصدد:

ـ خطاب وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، خلال الدورة ٣٤ للجمعية العامة للامم المتحدة في ٢/١٠/١٩٧٩، المنشور في **الاهرام** (القاهرة)، ٣/١٠/١٩٧٩، وفي **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

ـ رد رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية، د. مصطفى خليل، على النقاط الاربع التي بعث بها بيغن الى الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، بشأن مفهوم الحكم الذاتي، **الاهرام**، ٣/٥/١٩٨٠.

(٤) انظر نص المشروع في: **الاهرام**، ٥/٢/١٩٨٠. وقد قدّم كوثيقة مصرية رسمية في ٢٩/١/١٩٨٠، وفقاً لهارفي سيشرمان، الذي أورد نصه بالانكليزية في ملاحق دراسته: Sicherman, *op. cit.*, Appendix VII, pp. 121 - 128.

(٥) راجع نص تقرير صول لينوفيتش في: Sicherman, *op. cit.*, Appendix VIII, pp. 129 - 133.

(٦) Shalev, *op. cit.*, pp. 79 - 80.

(٧) تضمن المشروع المصري الذي قدم كوثيقة في المفاوضات هذا البديل بشكل غير مباشر عندما أشار الى انه سيكون لسلطة الحكم الذاتي ممثل في اللجنة الدائمة المنبثقة عن اطار كامب ديفيد، التي تعمل على حل المسائل التي تهم اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي وتقتضي حلولاً مشتركة. راجع نص المشروع، **المصدر نفسه**.

(٨) Rabinovich, Abraham; "Why Autonomy Talks Fizzled Out", *Jerusalem Post*, 8/11/1991.

لاحظ ان هذا المقال كتب بناء على حوار لكاتبه مع رئيس الوفد الاسرائيلي في مفاوضات الحكم الذاتي السابقة مع مصر، يوسف بورغ.

(٩) انظر على سبيل المثال: **الاهرام**، ١٤/١٢/١٩٧٩، و٨/١/١٩٨٠.

(١٠) راجع في هذا الصدد: سمير جريس: **القدس ـ المخططات الصهيونية ـ الاحتلال ـ التهويد**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات الرقم ٦٦، ص ١١٥ ـ ١٤٦.

(١١) راجع **الاهرام**، ٢٧ و٢٨/٢/١٩٨٠.

(١٢) انظر التفاصيل في: **المصدر نفسه**، ٣/٥/١٩٨٠.

(١٣) **المصدر نفسه**، ٨/٥/١٩٨٠.

(١٤) **المصدر نفسه**، ٣/٨/١٩٨٠.

(١٥) قدمت **الاهرام**، نبذة عن الرسالة في ٤/٨/١٩٨٠، ثم نشرت نصها كاملاً في ١٣/٨/١٩٨٠.

(١٦) Makousky, David; "Gaps Abound

on Questions of Palestinian Autonomy", *Jerusalem Post*, 3/1/1992.

(١٧) Shalev, *op. cit.*, p. 86.

(١٨) المشروع المصري للحكم الذاتي، المصدر نفسه.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٢٠) راجع نص الرسالة في: **الاهرام**، ١٣/٨/١٩٨٠.

(٢١) Shalev, *op. cit.*, p. 84.

(٢٢) Makousky, *op. cit.*

(٢٣) Rabinovich, *op. cit.*

(٢٤) Sicherman, *op. cit.*, p. 89.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٢١ ـ ٢٢.

رؤية احزاب المعارضة المصرية للقضية الفلسطينية (١٩٨١ ـ ١٩٨٧)

عمرو هاشم ربيع

باحث ـ مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية «بالاهرام»

لا زالت فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني تثير العديد من التفسيرات، النابعة، في الاجمال، من الاهتمام بهذه الفكرة في أي تسوية للقضية الفلسطينية، منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فقد أُثيرت هذه الفكرة، بشكل عملي، ابّان المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد، حيث تمّ الاتفاق على صيغة للحكم الذاتي وصيغة مبدئية للسلام بين مصر واسرائيل. لكن التساؤل بشأن طبيعة الحكم الذاتي الفلسطيني وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد لا يمكن له ان يستقيم الاّ من خلال التطرّق لرؤية ومواقف أحزاب المعارضة في مصر منه.

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

يعتبر حزب التجمّع حزباً يسارياً قومياً، له رؤية محدّدة وثابتة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويمكن تحديد هذه الرؤية، في ارجاعه لهذه القضية وذلك الصراع، الى زرع اسرائيل في الوطن العربي كمشروع استعماري استيطاني، هدفه خدمة المصالح الاستعمارية في منطقة غنية بالثروات ذات موقع استراتيجي، والحيلولة دون تطوّر شعوب المنطقة أو توحّدها لما يشكّله ذلك من خطورة على المصالح الاستعمارية[١]. على هذا الاساس، فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي لدى حزب التجمّع، هو، في جوهره، نضال موجّه من حركة التحرر الوطني العربي ضد الاستعمار العالمي والحركة الصهيونية العالمية وتجسيدها العدواني في دولة اسرائيل[٢]، وان التناقض بين الاستعمار العالمي والشعوب العربية تناقض رئيس لا يقبل المصالحة، ولا ينتهي الاّ بتصفية السيطرة الاستعمارية، والوجود الصهيوني في المنطقة[٣].

على الرغم من ذلك، فان وثائق حزب التجمع كافة، تؤكد ان الحزب يؤمن بفكرة المرحلية، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال قراءة البرنامج السياسي العام، الذي طالب بعقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأكد على ان السلام لا يعني التوقف عن الصراع ضد الاستعمار والصهيونية، وان الحزب يرغب في تحرير الاراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها القدس العربية، واقامة دولة فلسطين المستقلة[٤]. وبالرغم من انه لم يحدد ماهية تلك الاراضي، الاّ انه يُستنتج

ممّا ذكر انها ليست كل أرجاء فلسطين. وعلى أية حال، فقد أشار الحزب، في منتصف الثمانينات، الى فكرة المرحلية بشكل واضح لا لبس فيه، حينما أكد انه على اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل من الهدف الاستراتيجي البعيد المدى، وهو دولة فلسطينية في كل أرجاء فلسطين، والهدف المرحلي الذي أقرّته جميع فصائلها دون استثناء، وهو اقامة هذه الدولة على أي أرض تتحرر من فلسطين(٥).

وهكذا، يتبيّن مدى تكيّف حزب التجمع لرؤيته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد ارتبط ذلك باهتمام كبير منه انعكس في أمور عدّة، هي: أولاً، ربط الحزب اعلان برنامجه السياسي العام بتلك القضية وهذا الصراع. ثانياً، ربط الحزب بين التحوّل الديمقراطي المنشود في مصر وبين بعض الاهداف، في المقدم منها تحرير الارض المحتلة(٦). ثالثاً، اعلان الحزب على لسان أمينه العام، خالد محي الدين، ان موقفه من أي حكومة مصرية مرتبط بموقفها من القضية الفلسطينية وقضية الاستقلال الاقتصادي، وان هاتين القضيتين مترابطتان أيضاً(٧).

وفي ما يتعلّق بالحكم الذاتي الفلسطيني وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد تحديداً، يلاحظ ان حزب التجمع عارض هذه الاتفاقية على اعتبار انها لم تفض ، فقط، الى تسوية منفردة مع اسرائيل، بل والى تصفية عروبة مصر(٨)، فهي تخلّ عن القضية الفلسطينية في مقابل عودة سيناء منقوصة السيادة. وقد طالب الحزب بالسعي لافشال نهج كامب ديفيد ومقاومة السياسة الناتجة عن الصلح المنفرد، والحيلولة دون امتداد هذا الصلح لباقي أجزاء الوطن العربي، والكشف عن التأثيرات السلبية له على الاوضاع الاقتصادية والديمقراطية بمصر(٩). من ناحية أخرى، رأى الحزب ان كامب ديفيد تعدّ بمثابة تقرير لانحياز مصر للاستراتيجية الاميركية في المنطقة، سيما وان الحكم في مصر يقر ان لها دور مقبول ومميّز. وفي مقابل ذلك، فهو يرفض ويستبعد أي دور سوفياتي(١٠).

اضافة الى ذلك، أيّد «التجمع» الرفض العربي لكامب ديفيد والحلول الجزئية كافة، ورفض أي محاولات لفرض نزع سلاح الدول العربية، وأيّد الكفاح العربي المسلّح ضد اسرائيل، بغرض تحرير الاراضي العربية المحتلة. وقد ربط الحزب تلك المواقف بالنضال العربي المشترك لارغام اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية، والوقوف ليس، فقط، في وجه اتفاقية الصلح المنفرد، بل وأيضاً في وجه استراتيجية الانظمة العربية المحافظة، التي وإنْ رفضت تلك الاتفاقيات، الاّ انها تقبل بالحلول الاميركية(١١). وكانت رؤية الحزب لدعم تلك المواقف تتمثّل في تعزيز التضامن العربي والنضال العربي، المشترك لوحدة القوى العربية والتقدّمية المعادية للصهيونية كنواة من أجل التحرر والوحدة، واحباط المشاريع التصفوية الاميركية(١٢).

ولم يكتف الحزب بتسجيل المواقف وتوجيه النداءات، بل سعى الى اتخاذ خطوات عملية، ومن ذلك سعيه لطرح الموضوع برمّته على هياكله التنظيمية، وتشكيله، في صيف العام ١٩٨١، جبهة وطنية لصيانة الاستقلال الوطني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. وقد جمعت تلك الجبهة بين حزب التجمع والعمل والوفديين والاخوان المسلمين والشيوعيين والناصريين(١٣). من ناحية أخرى، سعى الحزب لدعم رؤيته بالتحرك على الصعيد العربي سواء بعقد المؤتمرات والندوات على مستوى الوطن العربي أو من خلال اجراء الاتصالات مع النظم والاحزاب العربية، ذات العلاقة الوثيقة به، كحزب جبهة التحرير في الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحزبي البعث السوري والعراقي والقوى اليسارية في المغرب والكويت ولبنان وتونس(١٤).

وبشكل عام، فقد دفع حزب التجمع ثمن معارضته لجهود الرئيس، انور السادات، نحو

التسوية بملاحقة القيادة السياسية له. ومن ذلك، على سبيل المثال، استبعاده من التمثيل في مجلس الشعب، في العام ١٩٧٩، ومصادرة بعض أعداد جريدته، واعتقال بعض قادته.

وبعد تولّي الرئيس، حسني مبارك، السلطة، تجدّد الحديث عن استكمال الشق الثاني من اتفاقيتي كامب ديفيد، وهو الحكم الذاتي الفلسطيني، الذي يرفضه حزب التجمّع باعتباره حزباً ينادي بحق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعدم الوصاية على القرار الفلسطيني المستقل[١٥]. وقد قوّم الحزب، ابّان اجتماع الدورة الثالثة للجنة المركزية العام ١٩٨١، تصريحات الرئيس مبارك التي أشار فيها الى ضرورة التريّث في مسألة الحكم الذاتي بالايجابية، ورأى ان الظروف مؤاتية لمواجهة اعلان مبادىء الحكم الذاتي الذي يدعم احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة[١٦].

وعلى أية حال، فانه بعد تعثّر المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية حول سلطة مجلس الحكم الذاتي في آذار (مارس) ١٩٨٢، كرّر التجمع ثوابته في اجتماعات الدورة السياسية الثانية لمؤتمره العام ٦ ـ ٧/٥/١٩٨٢، وهي حق تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[١٧].

وبعد غزو اسرائيل للبنان، ركّز الحزب انتباهه على جهود التسوية من زاوية الواقع الجديد الذي خلفه الغزو. وكانت رؤيته لأهداف الغزو تتسم بالشمول؛ اذ اعتبر انه يهدف الى تصفية المقاومة وانهاء القضية الفلسطينية، وابادة أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، والقضاء على عروبة لبنان، والسيطرة عليه أو تقسيمه، وتصفية قدرات سوريا العسكرية، واخضاع الامة العربية لاسرائيل والولايات المتحدة الاميركية[١٨].

لقد أثّر الغزو الاسرائيلي للبنان ايجاباً على تمسّك رؤية حزب التجمع ازاء القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ انه بمجرد حدوث الغزو قام الامين العام للحزب بالمشاركة مع وفد اللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين اللبناني والفلسطيني، التي تتألف من العديد من التنظيمات السياسية الحزبية والنقابية المصرية، باجراء لقاء مع كل من سفيري فرنسا والولايات المتحدة الاميركية في القاهرة في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢. وقد أبلغ الثاني ـ باسم اللجنة ـ الاحتجاج على السلوك الاميركي من الغزو[١٩]. اضافة الى ذلك، اجتمع أعضاء حزب التجمع مع وفد فلسطيني[٢٠]. من ناحية أخرى، امتدح حزب التجمع تصريحات الرئيس مبارك، التي أشار فيها الى ان الغزو الاسرائيلي للبنان جعل من الصعب بدء مفاوضات الحكم الذاتي[٢١]. على ان الحزب أدان تصريحاته، التي أشار فيها الى ان الولايات المتحدة الاميركية تملك ١٠٠ بالمئة من أوراق التسوية[٢٢]. وطالب باتخاذ اجراءات دبلوماسية بحق اسرائيل، ووضع الالتزامات القومية المصرية فوق الالتزامات التعاهدية.

هكذا، كان حزب التجمع يرجع التدهور الحادث بنشوب الازمة التي نجمت عن الغزو الاسرائيلي للبنان للسياسة المصرية تجاه عملية التسوية، وذلك من خلال التأكيد على ان اتفاقيتي كامب ديفيد هما اللتان أتاحتا لاسرائيل الضرب دون خوف، وان المراهنين على الرخاء والسلام تبخّرت أحلامهم[٢٣].

وفي محاولة لتلافي تداعيات الازمة العربية، طالب الحزب بتصدي الشعوب والحكومات العربية «لمظاهر الهيمنة الاميركية والاسرائيلية في المنطقة، ومساندة الشعبين الفلسطيني واللبناني

بالسلاح، واسقاط كل الأكاذيب التي تدعي ان الخطر السوفياتي هو الخطر الرئيس، وبناء القوة المصرية الذاتية اقتصادياً، وعسكرياً، لتستعيد مصر حرية ارادتها»[٢٤]. كما طالب، من خلال موافقته على بيان اللجنة القومية للمناصرة في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، بعقد مؤتمر شعبي عربي وعقد مؤتمر قمة عربي لبحث الوضع في لبنان[٢٥]، ورفض قبول أية تسوية لا تقبل بها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن ذلك اعلان قبول قيام حكومة فلسطينية بالقاهرة تمارس عملاً سياسياً فقط، ونزع سلاح الثورة الفلسطينية، لما في ذلك من تصفية للقضية الفلسطينية[٢٦].

وفي الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، أعلن الرئيس الاميركي رونالد ريغان مبادرته للتسوية في الشرق الاوسط، التي نصّت على حكم ذاتي للفلسطينيين. وقد أصدرت الامانة العامة للحزب بياناً، أكدت فيه: «ان هذه المبادرة تهدف للحدّ من آثار التخاذل والتواطؤ العربي، سعياً لاستقرار الانظمة العربية القائمة، كما تهدف لشق الصف العربي ابّان انعقاد قمة فاس العربية، وانها بالرغم ممّا تتضمّنه من رفض لسياسة الضمّ، واعتراف بأن القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، الاّ انها تجاهلت كلاً من حق تقرير المصير ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين المقيمين خارج الارض المحتلة، ومشاركة الامم المتحدة أو أية قوى بما فيها الاتحاد السوفياتي في التسوية، ورفضت اقامة دولة فلسطينية مستقلة، واستبعدت عودة القدس الشرقية للسيادة العربية، ونصّت على تعديل الحدود لصالح أمن اسرائيل، دون نظر للأمن العربي، كما نصّت على مبادلة الارض بالسلام وفق المفهوم الاسرائيلي للسلام»[٢٧]. ويلاحظ من خلال قراءة البيان، ان «التجمع» لم يرفض المبادرة بداية، لكنه كان يركز على سلبياتها، ويتشكّك في مصدرها، الذي يوحي بانفراد اميركي له سوابقه في عملية التسوية، في ظل غياب الدور السوفياتي المؤيد للحقوق العربية. وعموماً، فقد رفض الحزب المبادرة الاميركية بعد رفض منظمة التحرير الفلسطينية الضمني لها فيما بعد.

وعلى العكس من ذلك، أيّد الحزب مشروع فاس الذي أيّدته المنظمة، والذي يدعو لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، ويرفض دعاوى وأطر الحكم الذاتي كافة «وبشكل عام، فقد استمر حزب التجمع، منذ أيلول (سبتمبر) ولعدة شهور، في تصعيده لرفض «منهج التسوية الاميركية» القائم على الحكم الذاتي والصلح المنفرد والمفاوضات المباشرة. ويُعتقد ان هذا التصعيد، بالرغم من انه تصعيد معتاد كلّما سنحت بوادر مثل هذه التسويات، الاّ ان الجديد فيه ترافقه مع حدثين بارزين: الاول، المجازر التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في بيروت (أيلول / سبتمبر ١٩٨٢)، والتي حمّل الحزب مسؤوليتها ليس، فقط، على عاتق قادة اسرائيل، بل وأيضاً على الرئيس الاميركي ومبعوثه الخاص للمنطقة فيليب حبيب[٢٨]. أمّا الحدث الثاني، فهو عقد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (شباط / فبراير ١٩٨٣)، والتي أكدت عدم منح أي تفويض للتحدث باسم الشعب الفلسطيني، ورفض مشاريع الحكم الذاتي.

ومهما يكن من أمر، فان «التجمع» بدأ منذ ذلك الوقت ولعدة شهور، في التشديد على رفض التسوية الاميركية، ومحاولة تحريك الموقف السوفياتي. وكانت تحركاته ومواقفه، في هذا الشأن، تتمحور في: الاتصال المباشر بالاتحاد السوفياتي، والتباحث مع قادته حول القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٩]؛ والتأكيد على امكانية التحلل المصري والعربي من اتفاقيتي كامب ديفيد بكل ما تشمله من حكم ذاتي وسلام مصري اسرائيلي وقيود «الهيمنة الاميركية» على عملية التسوية كافة بالاستعانة بالدعم السوفياتي، والارصدة العربية، والنفط، والقوة العسكرية،

وضرب المصالح الاميركية[٣٠]؛ والتشديد على ان استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية معادية للسلام الحقيقي، وان مفهومها للسلام لا يتعدّى ان يكون الرغبة في تزايد نفوذها في البلاد العربية[٣١].

على هذا الاساس، يتبيّن ان «التجمع» كان يسعى لدعم الدور السوفياتي والعربي في عملية التسوية، في مواجهة الدور الاميركي المؤيد لاسرائيل. وقد اتضح ذلك، على وجه الخصوص، بعد الاعلان، في نهاية العام ١٩٨٣، عن احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وهو الاتفاق الذي انتقد الحزب موقف الحكومة المصرية منه[٣٢]، بسبب سلبية هذا الموقف[٣٣]. حيث كان رد فعل حزب التجمع يتمثل في توضيح مخاطر هذا الاتفاق على الصعيد الكوني: «الامن السوفياتي»، والاقليمي: «الامن القومي المصري والعربي»، والمطالبة بانهاء مظاهر التبعية المصرية والعربية للولايات المتحدة الاميركية، ودعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية العربية لعمل جبهوي لمواجهة التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، وتوسيع قاعدة الديمقراطية في مصر والوطن العربي، وتحسين العلاقات بين مصر ودول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية[٣٤]، واتخاذ بعض الاجراءات التي تنال من التزام مصر بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية[٣٥].

وفي الاجمال، فان رؤية «التجمع»، خلال هذه الفترة، كانت تستهدف تحقيق تسوية دولية للازمة، وحماية منظمة التحرير الفلسطينية من الضغوط الاميركية والعربية. وقد تجلّى ذلك بالتأكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي وفق المفهوم السوفياتي[٣٦]، والحرص على رفض وفشل التسويات الاميركية، والدعوة لعمل جبهوي لمواجهتها[٣٧]، واعتبار التقارب العربي ـ السوفياتي، وقتئذٍ، وسيلة لتعضيد شروط التسوية الناجحة[٣٨]، ونقد موقف مصر الذي يستجيب للضغوط الاميركية لجعل محاولات التنسيق الاردني ـ الفلسطيني المشترك هادفة لخلق كامب ديفيد جديد[٣٩].

خلاصة القول، ان الفترة اللاحقة على مبادرة ريغان شهدت خمولاً على صعيد التسوية بسبب الاهتمام بالازمة اللبنانية والخلاف الفلسطيني ـ السوري. لكن «التجمع» أعاد، مرة أخرى، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، الحديث عن التسوية عندما طالب الرئيس مبارك بضرورة التسوية بعيداً من اتفاقيتي كامب ديفيد، واعلان الولايات المتحدة الاميركية، في نهاية العام ١٩٨٣، احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل. وقد رأى «التجمع» في موقف الرئيس مبارك استمراراً في سياسة الارتباط الكامل بالولايات المتحدة الاميركية[٤٠]، لكنه أيّد، في المقابل، على لسان الامين العام للحزب، موقفه من احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل[٤١]. وعامة، فانه لم تمض أيام عدّة على موقف «التجمع» السابق، حتى أعلن ترحيبه بخرق مصر لمعاهدة السلام، واتفاقية كامب ديفيد، باستقبالها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات[٤٢]. ويبدو ان الحزب اتخذ هذا الموقف ليس، فقط، لتأكيد خرق التزام مع اسرائيل، بل لمواجهة معارضة بعض الفصائل الفلسطينية للزيارة.

ومع بداية العام ١٩٨٤، بدأت تلوح في الافق بوادر اتصالات فلسطينية ـ اردنية للتنسيق المشترك. وقد حدّد «التجمع»، وقتئذٍ، ثوابته تجاه حل المسألة الفلسطينية، وذلك على ما يبدو لاعلان التضامن مع المنظمة في مواجهة أية ضغوط اردنية محتملة، حيث كرر في برنامجه الانتخابي العام ١٩٨٤، ما نادى به من حقوق مشروعة للشعب الفلسطيني، كما أيّد نضال الشعب السوري في تحرير أرضه المحتلة، وطالب بما نادى به في برنامجه السياسي العام من «الحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد الى باقي اجزاء الوطن العربي»[٤٣]. لكنه، في الوقت عينه، أشار الى اسقاط «نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة»[٤٤]، وهي صيغة تتسم بالمرونة. من ناحية أخرى، ركّز «التجمع»،

قبل، وخلال، عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة في عمّان (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) على ضرورة عدم تخطي منظمة التحرير الفلسطينية في أية تسوية، كما وجّه اللوم للاردن، بشكل ضمني، بسبب سياسته تجاه التسوية؛ اذ أشار قبل عقد الدورة الى ان غياب عقد المجلس الوطني الفلسطيني لن يفيد سوى المتربصين، والراغبين في اتخاذ القرار نيابة عن المنظمة، وانه يتيح الفرصة لغير الفلسطينيين للقبول بأقل من حق تقرير المصير واقامة دولة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[٤٥]، وان الحزب يرفض الخيار الاردني والحلول الاميركية كافة[٤٦]. ويعتبر ان عامل الوقت ـ على عكس ما يرى الاردن ومصر ـ في صالح الحق العربي، وان أي اتجاه للتضحية بالقضية الفلسطينية في سبيل تسوية ما، أفضل من لا شيء سيصل، في النهاية، للحلول الاميركية[٤٧]. اضافة لذلك، أيّد الامين العام لحزب التجمع، خلال القاء كلمة الحزب في حضور اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، ضرورة عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة، تشارك فيه أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، وطالب بعمل جبهوي قومي في مواجهة صياغات التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي[٤٨].

وعندما وقّع «اتفاق عمان» بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في شباط (فبراير) ١٩٨٥، أيّده الحزب لأنه يدعو لعقد مؤتمر دولي. وقد فسّر التجمع مفهومه للمؤتمر الدولي، بالتفرقة بين ما أسماه بمؤتمر دولي تفاوضي ومؤتمر دولي نضالي، حيث أشار الى ان الاخير هو المقصود تحقيقه. وقد وضع «التجمع» تصوّراً لبيئة هذا المؤتمر، وهي عقده في وضع تكون فيه موازين القوى بالمنطقة لصالح الطرف العربي، وذلك عبر الكفاح المسلّح ضد اسرائيل من داخل الارض المحتلة، والتعاون العربي في المجالات كافة، ونزع السلاح النووي من المنطقة، واسقاط كامب ديفيد، الخ، بحيث تفضي هذه الخطوات الى مؤتمر دولي فعّال، وليس مظلّة لتمرير اتفاقيات ثنائية منفردة، يعقد تحت اشراف الامم المتحدة، وتحضره الدول دائمة العضوية بمجلس الامن الدولي وأطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس الالتزام بقرارات الامم المتحدة كافة[٤٩].

وهكذا، اتّسم موقف «التجمع» برؤية نظرية وفكرية، يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً، وترتبط بقراءة واقعية للوضع العربي الراهن، وما يمكن ان يسفر عنه «مؤتمر دولي تفاوضي» من نتائج. والملاحظ ان تلك الرؤية لم ترد في البرنامج السياسي العام، على هذا النحو، الّا اذا اعتبرنا حديث البرنامج عن تمسّك الحزب بخط السياسة الخارجية الذي وضعه الرئيس جمال عبدالناصر، والقائم على الاستقلال الاقتصادي، والانجاز الديمقراطي، والتكامل الاقتصادي العربي، وخلق قوة عربية ذاتية، تعبيراً غير مباشر عن هذه الرؤية[٥٠]. وعندما طرح الحزب برنامجه الانتخابي في العام ١٩٨٧، لم يرد فيه أي حديث عن المؤتمر الدولي. ويبدو ان ذلك التجاهل كان راجعاً لصعوبة عقد هذا المؤتمر بمفهومه النضالي الذي أقرّه. وقد كرّر الحزب بالبرنامج بعض مطالبه الخاصة باسقاط نهج كامب ديفيد وتأييد الشعب السوري في تحرير أرضه.

حزب العمل الاشتراكي

ارتبطت نشأة حزب العمل الاشتراكي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان تشجيع القيادة السياسية لتأسيسه كان راجعاً لضيقها من معارضة حزب التجمع لتصرفاتها، خاصة تجاه مسألة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. لذلك لم يكن غريباً، ان يوافق حزب العمل، عند نشأته، على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل كما سترد تفاصيله.

من ناحية أخرى، ربط «العمل» تأسيسه، بصورة أو بأخرى، بتحرير الاراضي العربية المحتلة[٥١].

لقد وضع الحزب ببرنامجه العام بعض الخطوط العامة لسياسته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث أكد تأييده لاجراء تسوية سلمية، لكن مع الاشارة، الى ضرورة الاستعداد اللازم لتحرير الاراضي المحتلة بالقوة اذا فشلت الوسائل السلمية، وللمحاذير العسكرية والاقتصادية للسلام مع اسرائيل، والتي تتطلب اليقظة لحماية الامن القومي. أي ان الحزب فرّق بين التسوية والسلام مع اسرائيل، فقبل الاولى وحذر من الثانية. وفي ما يتعلق بمضمون التسوية السلمية، أيّد الحزب حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في انشاء دولة[٥٢]، دون أي اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو شكل الدولة الناشئة سواء في ما يتعلّق بعلاقتها بالدول المجاورة أو عاصمتها أو حدودها، وان كانت اشارته «لتحرير أراضينا المحتلة» ربما تعني، أيضاً، الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. أمّا في ما يتعلق بمواقف الحزب المبدئية الاخرى خارج نطاق برنامجه العام، فلم يلاحظ وجود أية مواقف محددة، وربما يرجع ذلك لتذبذب رؤية الحزب تجاه بعض القضايا الفرعية، ومعالجته بعض القضايا، بشكل سطحي، كمطالبته من وقت لآخر بتجميد اتفاقيتي كامب ديفيد والعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية. وهكذا، يتبيّن ان طرح رؤية الحزب للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا يرتبط باطار فكري محدّد، كما انه في تحديد موقفه تجاه بعض القضايا الفرعية ـ كما يُرى من برنامجه العام ـ يتجاهل بعض الامور، ويترك بعضها الآخر دون حسم.

والآن يثور التساؤل بشأن موقف حزب العمل الاشتراكي من قضية الحكم الذاتي الفلسطيني وفق اتفاقيتي كامب ديفيد؟

مرّ موقف حزب العمل من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية بتطوّرين اساسيين: التطوّر الاول، هو التأييد المتحفّظ الذي اتضح من خلال بيان الحزب في الثاني من نيسان (ابريل) ١٩٧٩ وما أعقبه، حيث وافق الحزب على معاهدة السلام مع اسرائيل مع ابداء تحفّظات يتعلّق بعضها بمطالبة اسرائيل بالجلاء عن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس العربية والمرتفعات السورية واقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما أيّد اتفاقيتي كامب ديفيد، وأدان، من خلال صحيفة «الشعب»، الاقطار العربية التي رفضت معاهدة السلام دون اعطاء بديل، لكنه دافع، في المقابل، عن منظمة التحرير الفلسطينية ابّان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليها في لبنان. أمّا التطوّر الثاني، فهو يبدأ مع مطلع العام ١٩٨٠، حيث بدأ الحزب في فضح الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية. واعتبر ان هدف اسرائيل من السلام مع مصر هو عزلها عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وطالب بربط التطبيع مع اسرائيل بموافقتها على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما قام برفع العلم الفلسطيني على مقر الحزب في اليوم الذي تمّ فيه تبادل السفراء بين البلدين في شباط (فبراير) ١٩٨٠. اضافة الى ذلك، اتخذ حزب العمل خطوات أكثر تقدّماً على الصعيد العربي، من خلال اتصالاته بالدول العربية الرافضة للسلام المصري ـ الاسرائيلي، وذلك في محاولة لتأكيد التفرقة بين المواقف الرسمية والشعبية في مصر، الامر الذي دلّ على وجود تفهّم ملحوظ لوجهة النظر العربية من موقف مصر الرسمي. وبشكل عام، فقد انتهت مواقف الحزب الى اعلانه في آذار (مارس) ١٩٨١ عن سحب موافقته على اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام[٥٣].

على هذا الاساس، يلاحظ ان موقف حزب العمل تجاه مسألة التسوية، منذ تأسيسه حتى بداية العام ١٩٨١، اتسم بالتبدّل الواضح، حيث انتقل الى مصاف المعارضة الصريحة لسياسة

الرئيس السادات تجاه التسوية. ولعلّ ذلك التبدّل ارتبط بعلاقة حزب العمل بكل من القيادة السياسية عند مرحلة النشأة، والتنظيمات الحزبية والنقابية والشعبية بعد تلك المرحلة، اضافة الى تاريخه كامتداد لحركة «مصر الفتاة» المعروفة بتمسّكها بكرامة مصر وعروبتها[٥٤].

وبعد تولّي الرئيس مبارك السلطة، اتّسم موقف حزب العمل تجاه مسألة التسوية بالمهادنة. وقد ربط الحزب، ضمنياً، بين تلك المهادنة وبين استكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وذلك عندما أشار رئيسه، ابراهيم شكري، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، الى انه وإنْ كان من الممكن الخلاف في الرأي بين المعارضة والحكومة، الاّ انه يجب ان يكون اليوم الذي يستكمل فيه تحرير سيناء نصب الأعين[٥٥]. على ان هذا الموقف لم يمنع حزب العمل من مطالبة الحكومة المصرية، على لسان رئيسه، تنشيط دور الفلسطينيين في عملية التسوية[٥٦].

وفي الاجمال، يلاحظ انه ما ان انتهت اسرائيل من الانسحاب من سيناء حتى بدأ الحزب في تقويم جهود التسوية، وكان هذا التقويم ـ بالرغم من رفض الحزب لاتفاقيتي كامب ديفيد ـ تناول قضية الحكم الذاتي الفلسطيني ليس من زاوية معارضة الحزب له، بل من زاوية الخلاف المصري ـ الاسرائيلي حول مفهومه. وكانت الرؤية العامة، بشأن هذ الموضوع، تؤكد انه لا نيّة لاسرائيل لانهاء مباحثات الحكم الذاتي بشكل ايجابي؛ اذ انها تسعى الى فرض الامر الواقع بتكثيف المستوطنات، وتثبيت السيطرة على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما تحرص على هذه المباحثات اسماً لاستمرار التوتر بين مصر والعرب، وهي لا تراها أكثر من اشراف الفلسطينيين على المرافق العامة دون السيادة على الارض، ولا تقرّ بأن الانتخابات التي ستجرى بعد الفترة الانتقالية (٥ سنوات) ستكون انتخابات لتقرير المصير. وانها، امعاناً في تعطيل هذه المباحثات، تصرّ على ان تكون القدس احد الامكنة التي تجري فيها، لذلك فانه ما من داعٍ للاستمرار في هذه المفاوضات من جانب مصر طالما ان ما تصرّ عليه اسرائيل مرفوض مصرياً، ومرفوض، بداية، فلسطينياً، فضلاً عن ان مدة الحكم الذاتي المنصوص عليها بالمعاهدة قد انقضت[٥٧]. لكن الحزب رأى من زاوية أخرى، ان على مصر واجباً مقدّساً نحو تحرير بقية الاراضي العربية، واعادة الشعب الفلسطيني لأرضه ووطنه[٥٨]. وعندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢، كان للحزب موقفاً محدّداً تجاه أهدافه، حيث رأت كوادر الحزب انه يهدف لابادة الشعب الفلسطيني في لبنان، ومحاولة القضاء على استقلال لبنان، باحتلال أراضيه ومحاصرة عاصمته واملاء شروطه[٥٩].

امّا بالنسبة لموقف حزب العمل وأهدافه من التسوية السلمية، بعد احداث الغزو، فيلاحظ قيام رئيس الحزب باجراء مقابلة مع سفيري فرنسا والولايات المتحدة الاميركية، ضمن وفد اللجنة القومية للمناصرة، وانتقاده أسلوب مصر في تسوية الأزمة، على اعتبار انه اكتفى بمجرد الشجب والادانة وارسال الرسائل لاسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، وقد كان من الأوْلَى اتخاذ قرارات عملية كسحب السفير المصري من تل ـ أبيب[٦٠]. من ناحية أخرى، طالب حزب العمل في توصيات مؤتمره العام الاول (١٠ ـ ١٩٨٢/٦/١١) بتوحيد الصف العربي. ورأى ان سبيل ذلك عقد مؤتمر شعبي تدعى له التنظيمات السياسية والشعبية العربية، ودعوة مصر لعقد مؤتمر قمة عربي. اضافة الى ذلك، دعا أمين عام حزب العمل دول المواجهة العربية لفتح حدودها مع اسرائيل عسكرياً، على انه قصر دور مصر، في هذه العملية، على تقديم الدعم العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية[٦١]. وهو ما قد فُسّر بالرغبة في عدم اتخاذ مصر مواقف راديكالية، بشكل كامل، تجاه اسرائيل.

أمّا بالنسبة لرؤية «العمل» لمعالجة المشكلة الفلسطينية، فيلاحظ من متابعة مواقفه ما يلي:

اولاً: عدم جدوى استئناف مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني، بسبب سياسة اسرائيل القائمة على تكثيف المستوطنات، وقيامها بضم القدس العربية، واعلان القدس الموحّدة عاصمة لها، وتضييقها من مفهوم الحكم الذاتي كما سبق ذكره، وقيامها، كما قال رئيس حزب العمل، بغزو لبنان وضمّ الجولان(٦٢).

ثانياً: تبنّي فكرة عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة، تشارك فيه جميع الاطراف المعنيّة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٦٣). ويعتبر هذا الموقف رفضاً ضمنياً لأية تسوية اميركية للقضية الفلسطينية. وقد نوّه الى ذلك الرفض الامين العام المساعد لحزب العمل، عندما رفض ما قاله الرئيس مبارك من ان ١٠٠ بالمئة من أوراق التسوية في يد الولايات المتحدة الاميركية(٦٤).

ثالثاً: الموافقة على اقامة حكومة فلسطينية في المنفى شرط الّا يقتصر العمل الفلسطيني على العمل السياسي(٦٥).

وبعد رحيل القوات الفلسطينية من لبنان، أعلنت الولايات المتحدة الاميركية مبادرة لتسوية أزمة الشرق الاوسط أكدت على الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد أصدر حزب العمل بياناً بشأن هذه المبادرة، اكد فيه ان الهدف من المبادرة هو تحسين صورة الولايات المتحدة الاميركية، وتفادي النقد العربي لها، وانها تأتي نتيجة الادراك الاميركي باستمرار تطلّعات الشعب الفلسطيني، بالرغم من تداعيات غزو لبنان. وقد انتقد الحزب تجاهل المبادرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحق تقرير المصير والمرتفعات السورية، ورفض اقامة دولة فلسطينية، وعدم الاقرار بالانسحاب الكامل من الارض المحتلة العام ١٩٦٧، أو حسم مصير القدس الشرقية لصالح الطرف العربي. كما أشار الى انها ربطت الانسحاب الاسرائيلي بتطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وانها لم توضح الرأي بشأن شرعية المستوطنات القائمة في الارض المحتلة(٦٦). وهكذا، قلّل الحزب من أهمية عناصر المبادرة الايجابية. لكنه لم يعط رأياً قاطعاً بشأنها، بل استخدم صيغة مرنة في معرض تقويمه لها، باشارته الى الحاجة لتفسير بعض بنودها، واعادة النظر في بعضها الآخر(٦٧). ويبدو ان ذلك كان يرجع لبدء رؤية حقيقية لنتائج غزو لبنان على الواقع العربي والفلسطيني، لدرجة انه عاد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، وحمّل اسرائيل ـ على لسان رئيسه ـ مسؤولية تعطيل الشق المتعلّق بالحكم الذاتي في اتفاقيتي كامب ديفيد(٦٨)، الامر الذي قد يستدل منه على تراجع في الموقف الاخير للحزب بشأن الحكم الذاتي. وما يقال لاثبات عكس هذا، من ان رئيسّ الحزب قد انتقد، ضمناً، اتفاقيتي كامب ديفيد في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في شباط (فبراير) ١٩٨٣(٦٩)، فمرده الى طبيعة المحفل ذاته الذي تحدث فيه رئيس حزب العمل. وفي ما يتعلّق بمشروع فاس للسلام، فقد أيّده الحزب، وذلك من خلال افتتاحية صحيفته(٧٠)، لكن ذلك الموقف لم يكن يتعلّق، بشكل مباشر، بتشدّد هذا المشروع مقارنة بالمشروع الاميركي للتسوية، بل بامكان استغلاله للاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على اعتبار انه ـ كما قال رئيس حزب العمل ـ اعترف، ضمناً، باسرائيل، كما اعترف بها، ضمناً، الرئيس الفلسطيني، ابّان حصار بيروت، عندما أعلن موافقته على قرارات الامم المتحدة(٧١). من ناحية أخرى، طالب حزب العمل بعدم فرض أي شروط لاجبار منظمة التحرير الفلسطينية على ابداء أية تنازلات كاجبارها على الاعتراف المسبق باسرائيل(٧٢). وأدان، بشدة، الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لمشاركتهما في مذابح صبرا وشاتيلا، سواء بشكل مباشر أو

غير مباشر. ومهما يكن من أمر، فقد تركّزت جهود الحزب في الفترة اللاحقة على اعلان مبادرة ريغان بعيداً من عملية التسوية، لاهتمامه بالاوضاع الداخلية على الساحة الفلسطينية، الاّ ان قيام الولايات المتحدة الاميركية باحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في نهاية العام ١٩٨٣، أدّى الى تزايد اهتمام الحزب، مرة أخرى، بعملية التسوية. وكان رد فعله بشأن هذا الاتفاق يتمثل في انه يتحتّم انتقال دور الوسيط في عملية التسوية من الولايات المتحدة الاميركية الى الامم المتحدة[٧٣]. اضافة الى ذلك، رحّب الحزب، على لسان رئيسه، بموقف الرئيس مبارك من الاتفاق[٧٤].

وعندما عقد الحزب مؤتمره العام الثاني (٢٢ ـ ١٩٨٣/١٢/٢٣)، أُصدرت ضمن قرارات المؤتمر مطالبة بتجميد اتفاقيتي كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل المتكررة لها، والتي ذكر القرار ضمنها بناء المستوطنات وضمّ الجولان، وايصال اسرائيل مباحثات الحكم الذاتي الى طريق مسدود[٧٥]. وهو ما يؤكد، مرة أخرى، ان حزب العمل كان يعلّق أهمية على الحكم الذاتي، لولا التعنّت الاسرائيلي.

وخلال العام ١٩٨٤، بدأت، كما هو معروف، اتصالات اردنية ـ مصرية ـ اميركية، وأخرى فلسطينية ـ اردنية ـ مصرية مكثّفة، للتوصل الى صيغة لتسوية المشكلة الفلسطينية. لكن الحزب لم يصدر عنه ردّ فعل مبكّر تجاه هذه الاتصالات، باستثناء ما ذكر في برنامجه الانتخابي العام ١٩٨٤، الذي أكد على موقفه السابق بشأن كامب ديفيد، وتأييده قيام دولة فلسطينية «مستقلة» على أرض «الشعب الفلسطيني»[٧٦]، ولكن من دون تحديد ماهية هذه الارض، ومن دون أي اشارة لحق تقرير المصير أو لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعموماً، كان موقف حزب العمل من المفاوضات التي كانت تجرى بين الاطراف المعنيّة للوصول الى صيغة تسوية ـ كما اتضح في افتتاحية صحيفته ـ هو رفض اتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة ريغان والترحيب بمشروع فاس، والمبادرة السوفياتية لعقد المؤتمر الدولي[٧٧]، والتأكيد على ان أي سلام حقيقي في المنطقة يقوم على اقامة دولة فلسطينية مستقلة والانسحاب من الجولان وجنوب لبنان[٧٨]. اضافة الى ذلك، رفض الحزب ما يقال عن ان التلاقي الاردني ـ المصري، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، محاولة للتزاوج بين كامب ديفيد ومشروع ريغان[٧٩]. واتهم موقف اسرائيل الرافض لمقترحات الملك حسين بشأن التسوية، التي أعلنها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، بالتعجل، لكنه أشار، في الوقت عينه، الى ضرورة اجماع الدول العربية على موقف موحّد، كما حدث في اجتماعات قمة الرباط وفاس[٨٠]. وهكذا يتبيّن، انه لم يصدر عن حزب العمل أي نقد للتحرك الاردني والمصري نحو التسوية. وعندما أُبرم «اتفاق عمّان»، رحّب حزب العمل به لالتزامه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة على أرضه، كما رحّب بالاتحاد الكونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين.

ومع بداية العام ١٩٨٧، بدأ حزب العمل يركّز، علناً، على الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة أي ضغوط عربية عامة، ومصرية خاصة. حيث اعتبر ان جهود التسوية التي تقودها مصر وتشارك فيها الاردن لمطالبة المنظمة بمرونة، لا تجد لها مقابلاً لدى الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل[٨١]. كما اعتبر، عقب الخلاف المصري ـ الفلسطيني حول قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (نيسان / ابريل ١٩٨٧)، ان هذا الخلاف هو اضعاف لدور مصر في عملية التسوية، لأنها لا يمكن ان تقوم بدور الاّ من خلال وجود ممثلي الفلسطينيين[٨٢].

وعلى أية حال، فقد شهد العام ١٩٨٧ تطوّراً هاماً في موقف «العمل» من قضية التسوية. وقد رجع هذا التطوّر للتحالف الذي نشأ بينه وبين جماعة «الاخوان المسلمين»، خاصة ان

«الاخوان المسلمون» يرفضون، من الناحية الاستراتيجية، أيّة صورة من صور الصلح مع اسرائيل تعترف بحقها في امتلاك جزء أو بعض من فلسطين(٨٣).

لقد انعكس موقف جماعة الاخوان المسلمين على موقف «العمل»، وهو ما يلاحظ من خلال قراءة البرنامج الانتخابي للتحالف العام ١٩٨٧، مقارنة ببرنامج العمل العام ١٩٨٤؛ اذ انه على الرغم من تشابه برنامج العام ١٩٨٧ مع برنامج العام ١٩٨٤، في ما يتعلق بالمطالبة بتجميد اتفاقيتي كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل لها مع التأكيد على نصرة الفلسطينيين ضد الاعداء لاسترجاع حقهم في اقامة دولة مستقلة، الّا ان برنامج تحالف العمل العام ١٩٨٧، أضاف ان الصراع مع العدو الصهيوني هو الميدان الاخطر وسط الصراعات الدولية، كما ربط نصرة الفلسطينيين ضد أعدائهم بـ «الجهاد الباسل» ضد هؤلاء الأعداء(٨٤).

من ناحية أخرى، اتخذت جماعة «الاخوان المسلمين» موقفاً مستقلاً من موقف «العمل»، حيث اعتبرت ـ على لسان المرشد العام للاخوان المسلمين ـ ان اسرائيل لا تريد السلام. وطالبت بضرورة اعترافها بحق تقرير المصير، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. وقد الحقت أهمية هذا المطلب بالطابع الديني لمدينة القدس، وأمن مصر القومي ودعم الفلسطينيين، ثمّ عودة اشراف مصر على الأماكن المقدسة للأقباط. على انه في تأكيده على الدور المصري، طالب المرشد العام للاخوان، بعدم توريط مصر في أية حروب اقليمية عربية أو غير عربية(٨٥). وفي مجلس الشعب، كان نواب «الاخوان المسلمين» هم وحدهم الذين ركّزوا على قضية التسوية، دون باقي نواب تحالف العمل؛ اذ طالب هؤلاء بضرورة التمسّك بتحرير القدس، وربطوا ذلك بهدف ديني خالص، كما انتقدوا البيان الحكومي في حزيران (يونيو) ١٩٨٧، وتقرير لجنة الرد عليه، لخلوه من أيّة اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، في وقت تدعو فيه مصر لعقد مؤتمر دولي، وطالبوا بتأكيد مصر على ان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٨٦). وهكذا يتبيّن ان رؤية حزب العمل الاشتراكي أصبحت، بعد التحالف مع جماعة «الاخوان المسلمين»، أكثر تشدّداً وتمسّكاً بالحقوق العربية.

حزب الوفد الجديد

من الصعب تحديد المبادىء العامة لرؤية حزب الوفد الجديد تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي عامة، والحكم الذاتي الفلسطيني خاصة؛ اذ على الرغم من ان الحزب كان له مواقف وسلوكيات مميّزة في مواجهة الفكر الصهيوني ابّان نشأة اسرائيل في الاربعينات، الّا ان مواقفه المبدئية تظل مرتبطة بكونه حزباً براغماتياً، يربط بين مواقفه من عملية التسوية وبين التطوّرات السياسية والعسكرية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. من جهة أخرى، فان المواقف المبدئية التي حدّدها حزب الوفد الجديد بشأن قضية التسوية مرتبطة بفترة تاريخية محدّدة. فبرنامج الحزب التأسيسي وضع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، وهي الفترة ذاتها التي بدأت تتضح فيها ملامح الرؤية المصرية للتسوية بزيارة الرئيس السادات الى القدس. اضافة الى ذلك، فان نشأة حزب الوفد الجديد لم تستمر، وقتئذٍ، سوى بضعة أشهر، حيث جمّد الحزب نشاطه في النصف الاول من عام ١٩٧٨، أي قبل توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨.

على هذا الأساس، سيقتصر في تحديد المبادىء العامة لحزب الوفد على برنامجه التأسيسي، اضافة الى بعض المواقف التي اتضحت بعد عودته للساحة السياسية، رسمياً، في العام ١٩٨٣، وسيكون التحفّظ الرئيس، بشأن هذه المواقف، هو وجوب الأخذ في الحسبان ارتباطها بالفترة

التي أعلنت فيها.

وبصفة عامة، يمكن القول ان البرنامج التأسيسي لحزب الوفد أشار، من خلال تطرّقه لقضية التسوية السلمية، لكل من الحقوق العربية ووسيلة التسوية. ففي ما يتعلّق بالحقوق العربية، أكد البرنامج على ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها العام ١٩٦٧، واعتبر، ضمناً، ان تخطي ذلك يعتبر من قبيل المزايدات والشعارات التهريجية، وذلك بالرغم من تأكيده على ان اسرائيل استولت على أراضٍ عربية العام ١٩٦٧، اضافة لما كانت تحتله من قبل من أرض فلسطين. من ناحية ثانية، طالب حزب الوفد بانشاء وطن للفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، دون ان يربط ذلك بانشاء دولة مستقلة.

أمّا بالنسبة لوسيلة التسوية، فان حزب الوفد تمسّك بالتسوية السلمية، لكنه أكد على ان استمرار تحدّي اسرائيل للقرارات الدولية، أمر لا مفرّ من انهائه سلماً أو حرباً. وفي ما يتعلّق بوسيلة التسوية السلمية، لم يشر لها برنامج حزب الوفد، الّا انه نوّه لتأييده لعقد مؤتمر دولي للسلام، عندما تحدّث عن ان اسرائيل هي التي عرقلت التسوية عبر مؤتمر جنيف الدولي العام ١٩٧٤[٨٧].

وهكذا يتبيّن، ان برنامج حزب الوفد تجاهل بعض القضايا المحورية، كانشاء دولة فلسطينية، وحق تقرير المصير الذي لم يذكره الّا من زاوية انه حق طالبت به الامم المتحدة. اضافة الى ذلك، تجاهل البرنامج منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك يتضح ان برنامج الوفد التأسيسي، لم يكن برنامجاً شاملاً، بل انه، كما تقول مقررة لجنة الشؤون الخارجية والعربية بحزب الوفد، لا يستند الى رؤية استراتيجية متكاملة، فهو أقرب لمواقف بيانية وقيمية[٨٨].

وعندما عاد حزب الوفد للحياة السياسية، طرح برنامجاً انتخابياً لمجلس الشعب. وكان البرنامج تطرّق لقضايا عدّة لم يعالجها البرنامج التأسيسي نتيجة تجاهلها، أو نتيجة لاتصالها بالاحداث الجارية، كما انه اغفل بعض القضايا. فمن ناحية، يلاحظ ان البرنامج الانتخابي أقرّ بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً له، وطالب بتحرير القدس، وهو ما أغفله البرنامج التأسيسي. ويبدو ان ذلك الموقف كان يرجع لرغبة الحزب في تحسين العلاقات المصرية ـ العربية وكذلك رؤية الحزب للوضع الفلسطيني بعد غزو لبنان، الذي وإنْ كان قد تأثر تأثيراً سلبياً الّا انه لم يسفر عن تدمير منظمة التحرير الفلسطينية، كما هدفت اسرائيل. اضافة الى ذلك، لم يشر البرنامج لانشاء دولة أو وطن فلسطيني، كما كان الوضع بالبرنامج التأسيسي. ويعتقد البعض، في هذا الشأن، ان الحزب رأى ان اتفاقيتي كامب ديفيد قد خلقتا وضعاً أصبح معه من المتعذّر اقامة وطن قومي فلسطيني بالصورة التي كان يرتئيها العام ١٩٧٧. من ناحية أخرى، طالب الحزب بضرورة ان تمتلك مصر والدول العربية عناصر القوة للحفاظ على السلام والاستقرار، وليس لاستخدامها اذا فشلت التسوية، كما ذكر البرنامج التأسيسي. ورأى البعض، ان سبب ذلك يرجع لرؤية الحزب لتنفيذ اسرائيل للانسحاب من سيناء[٨٩]، «باستثناء طابا».

أمّا بالنسبة للقضايا التي ترتبط بالاحداث الجارية، فقد اعتبر الحزب ان اتفاقيتي كامب ديفيد اصبحتا غير واقعيتين نتيجة لانتهاكات اسرائيل لهما بضرب المفاعل النووي العراقي، وغزو لبنان، وبناء المستوطنات، ومعاملة المدنيين في الارض المحتلة، وضمّ القدس والجولان، واعتبار القدس الموحّدة عاصمة لها، والاردن وطناً للفلسطينيين. من ناحية ثانية، انتقد الحزب اسرائيل لأنها لم تنفّذ التزاماتها مع مصر بشأن الاتفاق المتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني[٩٠]. ويستدل من ذلك ان

الوفد كان يأمل ان يحقق الحكم الذاتي الفلسطيني نتائج ايجابية على صعيد التسوية، يؤكد ذلك تأييد البرنامج لسياسة رئيس الجمهورية بربط عودة السفير المصري الى تل ـ أبيب بثلاثة شروط، ذكر البرنامج منها «تحقيق الحكم الذاتي الكامل لشعب فلسطين»(٩١). وأيّاً كانت صحة أو عدم صحة هذا الشرط، فانه يدل على تأييد الحزب لمبدأ الحكم الذاتي الفلسطيني.

وعلى أيّة حال، فانه خلال تلك الفترة التي شهدت اتصالات مصرية ـ أردنية مكثّفة اعداداً لاتفاق عمّان، لم يصدر عن حزب الوفد موقف رسمي معلن تجاه هذه الاتصالات. كما لم يتبنّ «الاخوان المسلمون» المؤتلفون مع حزب الوفد، ابّان انتخابات مجلس الشعب العام ١٩٨٤، أي موقف. وقد كان الموقف الوحيد الذي برز خلال تلك الفترة، هو موقف نائب الوفد، عبدالمنعم حسين، الذي أشار حيّى جهود القادة الثلاثة مبارك وحسين وعرفات، في سعيهم نحو تسوية أزمة الشرق الاوسط(٩٢).

وفي العام ١٩٨٥، برز في موقف حزب الوفد من قضية التسوية تطوّران هامان: الاول، تحديد موقف الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد بوضوح كامل. والثاني، رؤية الحزب للتسوية عبر الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. ففي ما يتعلّق بموقف الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد، يلاحظ انه جرت خلال أيار (مايو) ١٩٨٥، مناقشة داخل لجنة الشؤون الخارجية والعربية، بهدف تقويم، وما يجب ان يكون عليه موقف الحزب، للتوفيق بين الآراء المتعارضة التي عبّرت عنها كوادر الحزب في مناسبات مختلفة. وقد خلصت اللجنة، بعد خلاف كبير في الرأي، الى ان مَنْ ينادون بالغاء اتفاقيتي كامب ديفيد ينادون بالغائهما كنهج، وليس كوثيقة. وانه من الضروري عدم الاسترسال في الحديث عن الغائهما، لأنهما لم يعد لهما وجود قانوناً، والمطالبة بالغائهما مطالبة بالغاء شيء منعدم، فاطارهما للسلام المصري ـ الاسرائيلي أخلى مكانه لمعاهدة السلام، واطارهما للتسوية سقطت بتعنّت حكومة اسرائيل، كما حلت محله مبادرات أخرى كمبادرتي ريغان وفاس، اضافة الى ذلك، فان منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تطالب بالغائهما، ومن ثمّ فليس من المطلوب ان يكون حزب الوفد أكثر تطرّفاً منها(٩٣).

وهكذا، يتبيّن ممّا خلصت اليه اللجنة، ان هناك اتجاهاً داخل حزب الوفد معارض لاتفاقيتي كامب ديفيد، وهناك اتجاه آخر يرفض المطالبة بالغائهما. ويمكن ايضاح ذلك الخلاف بمقارنة رؤية نائب الوفد، محمد اسماعيل عيد، نائب رئيس الحزب ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والعربية، ورؤية د. حيدر رأفت بة. فالأول، اعتبر ان الاتفاقيتين باطلتان، لأنهما أغفلتا قرارات الامم المتحدة، وان على مصر اعلان سقوط اطارهما الثاني، لأنها ليست طرفاً فيه(٩٤). أمّا د. وحيد رأفت فرأى انه، بالرغم من سقوط كامب ديفيد كاطار للسلام المشترك بين مصر واسرائيل، الّا انه في ما يتعلّق بسياسة التفاوض يجب التركيز على الغاية منها، والنتائج التي يمكن ان تتمخّض عنها، وليس الشكل(٩٥). وهكذا، فان هذا الرأي يرفض الاتفاقيتين كبنود وليس كهدف كان من المراد تحقيقه(٩٦).

أمّا بالنسبة لرؤية حزب الوفد لعملية التسوية، عبر الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، فيلاحظ انه رحّب بهذا الاتفاق من منطلق القبول بما يقبل به الفلسطينيون(٩٧). أمّا موقف «الاخوان المسلمين» المؤتلفين مع حزب الوفد من الاتفاق فلم يتضح. وإنْ كان جزم المرشد العام للاخوان بأن تحرير فلسطين لن يتمّ الّا بالقوة، يدل على رفضه الضمني للاتفاق(٩٨).

وبعد انهيار اتفاق عمّان، بتجميده العام ١٩٨٦ ثمّ الغائه العام ١٩٨٧، برز موقف أكثر وضوحاً للوفد. وقد تمثّل ذلك في كلمته أمام اجتماع الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، حيث أشار الى انه يؤيد اقامة دولة فلسطينية[٩٩]. ويعتبر هذا الموقف الواضح، دليلاً غير مباشر على رفض الحزب لكل ما هو أقل من ذلك بما يشمل ذلك الحكم الذاتي الفلسطيني في الارض المحتلة.

الخلاصة

وهكذا يتبيّن من العرض السابق، ان اهتمام احزاب المعارضة المصرية الثلاثة بالقضية الفلسطينية، كان وليد اهتمام تاريخي وتقليدي بهذه القضية. فبالنسبة لحزب التجمّع، اهتمت القوى اليسارية المنضوية تحت لوائه (الناصريون ـ الماركسيون ـ القوميون)، بهذه القضية قبل التئام صيغة التجمّع بين هذه القوى. كما ان حزب الوفد الجديد وحزب العمل الاشتراكي، كان لكل منهما اهتمام تاريخي بالقضية الفلسطينية، قبل ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ (حزب الوفد ـ حركة مصر الفتاة). وهكذا، كان اهتمام البرامج التأسيسية لأحزاب المعارضة بهذه القضية اقراراً بحقيقة اهتمامات الحزب المسبقة، وليس اكتشافاً لطبيعة هذه الاهتمامات.

كما يتبيّن ان هناك اختلافاً في التوجّهات الايديولوجية لأحزاب المعارضة مع توجهات القيادة السياسية، الامر الذي ساعد على وجود تباين بين مواقف الاحزاب وموقف مصر الرسمي بشأن القضية محل الدراسة. على ان مقدار هذا التباين ينخفض، كلّما كان الحزب المعارض يحمل ايديولوجية تتشابه، نسبياً، مع ايديولوجية القيادة السياسية. وفي هذا الصدد، يلاحظ ان مواقف حزب الوفد ذي الايديولوجية الليبرالية من القضية محل الدراسة، كانت من أكثر المواقف اقتراباً من موقف مصر الرسمي في هذا الشأن، وهو ما كان رئيس حزب الوفد نفسه يحرص على التذكير به، يلي ذلك حزب العمل ثم حزب التجمّع.

من ناحية أخرى، يتبيّن، ممّا سبق توضيحه، وجود بعض جوانب اتفاق، وبعض جوانب خلاف في رؤية احزاب المعارضة ازاء القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي عامة، والحكم الذاتي الفلسطيني خاصة. كما يلاحظ وجود خلاف بين مواقف هذه الاحزاب وموقف مصر الرسمي. فحزب التجمع، يطرح رؤيته بشأن هذا الامر، من منظور فكري يرفض التسوية المنفردة كمبدأ، ويقبل بالتسوية الشاملة كهدف تكتيكي، لا يتناقض مع الهدف الاستراتيجي وهو القضاء على اسرائيل. أمّا حزبا العمل والوفد، وهما حزبان براغماتيان اجمالاً، فبالرغم من رفضهما، بشكل عام، مبدأ التسوية المنفردة، الاّ انهما يعتبران التسوية الشاملة مع اسرائيل، بمثابة هدف استراتيجي.

وعموماً، فقد أثّرت تلك القاعدة ـ كما اتضح ـ على مواقف الاحزاب من الحكم الذاتي وفق اتفاقيتي كامب ديفيد، فحزب التجمع، يعتبره جزءاً من التسوية المنفردة. أمّا حزب العمل، فقد وافق عليه بداية، كما كان «الوفد» يوافق عليه، حسب ما اتضح من برنامجه الانتخابي. على ان الحزبين تراجعا ورفضا هذه الوسيلة، بسبب المنظور الاسرائيلي للحكم الذاتي، ولانتهاكات اسرائيل للحقوق العربية. وهكذا، يتبيّن وجود اختلاف حول الحكم الذاتي بين حزب التجمع من ناحية، وحزبي الوفد والعمل من ناحية أخرى. أمّا بالنسبة لمقارنة موقف مصر الرسمي، بموقف الاحزاب الثلاثة،

فيلاحظ وجود اختلاف هيكلي مع حزب التجمع، واختلاف مرحلي مع حزب العمل، بمعنى وجود اختلاف بينهما بشأن التوقيت الذي رفض فيه الحكم الذاتي الفلسطيني.

(١) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، **البرنامج السياسي العام**، القاهرة: بدون ذكر تاريخ النشر، ص ٩١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٢.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٩٣.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨ و٢٥٩ و٢٦٠.

(٥) حزب التجمع، **الطريق لانقاذ مصر من: الفساد والطفيلية والتبعية... وثائق وقرارات المؤتمر العام الثاني لحزب التجمّع الوطني التقدّمي الوحدوي، ٢٧ ـ ٢٨/٦/١٩٨٥**، بدون تاريخ نشر، ص ٢٩٠.

(٦) انظر، حزب التجمع، «البرنامج السياسي العام»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧ ـ ٩ و١٨١ ـ ١٨٢.

(٧) «كلمة الامين العام لحزب التجمّع في الاحتفال بذكرى ميلاد جمال عبدالناصر (١٩٨٥/١/٢٣)»، **الاهالي** (القاهرة)، ١٩٨٥/١/٣٠، ص ٧.

(٨) حزب التجمع، «البرنامج السياسي العام»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٠ و١٠٣ و١٠٩ و١١١ و٢٣٨.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٠٥.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٧.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١١٢.

(١٣) حزب التجمع، «الطريق لانقاذ مصر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١ ـ ٨٣.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦٥.

(١٥) حزب التجمع، «البرنامج السياسي العام»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(١٦) حزب التجمع، «الطريق لانقاذ مصر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(١٧) **الاهالي**، ١٩٨٢/٥/١٩، ص ٨.

(١٨) انظر، في هذا الشأن: «بيان الامانة العامة لحزب التجمع»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/١٦، ص ١؛ و«تصريحات الامين العام لحزب التجمع»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/٢٣، ص ١٠.

(١٩) **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/٣٠، ص ١.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٧/٧، ص ٥.

(٢١) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٣، ص ١.

(٢٢) انظر، في هذا الشأن، «اميركا... أم أصحاب القضية؟»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٨/١٨، ص ١؛ و«تصريحات الامين العام لحزب التجمع»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٨/١٨، ص ٨.

(٢٣) انظر، على سبيل المثال: «الخطر على مصر»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/٣٠، ص ١.

(٢٤) انظر، في هذا الشأن: «حصاد الهيمنة الاميركية»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/٩، ص ١؛ و«كلمة الامين العام لحزب التجمع في مؤتمر اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/٢٣، ص ١٠؛ و«نتائج العدوان الاسرائيلي ـ الاميركي والحاجة الى سياسة جديدة»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٧/١٤، ص ١.

(٢٥) **الشعب** (القاهرة)، ١٩٨٢/٦/١٨، ص ٩.

(٢٦) «أهداف اسرائيل وموقف الحزب الحاكم»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٦/٢٣، ص ١.

(٢٧) «بيان الامانة العامة لحزب التجمع (١٩٨٢/٩/٦) حول مبادرة ريغان»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٩/١٥، ص ٢.

(٢٨) «طرد اسرائيل من الامم المتحدة»، **الاهالي**، ١٩٨٢/٩/٢٢، ص ١.

(٢٩) انظر، في هذا الشأن: **الاهالي**، ١٩٨٢/١١/١٧، ص ١؛ و**الاهالي**، ١٩٨٣/٢/٢،

ص ٨.

(٣٠) «بيد مَنْ ١٠٠ بالمئة من الاوراق؟»، **الاهالي**، ١٩٨٣/١٠/٢٦؛ و«من يملك مفاتيح الموقف»، **الاهالي**، ١٩٨٣/١٢/٧، ص ١.

(٣١) «حوار مع خالد محي الدين»، **الاهالي**، ١٩٨٣/٩/١٤، ص ٥.

(٣٢) انظر: «كارثة... فؤاد محي الدين»، **الاهالي**، ١٩٨٣/١٢/٧، ص ١.

(٣٣) اعتبرت الحكومة المصرية في بيانها في حضور مجلس الشعب (١٩٨٣/١٢/٣)، ان هذا الاتفاق يشكّل عقبة في وجه السلام. وأكدت، فقط، انها تجري اتصالات مع الولايات المتحدة الاميركية بشأنه.

(٣٤) «بيان حزب التجمع حول اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية»، **الاهالي**، ١٩٨٣/١١/٢٨، ص ٦.

(٣٥) حزب التجمع، «الطريق لانقاذ مصر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٣ و٢٩٠.

(٣٧) «كلمة الامين العام لحزب التجمع في ندوة الحزب (١٩٨٤/١١/١٤)»، **الاهالي**، ١٩٨٤/١١/٢١، ص ٧.

(٣٨) «اميركا... والتنازلات المصرية»، **الاهالي**، ١٩٨٥/١/٩، ص ١.

(٣٩) «بيد من ١٠٠ بالمئة من الاوراق؟»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١.

(٤٠) **الاهالي**، ١٩٨٣/١٢/٧، ص ١.

(٤١) انظر، في هذا الشأن، «كلمة الامين العام لحزب التجمع في مؤتمر الحزب بالاسكندرية (١٩٨٣/١٢/١٧)»، **الاهالي**، ١٩٨٣/١٢/٢١، ص ١٠.

(٤٢) انظر: «بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول زيارة عرفات للقاهرة»، **الاهالي**، ١٩٨٤/١/١٨، ص ٢.

(٤٣) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، «برنامجنا لانقاذ مصر»، **البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب، ايار (مايو) ١٩٨٤**، بدون ذكر تاريخ النشر، ص ٨٥.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٤٥) انظر، في هذا الشأن: «تصريحات الامين العام لحزب التجمع»، **الاهالي**، ١٩٨٤/١١/١٤، ص ٢.

(٤٦) **الاهالي**، ١٩٨٤/١١/٢١، ص ٧.

(٤٧) «كلمة الامين العام لحزب التجمع في ندوة الحزب (١٩٨٤/١١/١٤)»، **الاهالي**، ١٩٨٤/١١/٢١، ص ٧.

(٤٨) حزب التجمع، «الطريق لانقاذ مصر...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٤٩) انظر، في هذا الشأن: «حوار مع خالد محي الدين»، **الاهالي**، ١٩٨٦/١٠/٢٩، ص ٨؛ و«تصريحات الامين العام لحزب التجمع»، **الاهالي**، ١٩٨٦/١٠/٨، ص ١.

(٥٠) انظر: حزب التجمع، «البرنامج السياسي العام»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٩.

(٥١) **برنامج حزب العمل الاشتراكي**، بدون ذكر تاريخ النشر، ص ٦.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٦و٣٥.

(٥٣) حول هذا التطوّر، انظر: «تقرير رئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الاول للحزب، ١٠ ـ ١٩٨٢/٦/١١»، **الشعب** (القاهرة)، ١٩٨٢/٦/١٥، ص ٤؛ ود. حسن نافعة، **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ١٠٤ ـ ١٠٨.

(٥٤) د. نافعة، **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.

(٥٥) **مضبطة مجلس الشعب الرقم ١٧**، ١٩٨١/١٢/٢٣، الدور الثالث من الفصل التشريعي الثالث، ص ٩١٥.

(٥٦) **مضبطة مجلس الشعب الرقم ٣٤**، ١٩٨٢/٣/٨، الدور الثالث من الفصل التشريعي الثالث، ص ٢٣٦٩.

(٥٧) د. محمد حلمي مراد، «تصريحات وزير الخارجية الاميركية... والاعيب اسرائيل لاضاعة الوقت»، **الشعب**، ١٩٨٢/٦/١، ص ٧.

(٥٨) «كلمة رئيس حزب العمل في ندوة

الحزب حول تحرير سيناء»، **الشعب**، ١٩٨٢/٥/٤، ص ١٠.

(٥٩) انظر ما ذكره رئيس حزب العمل، ابراهيم شكري، في: **مضبطة مجلس الشعب الرقم ٦٨**، ١٩٨٢/٦/٣٠، الدور الثالث من الفصل التشريعي الثالث، ص ٥٨٦٤.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٨٦٥.

(٦١) انظر، في هذا الشأن، «كلمة الامين العام لحزب العمل في ندوة الحزب حول الغزو الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢/٦/٨)»، **الشعب**، ١٩٨٢/٦/١٥، ص ١٢ ـ ١٣.

(٦٢) انظر: «توصيات المؤتمر العام الاول لحزب العمل، ١٠ ـ ١٩٨٢/٦/١١»، **الشعب**، ١٩٨٢/٦/١٥، ص ١٠؛ وكذلك، **مضبطة مجلس الشعب الرقم ٦٨**، ١٩٨٢/٦/٣٠، الدور الثالث من الفصل التشريعي الثالث، ص ٥٨٦٥.

(٦٣) «توصيات المؤتمر العام الاول لحزب العمل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٦٤) **الاهالي**، ١٩٨٢/٨/١٨.

(٦٥) انظر: «تصريحات رئيس حزب العمل في مؤتمر صحفي»، **الشعب**، ١٩٨٢/٧/٦، ص ٨.

(٦٦) «بيان حزب العمل حول مبادرة ريغان»، **الشعب**، ١٩٨٢/٩/١٤، ص ٣.

(٦٧) **المصدر نفسه**.

(٦٨) **مضبطة مجلس الشعب الرقم ٥**، ١٩٨٢/١١/٢٠، الدور الخامس من الفصل التشريعي الثالث، ص ١٧٣.

(٦٩) **الشعب**، ١٩٨٣/٢/٢٢، ص ١٣.

(٧٠) حامد زيدان، «قدر مصر وقدرها»، **الشعب**، ١٩٨٢/٩/١٤، ص ١.

(٧١) **مضبطة مجلس الشعب الرقم ١٢**، ١٩٨٢/١١/٢٨، الدور الرابع من الفصل التشريعي الثالث، ص ٥٦٤.

(٧٢) **المصدر نفسه**.

(٧٣) «بيان حزب العمل حول اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية»، **الشعب**، ١٩٨٣/١٢/٦، ص ٢١.

(٧٤) «كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول حقوق الانسان»، **الشعب**، ١٩٨٣/١٢/١٣، ص ٢.

(٧٥) انظر: «توصيات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل الاشتراكي ٢٢ ـ ١٩٨٣/١٢/٢٣»، **الشعب**، ١٩٨٣/١٢/٢٧، ص ٤.

(٧٦) «برنامج حزب العمل الاشتراكي لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤»، **الشعب** (الملحق)، ١٩٨٤/٤/٢٤، ص ٨.

(٧٧) حامد زيدان، «الحوار العربي... ضرورة مهما كانت التضحيات»، **الشعب**، ١٩٨٤/١٠/٢، ص ١.

(٧٨) حامد زيدان، «السير في الاتجاه الصحيح رغم كل الانواء»، **الشعب**، ١٩٨٤/١٠/٩، ص ١.

(٧٩) حامد زيدان، «كامب ديفيد... ليست وجه مصر»، **الشعب**، ١٩٨٤/١٠/١٦، ص ١.

(٨٠) حامد زيدان، «مبادرة الملك حسين ومخاطر الارض مقابل السلام»، **الشعب**، ١٩٨٤/١٢/٤، ص ١.

(٨١) «التقرير السياسي لرئيس حزب العمل امام المؤتمر العام الرابع للحزب ٢٢ ـ ١٩٨٧/١/٢٣»، **الشعب**، ١٩٨٧/١/٢٧، ص ٣.

(٨٢) «كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب بكفر الشيخ (١٩٨٧/٥/٥)»، **الشعب**، ١٩٨٧/٥/١٢، ص ٢.

(٨٣) انظر: «بيان من الاخوان المسلمين حول معاهدة الصلح مع اليهود»، **المجتمع** (القاهرة)، العدد ٤٢٠، ١٩٨٧/١١/٢١، ص ٦.

(٨٤) انظر في هذا الشأن: **البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧**، بدون ذكر تاريخ النشر، ص ١٥؛ و«برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨.

(٨٥) انظر، في هذا الشأن، حامد ابو النصر، «رسالة من الاخوان المسلمين للرئيس مبارك»، **الشعب**، ١٩٨٧/٢/٢٧، ص ٦.

(٨٦) انظر، في هذا الشأن، كلمات كل من احمد سيف الاسلام، حسن البنا، ومحمد محفوظ حلمي، وعصام العريان في: **مضبطة مجلس الشعب الرقم**

١٧، ١٩٨٧/٦/٢٣، الدور الاول من الفصل التشريعي الخامس، ص ١٩. وكذلك، **مضبطة مجلس الشعب** الرقم ١٨، في ١٩٨٧/٦/٢٤، الدور الاول من الفصل التشريعي الخامس، ص ٨ و٢٤.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: حزب الوفد الجديد، **البرنامج**، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، ص ١٥ ـ ١٨.

(٨٨) منى مكرم عبيد، «السياسة العربية لحزب الوفد: الثابت والمتغيّر»، في د. احمد يوسف احمد (محرر)، **سياسة مصر الخارجية: في عالم متغيّر**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠، ص ٣٤٨.

(٨٩) د. هالة سعودي، «قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات»، في د. علي الدين هلال (اشراف)، **انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ دراسة وتحليل** (القاهرة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ومركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧٦.

(٩٠) «برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤»، **الوفد** (القاهرة)، ١٢/٤/١٩٨٤، ص ٣.

(٩١) **المصدر نفسه**.

(٩٢) **مضبطة مجلس الشعب الرقم ٣٢**، ١٩٨٤/١٢/١٦، الدور الاول من الفصل التشريعي الرابع، ص ٢٤٨٦.

(٩٣) حزب الوفد الجديد، **محضر اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والعربية**، ١٩/٥/١٩٨٥.

(٩٤) **مضبطة مجلس الشعب الرقم ٣٥**، ١٩٨٤/١٢/١٨، الدور الاول من الفصل التشريعي الرابع، ص ٢٤٨٦.

(٩٥) انظر: كلمة د. وحيد رأفت في جلسة حوار بين ياسر عرفات وبعض كوادر حزب الوفد بتاريخ ١٩٨٥/١١/٩»، **الوفد**، ١٤/١١/١٩٨٥، ص ٧.

(٩٦) يتشابه هذا الرأي مع رأي رئيس حزب الوفد عندما ذكر ان «اسرائيل أحرقت بنود كامب ديفيد في كل مناسبة، وبذلك أصبحت هذه الاتفاقية منعدمة»، **الوفد**، ١٩/٢/١٩٨٧، ص ٦.

(٩٧) خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالزقازيق (٢٤/٣/١٩٨٥)، **الوفد**، ٢٨/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(٩٨) انظر: عمر التلمساني، «لماذا لا نصحح تاريخنا»، **الوفد**، ٢٦/١٢/١٩٨٥، ص ٤.

(٩٩) انظر: «كلمة حزب الوفد في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر»، **الوفد**، ٢٨/٤/١٩٨٧، ص ٦.

القضية الفلسطينية في السياسة المصرية
(١٩٧٨ ـ ١٩٩١)

عبد العزيز شادي

معيد بقسم العلوم السياسية
جامعة القاهرة ـ الجيزة

تعرّضت السياسة الخارجية المصرية لسلسلة من المتغيّرات منذ ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢؛ فبعد ان تولّى الرئيس، انور السادات، الحكم، عمل على تغيير التحالفات الاقليمية والدولية لمصر بحيث تتناسب مع قناعاته بأن التحدّيات التي يواجهها تتطلب العمل على زيادة التعاون مع الغرب وتقليص التعامل مع الكتلة الشرقية، لكن ذلك لم يحقق للسادات طموحاته. وعندما جاء الرئيس، حسني مبارك، وجد ان التوازن في السياسة الخارجية المصرية مطلوب لا سيما وانه جاء في ظل الظروف المحيطة بمصر اقليمياً وعالمياً، وفي ظل أزمة سياسية داخلية تطلّبت المزيد من الانفتاح على المعارضة، التي أثّرت على توجّهاته[١]، فأبقى قدراً من الثبات والاستمرارية في السياسة الخارجية، لكنه أدخل، في الوقت عينه، قدراً من التغيّر على تلك السياسة، فيما ظل عنصرا التوازن العسكري في المنطقة، والمشكلة الاقتصادية المصرية من أهمّ مصادر هذه الاستمرارية.

وتعدّ القضية الفلسطينية والالتزام بايجاد حل لها أحد المرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية المصرية طيلة الفترة الماضية، لدرجة ان عدداً من المحللين يعدونها قضية أمن قومي مصري بالدرجة الاولى[٢]. لكن ذلك لا يعني استمرارية النهج المصري لحل تلك القضية، فتغيّر الظروف الاقليمية المحيطة بمصر وتغيّر القيادة السّياسية أثرا على هذا النهج، فأصبح هناك الثابت والمتغيّر شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الاخرى التي تتأثر سياساتها الخارجية بتغيّر النخبة الحاكمة.

تنطلق هذه الدراسة، اذاً، من رؤية الثابت والمتغيّر في الموقف المصري منذ ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ وعقد مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١، فتلاحظ، اولاً، تطوّر التصوّر المصري لدور النظام الدولي؛ ثم تطوّر التصوّر المصري لدور الاردن؛ وتطوّر التصوّر المصري لدور منظمة التحرير الفلسطينية؛ وأخيراً تطوّر التصوّر المصري لمضمون الحكم الذاتي الفلسطيني ونطاقه المكاني والزمني.

التصوّر المصري لدور النظام الدولي

يقصد بذلك دور القوتين العظميين في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام. وفي

هذا الاطار، يمكن القول بأنه من المسلّم به ان فترة حكم السادات لمصر ارتبطت بتدهور حاد في العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وبدأ هذا التدهور منذ الشهور الاولى لاستلام السادات الحكم بقدر من التوتّر سرعان ما أخذ يتصاعد حتى تفجر بالقرار الذي أنهى فيه مهمة الخبراء السوفيات في مصر في تموز (يوليو) ١٩٧٢، ثم كانت الخطوة الثانية الحاسمة في مسار هذا التدهور هي الغاء معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية في آذار (مارس) ١٩٧٦، التي أُبرمت في أيار (مايو) ١٩٧١[٣].

لقد تحدّث السادات عن معارضة الاتحاد السوفياتي لسياسة التسوية السلمية التي انتهجها ازاء اسرائيل، وبصفة خاصة معارضته لصدور قرار من مجلس الامن الدولي، الذي يمكن بمقتضاه استخدام قوات تابعة للامم المتحدة في الاشراف على التسوية المصرية ـ الاسرائيلية. ووصف السادات ذلك الاسلوب بأنه يثير السخرية، وفسّره بأن الاتحاد السوفياتي يريد، من وراء ذلك، «ان يكسب السوريين والفلسطينيين كي يعود من النافذة الى المنطقة بعد ان طرد من الباب»[٤].

في مقابل ذلك، تحسّنت العلاقات المصرية ـ الاميركية، حيث أكد السادات اقتناعه بأن معظم أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة الاميركية، وانها تستطيع ان تمارس ضغطاً على اسرائيل كي تجبرها على تقديم تنازلات في عملية السلام، بل حاول ان يضغط على الولايات المتحدة الاميركية كي تقيم حواراً اميركياً ـ فلسطينياً، حيث شرع في اقناعها بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ففي مؤتمره الصحفي بلندن في آب (اغسطس) ١٩٨١، قال: «أعتقد انه من الصحيح ان على الولايات المتحدة الاميركية ان تتنازل عن الشرط الخاص بعدم الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية أو الفلسطينيين على الأصح»[٥].

كان السادات يعتبر الولايات المتحدة الاميركية شريكاً كاملاً في عملية السلام، واستبعد الدور السوفياتي تماماً، وراهن على الدور الاميركي، وبذل جهوده السلمية في هذا الاتجاه. ويبدو ان هذا التصوّر الذي كان سائداً في عهد السادات تغيّر قليلاً بعد رحيله؛ اذ بدأت نخبة صنع القرار في وضع الدور الاميركي في حجمه الطبيعي. وعلى سبيل المثال، كتب د. بطرس غالي: «لا يمكن المبالغة في أهمية دور الولايات المتحدة الاميركية في الجهود الرامية الى تحقيق سلام عادل وشامل، لكن هناك دور أكثر حيوية أمام الدبلوماسية الاميركية ألا وهو المساعدة في تحديد شروط الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين، واقناع الاسرائيليين بأن الامر الوحيد الذي يمكن ان يقبله الفلسطينيون هو حكم ذاتي له صلاحيات واسعة في كل المجالات... وتستطيع الولايات المتحدة الاميركية، أيضاً، ان تلعب دوراً في إقناع الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية بأنه يمكن لهم الحصول على حقوقهم المشروعة من خلال التفاوض... ولكن الولايات المتحدة الاميركية كي تستطيع ان تقوم بذلك الدور عليها ان تبدأ في التحدّث الى الفلسطينيين والى المنظمة كممثل لتطلعاتهم وآمالهم... فينبغي ان تقام قنوات اتصال بين حكومة الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية»[٦]. أي ان التصوّر المصري، في المرحلة التالية للرئيس السادات، كان يؤمن، أيضاً، بمحورية الدور الاميركي، لكنه أراد توجيه هذا الدور كي يصبح أكثر توازناً في مراعاة الحقوق الفلسطينية المشروعة. ولقد ركّزت قيادة الرئيس مبارك على صيغة مختلفة بشأن مشاركة الاطراف الدولية في عملية السلام، حيث شجّعت الدور الاوروبي، فظهرت المبادرة المصرية ـ الفرنسية المشتركة في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان[٧]، وبدأت الدبلوماسية المصرية تسوّق لفكرة المؤتمر الدولي الذي تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي. كما استمرت السياسة المصرية في رعاية وتطوير التقارب الاميركي ـ الفلسطيني. ففي أثناء رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن في شباط (فبراير) ١٩٨٢، ركّز، في مباحثاته مع

المسؤولين الاميركيين، على ضرورة فتح الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية والفلسطينيين، وطالب بأهمية الاعتراف الاميركي بمنظمة التحرير الفلسطينية[٨].

ما يمكن ان يقال، ان القيادة المصرية الجديدة لم تكف عن الاقتناع بمحورية الدور الاميركي، بالاضافة الى الجهود الدولية للضغط على اسرائيل، من أجل تحقيق قدر من التوازن في سياستها الخارجية، وتعديل نسبي للسياسات السابقة.

التصوّر المصري من المشاركة الاردنية في التسوية

توضح مراجعة الاطار الأساس لعملية السلام، وكذلك الرسالة المصرية التي وجّهها السادات الى الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، تصوّر الموقف المصري لأهمية الدور الاردني في عملية السلام[٩]، حيث نصّت على ان اشتراك عناصر فلسطينية في المفاوضات ضمن وفد اردني. ولقد ربط السادات مصير أو مستقبل الارض المحتلة بقيام اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي بين الاردن وفلسطين وذلك لاعطاء الاسرائيليين المزيد من الأمن[١٠]. كما استمر الرئيس مبارك على هذا النهج. ففي معرض ردّه عن سؤال حول تصوّره للدور الاردني أجاب بأنه دور رئيس لأن الضفة الفلسطينية كانت، قانوناً، معه[١١]. وعندما أعلن الملك حسين فك الارتباط الاداري القانوني بين الاردن والضفة الفلسطينية في العام ١٩٨٨، صرّح الرئيس مبارك بأن الملك حسين أعطى للفلسطينيين قضيتهم لتصبح في يد المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لهم، وانه اتخذ هذا القرار لأنه كان مطلباً للمنظمة، غير انه أكد على ضرورة التنسيق بين الاردن والمنظمة تحت أي ظروف[١٢].

بعبارة أخرى، اتفق الرئيسان، السادات ومبارك، على أهمية الدور الاردني في عملية التسوية، لكن ثمة خلافاً على الوزن النسبي لهذا الدور، فلقد أعطاه الرئيس مبارك وزناً أكبر، بينما كان الرئيس السادات على استعداد للتضحية به. كما ان مبررات هذه الاهمية اختلفت؛ ففي حين فسّر الرئيس السادات هذه الأهمية بضرورات الامن الاسرائيلي، أكد الرئيس مبارك على الشرعية القانونية للدور الاردني.

التصوّر المصري لدور منظمة التحرير الفلسطينية

أكدت تصريحات كل من الرئيسين، السادات ومبارك، على عدم أحقية أي طرف عربي في الحديث بالنيابة عن أو باسم الفلسطينيين سواء أكان هذا الطرف مصر، أو غيرها. فإذا كانت مصر لا ينبغي لها ان تتحدث باسم الفلسطينيين، فإن هذا ينطبق، أيضاً، على الاطراف غير الفلسطينية كافة[١٣].

لقد اعترف الرئيس السادات بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للفلسطينيين، وانه يجب ان يكون لها دور في التسوية، غير انه لم يمنحها صفة «الشرعي الوحيد». وقد أشار، بهذا الصدد، الى رؤساء البلديات المنتخبين في الارض المحتلة مرة والى جماهير الشعب الفلسطيني مرة أخرى، للتدليل على وجود أطراف أخرى غير المنظمة، على الرغم من اعترافه بتأييد هذه الاطراف لها[١٤].

في البداية، حافظ الرئيس مبارك على خط سلفه، حيث اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني من دون ان تكون الممثل الوحيد، وحرص على ان يترك مسألة تمثيل الفلسطينيين لهم أنفسهم. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في لندن، في السابع من شباط (فبراير) ١٩٨٢، أشار الى انه على الفلسطينيين ان يحلّوا هذه المسألة بأنفسهم[١٥]، لكنه أقر، بعد ذلك، بأنها الممثل الشرعي الوحيد[١٦]. ويمكن تفسير ذلك التطوّر برغبة الرئيس مبارك في الالتزام بقرارات مؤتمر الرباط،

التي اعتبرت المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كبادرة على حسن نواياه عربياً.

وكان ثمة اتفاق بين مبارك والسادات على ان الوفد الفلسطيني في المفاوضات لن يكون بمفرده وإنما يساهم ضمن وفد مشترك مع الاردن. وعندما تطوّرت العلاقات المصرية ـ العربية بشكل عام، والمصرية ـ الفلسطينية بشكل خاص، أصرّت مصر بضرورة ان يكون للمنظمة دور في عملية تشكيل أو تسمية الوفد الفلسطيني الذي سيشارك في المفاوضات[١٧]. ولقد نجحت الدبلوماسية المصرية في فتح الحوار الامريكي ـ الفلسطيني، كما ان الوفد الفلسطيني الذي شارك في مفاوضات مدريد تمّت صياغته وتشكيله بالتعاون والتنسيق بين مصر والاردن والمنظمة.

التصوّر المصري لمضمون الحكم الذاتي

تكشف مراجعة الوثائق الاساسية التي نشرت عن اتفاقيتي كامب ديفيد، وكذلك تصريحات المسؤولين المصريين في الفترة ما بين العامين ١٩٧٩ و١٩٩٠ عن النقاط الآتية:

اولاً: الأساس القانوني لمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني: لم يختلف او يتغيّر موقف ادارة الرئيس مبارك عن موقف الرئيس السادات من اعتبار قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ الاساس القانوني لمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني. ففي مذكرة رسمية تقدّمت بها مصر في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠ حدّدت فيها مطالبها بشأن اجراءات بناء الثقة، وطالبت اسرائيل بتأكيد استعدادها للتفاوض مع أي مجموعة فلسطينية تعلن قبولها للقرار المذكور[١٨].

ولقد استمر الرئيس مبارك في هذا الاتجاه. ففي النقاط العشر التي تقدّمت بها مصر الى اسرائيل ردّاً على مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، اسحق شامير، التي طرحها في العام ١٩٨٩، كان قبول اسرائيل للمبادىء الاربعة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط التي تشمل قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لحل النزاع والقبول بمبدأ الارض مقابل السلام، من النقاط الواردة في المبادرة المصرية ذات النقاط العشر[١٩].

ثانياً ـ جوهر الحكم الذاتي في الرؤية المصرية: لقد اختلفت الرؤية الساداتية للحكم الذاتي عن الرؤية التي تبنّاها الرئيس مبارك. فالرؤية الساداتية للحكم الذاتي قامت على المرتكزات الآتية:

- اجراء انتخابات في الارض المحتلة كافة، بما في ذلك الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
- تنشأ عن هذه الانتخابات سلطة حكم ذاتي تضطلع، من ناحية، في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بسلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي، ومن ناحية أخرى، لها صلاحيات الاشتراك في المفاوضات حول الوضع النهائي للارض الفلسطينية الواقعة حالياً تحت الاحتلال.
- تبدأ بعد ذلك فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، ويتمّ سحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتي محلها. بعبارة اخرى، يتمّ انسحاب القوات المسلّحة الاسرائيلية ويعاد توزيع القوات الاسرائيلية المتبقّية في مواقع محددة.
- بعد ثلاث سنوات من قيام سلطة الحكم الذاتي يتمّ التوقيع على معاهدة سلام مع الاردن، وتشترك الاردن ومصر واسرائيل وسلطة الحكم الذاتي في تحديد المصير النهائي للارض المحتلة.
- إذا تمّ التوصل الى اتفاق بين تلك الاطراف، من حق ممثلي الشعب الفلسطيني التصويت

عليه، بعبارة اخرى من حقهم «الفيتو» الواقعي.

○ الهدف من الحكم الذاتي انه مؤقت وليس نهائي، كما انه ينطبق على السكان والاقليم[٢٠].

عندما تولّى الرئيس مبارك السلطة كانت لادارته مواقف متطورة من اتفاقيتي كامب ديفيد، خصوصاً في الشق الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني، وأمكن القول بأن هذا التطوّر مرّ بمرحلتين:

المرحلة الاولى: أكدت الادارة المصرية على التزامها بكل المواثيق والمعاهدات والالتزامات الدولية التي أبرمتها مصر، والاستمرار في دفع عجلة السلام [٢١]. وفيما بعد أكد الرئيس مبارك، عبر العديد من خطبه وتصريحاته، الالتزام بالسلام، وبإطار كامب ديفيد كأساس له، وبمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية المؤسسة عليه[٢٢]. وكانت رؤية الرئيس مبارك للحكم الذاتي أكثر دقة ووضوحاً من الرؤية السابقة عليه؛ فلقد طالب بأن يكون الحكم الذاتي كاملاً في الارض المحتلة كافة، وتهدف هذه الصيغة، أساساً، الى انهاء الاحتلال والسيطرة الاسرائيليتين، في الوقت الذي يتمّ فيه المحافظة على أمن كل من الجانبين، وهي صيغة انتقالية وليست نهائية[٢٣]، حيث أكد الرئيس مبارك على ان الحل النهائي يجب ان يكون مبنياً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[٢٤]. باختصار، كان تصوّر الرئيس مبارك، في هذه المرحلة، يرتكز على ان المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية بشأن الحكم الذاتي غير مخوّلة بوضع اتفاق نهائي، وإنما يقتصر دورها على وضع المبادىء العامة المقبولة والمعقولة والمشجّعة للاطراف الاخرى كي تشترك في المفاوضات في المستقبل[٢٥].

المرحلة الثانية: عملت الادارة المصرية، في ذلك الوقت، على تجاوز إطار كامب ديفيد، بل وشجّعت المبادرات الاخرى ولم تشترط ان تكون كامب ديفيد هي الاساس في هذه المبادرات. ففي حين كان الرئيس السادات يرحّب بأي مبادرة أخرى بشرط ان تلتزم باتفاقيتي كامب ديفيد ولا تتناقض معهما، رحّب الرئيس مبارك بالمبادرات الجديدة ولم يربطها بالاتفاقيتين. وربما كان السبب في ذلك يعود الى تبلور رأي عام قوي في مصر والعالم العربي يرى ويشدّد على «ان يكون حل المشكلة من طريق مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحضره الاطراف دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي كافة، وان على مصر ان تتمسّك بهذه الصيغة وتبتعد عن أي عودة الى محادثات الحكم الذاتي او المفاوضات الاسرائيلية مع وفد اردني ـ فلسطيني حسب صيغة العام ١٩٨٥»[٢٦]. لذلك أوقفت مصر مفاوضات الحكم الذاتي أمام التعنّت الاسرائيلي والرفض العربي والمعارضة المصرية. وفي هذه المرحلة، أيضاً، حرصت مصر على تجاوز اتفاقيتي كامب ديفيد والالتزام بصيغة المؤتمر الدولي للسلام، لا سيما بعد عودة العلاقات المصرية ـ العربية، وزيادة مستويات التنسيق المصري ـ الفلسطيني، ووصل الامر الى ان تتخلى مصر عن صيغة كامب ديفيد كأساس للتسوية، فلقد صرّح الرئيس مبارك في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، بأنه لا يستطيع ان يفرض كامب ديفيد على الفلسطينيين. ولقد طرح الرئيس مبارك مبادرات جديدة. ففي العام ١٩٨٨ طرح مبادرة وردت أول إشارة لها في حديث أدلى به لصحيفة «الواشنطن بوست» الاميركية، تضمّنت البنود التالية: ١ ـ وقف أعمال العنف في الارض المحتلة لمدة ستة أشهر؛ ٢ ـ وقف عمليات الاستيطان الاسرائيلية؛ ٣ ـ احترام الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ ٤ ـ ضمان حماية الشعب الفلسطيني بواسطة آليات دولية ملائمة؛ ٥ ـ التحرك نحو عقد مؤتمر دولي للتوصل الى تسوية شاملة.

وقد ووجه اعلان هذه المبادرة بتحفظ عام، وشمل هذا التحفّظ، إنْ لم يكن الرفض الصريح،

القوى السياسية المعارضة داخل مصر كافة. وكان الامر الذي حدث شبه اجماع على رفضه من قبل هذه القوى هو مساواة المبادرة في وصفها لما يجرى في الارض المحتلة بين نضال وكفاح الشعب الفلسطيني الرافض للاحتلال وأعمال سلطات الاحتلال الاسرائيلي ووضعها، جميعاً، في سلة واحدة، ووصفها بأعمال العنف. وزيد على ذلك الخشية من ان تنفيذ مثل تلك المبادرة يمكن ان يطفىء جذوة الانتفاضة، مع ان المطلوب هو تقويتها[٢٧].

وعندما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية في العام ١٩٨٨، اعترفت مصر بها، وأعلن وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، ان قرار تقسيم فلسطين يعطي الشرعية القانونية لقيام الدولة الفلسطينية، وان هذا القرار يشكّل أهمية كبرى لأنه نصّ على انشاء دولة عربية وأخرى يهودية. وتساءل د. عبدالمجيد في تصريحاته لماذا اعتبرت اسرائيل هذا القرار «شهادة ميلاد لها ولا تعتبره شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية؟».

وعندما تقدّم شامير بمبادرته الخاصة باجراء انتخابات في الارض المحتلة، طرحت مصر ما سمّي، وقتذاك، «بالنقاط المصرية العشر» التي تضمّنت: امكانية ان تتعهّد اسرائيل بقبول ما تسفر عنه الانتخابات من نتائج، ووضع مراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات؛ وانسحاب القوات الاسرائيلية من مراكز الاقتراع؛ وان تبدأ المباحثات حول الوضع النهائي للارض المحتلة في تاريخ محدّد؛ وتجميد كل النشاطات الاستيطانية في الضفة والقطاع، وحظر دخول الاسرائيليين الى الضفة والقطاع يوم اجراء الانتخابات؛ وقبول اسرائيل المبادىء الاربعة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط وتشمل قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لحل النزاع، والقبول بمبدأ الارض في مقابل السلام؛ واقرار الحقوق السياسية الثابتة للفلسطينيين؛ وان تكون الانتخابات وسيلة الى حل نهائي وليست محاولة لاحياء فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني التي ترى مصر ان الاحداث تجاوزتها[٢٨].

ولقد ظهر في النصف الاول من العام ١٩٩٠ تنسيق فلسطيني ـ مصري على مستويات عليا ظهرت نتائجه عندما سافر وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد، الى واشنطن لاطلاع الرئيس الاميركي، جورج بوش، على مشروع من خمس نقاط اتفق عليها الرئيس مبارك والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وهي:

١ ـ تمسّك منظمة التحرير الفلسطينية بحقها في اختيار الوفد الفلسطيني في الحوار المقترح.

٢ ـ ضرورة ان يعرض كل طرف مواقفه في الجلسة الافتتاحية للحوار، وان ترتكز الجلسات التالية على اقتراح شامير الخاص باجراء الانتخابات.

٣ ـ مبدأ الارض في مقابل السلام.

٤ ـ تدور المباحثات على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

٥ ـ ان يلي عملية الانتخابات عقد مؤتمر دولي يؤدي الى مفاوضات سلمية[٢٩].

خاتمة

يستنتج من العرض السابق، ان ثمة ثوابت ارتكز عليها الموقف المصري من الحكم الذاتي الفلسطيني طيلة الفترة محل الدراسة (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠) وتمثّلت في:

اولاً: اعتبار القرار ٢٤٢ هو الاساس القانوني للتسوية.

ثانياً: الحكم الذاتي صيغة انتقالية هدفها الوصول الى حق تقرير المصير.

ثالثاً: يجب ان يكون الحكم الذاتي كاملاً ومنطبقاً على الارض والسكان، وينطبق على الارض المحتلة كافة، بما في ذلك القدس الشرقية.

رابعاً: تنبع صلاحيات الحكم الذاتي من القانون الدولي الذي يجعل سلطة الشعب الفلسطيني المحتل هي الاساس؛ فهو الذي يفوض ممثليه هذه السلطة. وهذه الصلاحيات لها بعدان: فهي تحل محل الحكم العسكري الاسرائيلي والادارة المدنية المرتبطة به، وتشترك في تحديد المصير النهائي للارض المحتلة.

ولقد أصبحت الثوابت أكثر وضوحاً وثباتاً في الفترة التالية لاغتيال السادات، ويرجع ذلك الى تمسّك القيادة الجديدة، بمفاهيم الشرعية الدولية، وحرصها على تدعيم العلاقات المصرية ـ العربية، ولقناعتها بأن القضية، بالاساس، هي قضية فلسطينية يجب ان يتولى أمرها الشعب الفلسطيني بنفسه. كما يرجع ذلك الى تحديد الرئيس مبارك لطبيعة الدور المصري في التسوية المرتقبة للقضية الفلسطينية حيث حرص، دائماً، على تدعيم الحق الفلسطيني في دوائر صنع القرار الدولية ومساندة التحرّكات السياسية التي تقوم بها المنظمة التي تعتبرها مصر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

---

(١) د. احمد يوسف احمد، «الاستمرارية والتغيّر في السياسة الخارجية للرئيس مبارك»، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ٦٩، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ١١٢.

(٢) د. حامد ربيع، **نحو نظرية للامن القومي العربي**، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٥.

(٣) د. احمد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.

(٥) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨١/٨/٥.

(٦) د. بطرس غالي، «سياسة مصر الخارجية ما بعد السادات»، **السياسة الدولية**، العدد ٦٩، تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص ٨١.

(٧) الفت آغا، «تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي: المداخل العربية»، **السياسة الدولية**، العدد ٧٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، ص ٨٨.

(٨) **الاهرام**، ١٩٨٢/٢/٥.

(٩) انظر «وثائق اتفاقيات كامب ديفيد»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، ص ٢١٩ ـ ٢٢٩؛ و«وثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل»، **المصدر نفسه**، العدد ٩٠، أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ١٨١.

(١٠) **الاخبار** (القاهرة)، ١٩٨١/٦/١٢.

(١١) **خطب الرئيس حسني مبارك في الفترة ما بين تموز (يوليو) ـ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٤، ص ١٠٦.

(١٢) **التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٨٨**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٩، ص ٦٥٠.

(١٣) **الاهرام**، ١٩٨١/٣/٨؛ **والجمهورية** (القاهرة)، ١٩٨١/٧/٢.

(١٤) **الاهرام**، ١٩٨١/٨/٥.

(١٥) **خطب واحاديث الرئيس حسني مبارك في الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٢**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٢، ص ٥٨.

(١٦) «خطب الرئيس حسني مبارك في الفترة ما بين تموز (يوليو) ـ كانون الاول (ديسمبر)

١٩٨٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(١٧) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٨، ص ٣٩٨.

(١٨) د. غالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١.

(١٩) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٠، ص ٥٧٢.

(٢٠) سوسن حسين، «الرؤية المصرية للسلام»، **السياسة الدولية**، العدد ٥٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩.

(٢١) **الاهرام**، ٧/١٠/١٩٨١؛ انظر ايضاً: مصطفى علوي «مصر والقوتان العظميان»، في د. علي الدين هلال (محرر)، **مصر وتحديات التسعينات**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٣٥.

(٢٢) **الاهرام**، ٩/١٠/١٩٨١.

(٢٣) «خطب الرئيس حسني مبارك في الفترة ما بين كانون الثاني (يناير) - حزيران (يونيو) ١٩٨٢»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٦٠.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

(٢٦) د. عبدالمنعم سعيد، «مصر والنظام الدولي في التسعينات» في د. هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦.

(٢٧) «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٤٨.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٢.

(٢٩) **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩١، ص ٤٨٩.

الانتفاضة الفلسطينية بين مرحلتين

محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٩١، ٢٢٤ صفحة.

تعتبر الانتفاضة الفلسطينية من أهمّ المراحل في تاريخ النضال الفلسطيني، وكتب عنها عشرات الكتب في محاولة لتحليلها وتقييمها من جوانب عدّة، خاصة أنها بدأت منذ خمس سنوات ومازالت مشتعلة في الارض المحتلة، على الرغم من فترات المدّ والجزر في نشاطاتها.

عالج الكتاب موضوع المقاومة الفلسطينية بين مرحلتين هامتين في تاريخ القضية الفلسطينية، هما غزو لبنان والانتفاضة، من خلال أربعة فصول تضمّنها الكتاب: الاطار الداخلي للمقاومة، والمقاومة المدنية والمسلّحة، والانتفاضة، ورؤية مستقبلية. والتطوّرات التي حصلت للمقاومة منذ غزو لبنان العام ١٩٨٢، حتى بعد عامين على بداية الانتفاضة. وقارن الباحث بين الانتفاضة الكبرى العام ١٩٨٧ والانتفاضات التي قام بها الشعب الفلسطيني مع التركيز على ثورة العام ١٩٣٦. وتتبع أنماط المقاومة المدنية والمسلّحة ضد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقارن بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب اللبناني.

تناول المؤلف، في الفصل الاول، سياسة الاحتلال وتطوّراته الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والسياسية التي سبقت الانتفاضة، منذ بداية الثمانينات عندما بلغت السياسة الاسرائيلية أوجها ضد الفلسطينيين الى حدّ تزييف الحقائق بكل ما يتعلّق بالهوية الفلسطينية والانتماء الفلسطيني، كتغيير أسماء المدن والقرى وتجزئة الشعب الفلسطيني الى مجموعات اثنية (مسلمين، نصارى، دروز، أرمن، شركس، يونان، وسريان، الخ). وكذلك محاولة تحطيم المجتمع الفلسطيني واغوائه بالمخدرات، ونقل أمراض المجتمع الاسرائيلي اليه. واظهار التفوّق الاسرائيلي أمام الضعف الفلسطيني، خاصة بعد خروج المقاومة من بيروت في العام ١٩٨٢. وتدخل الاحتلال في جميع شؤون الحياة اليومية للفلسطينيين، كالتعليم والصحافة والثقافة، وزيادة العاطلين عن العمل وتشجيع الاستيطان.

وتطرّق المؤلف الى الوضع الاقتصادي الصعب الذي كان يعيش فيه الفلسطينيون، كمصادرة الاراضي حيث استولت اسرائيل على نحو نصف أراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في منتصف الثمانينات، ومصادرة المياه، والسيطرة الاسرائيلية على التجارة الخارجية، وكانت ٩٠ بالمئة من الصادرات الفلسطينية تتمّ من طريق اسرائيل.

وعن التطوّرات السياسية التي حدثت في تلك الفترة، تحدث المؤلف عن الضغوطات العديدة التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد من أجل خلق بدائل عن منظمة التحرير الفلسطينية، لكي توافق على التفاوض مع اسرائيل. حيث حاول اريئيل شارون الذي تسلّم وزارة الدفاع في العام ١٩٨١، الضغط على الفلسطينيين من طريق سياسة العصا والجزرة لكي يوافقوا على سياسته، وألغى الحكم العسكري الاسرائيلي على الضفة والقطاع، وفرض بدلاً منه نظام الادارة المدنية. الاّ ان الفلسطينيين رفضوا تلك السياسة، كما قامت اسرائيل بغزو لبنان في صيف ١٩٨٢، من أجل اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها للشعب الفلسطيني.

واستعرض المؤلف مشاريع السلام العديدة التي طرحت في تلك الفترة، من المشروع المصري ـ الفرنسي المشترك الى مشروع الرئيس الاميركي الاسبق، رونالد ريغان، الذي طالب فيه بتجميد بناء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقطاع لفترة انتقالية للحكم الذاتي، ومشروع «فاس» العربي الذي دعا الى انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة، وازالة المستوطنات، وأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، ومشروع الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجينيف، الذي كان قريباً من المشروع المصري ـ الفرنسي، ودعا الى قيام الدولة الفلسطينية.

وأثار الكاتب قضية خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، خاصة على الفلسطينيين في الارض المحتلة. وأطلق عليها صفة أزمة المقاومة في الارض المحتلة، خاصة محاولات اسرائيل استغلال تلك الظروف من أجل خلق بدائل عن المنظمة لتمثيل الفلسطينيين في الداخل.

وتحدث المؤلف، في الفصل الثاني، عن المقاومة المدنية والمقاومة المسلّحة التي كان يقوم بها الفلسطينيون في الارض المحتلة. وبعد ان استعرض الممارسات الاسرائيلية ضد القيادات الفلسطينية التي كان لها ارتباط مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد غزو لبنان، ممّا أدّى الى تدمير البنية المؤسساتية، العسكرية، والسياسية، للمنظمة. وذكر الكاتب بأن اسرائيل أرادت من طريق ضرب القيادات الوطنية في الداخل، أن تحدث فراغ سياسي، ممّا يسهّل عليها خلق قيادة بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع. حيث منعت أي نشاط سياسي لرؤساء البلديات المنتخبين، وفرضت الاقامة الجبرية عليهم، الّا ان تلك القيادات قاومت المخطط الاسرائيلي وتمسّكت، في بياناتها وممارساتها، بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لها. ومن أهمّ البيانات التي أُصدرت عن القوى الوطنية في الارض المحتلة، البيان الصادر في الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، أي بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، الذي شدّد على تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني. وانتقد مواقف الدول العربية السلبية من غزو لبنان. وجدّد رؤية القوى الوطنية للدور الفلسطيني والعربي والاميركي من خلال نقاط خمس وهي: وحدة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وفي الخارج تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وان حقوق الفلسطينيين ثابتة وغير قابلة للمساومة؛ وان الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال والاستيطان واحتواء منظمة التحرير الفلسطينية؛ ويؤكد على استقلالية القرار الفلسطيني.

وتحدث المؤلف، في هذا الفصل، أيضاً، عن المواجهات العنيفة التي حدثت في الفترة ما بين غزو لبنان العام ١٩٨٢ وبين بداية الانتفاضة العام ١٩٨٧، داخل الارض المحتلة، خاصة في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ التي استشهد فيها أربعة شهداء وجرح ٢٥ آخرين واعتقل العشرات خلال ثلاثة أيام من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ممّا أدّى الى اغلاق جامعة بيرزيت. وفي العام ١٩٨٦ الذي سبق الانتفاضة، كان استشهد برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي ٢١ مواطناً، كما حدثت سلسلة اعتداءات على المسجد الاقصى في القدس والحرم الابراهيمي في الخليل، وحدثت اشتباكات عدّة بين المستوطنين والفلسطينيين. كما امتاز العام عينه بزيادة المواجهات بين قوات الاحتلال والفلسطينيين. ووضع الكاتب جداول ورسومات بيانية عديدة لشرح تلك المواجهات. وحاول الكاتب، في هذا الفصل، ان يثبت صحة الموقف القائل بأن الانتفاضة لم تأت بشكل اعتباطي وفجائي، بل على العكس فقد جاءت نتيجة تراكمات لأحداث هامّة حصلت داخل الارض المحتلة وخارجها.

وفي الجزء الثاني من الفصل الثاني، بحث المؤلف في المقاومة الفلسطينية المسلّحة، وأكد أنه على الرغم من ضعف العمليات المسلّحة من الخارج ضد اسرائيل، الّا ان العمل الفدائي زاد في الارض المحتلة، وذلك من خلال ظاهرتين: الاولى، تطوّع أفراد عديدين في العمل الفدائي من دون ان يكونوا منضوين، بالضرورة، تحت لواء تنظيمات فدائية؛ والظاهرة الثانية هي تصاعد العمليات الفدائية وكأنها جاءت بتنسيق شامل مع سياسة منظمة التحرير الفلسطينية. وذكر الكاتب بعض مظاهر العمليات العسكرية التي كانت تتمّ قبل انطلاقة الانتفاضة، وهي: ١ ـ ان الاسلحة المستعملة في الداخل كان يتمّ الحصول عليها من الجيش الاسرائيلي؛

٢ ـ استخدام وسائل قتالية بسيطة كالخنجر والسكين والفاس والحجر؛ ٣ ـ ارتفاع معدلات استخدام القنابل الحارقة المصنوعة محلياً؛ ٤ ـ الجرأة والشجاعة في عمليات مهاجمة رموز الاحتلال؛ ٥ ـ ارتفاع رقعة العمليات الفدائية جغرافياً، لتشمل جميع المناطق المحتلة بما فيها الجليل والنقب؛ ٦ ـ وجود خلايا فدائية ذات مهام نوعية ومتميّزة مثل اختطاف الجنود وتجريدهم من أسلحتهم؛ ٧ ـ مشاركة فلسطينيي العام ١٩٤٨، في النشاطات المسلّحة؛ ٨ ـ فشل اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في كشف الخلايا الفدائية.

وذكر الكاتب، في هذا السياق، انه حدثت ١٨٦ عملية فدائية في العام ١٩٨٥، وارتفعت لتصل الى ٢٢٤ عملية في العام ١٩٨٧. وبعد ان استعرض في الفصلين الاول والثاني الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني قبل قيام الانتفاضة الفلسطينية، خصّص الفصل الثالث للحديث عن الانتفاضة نفسها والتي أسماها الانتفاضة الكبرى، وشرح فيها الآراء والآليات المستعملة في الانتفاضة وحدود تأثيرها، وقدّم ارقاماً عن الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين في العام الاول من الانتفاضة، وأعمار الشهداء، وذكر ان معظمهم كان بين أعمار ١٠ ـ ٣٠ سنة من الذكور والاناث، وان نسبة كبيرة منهم ولد بعد الاحتلال. وان الشباب الذي يشارك في الانتفاضة هو من الشباب المثقف خريج الجامعات والمعاهد، وان الجماهير الفلسطينية شاركت في الانتفاضة في جميع مناطق تواجدها.

وعن أسباب نجاح الانتفاضة واستمرارها، على الرغم من القمع الاسرائيلي وسقوط مئات الشهداء، لاحظ المؤلف بأن الفضل في ذلك يعود الى اللجان الشعبية التي كانت تدير العمل اليومي وفقاً للمهام التي تحدّدها قيادة الانتفاضة.

ومن جهة ثانية، فان الكاتب تحدث، في كتابه، عن أثر الانتفاضة على اسرائيل، حيث أظهرت وجود كيانين متناقضين من حيث الانتماء والمصالح والتطلّعات، كما أظهرت ان الاسرائيليين أصبحوا أقل ثقة بقدرة اسرائيل على الصمود في المستقبل، وزادت نسبة الداعين الى تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وان الانتفاضة أدخلت اسرائيل في طور جديد من التفكير.

وأجرى المؤلف مقارنة هامّة بين الانتفاضة وبين مسار النضال الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، وركّز على ثورة ١٩٣٦ من حيث طبيعة كل منهما والاسباب المباشرة والقوى المشاركة فيها والقيادة وأسلوب النضال والمواجهة والموقف العربي والدولي منهما. وقال بأن التجربتين تمتدان في العمق الزماني والمكاني والبشري كنقاط نضالية هامّة في تاريخ النضال الفلسطيني. واستعرض ظروف قيام ثورة ١٩٣٦، وقال بأنها تشبه، الى حدّ كبير، الانتفاضة على أساس انهما كانتا بمثابة تتويج لعمليات طويلة من النضال الفلسطيني. وأنهما عبّرتا عن رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال، وان جميع الفلسطينيين شاركوا فيهما، على الرغم من أن مشاركة الجماهير في الانتفاضة كانت أوسع من مشاركتهم في ثورة ١٩٣٦.

وعن القيادات، ذكر المؤلف بأن قيادة ثورة ١٩٣٦ كان ينقصها الخبرة السياسية، كما ان التنافس بين القيادات أثّر عليها، بعكس الانتفاضة التي استفادت من أخطاء ثورة ١٩٣٦، وشكّلت قيادة وطنية موحّدة لها خبرة طويلة في النضال. ولهذا فقد كان هناك تباين واضح بين قيادتي ١٩٣٦ والانتفاضة من حيث تركيبة القيادات وبنائها الداخلي والقدرة على الحركة والتنسيق ومدى السرية والعلنية والتماسك والترابط والانتشار بين الجماهير.

وأوضح الكاتب وجود اختلافات بين ثورة ١٩٣٦ والانتفاضة من حيث أسلوب النضال، وأشار الى ان الاضراب التام والعصيان المدني والمقاطعة الشاملة مع الكفاح المسلّح هي من أهم السمات الاساسية لنضال ثورة ١٩٣٦، بينما استخدمت الانتفاضة الاضراب والتظاهر والاصطدام الجماهيري مع قوات الاحتلال، واستخدام أدوات صدامية بسيطة كالحجر والمقلاع والمولوتوف واشعال الحرائق، الى جانب العصيان والمقاطعة المحدودين. وباختصار فان الكفاح المسلّح كان الطابع الاساس لثورة ١٩٣٦، بينما مثل النضال المدني بمختلف أشكاله انتفاضة ١٩٨٧.

وعن الموقف العربي منهما، قال ان ثورة ١٩٣٦ صاحبها تصاعد في الدور العربي المؤيد للقضية الفلسطينية، حيث تشكّلت لجان في العواصم العربية من أجل الدفاع عن فلسطين وعروبتها وتقديم الدعم المادي والمساندة للشعب الفلسطيني. وعقدت مؤتمرات برلمانية وشعبية في بعض الاقطار العربية تأييداً لها، وشارك بعض الضباط العرب في الثورة. بل ان فوزي القاوقجي من سوريا قاد القيادة العسكرية للثورة، ومن جهة ثانية، فإن التدخل الرسمي العربي السلبي كان أحد الاسباب الهامّة في انهاء ثورة ١٩٣٦. وبعكس ذلك، حدث في الانتفاضة التي لم يصاحبها مشاركة جماهيرية عربية، على الرغم من وجود حملات تبرعات لدعمها. وبقي الدعم الرسمي العربي محدوداً جداً.

وقارن المؤلف بين انتفاضة ١٩٨٧، وبين المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، وقال بأن نجاح المقاومة اللبنانية في الزام اسرائيل على الانسحاب من بيروت وصور وصيدا، أعطى الثقة للفلسطينيين بأنهم قادرون على المقاومة ضد قوات الاحتلال وتحقيق نصر عليهم، لكي ينسحبوا من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما انسحبوا من الارض اللبنانية.

وختم الكاتب كتابه، في الفصل الرابع، بتقديم رؤية مستقبلية عن المقاومة الفلسطينية، حيث أجاب على بعض التساؤلات التي طرحت عن الانتفاضة وعما اذا كانت عفوية ومخططاً لها، وعن علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بها. وقال بأن أنصار المقولة الاولى استندوا في تحليلاتهم الى: غياب القيادات المحلية والاطر التنظيمية القادرة على استيعاب زخم الانتفاضة؛ وحدوث قسم كبير من الانتفاضة كرد فعل على أعمال القمع والاستفزاز لسلطات الاحتلال؛ وان الانتفاضة جاءت نتيجة اليأس والاحباط الذي أصيب بهما الشعب الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة؛ وان الانتفاضة جاءت بفعل حركة التيار الاسلامي داخل الارض المحتلة.

أمّا التيار الثاني الذي يقول بأن الانتفاضة جاءت بفعل تخطيط مسبق مع المنظمة، فقد استند الى الرسالة التي أرسلها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧ الى الشعب الفلسطيني وتحدث فيها عن تفجير «انتفاضة شعبية» في الارض المحتلة. الى جانب ان مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل لعبت دوراً هاماً في التحضير لها. ويبدو ان المؤلف من أنصار التيار الثاني، ويعترف بأنه من السذاجة ان يتصوّر أحد بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت غائبة عن التفاعلات التي كانت تجرى في الارض المحتلة.

وعدّد المؤلف، في نهاية كتابه، العناصر التي تتحكّم بمسار المقاومة بأنها أربعة: ١ ـ المقاومة ودائرة العمل الفلسطيني؛ ٢ ـ تأثير السياسات الاسرائيلية عليها؛ ٣ ـ الموقف العربي من المقاومة؛ ٤ ـ المقاومة والاطار الدولي.

ولا شك ان ميزة الكتاب الاساسية هي في مقارنته بين الانتفاضة والثورات الفلسطينية السابقة، وكذلك بالنسبة لمعالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيش فيها الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة وفي الخارج، والتي مهّدت لقيام الانتفاضة، التي يحتفل، الآن، بدخولها العام السادس.

د. أحمد سعيد نوفل

فلسطين وسياسة الانتداب البريطاني

احمد عبدالرحيم مصطفى، **بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩**، بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦، ٢٠٢ صفحة.

فيما اذا تجاوزنا الدراسات العربية القليلة المتفرقة، التي نشرت خلال السنوات الاخيرة، وتناولت السياسة البريطانية تجاه فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فان هذا الكتاب، يشكّل، بحق، محاولة أولية لكشف جوانب هذه السياسة، لا سيما وان أغلب المصادر السياسية العربية، قامت بتحميل تلك السياسة مسؤولية التطوّرات التي أدّت الى تأسيس اسرائيل وهزيمة العرب. وفي الوقت ذاته، فإن معظم المصادر السياسية الاسرائيلية، فعلت ما فعلته المصادر العربية، باتهام بريطانيا التنكّر لليهود والتحيّز للعرب، خدمة لأهدافها النفطية والاستراتيجية، ومحاولة وأد مشروع الدولة اليهودية. وازاء ضياع الحقيقة التاريخية، ومحاولة استجلائها، سعى المؤلف «الى الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة بعد السماح للباحثين بذلك، عقب انتهاء فترة الحظر التقليدي، ومداها ثلاثون عاماً»، وجعل منها العمود الفقري لهذا البحث «الذي أظن انه أول بحث موضوعي حول السياسة البريطانية ازاء فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين العامين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩» (ص ٥).

يتألف الكتاب من خمسة فصول رئيسة، اضافة الى خمسة ملاحق. تناول الفصل الاول، سياسة حكومة العمال البريطانية تجاه فلسطين، بدءاً من محاولتها التوصل الى تسوية بشأنها عبر مؤتمر سان جيمس، في مطلع العام ١٩٣٩، واصدارها الكتاب الابيض الشهير، انتقالاً الى مرحلة تحوّل زمام المبادرة في الحرب العالمية الثانية الى أيدي الحلفاء، ولجوء المتطرفين اليهود لانتهاج العنف، بهدف افشال الكتاب الابيض، وكان من أبرز تلك الحوادث، مقتل وزير الدولة البريطاني لوردمويه في القاهرة على أيدي الارهابيين اليهود. أتى ذلك عبر محاولة الحركة الصهيونية، الاستفادة من المستجدات الدولية، ورغبتها في فضّ تحالفها مع بريطانيا، وتوطيده مع الولايات المتحدة الاميركية، كقوة مستقبلية في الصراع العالمي.

وفي هذا السياق، عقد الصهيونيون مؤتمراً لهم في فندق بلتمور بنيويورك، شكّلت مقرراته انتصاراً واضحاً لاتجاه دافيد بن ـ غوريون، الداعي الى الاسراع في اقامة الدولة اليهودية عبر سياسة التدرج التي كان يتبعها الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن. ونصّت مقرّرات مؤتمر بلتمور على ضرورة الغاء الكتاب الابيض، وفتح ابواب فلسطين في وجه الهجرة اليهودية تحت اشراف الوكالة اليهودية، وانشاء جيش يهودي، وضرورة «اقامة (كومنولث) يهودي في فلسطين، ليشكّل جزءاً لا يتجزأ من كيان العالم الديمقراطي الجديد» (ص ٩).

ومن خلال استعراض الخطط البريطانية ـ الاميركية المشتركة لحل المشكلة الفلسطينية، لَحَظ المؤلف بأنها كانت متأثرة بالعديد من العوامل الخارجية من نطاق الصراع على فلسطين، وفي المقدم منها تنبّه بريطانيا الى ضعف مركزها الاستراتيجي في الشرق الاوسط، والذي ازدادت أهمية نفطه خلال الحرب، اضافة الى خشية بريطانيا من التدخّلين السوفياتي والاميركي في منطقة عُرفت باعتبارها حكراً على النفوذ البريطاني المتفوّق. وقد أُجري تنسيق الخطط البريطانية ـ الاميركية، بتوجيه مباشر من رئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل، والرئيس الاميركي، روزفلت، الّا ان هذا التعاون المشوب بالحذر، سرعان ما تراجع إثر اختفاء روزفلت وتشرشل من المسرح السياسي. فقد توفي الرئيس اميركي في العام ١٩٤٥، وخلفه هاري ترومان، المعروف

بميوله الصهيونية، في الوقت الذي حدث فيه التغيّر الكبير في بريطانيا بعدما أحرز حزب العمال البريطاني نصراً على المحافظين، وحل كلمنت إتلي محل تشرشل.

وبعدما تولّى حزب العمال في بريطانيا، باتت حظوظ الصهيونية في اقامة الدولة اليهودية أقوى من السابق، ذلك ان سياسة الحزب، «كانت تعكس إقتناعات قوية بأن اقامة الوطن القومي اليهودي تتمشى، الى حد كبير، مع العقيدة الاشتراكية» (ص ١٥). ومع ذلك، فلم تتمكن حكومة العمال تنسيق مواقفها مع الولايات المتحدة الاميركية بشأن مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ قرّرت الاخيرة السير في طريق منفصل عن بريطانيا.

انتقل المؤلف، في الفصل الثاني، الى دراسة أسباب فشل الحلول البريطانية، وقرار انهاء الانتداب. ولعلّ أبرز تلك الحلول، هو خطة الاستقلال الذاتي الاداري في العام ١٩٤٦؛ تلك الخطة التي طرحتها بريطانيا في مؤتمر لانكستر هاوس، بحضور ممثلين عن جامعة الدول العربية. وازاء رفض الوفود العربية للخطة لاقتناعها بأن أي خطة تهدف الى تحقيق الاستقلال الذاتي الاداري لا بدّ وان تؤدي الى التقسيم، اضافة الى رفض مندوبي فلسطين والصهيونية حضور المؤتمر، وتعرّض بريطانيا الى نقد شديد من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، فقد تمّ ارجاء المؤتمر، ليستأنف أعماله مجدداً في ٢١/١/١٩٤٧، دون نتيجة تذكر؛ الامر الذي أسهم في احالة الموضوع الى الامم المتحدة، وهذا ما كانت بريطانيا تحاول تجنّبه، لأسباب عدّة، في المقدّم منها، رغبتها التوصل الى حل، طالما سعت اليه خلال ثلاثين عاماً، ومحاولة الحفاظ على بعض المصالح الحيوية، خاصة بعدما بات موضوع انسحابها من الهند أمراً مطروحاً. لذا فلم يكن بامكان بريطانيا مساندة خطة التقسيم التي أقرتها الامم المتحدة؛ «وبالتالي كان عليها ان تقر ان يكون الانسحاب كاملاً، حتى يتبيّن للعرب انها لا تشترك بأي حال في تقسيم فلسطين» (ص ٦٣). وهكذا، وافق مجلس الوزراء البريطاني على خطة الانسحاب في الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨.

تناول الفصل الثالث من الكتاب، فلسطين في إطار الدفاع المشترك. وذلك عبر استعراض مساعي بريطانيا والدول العربية ايجاد استراتيجية للدفاع المشترك فيما بينهما، ازاء ما يهدّد المصالح المشتركة البريطانية ـ العربية، بعد بروز دور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية. وبيّن الفصل دور الحكومات العربية وجهودها في التوصل الى ترتيبات الدفاع المشترك مع بريطانيا، ودور حكومة بيفن، في ذلك. وأوضح الكاتب من خلال سوق المزيد من استشهاداته الوثائقية، بعض مخاوف الدول العربية من اقامة هكذا تحالف، بعدما تكشف دور بريطانيا من عدم البرّ في وعودها التي قطعتها للعرب. ورغماً عن حرص بريطانيا الظهور بمظهر الحياد، خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، ومساعي بيفن انقاذ ما يمكن انقاذه خدمة لاستمرار التحالف العربي ـ البريطاني؛ الّا ان ما شهدته المنطقة غداة الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، جاء باتجاهات معاكسة؛ «اذ عصف الغليان الجماهيري بالنفوذ البريطاني في الشرق الاوسط خلال جيل واحد، استطاعت خلاله الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ان تفيد من أخطاء بريطانيا وان يعززا وجودهما في هذا البلد العربي او ذاك» (ص ٩٧).

استعرض الفصل الرابع، أبعاد المشكلة الفلسطينية في المجالين العربي والدولي، بدءاً من التدخل الدولي لانهاء الاضراب الكبير العام ١٩٣٦، وانتهاء بقرار الامم المتحدة، الخاص بحل القضية الفلسطينية في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، واعلان إقامة اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وتدخّل الجيوش العربية لانقاذ ما يمكن إنقاذه. وفي هذا المجال، أكد المؤلف على ان التدخل العربي في حل المشكلة الفلسطينية، كان كبيراً ومؤثراً، ذلك «ان عرب فلسطين خلال الحرب العالمية كانوا يفتقدون الزعامة، خاصة وان اللجنة العربية العليا التي تزعمت النضال الفلسطيني كانت قد اختفت من الوجود، وان رئيسها المفتي [الحاج محمد امين الحسيني] كان خارج البلاد، وقد حاول وجهاء عرب فلسطين احياء اللجنة المرة تلو الاخرى، الّا ان أنصار المفتي، الغائب، تصدّوا لأي تحدٍ لزعامته وعرقلوا مثل هذه المساعي» (ص ١٠٠).

وركّز هذا الفصل، كذلك، على التدخّلات العربية من خلال مقررات جامعة الدول العربية، الخاصة

بالقضية الفلسطينية، ودورها في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى.

أمّا عن الوضع الدولي، فاستعرض الفصل، الاطار الدولي ومتغيّراته وانعكاساته على القضية الفلسطينية، خاصة بعد انتقال مركز الثقل العالمي من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية، وطرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ومن ثمّ قيام اسرائيل.

أمّا الفصل السادس، فتناول، بشيء من التفصيل والجدّية، بريطانيا وحرب فلسطين، وذلك استناداً الى الوثائق البريطانية، وملفات جامعة الدول العربية. ورأى المؤلف، ان الجيوش العربية دخلت الى فلسطين في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ «وهي تجهل كل الجهل حالة اليهود ومقدار قواتهم ومدى تسلّحهم ومناعة تحصيناتهم، في الوقت الذي كان فيه اليهود يعرفون كل شيء، تقريباً، عن هذه الجيوش» (ص ١٤٤). واستعرض الفصل، الملابسات المرافقة لتسلّم الامير عبدالله قيادة الجيوش العربية وأسرار وخفايا ذلك.

أمّا عن دور بريطانيا، فعرضه الكاتب، على أساس انه دور حرج ومرتبك، حاولت فيه بريطانيا، الحفاظ على تحالفاتها مع الدول العربية، والايفاء بالتزاماتها الدولية في آن معاً. لذا، وبعد ان اندلع القتال بين الجيوش العربية والقوات الصهيونية، حثّ بيفن الادارة الاميركية، على ان تساند في مجلس الامن الدولي القرار البريطاني الداعي الفريقين المتحاربين الى وقف اطلاق النار؛ «فقد كان من المتوقع في حالة وقف القتال والسماح للقوات اليهودية والعربية بالتحرّك الى داخل أقسام فلسطين العربية واليهودية، تحديد التسوية السلمية الممكن ترتيبها تحت اشراف الوسيط الدولي فولك برنادوت» (ص ١٤٥). كما حاول بيفن، اقناع الاطراف العربية، التخلي عن فكرة اقامة دولة عربية في فلسطين، وان تستولي كل منها على جزء من أراضيها، «فيضم الملك عبدالله القسم الاوسط من المنطقة العربية وربما غزة، ويضمّ المصريون المنطقة الممتدة بين الحدود المصرية وغزة نظراً لاحتلالهم لها، وتقتسم مصر وشرق الاردن صحراء النقب. وكان هذا الحل الاخير يتمشّى مع مصالح بريطانيا، خاصة اذا ما حصل عبدالله على مخرج الى البحر عند غزة، فمن شأن ذلك ان يوفر حاجزاً قوياً في وجه التوسّع الشيوعي صوب الشرق والجنوب، ويوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الاراضي العربية والصديقة بامكانها ان تسمح لها بالحصول على تسهيلات استراتيجية» (ص ١٤٦). كما حاولت بريطانيا، في أثناء فترة الهدنة، تمديد وقف اطلاق النار، والتوصل مع الولايات المتحدة الاميركية الى أحد الحلين التاليين: «التقسيم؛ الذي يضمن ايجاد دولة يهودية على ان تكون مساحتها أصغر من المساحة التي أقرتها خطة الجمعية العامة للامم المتحدة. فإذا تقرر التقسيم فحينئذٍ يتمّ توزيع معظم المناطق العربية بين شرق الاردن ومصر شريطة ان يؤكد الملك عبدالله لسوريا والسعودية انه تخلّى عن مخططاته العدائية ازاءهما؛ أو ترتيب مؤقت ينصّ على قيام السلطة اليهودية في أجزاء معيّنة من فلسطين والسلطة العربية في بعضها الآخر، والهدف من ذلك هو ان تتمكّن الحكومات العربية من تهدئة رأيها العام، على ان يكون مفهوماً ان هذا الحل سينتهي بالتقسيم في نهاية المطاف» (ص ١٥٠).

وفي السياق ذاته، صرّح السفير البريطاني في القاهرة، انه وفي حالة استئناف القتال نتيجة لقرار عربي، من شأنه اعتبار العرب معتدين، ومن المحتمل للغاية، ان يتخذ مجلس الامن الدولي اجراء، طبقاً للبند السابع من ميثاق الامم المتحدة، «وفي هذه الحالة، لن يمكن لبريطانيا ان تتحدّى قرار الاغلبية» (ص ١٥٠).

ولعلّ ما أثبتته مجريات الامور، بعد اندلاع الحرب ثانية، هو عدم تمكن بريطانيا من لعب دور فاعل، الأمر الذ أثبتت الايام بأنه كان، في الواقع، مؤشراً جدياً على عمق أزمة الامبراطورية البريطانية. فقد كانت الحرب ونتائجها «الحلقة الاولى في سلسلة اضمحلال هذه الامبراطورية؛ إذ ان هزيمة بريطانيا فيها، كانت أكبر بكثير من هزيمة البلدان العربية» (ص ١٦٦).

كما وتضمّن الكتاب خمسة ملاحق أساسية، جاء نشر بعضها إضافة جديدة، وهي: مشروع معاهدة الدفاع المشترك السعودية ـ البريطانية ١٩٤٣؛ ونص خطاب عدم مصادقة ابن سعود على مشروع المعاهدة مع بريطانيا ١٩٤٨؛ ومقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في أريحا، ١٩٤٨؛ واخيراً، الخطة الاردنية في ما يتعلّق بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية العام ١٩٤٩.

ملاحظات منهجية

يتميّز موضوع الكتاب، أولاً وقبل أي شيء آخر، بدقة اختصاصه، وتناوله حقبة زمنية من تاريخ فلسطين الحديث، قلّما تمّ تناولها بهذا التفصيل. ولعلّ ما ساعد المؤلف في انجازه هذا، هو تفرّغه للدراسة، وتمكّنه من الاطلاع على الوثائق البريطانية والكتب المطبوعة التي تتصل بالبحث، وذلك بعد ايفاده الى لندن، من قبل لجنة دعم البحث العلمي بكلية الآداب ـ جامعة الكويت، حيث عكف الباحث، على جمع الوثائق البريطانية، التي تمّ الكشف عنها، الاّ ان الايغال في الاعتماد على مضامينها وتقديمها على انها حقائق، جعل من الكتاب دراسة وثائقية أكثر منها تاريخاً، اضافة الى ذلك، ومع العلم بطبيعة هكذا وثائق ومكانة كاتبيها، الاّ انها تبقى حقائق البعد الواحد، لا يمكن اعتمادها، منهجياً، بشكل كلّي وقاطع دون مقارنتها بسواها من الوثائق العربية والصهيونية، الامر الذي افتقدته الدراسة، فأخرجها من حيّز البحث الى حيّز التوثيق التأريخي. لكنه، مع ذلك، شكّل إضافة هامة وجادّة في مجاله التأريخي، فاتحاً الباب، مجدّداً، لقراءات وثائقية مقبلة.

سميح شبيب

اجماع وطني واتفاق على أسس التحرّك

دخلت المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، مرحلة معقّدة وشائكة، نتيجة الموقف الاسرائيلي المتعنّت من جهة، وما أقدمت عليه الحكومة الاسرائيلية بابعادها ٤١٥ مواطناً فلسطينياً من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تجاه الاراضي اللبنانية من جهة أخرى. وازاء ذلك، ارتفعت وتيرة الحركة السياسية الفلسطينية، في مختلف الاتجاهات، ومحاولة التوصل الى موقف عربي موحّد ازاء تلك المستجدات.

وخلال الفترة المنصرمة، تابعت القيادة الفلسطينية تطوّرات الموقف من مختلف جوانبه، ورسم ملامح التحرك الوطني. وفي هذا السياق، برز لقاء «فتح» وحركة «حماس»، ومن ثم اتفاقهما على خطة تحرك مشترك، كان لها صدى ايجابياً على صعيد تعزيز وحدة الصف الفلسطيني، وزيادة تفعيل نشاطه السياسي والدبلوماسي.

مشاركة رمزية

جاء انعقاد الجولة الثامنة من المفاوضات، في واشنطن، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧، خلال فترة رئاسية اميركية انتقالية. وكان واضحاً لدى الاوساط السياسية كافة، ان الوفد الاسرائيلي سيحاول، من خلال مشاركته في تلك الجولة، المماطلة وكسب المزيد من الوقت، تماماً، كما فعل في الجولة السابقة.

وعملياً، فلم يتقدّم الوفد الاسرائيلي في عهد رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، بأي جديد. الى ذلك، رأت أوساط اعلامية فلسطينية «ان حكومة رابين، لا تزال تسير على المنهج نفسه الذي سارت عليه حكومة [اسحق] شامير، وخاصة بالنسبة للمسار الفلسطيني [من المفاوضات]، وهذا ما جعل التفاؤل، الذي قوبل به فوز رابين في الانتخابات الاخيرة في بعض الاوساط يتلاشى تدريجياً. وتثبت الوقائع، أيضاً، ان حكومة اسرائيل تهدف من وراء المراوغة، واضاعة الوقت على المسار الفلسطيني، الى تكريس واقع استيطاني وديمغرافي اسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٢/١٢/٦).

وضمن تلك المناخات، لم تراهن قيادة م.ت.ف. على الجولة الثامنة، واكتفت بالمشاركة الرمزية بها، وبحدود أربعة مفاوضين فقط.

وعشية انعقاد تلك الجولة، حدث تصعيد لافت في مسار الانتفاضة. ففي عملية لا سابق لها، قامت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بخطف جندي اسرائيلي، في محاولة لمبادلته بمرشدها الروحي الشيخ احمد ياسين، الذي ينفّذ حكماً بالسجن المؤبد في أحد سجون الاحتلال. وترافقت عملية الخطف، تلك، مع تصعيد نوعي في المواجهات في الاراضي المحتلة، واتخاذها منحى دموياً وخصوصاً في قطاع غزة.

وعلى إثر رفض اسرائيل اطلاق سراح الشيخ ياسين، عثرت قوات الامن الاسرائيلية على جثة الرقيب المخطوف في ١٩٩٣/١/١٥. وعبر ردّ فعل سريع، أقدمت الحكومة الاسرائيلية، على عملية ابعاد واسعة، هي الأولى بهذا الحجم منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ إذ أبعدت أربعمئة وخمسة عشر مواطناً فلسطينياً، الامر الذي أضفى على جلسات الجولة الثامنة، جواً من التوتر وصل الى حد المقاطعة للجلسات الاخيرة منها.

وهكذا انتهت الجولة الثامنة من محادثات السلام في واشنطن، دون نتائج تذكر، «فهي لم تكن الجولة الاقصر بعدد أيامها فحسب، بل وبتواضع المعروض فيها على طاولة المفاوضات، بوصفه تكراراً للطروحات الاسرائيلية السابقة ذاتها» (**راية الاستقلال**، نيقوسيا، كانون الثاني ـ يناير ١٩٩٢).

اللعبة المفتوحة

أضافت عملية الابعاد الاسرائيلية، بُعداً وزخماً جديدين للدعوات الفلسطينية الرافضة، والداعية للانسحاب من مفاوضات السلام. لا سيما وان تلك الدعوات كانت تصاعدت في الآونة الاخيرة، وبعد مضي زهاء العام على مسيرة المفاوضات دونما تحقيق أية نتائج تذكر؛ الامر الذي وضع عملية المشاركة الفلسطينية فيها، موضع تساؤل، عبّر عنه الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الجبهة، بقوله: «من حقنا اليوم ان نسأل ما هو حصاد ذلك الانخراط؟ هل أصبح شعبنا على أعتاب الحرية والاستقلال؟ هل أصبحنا أمام رفع أعلام فلسطين فوق أسوار القدس؟ أتمنى من أعماق قلبي... اننا بكل أسف وبكل مرارة نقول ان ما هو مطروح علينا اليوم هو مشروع الحكم الذاتي ليس الّا... انهم يعرضون علينا السيطرة على ٦ بالمئة، فقط، من أراضينا المحتلة في الضفة والقطاع... لذا فإننا نقول: أما آن الأوان لكي نضع حداً لحالة الانكفاء هذه؟» (**الهدف**، دمشق، ١٩٩٢/١٢/٢٠).

وعلى الرغم من مشروعية هكذا تساؤلات، فإن الأبرز في المسألة، يبقى هو البحث عن الوسيلة الفضلى لمواجهة سياسة اسرائيل التفاوضية. هل هو الانسحاب من المفاوضات؟ أم الاستمرار بها، «وهي اللعبة الوحيدة المتاحة» (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١٢/٢٢).

جاءت عملية الابعاد الاسرائيلية لتعطي دعوات المقاطعة زخماً جديداً؛ إذ رأى بعض الاوساط السياسية الفلسطينية فيه، فرصة ذهبية من شأنها تحقيق الانسحاب من المفاوضات، ذلك ان عملية الابعاد ذاتها جاءت في سياق المشاركة الفلسطينية في المفاوضات. وخلافاً لما ذهب اليه بعض الاوساط الفلسطينية، فقد رأت أوساط عربية مطلعة، على انه لم يكن في استطاعة الحكومة الاسرائيلية، ان تتخذ قرار الابعاد الجماعي، إنْ لم تكن واثقة من ان الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون، «لن يذهب بعيداً في ادانة الحكومة الاسرائيلية. فرابين يدرك جيداً ان كلينتون لا يمكن ان يبدأ عهده بمواجهة مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وبذلك، وضع قرار الابعاد الجماعي، كل أدوات وقنوات العمل السياسي والدبلوماسي الدولية، والعربية، والفلسطينية، في مركز الاختبار. «فهل تستطيع احداث الضغط المطلوب لالغاء قرار الابعاد ان تتوقف عند حائط الرفض الاسرائيلي التقليدي لقرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بالنزاع في الشرق الاوسط؟» (بشير البرغوثي، القدس، القدس، ١٩٩٣/١/١).

لقد كان واضحاً، منذ اللحظة الاولى للابعاد، بأن معركة الابعاد لم تعد معركة قانونية أو اجرائية، بل أنها تحوّلت الى معركة سياسية «يتوقف على نتائجها الكثير في هذه المرحلة من النضال الفلسطيني» (**الحرية**، بيروت، ١٩٩٣/١/٣). وفي هذا السياق، رأى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، بأن الابعاد هو «هبة الهية، لكي نبحث بأوضاعنا بدقة». وأضاف: «انه يجب، أولاً، فهم استراتيجية رابين التي تهدف الى تيئيس الفلسطينيين واقناعهم بأنهم لن يحصلوا الّا على ما سيقدّمه رابين» (**الرأي**، عمّان، ١٩٩٣/١/١٨).

وبمواجهة تلك المستجدات، تداعت القيادة الفلسطينية الى اجتماع موسّع، التأم شمله في تونس، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩، وتمخّض عنه تشكيل لجنة عليا لمتابعة قضية المبعدين (وفا، تونس، ١٩٩٢/١٢/٢١). وجاء في بيان أصدرته القيادة الفلسطينية، ان القيادة «قررت تشكيل لجنة عليا لمتابعة قضية الابعاد ومواجهة سياسة القبضة الحديدية للحكومة الاسرائيلية». ودعا البيان الى «مواصلة الحملة الواسعة العربية والدولية لارغام حكومة رابين على احترام القانون الدولي والمواثيق الدولية، وخاصة تطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩» (**المصدر نفسه**). كما أبلغ الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مجلة «آخر ساعة» المصرية، انه «لا يمكن ان يستمر في مفاوضات ميتة» (**النهار**، بيروت، ١٩٩٣/١/١٤). وأعلن رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، «انه من المستحيل على الوفد الفلسطيني ان يشترك في مفاوضات السلام ما دام المبعدون مبعدين. وهذا موقف لا تستطيع م.ت.ف. تجنّب اتخاذه؛ اذ ما معنى التفاوض مع اسرائيل على استرجاع جزء من وطنك اذا كان يجري تفريغه من سكانه بهذه

الطريقة الاجرامية السافرة» (الحياة، ١٢/١/١٩٩٣).

وفي السياق عينه، رأت أوساط فلسطينية أخرى، ان القيادة الفلسطينية «جادة في انسحابها من الجلسة الاخيرة للمفاوضات، وفي شرطها الغاء قرار الابعاد الجماعي قبل البحث في مسألة استئنافها، وهي في ذلك منسجمة مع نفسها ومع الشرعية الدولية» (بشير البرغوثي، القدس، ٢٣/١٢/١٩٩٢).

من جهة أخرى، أصدر الفريق الفلسطيني الى مفاوضات السلام، بياناً أكد فيه: «ان استئناف مفاوضات السلام يتطلب، بالضرورة، عودة المبعدين تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي ٧٩٩، وإزالة العوائق ومسببات الفشل كافة أمام هذه المفاوضات. ان الجانب الفلسطيني الملتزم بعملية السلام وأهدافها لا يرى أية امكانية لاستئناف المفاوضات قبل ان يعود المبعدون الى وطنهم» (بيان صحفي صادر عن الفريق الفلسطيني لمفاوضات السلام، القدس، ١٢/١/١٩٩٣).

وازاء ما أبدته اسرائيل من تعنّت شديد، بخصوص حل مسألة المبعدين، رأت أوساط صحافية عربية، ان الوضع بات «عند مفترق طرق آخر في الشرق الاوسط، ومن الواضح عنده أن اسرائيل لا تريد لمفاوضات السلام، التي لم تؤد الى أية نتيجة حتى الآن، ان تستمر وذلك لأنها مصمّمة أصلاً على عدم الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، أو الاعتراف بالحقوق الوطنية والسياسية لشعب فلسطين» (ماهر عثمان، الحياة، ١٢/١/١٩٩٣).

وفي سياق معركة المبعدين، والدعوة الى ضرورة الانسحاب من المفاوضات، برز بعض التصريحات الفلسطينية الداعية الى الفصل ما بين مسألتي المبعدين والمشاركة الفلسطينية في المفاوضات. ودعا أصحاب تلك التصريحات، الى ضرورة خوض كل معركة منهما على حدة، وبشكل منفصل عن الآخر، الامر الذي رفضته الاوساط الفلسطينية المختلفة، وأكد بعض الاوساط، على انه، «اذا كان من غير المناسب اعلان الانسحاب، نهائياً، من المفاوضات كما تدعو الى ذلك بعض الاطراف الفلسطينية، حرصاً على ابقاء ضغوط المجتمع الدولي مُسلطة على الحكومة الاسرائيلية، فإن من واجب قيادة م.ت.ف. ان تتمسّك بموقفها المصر على ربط المشاركة في جولات المفاوضات القادمة بتنفيذ قرار مجلس الامن [الدولي] الداعي الى عودة المبعدين الى وطنهم، وان تعمل، في الوقت نفسه، على تعزيز الوحدة بين مختلف القوى المناهضة للاحتلال، بغض النظر عن الخلافات السياسية والايديولوجية في ما بينها، بما يحبط هدف اسرائيل الرامي الى شق وحدة الصف الوطني الفلسطيني» (صوت الوطن، نيقوسيا، ١٥/١/١٩٩٣).

وفي تطوّر لافت، عبر أجواء معركة المبعدين، والدعوة لمقاطعة المفاوضات، قررت الحكومة الاسرائيلية، الغاء الحظر على م.ت.ف.، الامر الذي رأت فيه أوساط اعلامية، محاولة من رابين تهدف الى «تحسين رصيده السياسي في الشارع الاسرائيلي. لكن النتيجة النهائية تتلخّص في حسابات الربح والخسارة المسجّلة لكل فريق في نهاية الامر» (حسين حجازي، الحياة، ٢٣/١/١٩٩٣).

وأيّاً تكن المواقف الاسرائيلية من مسألة الابعاد، فقد تمكّنت قيادة المنظمة، من خوض معركتها بنجاح واضح، فوّت أكثر من فرصة وهدف، كانت ترمي، بمجملها، الى شلّ الحركة السياسية الفلسطينية من جهة، وتكريس خلافاتها السياسية من جهة أخرى.

على هذا الأساس، أفادت المصادر الدبلوماسية الغربية، الواسعة الاطلاع، بأن الفلسطينيين «حققوا من قضية الابعاد مكسباً كبيراً على الرغم من ان أحداً لم يتحدث عنه». فالقرار الدولي الرقم ٧٩٩ نصّ في مقدمته: «فقد علمنا، بقلق عميق، ان اسرائيل، السلطة المحتلة، ومخالفة لالتزاماتها المنصوص عليها في البند الرابع من اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩، أبعدت الى لبنان في السابع عشر من كانون الاول [ديسمبر] ١٩٩٢، مئات من الفلسطينيين من الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وذلك يعني ان الامم المتحدة لا تزال تعتبر القدس أرضاً محتلة» (سركيس نعوم، النهار، ١٢/١/١٩٩٣).

من جهة أخرى، وعبر تفاعل مسألة المبعدين، تداول بعض الاوساط الدبلوماسية معلومات

تفيد، بامكانية تجزيء حل قضية المبعدين، ومحاولة الالتفاف على القرار الدولي ٧٩٩. الّا ان بعض الاوساط السياسية نبّه من مخاطر ذلك، مشيراً الى انه «وفي هذا الظرف الدقيق الذي يدخل فيه مجلس الامن الدولي والشرعية الدولية قاعة الامتحان، ينبغي على أولئك الذين يقومون بالاتصالات باسم الفلسطينيين مع الجهات الاجنبية ان يكون ردهم موحّداً وقاطعاً، وهو لا استئناف للمفاوضات قبل عودة المبعدين الجماعية دون تدريج أو تقسيط» (بشير البرغوثي، **الطليعة**، القدس، ١٩٩٣/١/٢٨).

ولم يطل الوقت طويلاً، حتى أعلنت الحكومة الاسرائيلية، عن اتفاق اسرائيلي ـ اميركي، يقضي بعودة مئة مبعد، وتخفيف مدد الابعاد عن الباقين؛ الامر الذي رفضته الاوساط الفلسطينية كافة، معتبرة اياه اجهاضاً للقرار الدولي الرقم ٧٩٩ من جهة، ومخرجاً ملائماً لحكومة رابين من جهة أخرى (تصريح ياسر عبدربه، **اذاعة مونت كارلو**، ١٩٩٣/٢/٢).

أمّا على صعيد العلاقات الداخلية الفلسطينية، فقد شكّلت ضربة حماس «لقمة أكبر من ان يستطيع رابين هضمها، لا لأن احداً يرغب في الدفاع عن هذه الاخيرة، ولكن لشيئين لم يدركهما رابين جيداً: الاول ان الضربات القاسية من هذا النوع تؤدي، غالباً، الى استثارة الاجماع الوطني لدى الطرف الآخر. والثاني: لأنه يجب، دائماً، ادراك حدود القدرة في التلويح بالعصا، ذلك ان الافراط باستخدام القدرة قد يأتي بمفعول معاكس» (حسين حجازي، **الحياة**، ١٩٩٣/١/٩).

اتفاق «فتح» و«حماس»

خلافاً لبعض المراهنات والتوقّعات، فقد شكّل قرار الابعاد الاسرائيلي، جسراً لتلاقي «فتح» و«حماس»، ومدخلاً مناسباً لتفويت فرص خلافات وانشقاقات فلسطينية محتملة. فقد لبّت «حماس»، نداء القيادة الفلسطينية المجتمعة في تونس، والتي فرغت من اجتماعاتها يوم ١٩٩٢/١٢/٢١، باتفاق حول موضوع المبعدين، لكن وجهات نظرهما ظلت متباعدة في شأن الانسحاب من مفاوضات السلام. ومع ذلك، رأى ممثل حماس في الاجتماع، محمد نزال، «ان الحاجز النفسي الذي كان قائماً بين هذه الحركة والمنظمة سقط. ولكن تبقى خطوات عدة أخرى لا بدّ من القيام بها لازالة الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين» (**النهار**، ١٩٩٢/١٢/٢٨). ورداً على سؤال، حول نتائج لقاء تونس، أجاب نزال: «أستطيع القول انه كان خطوة على طريق بناء جسر الثقة بين الطرفين، لأن الثقة كانت مهزوزة خلال المرحلة السابقة، ونحن نعتبر ان الحوار مهم جداً، كما ان زيارتنا الى تونس، قطعت الطريق على محاولات العدو لدقّ اسفين بيننا وبين م.ت.ف. وتفريق الشعب الفلسطيني. ولقد اتفقنا على استمرار الحوار بيننا على أمل ان تتطور الامور، وتتحقق الانجازات بتدرج، وليس دفعة واحدة» (مقابلة مع محمد نزال، **السفير**، ١٩٩٢/١٢/٣٠).

واستمراراً على نهج التلاقي والاتفاق، عقد لقاء بين «فتح» و«حماس»، في الخرطوم، يوم ١٩٩٣/١/٤، وتمخض عنه اتفاق الطرفين على استمرار الحوار في ما بينهما والعمل على تعزيز وتطوير دور حماس في م.ت.ف. وفي تطوّر ملحوظ، اعلن ممثل حركة حماس، محمد نزال، وقبيل استئناف الجولة الثانية من المباحثات الثنائية مع فتح في الخرطوم لوكالة «رويتر»، ان حماس باتت مستعدة للانضمام الى المنظمة. ونفى نزال ان تكون حماس طالبت بنحو ٤٠ بالمئة من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني كشرط لانضمامها الى م.ت.ف. وأضاف، ان انسحاب الفلسطينيين من محادثات التسوية ليس شرطاً مسبقاً لانضمام حركته الى المنظمة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/١).

س. ش.

قلق من فشل المفاوضات

انعقدت في واشنطن في ٢١/١٠/١٩٩٢، الجولة السابعة من مفاوضات السلام، وتوقفت في ٢٨/١٠/١٩٩٢، ثمّ استؤنفت بعد الانتخابات الاميركية، وكان من أبرز ملامح هذه الجولة توصّل الوفد الاردني الى اتفاق أولي مع الوفد الاسرائيلي على «جدول أعمال» اعتبره رئيس الوفد الاردني، عبد السلام المجالي «درجة من التفاهم يمكن ان تشكّل قاعدة لمفاوضات السلام» (**القدس العربي**، لندن، ٢/١١/١٩٩٢)؛ وحدّد جدول الاعمال اياه، ان «الغاية من المفاوضات التوصل الى سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل وفق ما ورد في الدعوة الى مؤتمر مدريد» (**المصدر نفسه**)؛ كما حدّد جدول الاعمال الأسس التي سيتم التفاوض حولها بالنسبة للامن المتبادل وأسلحة الدمار الشامل، وقضايا المياه واللاجئين، وفي مسألة الحدود واستثمار الموارد الطبيعية؛ واختتم بأن «من المتفق عليه أنه يقتضي، بنتيجة هذا الجهد، ان توقع معاهدة سلام نابعة من العملية بعد ايجاد الحلول المرضية للطرفين للمواضيع المشار اليها في هذه الوثيقة» (**المصدر نفسه**).

وقد أثار الاتفاق الاردني ـ الاسرائيلي على جدول الاعمال، سالف الذكر، تخوّفات فلسطينية مفادها «ان نصّ الاتفاق لا يتضمّن أية اشارة الى الارض المحتلة والى قرارات الامم المتحدة في مسألة اللاجئين؛ [كما] أشارت مسودة الاتفاق الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بتعبير الارض الخاضعة، حالياً، للادارة العسكرية الاسرائيلية، وفي ذلك استثناء للقدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ وكذلك المستوطنات» (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٩٢)؛ وممّا أقلق الفلسطينيين هو ان جدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلي «أول نص مشترك تضعه اسرائيل وطرف عربي منذ اطلاق عملية السلام في مدريد في وقت تراوح المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية مكانها» (**المصدر نفسه**، ١٠/١١/١٩٩٢). وقد أرسل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وفدين الى كل من دمشق وعمّان «للتشديد على التعهّد الذي اتخذه العرب بالاجماع بعدم القبول الّا بتسوية شاملة للنزاع» (**المصدر نفسه**)؛ كما زار عرفات نفسه القاهرة في ١١/١١/١٩٩٢ «سعياً وراء ' تأييد مصر الكامل' ... [و] طلب من [الرئيس المصري حسني] مبارك دعم الطلب الفلسطيني المتعلّق بوضع قضية القدس على جدول أعمال المفاوضات الثنائية... [كما طالب] بأن «يتبع كل تقدّم يتمّ تحقيقه على أحد المحاور تقدّم على المحاور الاخرى للتوصل الى حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**، ١٤ ـ ١٥/١١/١٩٩٢). وعلّق عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، محمود عباس (ابو مازن)، على الزيارة تلك بالقول: «اننا نعتمد على مصر كثيراً في حمل أفكار خاصة بنا الى الاطراف المعنيّة، ومن هنا يأتي تشاورنا وتنسيقنا معها... ومن هنا تجيء زيارة الرئيس عرفات للقاهرة» (من مقابلة مع ابو مازن، **المصدر نفسه**، ص ٥).

وفي دمشق، استعرض رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، مع وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، «انعكاس ذلك [الاتفاق] على مسار المفاوضات الثنائية الاخرى وخاصة المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**، ٩/١١/١٩٩٢)، وقررا الاتصال بالاردن واستيضاح الامور منه والتشاور معه في هذا الشأن. وقال القدومي، انه «تمّ الاتفاق على ان يقوم كل منّا بالاستفسار من جانبه والتشاور مع الاشقاء في الاردن... [و] تجنّباً لأي احتمال لسوء الفهم تركنا الامر لاخوتنا الاردنيين ان يحدثونا بما شاءوا مع ثقتنا الكاملة ان جميع الاطراف العربية حريصة كل الحرص على التنسيق... تجنّباً لأي اشكال ربما ينشأ» (**المصدر نفسه**، ١٣/١١/١٩٩٢). وقد

قوّم وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، ذلك الاتفاق بأنه محاولة اسرائيلية لـ «ضرب العرب ببعضهم البعض من طريق اعلانها المستمر ان هناك تقدّماً في أحد المسارات ومصاعب تعترض مسارات أخرى... [و] ان دمشق سألت عمّان بشأنه فأكد المسؤولون الاردنيون انه لا يعدو كونه مجرّد اتفاق على جدول أعمال، وقد اقتنعت دمشق بهذا التفسير» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٢٤). وعلّق رئيس الوفد السوري الى مفاوضات السلام، موفق العلاف، على الاتفاق بأن «المهم ان نتمسّك بشمولية الحل، وألا نسمح لاسرائيل بأن تستفرد أي طرف عربي ضد الآخر، وألا نبالغ في التخوّف تحت مظلة الالتزام العربي بالشمولية» (من مقابلة مع العلاف، **المصدر نفسه**، ١٤ ـ ١٩٩٢/١١/١٥، ص ٤).

وتوجّه الى الاردن وفد فلسطيني برئاسة محمود عباس (ابو مازن) للاستيضاح حول الاتفاق الاردني ـ الاسرائيلي. وقال مصدر فلسطيني ان منظمة التحرير الفلسطينية «طلبت توضيحات بشأن نقطتين تتعلّقان بمسألتي اللاجئين الفلسطينيين والحدود» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٣)؛ وفي ضوء التخوّفات الفلسطينية، استدعى رئيس الوزراء الاردني، زيد بن شاكر، رئيس الوفد الاردني «وبحث معه في بعض النقاط الواردة في الاتفاق والتي تريد عمّان بشأنها توضيحات، وهي تتعلّق خصوصاً بالفقرات التي تتحدث عن مسألتي اللاجئين والارض المحتلة» (**المصدر نفسه**)؛ وأوضح رئيس الوفد الاردني في تصريح لاحق له «انه لا اتفاق نهائياً بعد على جدول الاعمال المقترح... لقد توصلنا الى توافق حول هذا الجدول في مطلع الجولة السابعة، لكن هذا التوافق كان يحتاج الى موافقة نهائية، [وقد] وجدنا فيها عدم وضوح في اللغة الموجودة في احدى الفقرات وتمّت معالجتها بحيث أصبحت لا تقبل الجدل اطلاقاً... [فـ] اذا وافق الجانب الاسرائيلي على اللغة الجديدة التي وضعناها، فسنبدأ البحث في جدول الاعمال» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٢/١١/٢٣)؛ وقد أوضح الملك الاردني حسين مسألة جدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلي بالقول بأنه «رؤوس اقلام اتفق عليها بالنسبة للمواضيع التي ستبحث... [وانه] أُجري شيء من سوء الفهم للموضوع على الصعيد الاعلامي نتيجة نشر نقاط اتفق عليها لترفع الى الحكومتين من اجل اقرارها أو تعديلها... وهي لن تُقر حتى يجرى عليها تعديل... فربما كانت هناك بعض النقاط الغامضة؛ وبالتالي هنالك سعي لايضاحها، بحيث لا تفسّر بأننا يمكن، بأي شكل من الاشكال، ان ننسى مسؤوليتنا الأدبية في دعم القيادة الفلسطينية لاسترداد حقوقها على التراب الوطني الفلسطيني» (من مقابلة مع الملك حسين، **القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٤، ص ٣). وقد طلب الاردن «اجراء تغييرات في أجزاء من الوثيقة... وذلك استجابة لمخاوف من أنها قد تضعف الموقف الفلسطيني في ما يتعلّق بالانسحاب الاسرائيلي من الارض المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٧).

الفلسطينيون، بدورهم، أبدوا تفهّماً للسلوك الاردني. فقد قال رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، ان الوثيقة الاردنية ـ الاسرائيلية مجرّد مشروع جدول أعمال فيه بعض الثغرات التي أبدينا تحفظنا عليها للوفد الاردني الذي تجاوب معنا وأعاد النظر فيها» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٢/١٢/٥)؛ وأوضح أبو مازن انه «لا بدّ من فهم ان طبيعة المسارات العربية مختلفة عن بعضها البعض...[و] نحن نفهم أنه قد يحصل تقدّم على مسار دون الآخر، اما لسهولة القضايا المطروحة أو لطبيعة المسار نفسه، وهذا لا يعني ان الاطراف العربية تخلّت عن بعضها البعض، فالمهم ان يتفق العرب على ان الحل يجب ان يكون شاملاً، فإذا ما تم ذلك، فأنا لا أعتقد بأن هناك تخوفاً في حال احراز تقدّم على مسار دون المسارات الاخرى» (من مقابلة مع أبو مازن، **القدس العربي**، ١٤ ـ ١٩٩٢/١١/١٥، ص ٥). وقد أوضح مصدر أردني «ان الاردن لن يوقع أبداً معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل، وأن توقيع مثل هذه المعاهدة لن يتمّ الّا بعد استشارة الاطراف العربية الاخرى وبالاتفاق معها في إطار سلام شامل» (**تشرين**، دمشق، ١٩٩٢/١١/٢)؛ وصرّح المصدر بعد لقاء رئيس وزراء الاردن، زيد بن شاكر، مع الوفد الفلسطيني بأن الجانبين «أكدا أهمية مواصلة التنسيق والتشاور مع الاشقاء في سوريا ولبنان ومصر لتجسيد موقف عربي واحد... وأن الاردن سيدرس الوثيقة التي يحملها الوفد الاردني بدقّة،

وسيدخل عليها التعديلات الضرورية اللازمة قبل التصديق عليها» (المصدر نفسه).

وقد انتهت الجولة السابعة من مفاوضات السلام، كسابقاتها، دون تقدّم يذكر؛ واتفق الجانبان، الاردني والاسرائيلي، «على بدء بحث مشاكلهما المشتركة على مستوى الخبراء حتى من دون التوقيع، رسمياً، بالاحرف الاولى على اتفاق بشأن جدول أعمال» (القدس العربي، ١٨/١١/١٩٩٢).

وعلّق رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدرعبدالشافي، بالقول ان «ما سمعناه لا يجعلنا متفائلين على الاطلاق بشأن عملية السلام... كل أجوبة الاسرائيليين كانت سلبية... [و] اذا استمر الاسرائيليون في هذه الطريق فهذا يعني ان لا سلام على المدى المنظور» (المصدر نفسه، ٢٠/١١/١٩٩٢).

كما استمرت المحادثات بين الجانبين، اللبناني والاسرائيلي، تتعثّر «بسبب الخلاف الكامل حول قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥» (المصدر نفسه، ١٨/١١/١٩٩٢)؛ وأعلن رئيس الوفد اللبناني، سهيل شماس، انه «يجب على الطرفين ان يبحثا وفق أي اجراءات وأية معطيات يمكن دعوة خبراء عسكريين [لبحث] ترتيبات أمنية على الحدود الاسرائيلية ـ اللبنانية» (المصدر نفسه).

أمّا بالنسبة لسوريا، فقد عبّر رئيس الوفد السوري، موفّق العلاف، في ختام الجولة السابعة من مفاوضات السلام، عن شعوره «بخيبة الأمل من عدم احراز تقدّم... [و] ان السبب هو ان الوفد الاسرائيلي لم يتحدث، في أي لحظة من المفاوضات، عن الانسحاب من جميع الاراضي السورية» (الاهرام، القاهرة، ٢٠/١١/١٩٩٢)؛ وأوضح العلاف في تصريح له «ان صبر العرب له حدود، وان المؤتمر سيكون مهدّداً إنْ لم يتم تحقيق نتائج خلال الاشهر المقبلة، وسيتعيّن القيام بمساع أخرى»، مضيفاً «انه يحتمل ان تتصاعد التوترات في المنطقة وقد تزداد الانتفاضة قوة، وهو ما ليس في مصلحة أحد» (الشعب، ٥/١٢/١٩٩٢).

هل هناك مساعٍ أخرى؟

قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في تصريحات له عشية زيارته لفرنسا «ان الاطراف العربية في محادثات السلام لا تنوي الانسحاب منها، وهي مصرّة على التفاوض... لأن المعارك العسكرية لا تحل أية قضية... [كما] انه ليس هناك حل للنزاع في منطقة الشرق الاوسط سوى محادثات السلام، وبالتفاوض سوف نصل الى حل... [و] السبيل الوحيد للتوصل الى حل هو الاصرار على المضيّ في المباحثات... [فـ] الانسحاب من المفاوضات سيكون دليلاً على عدم تمكّننا من أنفسنا... [و] لا أعتقد ان أشقاءنا في المباحثات ينوون الانسحاب... انهم مصرّون على التفاوض، ومصرّون على هذا الموقف أمام الرأي العام العالمي» (الاهرام، ٢٠/١١/١٩٩٢).

وقد تقرّر عقد جولة ثامنة من المفاوضات في ٧/١٢/١٩٩٢، في واشنطن أيضاً.

تنسيق عربي رخو

تكاد الشكوى من تدنّي مستوى التنسيق بين أطراف التفاوض العربية تشكّل السمة التي تميّز علاقات تلك الأطراف. ففي افتتاحيتها، كتبت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية، ان المسار الذي أولته دمشق اهتماماً خاصاً «كان السعي الى توفير الحدود الدنيا للتنسيق العربي والوصول الى رؤية مشتركة للحل، والتمسّك بالثوابت القومية وعدم الانفراد بعقد صفقات نهائية مع اسرائيل، ولا بدّ من القول ان تحقيق تقدّم في هذا المسار كان أمراً ليس سهلاً، فالوضع العربي السيء القى بظلاله على الموقف العربي التفاوضي، والأوهام حول امكانية اقتناع اسرائيل بالسلام كانت تظهر هنا وهناك وتعبّر عن نفسها بصيغ مختلفة» (محمد خير الوادي، تشرين، ٣٠/١١/١٩٩٢).

وفي سياق الشكوى من التنسيق، قال المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني، د. نبيل شعث، ان «ما اتفق عليه في القمم العربية ومجالس التنسيق العربية... ويتعلّق بالفهم العربي للتطبيق الكامل لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وللحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني... لكن المشكلة هي كم من الدعم والضغط يعطى الشعب الفلسطيني لتحقيق تلك الثوابت. وأرى ان أمتنا وأنظمتنا العربية مقصّرة تجاه ذلك تقصيراً

كبيراً» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١١/٢٣)؛ وفي السياق نفسه، تشكّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، من دعم سوريا لمعارضة منظمات فلسطينية لـ م.ت.ف. حيث قال: «أنا أسأل اخواني في دمشق، يعني هم الآن يحتضنون الفصائل العشرة التي تفتح علينا الاذاعات ضد المسيرة السلمية، أليست سوريا مشاركة معنا في هذه المسيرة؟... ولماذا لا تنتقد المفاوضات السورية؟... أنا أفهم انه اذا كانت هناك حرية رأي فلتكن لنقد جميع المواقف؛ أما نقد الموقف الفلسطيني فلصالح من اضعاف الموقف الفلسطيني المفاوض» (من مقابلة مع عرفات، **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٣٠، ص ٤).

وحين طالب الوفد الفلسطيني في اجتماعات وزراء خارجية دول الطوق التي عقدت في لبنان، في ١٩٩٢/١٢/٥، بمقاطعة الجولة الثامنة احتجاجاً على الاسلوب الاسرائيلي التفاوضي، أقنعته الوفود الاخرى بعدم جدوى المقاطعة، وعلّق وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، على الموقف الفلسطيني بالقول: «اعتقد انهم اقتنعوا بوجهة نظر بقية الوفود العربية، لأنهم كانوا قد شاركوا قبل ثلاثة أيام في متعدّدة [الطرف] التي عقدت في لندن، وهذا يعني انهم لو كانوا جادّين بالمقاطعة، واتخذوا قراراً حاسماً بالمقاطعة لما شاركوا في اجتماع متعدّدة [الطرف] في لندن» (من مقابلة مع الشرع، **البعث**، دمشق، ١٩٩٢/١٢/٦، ص ١ و١١)، وسوريا لا تشارك في المباحثات متعدّدة الطرف.

وكانت الوفود العربية أعلنت عن مشاركتها في الجولة الثامنة قبل اجتماع وزراء خارجية دول الطوق، باستثناء الوفد الفلسطيني، الذي أعلن رئيسه، د. عبدالشافي «ان قراراً فلسطينياً لم يتخذ بعد... مع علمنا بأن الاطراف العربية الاخرى قررت المشاركة، وهذا يجعل احساسنا بعدم أهمية الذهاب الى واشنطن غير وارد نظراً لهذا الموقف العربي... [فـ] لما اجتمع رؤساء الوفود بعد اختتام الجولة السابعة تمّ الاتفاق على ترك القرار لاجتماع وزراء الخارجية الأربعة المقرر عقده في العاصمة اللبنانية أوائل كانون الأول (ديسمبر)... [وقد] تمّ ارجاؤه ممّا حدا بالاطراف العربية الثلاثة الى اتخاذ قرارها» (من مقابلة مع عبدالشافي، **القدس العربي**، ١٩٩٢/١١/٢٤، ص ٤).

وهكذا جاء اجتماع وزراء خارجية دول الطوق في ١٩٩٢/١٢/٥، في لبنان، لتأكيد ما كانت قد قررته الوفود العربية المفاوضة وهي في واشنطن، وأعربوا في البيان الختامي «عن أملهم في ان تحقّق المحادثات الثنائية المقبلة تقدّماً في جميع المسارات» (**تشرين**، ١٩٩٢/١٢/٥)؛ وقال وزير الخارجية السوري، «ان وجهة نظر الوفود العربية قد أقنعت الوفد الفلسطيني بالمشاركة في الجولة المقرّرة» (**الشعب**، ١٩٩٢/١٢/٦)؛ كما كان الرئيس الفلسطيني تلقّى رسالة خاصة من الرئيس المصري، حسني مبارك «تشير الى أهمية المشاركة الفلسطينية في الجولة الثامنة من المفاوضات» (**المصدر نفسه**). مع ذلك جاءت المشاركة الفلسطينية مقلّصة، وأرسلت م.ت.ف. وفداً محدوداً «احتجاجاً على العقبات التي تضعها اسرائيل أمام تقدّم المفاوضات في المسار الفلسطيني» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٧)؛ وقال رئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. ياسر عبدربه، «ان أعضاء من خارج الارض المحتلة سيشاركون في الاجتماعات... وأما وفد الارض المحتلة فسيقتصر على رئيس الوفد... والناطقة باسم الوفد... ونائب رئيس الوفد... وسعاد العامري وغسان الخطيب» (**المصدر نفسه**).

ولم تكن النتائج في الجولة الثامنة مختلفة عن سابقاتها، فقد قال الرئيس السوري، حافظ الاسد، في كلمة في حضور المؤتمر العام للاتحاد العام للعمّال في سوريا «لم تقدّم اسرائيل شيئاً جديداً يفتح طريق السلام، وما يقولونه اليوم ويسمّونه جديداً سمعناه منذ زمن بعيد» (من كلمة الأسد، **الثورة**، دمشق، ١٩٩٢/١٢/١٥، ص ٤ و٥).

وقال الرئيس الفلسطيني، عرفات: «ان المحادثات بين الوفدين، الفلسطيني والاسرائيلي، في واشنطن، لم تحقق أي تقدّم على الاطلاق، ومن ثم فان الجولة لم تسفر عن شيء» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/١٧).

لكن وزير الخارجية اللبناني، فارس بويز، رأى «ان مفاوضات السلام الجارية في واشنطن بين العرب واسرائيل محكوم عليها بالتقدّم، وان المسألة المطروحة، حالياً، هي سرعة هذا التقدّم وليس مستقبل المفاوضات نفسه... [فـ] الجميع

وصلوا في مفاوضات واشنطن الى نقاط معيّنة يصعب التراجع عنها، وكل طرف حصل على بعض العناوين والافكار الايجابية، وهو يرغب في تثبيت ما حصل عليه والمضي نحو خطوات تطبيقية» (الخبر، الجزائر، ١٩٩٢/١٢/١٥).

وقد صادف اليوم الاخير من جولة المفاوضات الثامنة اتخاذ اسرائيل قراراً بابعاد ٤١٥ فلسطينياً رداً على اختطاف وقتل حارس حدود اسرائيلي، فقررت الوفود العربية المفاوضة مقاطعة جلسات اليوم الاخير (الشعب، ١٩٩٢/١٢/١٩).

وأثار قرار الابعاد اياه ردود فعل عربية تراوحت بين الشجب والتنديد والادانة، فقد ندّد الامين العام لجامعة الدول العربية، عصمت عبدالمجيد، بقرار الابعاد، مؤكداً «انه قرار سيعرقل مسار السلام في الشرق الاوسط، وانه انتهاك واضح لحقوق الانسان ولاتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي الاشخاص تحت الاحتلال» (المصدر نفسه). واعتبر وزير الدفاع اللبناني، محسن دلول «ان ترحيل الفلسطينيين [الى لبنان] بمثابة اعتداء اسرائيلي على لبنان» (المصدر نفسه). امّا مصر فطالبت اسرائيل «بالرجوع عن قرارها... لتمكين عملية السلام من الاستمرار... وحتى لا يؤدي ذلك لردود فعل تضرّ بعملية السلام الحالية» (السلام، الجزائر، ١٩٩٢/١٢/١٩). وطلب الاردن من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن «الضغط على اسرائيل للحيلولة دون تنفيذ قرارها بابعاد الفلسطينيين» (الخبر، ١٩٩٢/١٢/١٩). وندّدت وزارة الخارجية الجزائرية، في بيان لها، بهذا «القرار التعسّفي الذي يمكن ان يؤدي الى القضاء على مفاوضات السلام في الشرق الاوسط». ودعا البيان «المجموعة الدولية والمشرفين على مفاوضات السلام في الشرق الاوسط الى التحرّك بسرعة... [و] استعمال كل وسائل الضغط التي بحوزتهم من أجل تفادي تطبيق هذا القرار التعسّفي» (الشعب، ١٩٩٢/١٢/١٩).

وقد اتخذ مجلس الامن الدولي القرار ٧٩٩، رداً على القرار الاسرائيلي وما ورد في القرار المذكور مطالبة «اسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال بأن تكفل عودة جميع المبعدين» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/٢٠). وطالب الامين العام لجامعة الدول العربية الامم المتحدة «بتطبيق الفصل السابع من ميثاقها والخاص باستخدام القوة ضد اسرائيل، اذا ما رفضت تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الخاص بالمبعدين الفلسطينيين من الارض المحتلة» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/٢٣).

وكانت م.ت.ف. وجّهت في ١٩٩٢/١٢/١٧، مذكرة عاجلة الى جامعة الدول العربية «دعت فيها الى ضرورة التحرّك الرسمي العاجل مع مختلف الهيئات الرسمية الامريكية والاوروبية لوقف ما يجري من عدوان على الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، والغاء قرار حكومة [اسحق] رابين ووقف عملية الابعاد» (القدس العربي، ١٩٩٢/١٢/١٨). كما وجّه الرئيس الفلسطيني نداء الى الدول الغربية «للتحرك على كافة الاصعدة لوقف عمليات الابعاد ضد المئات من المواطنين الفلسطينيين في الارض المحتلة» (المصدر نفسه)؛ وبدا، مرة أخرى، ان الفلسطينيين يدعون الى وقف المفاوضات، حيث قال رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي: «ان الوفد الفلسطيني لن يستأنف المفاوضات طالما لم تتراجع اسرائيل عن قرار ابعاد ٤١٥ فلسطينياً» (الشعب، ١٩٩٢/١٢/٢٣).

وعقد وزراء خارجية دول الطوق في ١٩٩٢/١٢/٢٥، في القاهرة، اجتماعاً بناء على طلب م.ت.ف. بحثوا فيه الاجراءات التي يمكن ان تتخذها دول التفاوض العربية حيال مسألة ابعاد الفلسطينيين، الاّ ان مسألة وقف المفاوضات لم تبحث، حيث قال وزير الخارجية الاردني، كامل ابو جابر، ينبغي «ان يكون اجتماع وزراء خارجية دول الطوق الخمسة، مصر وسوريا وفلسطين والاردن ولبنان قد تطرّق... لتعليق المشاركة في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية» (الشعب، ١٩٩٢/١٢/٢٨)؛ وأكد ابو جابر على «ضرورة الاستمرار في عملية السلام، موضحاً ان انسحاب العرب منها من شأنه ان يلحق بهم خسارة» (الخبر، ١٩٩٢/١٢/٢٨).

أحمد شاهين

قضية المبعدين والبحث عن مخرج

أين أصبحت الجهود السلمية للولايات المتحدة الاميركية بعد ان انتهت الجولة الثامنة من المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية؟ وكيف ستنعكس أزمة «المبعدين الفلسطينيين» على هذه العملية؟ وما هو دور الولايات المتحدة الاميركية والامم المتحدة في «حلحلة» مواقف الاطراف المتنازعة بشأنها؟ هذه هي الأسئلة التي شغلت، خلال الشهرين الماضيين، غير وسط سياسي ودبلوماسي في المنطقة وخارجها.

في رأي الاوساط السياسية والدبلوماسية المتابعة، ان الراعي الاميركي ما زال معنياً بعملية السلام أكثر من أي وقت مضى، وانه مستمر في تقديم الافكار لتذليل العقبات بين مختلف الاطراف المتفاوضة. ونقلت تلك الاوساط عن مصادر أميركية مسؤولة حرص الراعي الاميركي على لعب دور «الوسيط الصادق»، والتذكير بالعمل على «التقريب بين وجهات نظر الاطراف العربية والاسرائيلية المتضاربة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/١٢/١٩٩٢).

وبغية اضفاء صدقية على هذا الدور، شدّد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في القول على ان المفاوضات «حققت تقدماً»، على الرغم من كل ما يقال، وان بلاده تعتقد ان المفاوضات هي «الطريق الحقيقي الوحيد»، وانها «الفرصة الوحيدة» لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وانهاء معاناة الاطراف المتنازعة، و«الطريق الوحيد» للوصول الى سلام عادل وشامل بناء على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وان الموضوع ليس ما اذا كانت الكأس «نصفها فارغ أو نصفها مملوء»، اشارة الى التشاؤم والتفاؤل، بل انه ـ على حد قوله ـ «ان الكأس تمتلىء». وفسّر هذا الاعتقاد التفاؤلي بقوله: «ان أطراف المفاوضات حدّدت، في محادثاتها، الموضوعات الجوهرية والعناصر الاساسية الثلاثة اللازمة من أجل تحقيق سلام حقيقي، وهي السلام والامن والارض» (**الواشنطن بوست**، ١٩ ـ ١٠/١٢/١٩٩٢). لكنه، في المقابل، أعلن تفهّمه للقائلين ان المفاوضات لم تحرز تقدّماً، فأشار الى ان المقصود بذلك هو عدم احراز التقدّم الجوهري الكبير المنشود، وهو أمر غير مستبعد؛ فالعملية، على حدّ تعبيره، «صعبة وشاقة وطويلة، وان صراعاً معقّداً كالصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا يمكن حلّه بين ليلة وضحاها. وان جوهر الامر هو ترسيخ جذور العملية التي بدأت واستمرت. وان الجولة الثامنة حققت تقدّماً مثلها مثل الجولة التي سبقتها». لكنه رفض الكشف عن تفاصيل التقدّم الذي تمّ احرازه، مكتفياً بالقول: «من جهتنا، أحد الطرفين الراعيين للمؤتمر، نعتقد ان القواعد والاسس تمّ بناؤها، الآن، من أجل احراز التقدّم الجوهري في المستقبل القريب». ونفى، في الوقت عينه، انه يحاول اعطاء صورة «وردية» عن النتائج، خلافاً للصورة القاتمة التي أعطاها المفاوضون العرب. واعترف ان خلافات جوهرية لا تزال قائمة بين الاطراف المتنازعة؛ ولذلك، ومن أجل ان تستمر عملية التفاوض، فانه ينبغي ملاحظة، ان جميع الاطراف عبّرت للرئيس الاميركي، جورج بوش، وفي بياناتها، عن عزمها واصرارها على استمرار العملية ودفعها قدماً من أجل بلوغ أهدافها النهائية» (**المصدر نفسه**).

خيارات مقفلة

واذا ما كان الطابع «التفاؤلي» طغى على ما عداه في تقويم المسؤول الاميركي لمجرى مفاوضات الجولة الثامنة، فان قرار الحكومة الاسرائيلية القاضي ابعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني الى لبنان أشاع جواً من التشاؤم على المسيرة السلمية برمتها. ففي واشنطن، طالبت الوفود العربية الى محادثات السلام الرئيس الاميركي بالتدخل واتخاذ

موقف قوي لاقناع اسرائيل بالتراجع عن قرار الابعاد. وأكد رؤساء الوفود ان قرار حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، سيؤثر، سلباً، على عملية السلام، وقد يؤدي الى انهيارها (**الحياة**، لندن، ١٨/١٢/١٩٩٢).

هكذا سارعت الادارة الاميركية في ادانة قرار الحكومة الاسرائيلية، ودعتها، في المقابل، الى وقف هذه السياسة فوراً ونهائياً، والتقيّد كلياً باتفاقية جنيف الرابعة. وفي الوقت الذي أشارت فيه الى أنها «تتفهم» المشكلة الامنية التي تواجهها اسرائيل «نتيجة الهجمات الارهابية»، ذكّرت الحكومة الاسرائيلية الى ان كل الاتهامات الموجّهة الى الاشخاص يجب ان تتمّ بموجب القانون وأمام المحاكم في اطار العملية القانونية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩ ـ ٢٠/١٢/١٩٩٢).

من جهته، دعا وزير الخارجية الاميركية بالوكالة، لورانس ايغلبرغر، اسرائيل الى الرجوع عن قرارها واعادة المبعدين الى ديارهم، أو أقله، «ايجاد طريقة أخرى لحل المشكلة واخراجهم من الوضع السيء الذي يواجهونه»، وأكد استعداد بلاده للمساعدة في ايجاد حل لهذه المشكلة (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٩٢). الاّ ان عدداً من المسؤولين الاميركيين لم يشاطر الوزير الاميركي «عدم حرصه من النبرة التي استخدمها»، ولاحظوا ان ما أعلنه ايغلبرغر «ليس جديداً على الرغم من انه يبدو وكأنه يتجاوز حدود السياسة المرسومة»، وفسّروا كلامه بالقول: «ان ايغلبرغر حاول ان يتفادى القول ان واشنطن معنيّة مباشرة بالأزمة، وانه أراد ان يقول ان الدور الاميركي ليس نشطاً، بما فيه الكفاية، في السعي الى ايجاد حل للمشكلة» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٢/١٩٩٢).

تجلّى هذا الموقف الاميركي، بصورة أوضح، في سياق المناقشات التي سبقت صدور قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، عندما ادّت المفاوضات داخل أروقة المجلس الى اضعاف ملموس للنص الأصلي لمشروع القرار، وهو ما وصفته أوساط دبلوماسية اميركية بـ «الموقف المتوازن»، حيث سعت الولايات المتحدة الاميركية الى اضعاف أي آلية لمتابعة امتثال اسرائيل ضمان عودة المبعدين الى ديارهم، وسعت، كذلك، الى اضعاف الفقرة التي طلبت الى الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، ارسال مبعوث خاص للتأكد من امتثال اسرائيل للقرار، واستبدلتها بفقرة تكتفي بالطلب الى الامين العام مجرد «النظر في ارسال مبعوث الى المنطقة لمتابعة الامر مع الحكومة الاسرائيلية» (**الحياة**، ٢٠/١٢/١٩٩٢).

كان هذا الموقف واضحاً، بشكل جلّي، في حديث المندوب الاميركي لدى المنظمة الدولية، ادوارد بركنز، الذي شدّد على أسف حكومته «لاتخاذ الحكومة الاسرائيلية خطوتها وتنفيذ الابعاد؛ وهي بذلك تسقط في أيادي اولئك الذين يهدفون الى اغراق عملية السلام». وتابع القول: «بينما اتخذنا موقفاً متماسكاً بادانة الابعاد، كما نفعل الآن، لا يمكن لنا تجاهل الجرائم ضد الاسرائيليين، التي سبقت هذا الابعاد، بل علينا ادانتها بشدة، وهي جزء من الاستراتيجية المتعمّدة لتقويض العملية السلمية». وأشار السفير الاميركي الى قلق حكومته «العميق» من «تصاعد العنف أخيراً» في الارض المحتلة، ودعا جميع الاطراف الى «تجنّب اتخاذ اجراءات من جانب واحد، إنْ لجهة الابعاد، أو أعمال العنف التي تصعّد التوتر» (**المصدر نفسه**).

وعلى كل حال، فقد طالب مجلس الامن الدولي في قراره اسرائيل بضمان العودة «الآمنة والفورية» للمبعدين الفلسطينيين. وطلب الى الامين العام للامم المتحدة «النظر في ارسال ممثل الى المنطقة، لمتابعة الامر مع الحكومة الاسرائيلية... وتقديم تقرير الى المجلس». ودان «بشدة» ابعاد المئات من المدنيين الفلسطينيين، وعبّر عن «معارضته القاطعة» لاجراءات الابعاد التي تقوم بها اسرائيل بصفتها «الدولة المحتلة». وتبنّى المجلس قراره بالاجماع، وأكد فيه، مجدداً، انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال على «جميع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس»، وأكد، مجدداً، «ان ابعاد المدنيين يتنافى مع التزامات» اسرائيل بموجب هذه الاتفاقية (**المصدر نفسه**).

في هذا السياق، استمرت التحرّكات الاميركية، عبر القنوات الدبلوماسية، لايجاد مخرج للازمة في ضوء قرار مجلس الامن الدولي. من هنا،

لفتت أوساط دبلوماسية مطلعة في واشنطن الانتباه الى ما أشار اليه مسؤول كبير في الادارة الاميركية، حيث ذكر انه لا يعرف، في الوقت الحاضر، كيف ستحل مسألة المبعدين، وان الحل لا يزال غير واضح، وربما حُلت المشكلة مع مرور الوقت، «لكنني لا أعرف كيف، وآمل في ان يتجنب الاطراف وضع أنفسهم في صندوق واقفال الخيارات». وامتنع عن تحديد الجهة المسؤولة عن هؤلاء المبعدين وعن حل المشكلة، قائلاً: «نحن ضد الابعاد، ولا نعتقد انها الطريقة المناسبة، وهي منع العملية القانونية من ان تأخذ مجراها». وأضاف انه لا يمكن الولايات المتحدة الاميركية ان تفعل الكثير في هذا المجال؛ أو «لا نستطيع أن نجبر أحداً على القيام بأي شيء. ولسنا في موقع لاجبار اسرائيل أو غيرها على تغيير موقفها... كل ما نستطيع القيام به هو ان نشرح المشكلة وما هو الثمن؟» (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

مَنْ المسؤول عن ايجاد مخرج؟ أجاب: «نحن نعارض الابعاد، ونعتقد ان على الاسرائيليين القيام بعمل ما للمساعدة على حل هذه المشكلة». وهل كان تصويت الولايات المتحدة الاميركية على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الذي دان الابعاد أقصى ما ستقوم به واشنطن للمساعدة على الحل؟ أجاب المسؤول الاميركي: «اننا نبذل جهوداً، ونتحدث الى جميع الاطراف، بمن فيهم اسرائيل عما يمكن القيام به. ومن غير الواضح ان هناك أي شيء آخر يمكن ان نفعله أكثر من التحدث مع الاطراف معرفة ما إذا كانت ثمة طريق للمساعدة على حل هذه المشكلة». وأكد ان بلاده لن تعود الى الامم المتحدة، من جديد، لمتابعة المسألة، وقال: «لا أعتقدّ اننا متحمسون لذلك». لكنه توجه الى الطرفين، العربي والاسرائيلي، قائلاً انه «من المهم الا تستبعد الخيارات المتوافرة لديهما، وألا يتخليا عن المرونة في مواقفهما» (**المصدر نفسه**).

بيد ان مسؤولين آخرين في الادارة الاميركية كانوا أكثر تحديداً في تصريحاتهم، إنْ في ادانتهم الصريحة لعملية الابعاد، أو في تحميل اسرائيل مسؤولية ما آلت اليه الاوضاع في المنطقة. في هذا الشأن، أعلن مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان «الامم المتحدة هي أفضل أداة لمعالجة هذه المسألة». وأوضح، ان سياسة بلاده من الابعاد «واضحة جداً»، وعبّر عن عدم رضا واشنطن عن قرار الحكومة الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٢/١٢/٢٨). من جهته، رأى المسؤول في قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي، ريتشارد هاس، ان سياسة الابعاد «خاطئة»، كونها تثير أسئلة قانونية وسياسية، فضلاً عن انها «غير مثمرة»، لأنها لا تحل المشكلة الامنية، وتؤدي الى تعقيدات سياسية للاسرائيليين ولعملية السلام في المنطقة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٧).

على الرغم من ذلك، فان السؤال الذي طرحته العديد من الاوساط السياسية، هو: أي موقف ستتخذه واشنطن من تل ـ أبيب اذا ما استمرت الاخيرة في تعنتها ولم تتجاوب مع مساعي الحل التي تقودها الامم المتحدة؟ هل تكتفي بالحرد منها والتوقف عن هذه المساعي، كما فعلت من قبل مع كل المبادرات والتحركات، أم ان عزم ادارة الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون، سيكون أشد وأقوى من عزم الادارة الاميركية السابقة؟

تعدّدت الاجابات، في هذا الشأن، لكنها أجمعت على انه لم يكن في استطاعة رئيس الحكومة الاسرائيلية ان يتخذ قرار الابعاد الجماعي للفلسطينيين لو لم يكن واثقاً من ان الرئيس الاميركي الجديد لنْ يذهب بعيداً في ادانة اسرائيل، ولن يبدأ عهده بمواجهة معها (**المصدر نفسه**، ٩ ـ ١٠/١٢/١٩٩٢).

بالفعل، حرصت الدبلوماسية الاميركية، في البداية، على «تفعيل» جهود الامين العام للامم المتحدة لحل هذه المشكلة. من هنا، مثلاً، أوضحت وزارة الخارجية الاميركية أنها تأمل في «تلافي صدور قرار» جديد من مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات على اسرائيل، لكنها امتنعت عن قول ما اذا كانت ستستخدم حق النقض (الفيتو). وقال الناطق باسمها، ريتشارد باوتشر، «اننا نرغب، بقوة، في تلافي صدور قرار من مجلس الامن الدولي يقضي بفرض عقوبات على اسرائيل، استناداً الى البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، في شأن هذا الموضوع»، وأضاف: «نعتقد ان أي تحرّك، الآن، من جانب مجلس الامن الدولي سيكون سابقاً لأوانه الى

ان يستنفد الامين العام كل جهوده» (**الحياة**، ١٣/١/١٩٩٣).

هل تعني حصيلة هذا الكلام رفضاً للمقترحات الداعية للعودة الى مجلس الامن الدولي من جديد؟

جاءت الاجابة، جزئياً، على لسان مصادر اميركية مسؤولة، حين أعلنت رغبة الادارة الاميركية في ايجاد حل لقضية المبعدين الفلسطينيين، وتفادي العودة، مجدداً، الى مجلس الامن الدولي. وأكدت انها تجري اتصالات مع العرب والاسرائيليين لتحديد موعد الجولة الجديدة للمفاوضات الثنائية، وان «ذلك قد ينتظر جولة وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، على الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١/١٩٩٣).

ويبدو ان الطلب الاميركي نابع، في الاساس، من الرغبة الاميركية في حل مشكلة المبعدين وتفادي الذهاب الى مجلس الامن لطلب فرض عقوبات على اسرائيل، ومن عدم دفعها عنوة الى ممارسة حق النقض (الفيتو)، الامر الذي قد يؤدي الى مشكلة لها في بداية عهد كلينتون، وبالتالي اتهامها بالازدواجية في التعاطي مع قرارات الامم المتحدة (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٥/١/١٩٩٣).

ثمة اعتبار آخر كشف عنه مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاسرائيلية، بقوله انه «ليس للاميركيين أي مصلحة في التصويت على عقوبات ضدنا، لأن هذا الامر سيوجه ضربة قاضية لعملية السلام... ان ارادة الابقاء على هذه المفاوضات ستطغى على أي اعتبار آخر» (**جيروزاليم بوست**، ١٢/١/١٩٩٣).

تهمة «الازدواجية»

في هذه الاثناء، أوصى الامين العام للامم المتحدة مجلس الامن الدولي بـ «اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان احترام» اسرائيل قراره الخاص بالمبعدين الفلسطينيين. ويعتبر ذلك المرة الاولى التي يطرح فيها احتمال فرض العقوبات على تل ـ أبيب بموجب البند السابع من ميثاق المنظمة الدولية. فقد أعلن غالي في تقريره الى المجلس «ان رفض اسرائيل ضمان عودة المبعدين الفلسطينيين في شكل آمن وفوري، كما طالب القرار ٧٩٩ يشكّل، في رأيي، تحدياً لسلطة مجلس الامن الدولي». وأشار الى «تهمة الازدواجية»، وتأثيرها في صدقية المجلس، عندما قال في تقريره: «ان ثمة شعوراً متزايداً لدى المجتمع الدولي بأسره، بأن مجلس الامن الدولي، بعدم ضغطه لحمل اسرائيل على الامتثال لقراراته، وآخرها القرار ٧٩٩ لا يعير أهمية متساوية لتنفيذ كل قراراته. وفي هذه الظروف سأكون قد قصّرت في أداء واجبي اذا لم أوصي مجلس الامن الدولي باتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان احترام قراره الاجماعي المتضمن في القرار ٧٩٩» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٧/١/١٩٩٣).

كما انطوى تقرير الامين العام على مسألة الحماية الفائقة الاهمية التي طالب بها الفلسطينيون لسنوات، وجاء فيه: «من أجل ادراك خطورة الوضع الذي تناوله قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ ادراكاً تاماً، من المهم ان نذكر ان عملية الابعاد التي نفّذتها الحكومة الاسرائيلية في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ما هي الاّ أحدث حلقة في سلسلة انتهاكات اسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة. وقد تناول مجلس الامن الدولي، مراراً وتكراراً، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ مسألة سلامة المدنيين الفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال الاسرائيلي، وحمايتهم. لهذا السبب، وفي ضوء الطلبات التي قدّمها الزعماء الفلسطينيون اليّ والى [جيمس] جوثاه و[شيمنايا] غاريخان، في اثناء زياراتهما للمنطقة، أنوي ان أبدأ محادثات مع السلطات الاسرائيلية لاقامة آلية رصد تابعة للأمم المتحدة في الارض المحتلة، كما أُقترح في القرار الرقم ٦٨١ [١٩٩٠]، وسيكون من شأن ذلك ان يطمئن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي الى ان المجتمع الدولي لم يهمل حاجتهم الى السلامة والحماية، وهي حاجة يجب تلبيتها، بغض النظر عن تقدّم محادثات السلام». وأكد غالي ان «التطورات التي هي موضوع هذا التقرير، تؤكد الحاجة الى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط. وان هذا الهدف كان، منذ أمد بعيد، وسيظل موضع تركيز جهود الامم المتحدة. وان استمرار الوضع في الارض المحتلة قابل للانفجار يبقى موضع قلق شديد، ويملي على المجتمع الدولي، أكثر فأكثر، ألا يدخر وسعاً في سعيه الى

ايجاد تسوية». وتعهّد ان يظل «ملتزماً القيام بكل ماهو ممكن للمساعدة في هذا المسعى» (**المصدر نفسه**).

بيد ان الدبلوماسية الاميركية لجأت، من جديد، الى استخدام جميع الوسائل المتاحة من أجل كسب الوقت وتأخير بت مجلس الامن الدولي تقرير الامين العام للامم المتحدة في شأن المبعدين الفلسطينيين، وأصرّت، في المقابل، على الموقف المعارض لأي تحرّك داخل المجلس. ولكنها توقفت عن استعمال عبارة «استهلاك الجهود الدبلوماسية»، وباتت تردد، على نطاق واسع عبارة «التحدث مع الاسرائيليين للتوصل الى حل» (**المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٩٣).

على هذا الاساس، اتصل وزير الخارجية الاميركية برئيس الوزراء الاسرائيلي، في محاولة جديدة لنزع فتيل الازمة الناشئة، والبحث عن حل سريع لها يعيد المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم، ويفتح الطريق أمام استئناف مفاوضات السلام الثنائية في المستقبل القريب (**النهار**، بيروت، ٣٠/١/١٩٩٣).

كما بعث كريستوفر برسالة خطية الى رابين نقلها اليه السفير الاميركي في تل ـ أبيب، وليام هاروب، حذّره فيها من ان فشل الحكومة الاسرائيلية في نزع فتيل أزمة المبعدين الفلسطينيين يهدّد بعرقلة مسار عملية السلام. واقترح ان تبحث اسرائيل عن طريقة «تسمح بعودة عدد كبير منهم سريعاً»، والاّ فان مجلس الامن الدولي سيتحرك باتجاه فرض عقوبات عليها. وأبلغ الى رابين ان الادارة الاميركية الجديدة تحبّذ تفادي استخدام حق النقض (الفيتو)، لأن من شأن ذلك تدمير صدقية الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، وحمل الاطراف العربية على تفادي حضور الجولة المقبلة من محادثات السلام، كما ان من شأن ذلك ان يؤدي الى عرقلة، بل ربما تأجيل قيام كريستوفر بجولته الشرق أوسطية في أواخر شباط (فبراير) ١٩٩٣. ونُسب الى الوزير الاميركي قوله، ان استخدام حق النقض (الفيتو) للاعتراض على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ سيخلق تعقيدات بوجه المساعي الاميركية الرامية الى تنفيذ القرارات الصادرة عنه حيال العراق وحرب البوسنة (**الواشنطن بوست**، ٣٠ ـ ٣١/١/١٩٩٣).

وما يبدو واضحاً، حتى الآن، ان قضية المبعدين الفلسطينيين باتت تستأثر باهتمام كبير وملحّ في الادارة الاميركية على أعلى مستوياتها، كونها مرتبطة بأكثر من مسألة خارجية في المنطقة وخارجها، وان حل الازمة وتعقيدها سيؤثر، سلباً او ايجاباً، في ما تنوي الادارة الاميركية القيام به.

د. نبيل حيدري

انعطاف نحو فقدان السيطرة الامنية

تعزّز، وتأكد، في الآونة الاخيرة، الاتجاه المتنامي للمواجهة العنيفة بين ناشطي الانتفاضة وخلاياها المسلّحة من جهة وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية وأجهزته الامنية من جهة أخرى. وقد برز هذا الاتجاه في أعقاب تراس، اسحق رابين، الحكومة الاسرائيلية بقليل. وفسّر ذلك بالنتائج السلبية لاصطدام الآمال المتزايدة بتقدّم مفاوضات السلام الثنائية بحدود المقترحات الاسرائيلية، ممّا خلق ردّة فعل شعبية، وأوجد خيبة أمل، تلاقتا مع رغبة القوى الفلسطينية المعارضة في اعاقة عملية السلام. وفي وقت رفضت الحكومة الاسرائيلية الجديدة إتخاذ مبادرات سياسية أو أمنية جدية من شأنها قلب الاوضاع الميدانية وبناء الثقة في الارض المحتلة، على العكس من ذلك أصرّت على التعامل مع كل تحدٍ لسيطرتها بتشديد الاجراءات العسكرية المضادة. واذ عكس ذلك العقلية التقليدية لحزب العمل والعجز المطلق عن التعامل مع الظاهرة الفلسطينية سوى عسكرياً وأمنياً، فانه عكس أيضاً الرغبة في تفادي انتقادات اليمين الاسرائيلي.

ظهرت مؤشرات هذا النهج الاسرائيلي «العسكرتاري» في مواجهة التطورات الميدانية والسياسية على حدّ سواء، وأبرزها ارتفاع عدد الاصابات الفلسطينية ولجوء سلطات الاحتلال مجدداً الى العقوبات والاجراءات الجماعية كغلق المناطق ومنع التجول. الاّ ان اللافت هنا هو استمرار تصاعد العمليات المسلّحة الفلسطينية كمّاً ونوعاً انعكس في ارتفاع موازٍ للاصابات الاسرائيلية. ونشأت عن ذلك مفارقة هامة تتلخّص في ان اصرار الحكومة الاسرائيلية على اختيار الرد العسكري ـ الامني وعلى صون هيبتها وسلطتها المطلقة؛ وضعاها في حالة ردّ فعل دائم، ممّا أدّى الى تدهور مستمر في الاوضاع العامة. في وقت حققت «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية نجاحات أولية في ملاحقة وقتل أو اعتقال الناشطين المسلّحين المطاردين، وفي انتزاع المبادرة الميدانية. ممّا أدّى الى تقلّص عدد الناشطين هؤلاء وتراجع دورهم، في مقابل تراجع عدد الشهداء على أيدي «فرق الموت» أو «المستعربين». وجاءت الحادثة الاولى في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، حين أعلنت مصادر فلسطينية عن قيام وحدة خاصة باعتقال شاب وشنقه في عرابة، بينما ادّعى الاعلام الاسرائيلي انه قتل على أيدي ناشطين للاشتباه بتعاونه (**القدس العربي**، لندن، ٢٠/١٠/١٩٩٢ ـ ٢٩/١٠/١٩٩٢). وبعد مرور شهر على ذلك أُعلن عن استشهاد احد أفراد مجموعات «الفهد الأسود» التابعة لحركة «فتح» في برقين، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر). وعادت الوحدات الخاصة، بمعاونة جنود نظاميين، وقتلت ناشطيْن مسلحيْن اثنين في عرابة ايضاً، بعد يومين فقط، وقد أكد شهود عيان انه تم اعدامهما بعد استسلامهما الى قوة حاصرت المنزل الذي كانا فيه (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٩٢).

في هذه الاثناء، وقع اشتباك من طريق الخطأ بين وحدة خاصة متنكّرة تابعة لـ «حرس الحدود» وأخرى تابعة للجيش الاسرائيلي تقابلتا صدفة عند سيلة الحارثية ليلة ٨ كانون الاول (ديسمبر). وقد كشفت الاذاعة الاسرائيلية عن الحادث، وأوضحت سقوط أربعة جرحى لدى الطرفين (**المصدر نفسه**، ٩/١٢/١٩٩٢). وبالمقابل، أصدرت جماعة «يش غفول» (يوجد حد) من الجنود الاسرائيليين كرّاساً كشف لا قانونية أساليب عمل «الوحدات الخاصة»، مثل اطلاق النار دون انذار والعمل بلا أحكام صارمة ومطاردة غير المسلّحين؛ وشجّعت جماعة «يوجد حد» زملاءها على عدم الانضمام الى تلك الوحدات، وهي خطوة أثارت حفيظة المسؤولين (**ميدل ايست انترناشونال**، ٦/١١/١٩٩٢).

الى ذلك، استشهد ٢٥ فلسطينياً آخر

برصاص الجيش الاسرائيلي، بينهم أربعة أطفال بين سن العاشرة والخامسة عشر، عدا عن مواطن استشهد بانفجار عبوة القتها جماعة صهيونية متطرفة داخل سوق القدس، في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، وآخر استشهد وهو يعدّ عبوة في مخيم بلاطة، في ٣ كانون الاول (ديسمبر). وبذلك ارتفع المجموع العام للشهداء منذ بدء الانتفاضة الى ١٢٤١. ولوحظ ان نصفهم، تقريباً، استشهد في خلال الاسبوعين الاخيرين من الفترة قيد المراجعة، ممّا يدل على فقدان الاسرائيليين أعصابهم وعن اشتداد المواجهة.

لم يكن لجوء سلطات الاحتلال المتزايد، الى اطلاق النار سوى احد جوانب ردة الفعل الاسرائيلية؛ اذ لجأت من جانب آخر الى تكرار أسلوبي حظر التجول وغلق المناطق. وتكثّف تطبيق هذا النمطان مع اقتراب حلول الذكرى الخامسة لاندلاع الانتفاضة، حيث تم تشديد السيطرة على معابر الدخول والخروج في الارض المحتلة، وعند النقاط الحسّاسة في داخلها. وصرّح رئيس الشرطة الاسرائيلية. يعقوب تيرنر، في ٦ كانون الاول (ديسمبر)، «اننا نعرض عضلاتنا طوال الوقت» بهدف ردع الناشطين والمواطنين الفلسطينيين (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/١٢/٧). وأضاف انه لن يأمر بغلق الارض المحتلة الّا اذا لزم الأمر (**المصدر نفسه**). وبالفعل، لم يمر سوى يومان حتى تمّ عزل قطاع غزة، وفرض حظر التجول على مناطق الضفة الفلسطينية.

وكان رئيس الشرطة نفسه، ووزير الشرطة، موشيه شاحال، اجتمعا بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) مع ممثلي الاجهزة الامنية للتداول في حيثيات تكثيف تواجد الشرطة عند «الخط الاخضر». وصرّح تيرنر بعد ذلك بأنه سيتمّ تجنيد ألف عنصر اضافي، وذلك بسبب تكاثر عدد العمال الفلسطينيين العاملين في حقول المستوطنات، والتخوّف من قيام بعضهم بهجمات ضد المستوطنين (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٠/٢٠).

الّا ان هذه الاجراءات لم تبدّد أجواء القلق والخوف، وتبيّن ذلك، مثلاً، في مواصلة البحث عن أساليب ومعدّات جديدة لمكافحة الانتفاضة، كان آخرها ـ حسب اعلان مصدر عسكري ـ تطوير طلقات جديدة للبنادق مكوّنة من الملح المضغوط، وتترك أثراً على جلد الانسان يبقى مدة يومين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٠/٢٤). والطلقة، المتوقع دخولها الخدمة قريباً، مؤلفة من ستة مقذوفات تنطلق سوياً ويصل مداها الى ثلاثين متراً كحد أقصى.

في المقابل، وقعت في الآونة الاخيرة سلسلة اعتقالات، دفعت رئيس الوزراء الاسرائيلي الى المطالبة بتسريع المحاكمات، وخصوصاً للمتهمين بأعمال المقاومة الاقل خطورة، نسبياً، مثل القاء الحجارة أو القنابل الحارقة، وذلك من أجل تخفيف الازدحام داخل السجون، على ان يعود الامر الى ماكان عليه سابقاً مع مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) (**الحياة**، ١٩٩٢/١٠/١٧). ولم يكن ذلك غريباً، فقد كشفت منظمة «بتسيلم» لحقوق الانسان ان سلطات الاحتلال أصدرت ١٤ الف أمراً بالاعتقال الاداري وحده، منذ بدء الانتفاضة (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٢/١١/٦). وأوضح وزير الشرطة شاحال، في الوقت عينه، انه توجد خطة لدى وزارته لشراء مقر قيادة الجيش في الناصرة من أجل تحويله الى سجن، وأخرى لبناء سجن جديد، ليستوعبا معاً ستمئة معتقل (**القدس العربي**، ٧ ـ ١٩٩٢/١١/٨).

وشملت حملات الاعتقال القبض على مسؤول منظمة «الجهاد الاسلامي» في منطقة رفح، في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر)، غير انه تمكّن من الافلات والفرار (**المصدر نفسه**، ١٠/٣١ ـ ١٩٩٢/١١/١). ثمّ نجحت الاجهزة الامنية، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، في اكتشاف خلية تابعة لحركة «فتح» في مخيم عايدة، بعد اصابة قائدها بانفجار عبوة كان يحملها داخل سيارة أجرة متوجهة الى حائط المبكى في القدس (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٢٦). واكتشف أمر خلية لحركة «حماس» تضمّ ١٦ عضواً في الخضر، في اليوم ذاته. وتبع ذلك، حسب اعلان المصادر العسكرية الاسرائيلية، اعتقال ٣٠ من أعضاء «الجهاد الاسلامي» (جناح فتحي الشقاقي) في الايام الاخيرة من الشهر، توزّعوا على خلايا عدة في منطقة جنين وام صفة، وقد اتهموا بزرع عبوات ناسفة منها واحدة قتلت مستوطناً وجرحت ثمانية في

١٧ تشرين الاول (اكتوبر) (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/٢).

الاّ ان الحملة الكبرى ضد «حماس» وقعت في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، حيث أعلن الجيش الاسرائيلي، عن اعتقال المئات من أعضاء «حماس» في الضفة الفلسطينية (الحياة، ١٩٩٢/١٢/٤). وقع ذلك في أعقاب عملية جريئة تمّت في جوار بيت لاهيا، في ٧ كانون الاول (ديسمبر)، في ما بلغت الحملة ذروتها في أعقاب مقتل احد أفراد «حرس الحدود»، في ١٥ الشهر، وشملت حوالى ١٢٠٠ شخص، منهم سبعمئة في الضفة وخمسمئة في القطاع (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/١١؛ والقدس العربي، ١٥ و١٩٩٢/١٢/١٦). وبموازاة هذه الاحداث، كشف المسؤولون الاسرائيليون عن تنامي المقاومة المسلّحة من خلال التقديرات التي أصدرت في مطلع الشهر عينه، وتضمّنت أعداد المطلوبين الفلسطينيين. وتعتقد أوساط الجيش، انه ما زال يواجه ثمانين مطلوباً في جنوب قطاع غزة، يؤازرهم الاهالي ويتزوّدون بكميات كبيرة من السلاح (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/١٠). ومن قبيل الصدفة، كانت المصادر الامنية الاسرائيلية أكدت، في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، اكتشاف نفق يربط مخيم رفح بالجانب المصري، لتهريب الاسلحة والناشطين (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١١/٤). فيما أعلن ناطق عسكري، في ١١ كانون الاول (ديسمبر)، انه تمّ قتل ١٤ مطلوباً وأسر ١٥٣ في خلال العام ١٩٩٢ وهو رقم أدنى بكثير من التقديرات السابقة، وان سبع أو ثماني خلايا مسلّحة فقط تنشط في الارض المحتلة (المصدر نفسه، ١٢ ـ ١٩٩٢/١٢/١٣).

غير ان تصاعد المقاومة المسلّحة أوضح ان مختلف النجاحات أو الاجراءات الاسرائيلية لم تأت بالثمار المتوقعة، والدليل على ذلك كان تصاعد الاعتداءات المسلحة للمستوطنين. ومن أبرز أفعالهم، اطلاق النار على حافلة كانت تقلّ عمالاً فلسطينيين عند «الخط الاخضر» وضرب سبعة ركاب في سيارة مدنية أخرى أوقفوها عند طريق «المسطرة»، والاعتداء على سيارة ثالثة وحرق رابعة عند «جزريل» و«غان نير»، وتعرّض عشرات المستوطنين للمواطنين عند مدخل الخليل، وقع ذلك كله بتاريخ ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) (الحياة، ١٧ و١٨/١٠/١٩٩٢). وتكرّر اطلاق النار على حافلة كانت تقلّ عمّالاً فلسطينيين، عند يعبد وجرح ثلاثة عمال في كمين آخر جنوب تل ـ أبيب، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، غير ان الحادثة الأسوأ كانت القاء عبوة ناسفة في سوق القدس الشرقية، في ١٦ الشهر، ممّا أدّى الى استشهاد مواطن وجرح ثمانية آخرين (القدس العربي، ١٩٩٢/١١/١٧).

فقدان السيطرة

كان للقلق الاسرائيلي ازاء فقدان السيطرة الميدانية في الارض المحتلة ما يبرره، اذ تزايد عدد العمليات المسلحة الفلسطينية، لكن الاكثر اثارة كان ارتفاع عدد الاصابات الاسرائيلية التي بلغت ثمانية قتلى، بينهم ستة عسكريين، و٢٧ جريحاً، بينهم ١٤ عسكرياً، عدا المصابين بالحجارة والذين بلغوا العشرات في خلال الفترة قيد المراجعة.

جاءت هذه الاصابات في وقت صدرت آخر التقديرات الاسرائيلية عن اجمالي عدد الاصابات والعمليات الفلسطينية خلال العام الجاري. اذ أوضحت مصادر الجيش ان ١١ عسكرياً ومثلهم من المدنيين الاسرائيليين قتلوا في الفترة حتى ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، مقابل ما مجموعه ثمانية قتلى العام ١٩٩١، و١٢ بين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. كما جرح ٤١٥٢ عسكرياً و١٦٢٠ من المدنيين كمجموع عام (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/٨). وحسب المصدر نفسه بلغ مجموع عمليات المقاومة المسلحة ٣٤٤ عملية اطلاق نار (عدا عن المتفجرات والهجمات الفردية) و٩٥٤ عملية القاء زجاجات مولوتوف، في خلال العام ١٩٩٢ وحتى مطلع كانون الاول (ديسمبر)، مقابل ٢٦٢ عملية اطلاق نار و٩٥٨ قنابل مولوتوف في العام ١٩٩١، و١٥٨ عملية اطلاق نار و٥٨٠ بالمولوتوف في العام ١٩٩٠. وليس غريباً، اذن، ان يعترف وزير الشرطة شاحال بأن الوضع الامني تدهور مقارنة بالعام الفائت (المصدر نفسه، ١٢ ـ ١٩٩٢/١٢/١٣).

جاء هذا الاعتراف في محله، اذ دلّت التصريحات الاسرائيلية على وقوع أربعين عملية مسلّحة في خلال الشهرين قيد المراجعة،

بينما أشارت الاحصاءات الفلسطينية الى وقوع ٣٥ هجوماً في خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) وحده، عدا عن ١٢٧ حالة القاء قنابل مولوتوف والحاق الضرر بـ ٢٥٩ سيارة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٥/١١/١٩٩٢). وقد كشف المراسل العسكري الاسرائيلي، أليكس فيشمان، ان الجيش يتجنب ذكر عشرات العمليات (**حداشوت**، ٢٣/١٠/١٩٩٢).

على أية حال، توزّعت العمليات المشار اليها في وسائل الاعلام بين ١٤ عملية اطلاق نار و١٧ عملية زرع عبوات أو القاء قنابل يدوية، وتسع حالات طعن أو هجوم بأسلحة حادّة. وكان الانفجار القاتل الاول وقع بتاريخ ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) في اثناء مرور سيارة كانت تقل مستوطنين عبر رام الله نحو «ديلوف»، ممّا ادّى الى مصرع احدهم وجرح خمسة (**الحياة**، ١٩/١٠/١٩٩٢). وانفجرت عبوتان عند موقع عسكري في غزة ومدخل مستوطنة «غنيوت شومرون»، بعد يومين، وثالثة قرب دورية في السموع، في ٢٩ الشهر. وعثر على عبوة في مخيم الدهيشة، في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، فيما انفجرت قنبلة صوتية قرب مركز الشرطة في حي بني يعقوب في القدس، بعد يومين. وأُلقيت قنبلة يدوية على مركز شرطة في غزة، في الخامس من الشهر. ونجا ركاب حافلة من الاصابة حين أُلقيت عبوة باتجاهها وانفجرت داخلها، في ١٢ الشهر، وتعرّض مركز شرطة بيت لحم الى قذف عبوة أخرى، في ١٤ منه، بينما أصيب شاب بجروح بانفجار شحنة ناسفة ربما كان يعدّها في مخيم عايدة، في اليوم ذاته (**القدس العربي**، ١٦/١١/١٩٩٢). وبتاريخ ١٩/١١/١٩٩٢ وقع انفجار في مستوطنة بني يعقوب (القدس)، وأصيب طفلان فلسطينيان بانفجار جسم مجهول في النصارية، في ٢٤ منه، وكذلك، جرح عامل فلسطيني عثر على قنبلة يدوية تدريبية في محطة باص في تل ـ أبيب، بعد يوم. وكشف ناطق بلسان الشرطة عن حادثة مثيرة عندما أُعلن عن القبض على ناشطين اثنين، فيما فرّ ثالث، وكانوا يقودون سيارة ملغومة من سلفيت الى «رامات غان» في ضواحي تل ـ أبيب، في ليلة ٢٠ ـ ٢١ الشهر، كما وعثر على أربع قنابل داخل محطة «كريات شمونا» وأُبطل مفعولها، في اليوم التالي (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٩٢). واختتم المسلسل بانفجار عبوة مصنعة محلياً في سيارة في كورا، في ٣٠ الشهر، وأخرى قتلت ناشطاً وجرحت آخر فيما كانا يعدانها في مخيم بلاطة، في ٣ كانون الاول (ديسمبر)، وأخيرة من صنع محلي، أيضاً، انفجرت قرب باص في قرية الخضر، في ١٤ الشهر.

في مقابل هذا السجل المتفاوت، احتلت عمليات اطلاق الرصاص، ونصب الكمائن، الصدارة، وأظهرت تقدّماً واضحاً لجهة الاداء والنتائج، مقارنة بالممارسة السابقة. فقد أصيب ضابط وجندي بجروح حين اطلق ناشطون النار من داخل سيارتهم على عربة عسكرية عند حاووز الخليل، في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر). وبعد يومين تعرّضت نقطة التفتيش عند كهف ماشبيلا في الخليل الى الهجوم، فسقط قتيل وجريح بين الجنود، وتمكّن المهاجمون من الافلات، وقد أعلنت مجموعة «عزالدين القسام» التابعة لحركة «حماس» مسؤوليتها (**المصدر نفسه**، ٢٦/١٠/١٩٩٢). وبعد يومين اضافيين، أي في ٢٧ الشهر، أطلقت نيران باتجاه مستوطنين وأصابت اثنين في اثناء مرور سيارتهما في جنين، فجرحا وتوفي احدهما لاحقاً. وانتهى الشهر بسقوط ناشط شهيداً بعد ان هاجم مركزاً للشرطة في خان يونس بالسلاح، في ٣٠ منه، كما أطلقت النار على دورية في جنين وعلى أخرى في غزة، في اليوم ذاته.

استمر النشاط المسلّح بنصب كمين في ابو صوان (خان يونس) وجرح جندي، على يد مجموعة من «الفهد الاسود» في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، وبأعمال مشابهة قرب يعبد ومستوطنة نحليئيل، في ١٢ و٢٩ الشهر، ومخيم الامعري في ١ كانون الاول (ديسمبر). غير ان الصدمة الكبيرة لسلطات الاحتلال وقعت في ٧ الشهر، حين قامت مجموعة يعتقد انها تابعة لحركة «حماس» باطلاق النار من أسلحة رشاشة من داخل سيارة مدنية على سيارة جيب عسكرية كانت تسير على مسافة ثمانمئة متر فقط من حاجز ناحال عوز في قطاع غزة، ممّا ادّى الى مصرع الجنود الركاب الثلاثة (**المصدر نفسه**، ٨/١٢/١٩٩٢). ودفع هذا الهجوم رئيس هيئة الاركان، اللواء ايهود باراك، الى توقع تصعيد عسكري من قبل «معارضي السلام». وتجدّدت الصدمة في ليلة ١٠ ـ ١١ الشهر، حين قامت وحدة خاصة من «حرس الحدود» بمحاصرة منزل

يختبىء فيه ثلاثة من ناشطي «الجهاد الاسلامي» في قرية عنزه. وقد استسلم اثنان على الفور، ودار اشتباك مع الثالث، وهو قائد الخلية، استمر ساعات عدة تخلّلها قصف للمنزل أدّى الى تدميره. الّا انه بقي على قيد الحياة، ففاجأ الجنود الذين دخلوا الى بقايا المنزل مطمئنين، فقتل أحدهم وجرح خمسة قبل ان يستشهد بالقذائف والشحنات الناسفة (المصدر نفسه، ١٢ ـ ١٣/١٢/١٩٩٢؛ والحياة، ١٢/١٢/١٩٩٢). ولم يمر سوى يوم واحد، حتى قُتل رقيب أول وجرح ضابط وجندي بعد الاصطدام بكمين عند حاووز الخليل، ممّا ادّى الى تدهور سيارتهم في الوادي، وتعرّضت دورية أخرى الى اطلاق نار عند مدخل المدينة في صباح ١٣ الشهر (القدس العربي، ١٤/١٢/١٩٩٢). ولم ينته المسلسل عند هذا، بل أصيب ضابط بجروح بعد الوقوع في كمين قرب مركز الشرطة في نابلس، في ١٤ الشهر.

في الفترة ذاتها، وقعت عملية مثيرة؛ اذ قامت خلية تابعة لحركة «حماس» باختطاف رقيب أول من حرس الحدود في اللد ليلة ١٣ كانون الاول (ديسمبر)، وسلّمت بياناً تطالب فيه باطلاق سراح زعيمها الروحي الشيخ احمد ياسين، الذي تدهورت صحته داخل السجن مؤخراً. وقد عثر على جثة المخطوف مخنوقاً ومطعوناً ومكبل اليدين والقدمين على طريق القدس ـ اريحا، في ١٥ الشهر، بعد ان نجح الخاطفون بنقلة عبر «الخط الاخضر» بطريقة مجهولة (المصدر نفسه، ١٤ و١٦/١١/١٩٩٢). وكانت هذه هي الابرز من بين تسع هجمات فردية، شملت طعن اسرائيلي في القدس، في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، وجرح مستوطن بالفؤوس في «ناتزير هازاني»، في ٢٧ الشهر، وجرح ثالث بفأس في الخليل، في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، وقد تمكّن المهاجمون من الفرار، باستثناء فتاة طعنت ضابطاً واعتقلت في قلقيلية، في ١٤ الشهر ذاته. كما جرحت فتاة اخرى واعتقلت بعد ان طعنت طالباً في القدس، في ٢٢ منه. واعتقل شاب بعد ان طعن فتى اسرائيلياً في القدس أيضاً، في ٣٠ منه. وتعرّض جندي الى اصابة خفيفة بعد محاولة دهسه عند حاجز إيرز، في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، وأصيب حارس بجروح نتيجة مهاجمته من قبل أحد المعتقلين في سجن «انصار ـ ٣»، في ١٥ الشهر.

الى ذلك، وقعت محاولة تسلّل قام بها شابان مسلّحان بفأس وسكين ومقص، عبر نهر الاردن تجاه مستوطنة «ارغامان»، في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، وأطلقت النار عبر النهر فأصابت حارساً في مستوطنة «اشدود يعقوب»، في ٣٠ الشهر (المصدر نفسه، ٧ ـ ٨/١١/١٩٩٢؛ والحياة، ١/١٢/١٩٩٢). كما أُلقيت قنابل مولوتوف وتمّ حرق سيارات ومنشآت اسرائيلية كان أبرزها حرق مخازن الجمارك في قلنديا والتسبب في خسائر قدرت بـ ١٥ مليون دولار، في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر)، وحرق مئات الهكتارات من الاراضي الحرشية أو المزروعة قرب القدس، في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وحرق مكتب رخص السيارات في تالبيوت (القدس)، في ٦ كانون الاول (ديسمبر). فيما أصدرت شركة «ايغد» الاسرائيلية تقديراً اجمالياً أشار الى ان آلاف الحافلات العاملة في الارض المحتلة تضرّر منذ بدء الانتفاضة، منها ١٥٠ دُمّرت بالكامل، بكلفة بلغت عشرة ملايين دولار، فيما أصيب ٦١٣ راكباً بجروح (القدس العربي، ١٧/١١/١٩٩٢). ويضاف الى كل ما سبق مقتل ١٢ فلسطينياً يشتبه بتعاملهم مع الاحتلال، في خلال الفترة قيد المراجعة.

جنوب لبنان

اذا كانت حكومة رابين، في اصرارها الاعمى على فرض السيطرة الميدانية المطلقة، باتت تواجه احتمال فلتان الاوضاع تماماً في الارض المحتلة، فانها قد وقعت في المطب عينه في جنوب لبنان؛ اذ دلّت المصادر على وقوع ٢٩ عملية مقاومة للاحتلال خلال شهرين، علماً بأن الناطق باسم قوات الطوارىء الدولية «يونيفيل» اكد قيام «حزب الله» وحده بثلاثين عملية خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وحده (المصدر نفسه، ٤/١٢/١٩٩٢). والاهم من ذلك ان العمليات النوعية قد أوقعت سبعة قتلى وثمانية جرحى بين الجنود الاسرائيليين، و١٦ جريحاً بين عناصر «جيش لبنان الجنوبي» العميل.

وقد ردّت اسرائيل في مناسبات عدة، بقصف مدفعي كثيف، وبقصف جوي وغارات قامت بها مروحيات في خمس هجمات منفصلة، وقد تبيّن بعدها ان اسرائيل كانت تعد لضربة انتقامية

مثيرة، اذ أدّى خطأ في اثناء التدريب الى مقتل خمسة وجرح ستة من أفراد مجموعة العمليات الخاصة التابعة لهيئة الاركان الاسرائيلية، في موقع ما في النقب، في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر). وكشف صحفيون غربيون ان المجموعة كانت تتدرّب بهدف اغتيال زعيم «حزب الله» الشيخ حسن نصر الله، علماً بأن التقارير اللاحقة أشارت الى احتمال استهداف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٩٢؛ و**تايمز**، ٢٤/١١/١٩٩٢؛ و**الحياة**، ٢٥/١١/١٩٩٢).

وفي مقابل خطط الاغتيال الاسرائيلية، اشتدت حرب الاغتيالات المتبادلة بين الفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان. وتمحور الصراع بين جماعة «المجلس الثوري» المعروفة بجماعة «ابو نضال» ومنشقين عنها من «المجلس الثوري ـ قوات الطوارىء» بمؤازرة من حركة «فتح». وأدّت الاشتباكات الى مقتل ضابط منشق عن «ابو نضال» في مخيم البص، في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر)، ممّا دفع الى قتل اثنين من ضباط «المجلس الثوري» في صيدا، في اليوم عينه (**القدس العربي**، ١٩/١٠/١٩٩٢). وثأر هؤلاء، في ٢٠ الشهر، اذ هاجموا مقهى في صيدا وقتلوا اثنين وجرحوا أربعة من أعضاء جماعة «قوات الطوارىء» (أشارت تقارير أخرى الى مقتل ١١)، بينما اغتال مجهولون احد ضباط «فتح» بمسدس مزوّد بكاتم للصوت في طرابلس، في اليوم عينه (**الحياة**، ٢١/١٠/١٩٩٢). وتوالت الاعتداءات على حركة «فتح» بعد ذلك، اذ أصيب أحد ضباطها وزوجته وحارسين بجروح نتيجة كمين نصب لهم في صيدا، في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، بينما لاقى اثنان من جماعة «ابو نضال» مصرعهما بانفجار عبوة كانا يحاولان زرعها لاغتيال ضابط منشق عنهم في صيدا، وقُتل احد مقاتلي «فتح» في شجار وقع بعد ذلك، في ٣٠ الشهر (**القدس العربي**، ٢/١٢/١٩٩٢). ووقعت محاولة أخيرة من قبل جماعة «ابو نضال»، في ١٢ كانون الاول (ديسمبر)، اذ زرعوا عبوة تزن ٢٠ ـ ٢٥ كيلوغراماً بهدف اغتيال قائد مخيم الرشيدية سلطان ابو العينين، وأدّى انفجارها الى جرح ستة مرافقين وأربعة مدنيين، دون اصابته (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٩٢).

ي. ص.

نصف «حكم ذاتي» ومسارات متعرجة

عقدت جولة المفاوضات الثنائية السابعة بين اسرائيل والاطراف العربية في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، تحت تأثير حملة انتخابات الرئاسة الاميركية التي ألقت بظلالها وأجوائها على سير المحادثات على امتداد جولتين، وأوحت للمراقبين بهامشية النتائج المرجوة منها في غياب الراعي الاميركي وانشغاله واستبعاد كل امكانية للتأثير على الاطراف لتحقيق نجاحات ملموسة.

وعشية بدء الجولة الاولى من المفاوضات حرص رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، على استغلال بعض التباينات في مواقف الاطراف العربية لتحقيق نقلة مفاجئة في سير المفاوضات على المحاور والجبهات الثنائية، فأعلن في مقابلة أجرتها معه صحيفة «لوموند» الفرنسية ان فرص التوصل الى سلام بين اسرائيل وسوريا أصبحت الآن أفضل ممّا هي عليه بين اسرائيل والفلسطينيين. وعزا ذلك الى سببين: الاول، قدرة الرئيس السوري، حافظ الاسد، على اتخاذ القرار المناسب؛ والثاني قبول السوريين، خلافاً للفلسطينيين، بإطار التفاوض الذي تمّ الاتفاق حوله في مؤتمر مدريد (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١٠/١٩٩٢).

أمّا رئيس الوفد الاسرائيلي في المفاوضات الثنائية مع سوريا، ايتمار رابينوفيتش، فقد بدا مطمئناً الى ان في حقيبته «ورقة عمل جديدة تكفي لملاقاة الطرف الآخر [السوري] ـ لنا اذا كان مستعداً للتقدم باتجاه الحل» على حدّ قوله (**دافار**، ٢٢/١٠/١٩٩٢).

لكن، وعلى الرغم من مناورة رابين الذي تعاطى مع المفاوضات وكأنها البوّابة الاخيرة التي سيخرج منها الجميع وبأيديهم اتفاقات، واطمئنان رئيس وفده الى ما حمله معه الى واشنطن، فقد كان وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، الاكثر دراية بما سيدور داخل «الخيمة» التي بدأت تعصف بها رياح الانتخابات الاميركية، فتوقع تباطؤ سير المحادثات، بل وتوقفها، مؤقتاً. وقال ان رحيل ادارة الرئيس الاميركي، جورج بوش، وانتقال السلطة الى ادارة اميركية جديدة في البيت الابيض سوف يفقد عملية السلام زخمها، لأن منطقة الشرق الاوسط ستقع في المرتبة الثانية في سلّم أفضليات هذه الادارة (**المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٩٢).

الوثيقة الناقصة

واستناداً الى ما جاء على لسان رابينوفيتش فقد حمل الوفد الاسرائيلي الى محادثاته مع السوريين، وثيقة لمعالجة ثلاث قضايا هي السلام، والامن، والارض، وكانت في واقع الامر «تجديداً» لما تمّ تداوله في الجولة السابقة السادسة من المباحثات مع سوريا.

وفي هذا السياق تحدثت مصادر أميركية عن عرض تضمنته الوثيقة الاسرائيلية يظهر استعداد اسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان. فيما كشف رئيس الوفد السوري، موفق العلاّف، ان ما تطرحه الوثيقة الاسرائيلية لا جديد فيه، ولا يتضمن سوى مبادىء قديمة تمّ صوغها في قالب جديد (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٩٢). الامر الذي اضطر الأوساط الأميركية الى التقليل من احتمال ان تؤدي اضافة كلمة (انسحاب) الى الوثيقة الاسرائيلية الى توصل الطرفين الى اتفاق حول ورقة عمل مشتركة (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٩٢).

واضطر رابينوفيتش الى «تعديل» موقفه وقال ان «بند الانسحاب» الوارد في الوثيقة الاسرائيلية لا يلغي امكانية الانسحاب الكامل من هضبة الجولان. اذ نصّت الوثيقة في البند الخاص بهذا الجانب على تنفيذ انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود معتمدة ومعترف بها في أعقاب مفاوضات بين اسرائيل وسوريا (**دافار**، ٢٥/١٠/١٩٩٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد نفى رابين ما أُشيع

في واشنطن، وقال في بيان أصدره ان مانشر من أنباء حول موضوع الانسحاب عار عن الصحة، ويظهر عدم مسؤولية تجاه الواقع، وأكد من جانبه ان اسرائيل تلتزم ما سبق وقدمته في واشنطن وقالته، سابقاً، ويتعلّق بموقفها من قراري مجلس الامن الدولي اللذين يتحدثان عن انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود آمنة ومعترف بها، على ان تكون جزء من اتفاق سلام، دون تحديد خارطة الحدود الآمنة والمعترف بها» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٠/٢٦).

وحين «اكتشف» رابين عدم تجاوب السوريين مع الوثيقة الاسرائيلية غيّر من لهجته تماماً وأطلق اتهامات للرئيس السوري، وحمّله مسؤولية اتباع سياسة تهدف الى عرقلة محادثات السلام. وقال في مقابلة مع صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية: «لا يمكن التوقيع على اتفاق سلام مع سوريا دون عقد لقاء قمة». وأضاف بأنه أصدر تعليماته الى الوفد الاسرائيلي بعدم البحث في موضوع الارض بما يتجاوز مبدأ الاستعداد للانسحاب وفقاً للقرار ٢٤٢، طالما لم تجب سوريا، بشكل واضح، على سؤالي، هل السلام كامل ويشمل فتح حدود وحرية حركة واقامة علاقات دبلوماسية؛ وهل معاهدة السلام غير مشروطة بتقدم المفاوضات مع الاطراف الاخرى؟ (**معاريف**، ١٩٩٢/١٠/٢٩).

لكن تجاهل السوريين المتعمّد لدعوة رابين الى قمة ثنائية مع الاسد، كشف عن خفايا موقف رابين كاملة، حيث انتقل رئيس وزراء اسرائيل الى الساحة اللبنانية لخوض معركة التفاوض مع سوريا على أرضها. فاتهم الرئيس الاسد، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «واشنطن بوست» الاميركية بالسماح لنشيطي «حزب الله» اللبناني بالعمل ضد اسرائيل في جنوب لبنان دون رادع، و«تشجيع نشاطات مجموعات فلسطينية في الاراضي المحتلة تعارض مسيرة السلام وتسعى للقضاء عليها» (**هآرتس**، ١٩٩٢/١١/١٦).

وأبدى رابين شكوكه في نوايا سوريا السلمية، وقال انها تعززت، في الآونة الاخيرة، ولن تزول قبل اقدام الاسد على مبادرة تجاه اسرائيل، فهو «لم يفعل، حتى الآن، ولا حتى واحد بالمئة مما فعله [الرئيس المصري الراحل انور] السادات لاقناع الشعبين في اسرائيل وسوريا برغبته الصادقة في السلام» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١١/١٦).

وهكذا وجد كل من رابين ورابينوفيتش في هذه الاتهامات الحقل الاكثر مناسبة لتخريب جولة المفاوضات أو عرقلتها على الاقل. واستكمل رابينوفيتش النغمات الناقصة في معزوفة رابين واتهم سوريا بالتعنّت وطرح صيغ متصلبة جداً حيال البند الاقليمي في اعلان المبادىء المشترك من جهة، وعدم استعداد دمشق لتقديم أية تفاصيل تتعلّق بجوهر السلام بينها وبين اسرائيل من جهة أخرى؛ وقال: انه «اذا استمر الوضع على ما هو عليه فانني أشك في امكانية التوصل الى أي بيان مشترك» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/١٧).

وفي نهاية الدائرة الاولى من المناورة الاسرائيلية عاد رابين واستعاد أقوال وزير خارجيته، شمعون بيرس، ليبرر احتمال تعثر المفاوضات بـ «انتظار الدول العربية للتعرف على الاتجاهات السياسية للادارة الاميركية [الجديدة] تجاه مسيرة السلام». واعتبر المفاوضات تمر في مفترق طرق تاريخي تقع عليه الاحتمالات كافة وان كان سيصل في نهاية الامر الى احراز تقدّم على جبهة السلام «حتى ولو استغرق الامر وقتاً أكثر ممّا اعتقدنا في البداية» (**معاريف**، ١٩٩٢/١١/١٧).

سلطة مشتركة

في بداية الجولة السابعة من محادثات السلام قدّم الوفد الاسرائيلي الى نظيره الفلسطيني مقترحات مكملة لما كان قدمه في الجولة السابقة. وأوضح الناطق بلسان الوفود الاسرائيلية في واشنطن، يوسي غال، ان الهدف هو البحث في جوانب محددة حول الحكم الذاتي، كالجوهر والانتخابات. وقال انه اذا تمّ ذلك بالفعل فسوف «نقف على الطريق الصحيح لاحراز التقدم المنشود» (**دافار**، ١٩٩٢/١٠/٢٢).

وفي وقت لاحق من سير المحادثات تحدثت أوساط الوفد الاسرائيلي عن ظهور تحسن في الاجواء مع الوفد الفلسطيني، حيث أُجريت مناقشات ضمن أربع مجموعات عمل وفقاً لما يلي: طابع التسوية المرحلية؛ القضايا الاقتصادية؛ المفاهيم القضائية ذات العلاقة بمشكلة الارض؛ وحقوق الانسان (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١١/١٧).

وفي الاتجاه عينه، عبّر وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن استعداد اسرائيل لملاقاة الفلسطينيين في منتصف الطريق. وذلك بالاتفاق على نموذج ثالث يحدد مصدر السلطة التشريعية في الارض المحتلة، وفقاً للمقترح التالي: المناطق التي تقع في نطاقها مدن وقرى عربية تدار وفقاً لاتفاقات كامب ديفيد؛ المناطق التي تقع في نطاقها مستوطنات يهودية تدار وفقاً للقانون الاسرائيلي؛ أما الاراضي الواقعة بين المستوطنات اليهودية والقرى العربية فتكون الادارة فيها يهودية ـ عربية مشتركة (المصدر نفسه).

جدول أعمال مشترك

أحرزت المفاوضات على المسار الاسرائيلي الاردني تقدماً، وصفته مصادر اسرائيلية بأنه «انطلاقة» جعلت الطرفين يقفان على أبواب اتفاق حول جدول أعمال مشترك. وتكمن أهمية ذلك في وضع نموذج يمكن الأخذ به في المفاوضات مع الاطراف العربية الاخرى، وتوقعت ان يحدث الامر عينه مع الفلسطينيين ويتم التوصل الى جدول أعمال مشترك. الاّ ان رئيس الوفد الاسرائيلي للمحادثات مع الاردن، الياكيم روبنشتاين، أبدى حذراً في قبول هذه التقديرات واكتفى بالقول انه تمّ تقليص الفجوات بين الطرفين [الاسرائيلي والاردني] على طريق التوصل الى حل» (دافار، ٢٩/١٠/١٩٩٢). فيما أشاعت أوساط مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية ان الاتفاق مع الاردنيين حول جدول الاعمال أقر من حيث المبدأ من جانب كل من ملك الاردن، حسين، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين قبل ان يتم الاتفاق بيّن الوفدين (المصدر نفسه، ١/١١/١٩٩٢).

ولقي الاتفاق تقديراً عالياً من جانب أوساط اسرائيلية رأت ان الاردنيين وافقوا على أمور سبق وعارضوها من قبل وأهمها:

أولاً: تأشير الحدود مع الاردن والتي ترفض اسرائيل اعتبارها أرضاً محتلة، وقد استجاب الاردن لموقف اسرائيل الداعي الى اعتبارها «اراض قيد البحث».

ثانياً: مستوى المعاهدة؛ أصرّ الاردن، في البداية، على اطلاق صفة «اتفاق» على ما يتمّ التوصل اليه، غير انه عاد واستجاب للطلب الاسرائيلي بتسميته «معاهدة سلام».

ثالثاً: السلاح غير التقليدي؛ طالب الاردن بنزع السلاح غير التقليدي لدى اسرائيل، وعارض الاسرائيليون ذلك، وتمّ الاتفاق، أخيراً، على صيغة تحدثت عن منطة منزوعة من السلاح غير التقليدي.

رابعاً: اللاجئيون؛ وهو الموضوع الوحيد الذي قدمت اسرائيل تنازلاً فيه. فقد عارضت في البداية بحث الموضوع خشية ان تتطرق المحادثات الى حق العودة، لكنها في النهاية وافقت على دمجه في جدول الاعمال (المصدر نفسه).

لكن الاردن عاد بعد ضغوط فلسطينية وطلب من اسرائيل ايضاحات بشأن صيغة جدول الاعمال. وذكرت مصادر اردنية ان عمان تعرّضت لضغوطات فلسطينية جدية لحملها على التراجع عن اتفاقها مع اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٠/١١/١٩٩٢).

الجولة الثامنة

خيّمت على محادثات الجولة الثامنة أجواء تغييرات ثلاثة هي: تقليص عدد اعضاء الوفد الفلسطيني من ١٤ الى أربعة أعضاء فقط، وذلك احتجاجاً على عدم احراز تقدم في خلال الجولات السابقة بسبب المواقف الاسرائيلية المتعنّتة؛ ومقتل ثلاثة جنود اسرائيليين في قطاع غزة؛ واختطاف أحد أفراد «حرس الحدود» من قبل نشيطين في حركة «حماس» واعدامه في وقت لاحق. وقد ردّت السلطات الاسرائيلية على هذين التطوّرين بتنفيذ أضخم وأسرع عملية ابعاد عرفتها الارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وطاولت ٤١٥ مواطناً من نشيطي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي».

في بداية الجولة أعلنت مصادر في البيت الابيض ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، سيجتمع برؤساء الوفود كافة في نهاية الجولة. وقد رحّب الناطق بلسان الوفود الاسرائيلية بهذا الاعلان. وأفادت مصادر اسرائيلية ان دعوة الرئيس بوش، تأتي في الاساس، في إطار انتهاء فترة ولايته، لكنها قد تشكّل «حلقة وصل» لاستمرار

المسيرة السلمية بعد تغيير الادارة الاميركية (المصدر نفسه).

في شأن المتغير الاول الخاص بتقليص عدد أعضاء الوفد الفلسطيني، أعرب روبنشتاين عن شكوكه في امكان استكمال المحادثات بصورة جيدة. وادعى ان وفده جاء الى واشنطن وقد حمل افكاراً واقتراحات عدّة حول قضايا مختلفة (دافار، ١٩٩٢/١١/٨). فيما اعتبرت مصادر اسرائيلية الخطوة الفلسطينية عاملاً من عوامل توتير أجواء المفاوضات بشكل عام و«خرقاً واضحاً لاسس الاطار الذي تحدد في مدريد». أمّا رئيس الوفد الاسرائيلي للمحادثات مع سوريا ايتمار رابينوفيتش، فقال انه وصل «بأيدٍ فارغة». وانه ينتظر رداً سورياً ايجابياً على الوثيقة الاسرائيلية «لأن الكرة أصبحت في الملعب السوري» (المصدر نفسه).

في ظل هذه الاجواء، تحدثت مصادر سياسية اميركية عن ضغوط مارستها الادارة الاميركية على اسرائيل، أدّت الى دفع الجانب الاسرائيلي الى البحث في سبل جديدة لتحريك المفاوضات مع الفلسطينيين. فقدّم اقتراحاً معدّلاً لجدول أعمال يرتكز على بندين أساسيين، كانا، حتى الآن، وراء تصلّب الموقف الفلسطيني: ويتعلّقان بالارض وسلطة القضاء (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٨).

من جانبه اقترح الوفد الفلسطيني المقلّص في لقاء عقده مع نائب وزير الخارجية الاميركية، ادوارد جيرجيان، عقد لقاءات ثلاثية تضم الفلسطينيين والاسرائيليين والاردنيين لتحريك الجمود الذي سيطر على المحادثات. غير ان الجانب الاسرائيلي رفض الفكرة جملة وتفصيلاً. وقال الناطق بلسانه، يوسي غال: انه «اذا كان علينا العيش سوية ينبغي اولاً تعلُّم كيفية اجراء محادثات دون وسطاء». وان دور راعيي المفاوضات [الولايات المتحدة الاميركية وروسيا] ينحصر في تسهيلها وليس في أخذ مكانة ادارية فيها» (المصدر نفسه).

نصف «حكم ذاتي»

في محاولة منه لتحريك المحادثات مع الجانب الفلسطيني، قدم الوفد الاسرائيلي مقترحاً أقرب الى صيغة «نصف حكم ذاتي». وينص على ان يتسلّم الفلسطينيون شؤون التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والسياحة والشؤون البلدية، قبل انتهاء مفاوضات الحكم الذاتي. وقد أعدّ الاسرائيليون خمسة ملفات مفصلة حول كل من هذه المجالات. غير ان تعليق الفلسطينيين المفاوضات ليوم واحد بمناسبة «ذكرى الانتفاضة» دفع الجانب الاسرائيلي الى الانتظار وتأجيل طرح مقترحه.

وعلّق ناطق اسرائيلي على هذا التطور وانضمام الوفود العربية الى الوفد الفلسطيني وتعليقهم المفاوضات تضامناً معه بقوله ان المفاوضات «تلقّت ضربة اضافية... ولقد خسرنا وقتاً ثميناً» (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٠). واتهم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بوضع عراقيل أمام المفاوضات أدّت الى سيادة أجواء التشاؤم (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٠).

الّا ان مستشار وزير الخارجية الاميركية، دان كرتسي، اتهم اسرائيل لا العرب أو الفلسطينيين بالتسبب في جمود المفاوضات. ووجّه كلمات قاسية الى اسرائيل واعتبرها «المسؤولة الاولى عن جمود المحادثات» وقال ان النموذج الذي تعرضه على الفلسطينيين غير مقبول (المصدر نفسه).

وأدّى هذا القدر من الضغط الاميركي، على محدوديته، الى اتخاذ الوفد الاسرائيلي جانب المرونة النسبية مبدياً انفتاحاً ملحوظاً تجاه المواقف الفلسطينية، وخصوصاً في ما يتعلق بالربط بين التسوية المرحلية والتسوية الدائمة. وقالت مصادر اسرائيلية تعقيباً على ذلك بأن اسرائيل «معنيّة ببذل كل جهد ممكن لازالة الشكوك الفلسطينية والاسراع في المفاوضات» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/١٣). لكن اسرائيل رفضت، في الواقع، عرضاً اميركياً تضمّن اقتراحاً قدّمه ادوارد جيرجيان بأن تقدم بلاده ورقة عمل لجسر الفجوات بين مواقف الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني.

واعتبرت مصادر اسرائيلية هذه المقترحات تعبيراً عن رغبة اميركية في التدخل الفعّال في سير المفاوضات، وتشكّل تحولاً حاداً في سياستها السابقة الداعية الى عدم التدخل المباشر في شأن القضايا الجوهرية التي بحثت في المفاوضات. واستطردت المصادر: «ان اية وثيقة اميركية تشكّل، في هذه المرحلة بالذات، خرقاً واضحاً لقواعد

المفاوضات التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد، كما تشكل تجاوزاً لمبدأ المفاوضات بين الاطراف المعنيّة، اضافة الى انها تمثل سابقة خطيرة تجاه بقية المسارات التي تجري اسرائيل فيها مفاوضات ثنائية» (دافار، ١٣/١٢/١٩٩٢).

وفي سياق حملة الرفض الاسرائيلية للاقتراح الاميركي، قال مصدر حكومي اسرائيلي، رفيع المستوى، ان الخطوة الاميركية تعبر عملياً عن عدم الرضا من جانب الادارة الاميركية تجاه اقتراحات اسرائيل بشأن التسوية المرحلية في الارض المحتلة. وعلى ما يبدو فقد جاءت كمحاولة من قبلها لاجمال المفاوضات ومحاولة الاسراع بها قبل تسلّم الادارة الاميركية الجديدة مهامها في البيت الابيض.

أمّا رابين فقد رفض الاقتراح دون العودة الى الحكومة او اجراء أية مشاورات او مناقشات بشأنه (**المصدر نفسه**).

ومن جهتها لخّصت الصحف الاسرائيلية المحادثات بين اسرائيل والاطراف العربية في استنتاج أفاد بأنها جاءت «بربح ضئيل» وان هزيمة جورج بوش في انتخابات الرئاسة الاميركية أدّت، بشكل غير مباشر، الى ابطاء سير المفاوضات «التي خيّم عليها شعور بغياب راعييها» (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١٢/١٩٩٢). وأضاف المصدر قائلاً ان الامر نفسه ينطبق على الوضع مع سوريا. فقد صرّح رئيس الوفد الاسرائيلي ايتمار رابينوفيتش، انه: «منذ التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) اتضح ان السوريين أصبحوا أكثر تشدّداً في مطالبتهم سماع كلمتي «انسحاب كامل» من فم الاسرائيليين قبل ان يبدوا من جانبهم أي استعداد لبحث القضايا التي تعنى بها اسرائيل (**المصدر نفسه**).

أمّا بالنسبة للمحادثات مع الفلسطينيين فقد نقلت المصادر الصحافية على لسان رئيس الوفد الاسرائيلي، الياكيم روبنشتاين، قوله انها لم تغرق تماماً، الّا ان تقدّمها كان بطيئاً واصطدم بالكثير من العوائق. وأضاف: «في مثل هكذا مفاوضات توجد اشكالات تنبع من طبيعة الامور، اضافة الى ميل الفلسطينيين للاهتمام بصيغ ذات علاقة بالتسوية الدائمة بدلاً من التركيز على التسوية المرحلية المطروحة للبحث... انهم يبدون اهتماماً بشؤون الامن والقدس والمستوطنات اليهودية، وفي هذه الامور لا ينتظرهم الكثير من جانبنا» (**المصدر نفسه**).

بالمقابل عبّر روبنشتاين عن ارتياحه تجاه المحادثات مع الجانب الاردني وقال: «لقد دخلت المحادثات في إطار عملي وفعلي عبر لقاءات بين طواقم الخبراء وفقاً لما اتفق حوله في وثيقة جدول الاعمال المشترك. والموضوع الاساس هو مسألة المياه، لكن هناك أيضاً قضايا أخرى تجرى حولها المباحثات، مثل المحافظة على البيئة وشؤون الاقتصاد والطاقة» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق عينه، عدد مصدر صحافي أوجه التقدم التي تم احرازها على المسارات المختلفة على النحول التالي:

- المسار السوري: وافقت اسرائيل على مبدأ الانسحاب من اراضٍ في هضبة الجولان، كما وافقت سوريا على مبدأ «السلام الكامل» بما في ذلك علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع اسرائيل. أمّا عقدة المفاوضات فقد ظلت مسألة الانسحاب الكامل من الجولان الذي تصرّ سوريا عليه بينما ترفض اسرائيل التعهد به.
- المسار الاردني: تم الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات، وهو بمثابة اعلان نوايا بين الاسرائيليين والاردنيين.
- المسار الفلسطيني: حقق الوفد الفلسطيني أكثر ممّا هو مستعد للاعتراف به علناً ـ في قضايا الادارة وقضايا هي في جوهر المفاوضات ـ حيث تم الغاء غالبية التحفظات التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية السابقة برئاسة، اسحق شامير، في موضوع التمثيل الفلسطيني. كما ان حضور م.ت.ف. السري في المفاوضات أصبح حضوراً علنياً، فليس د. نبيل شعث فقط هو من يقوم بتوجيه الوفد الفلسطيني في محادثات واشنطن، بل ان احمد قريع «ابو العلاء» يوجّه بدوره وفود اللجان المتعددة الطرف، وفي نهاية كل جولة من المحادثات ينتقل أحد اعضاء الوفد الفلسطيني الى تونس وبشكل علني، ليقدم تقريراً الى عرفات، كما

تفعل الوفود الاسرائيلية بالضبط عن عودتها الى اسرائيل.

○ المسار اللبناني: يمكن القول انه لم يحدث تقدم يذكر، على هذا المسار، وانه دون تقدم ملموس على المسار مع سوريا فمن غير المحتمل التوصل الى اتفاق مع لبنان، ومع ذلك فقد حدث تقدّم ما، خلافاً للتصريحات العلنية (دافار، ١٩٩٢/١٢/٨).

وندّد مصدر صحافي آخر بسياسة رابين تجاه محادثات السلام وكتب: «لقد خاض رابين معركة الانتخابات تحت شعار التغيير لكن تمسّكه بهيكلية المفاوضات التي فرضها سلفه [اسحق شامير] على الاطراف العربية بالتعاون مع الاميركيين، وتكريسه الاطار نفسه الذي حدّده شامير ابقى على العوائق ذاتها ممّا ضيّق من هامش المناورة بين المتفاوضين» (عكيفا الدار، هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٠).

وتحدث مصدر ثالث عن تباطؤ رابين واعاقته تقدّم المفاوضات فكتب: «العنوان الذي كتبته الانتفاضة على الحائط ترك احتمالين: الاول ان يسيطر المتطرفون في اسرائيل وتتحول الارض [المحتلة] الى مناطق خاضعة لسلطة عسكرية على غرار جنوب افريقيا (وبالامكان تجربة هذا الاحتمال)، ولكن في نهاية المطاف سنتنازل ليس عن الارض وحسب بل وعن امور أكثر أهمية. أمّا الثاني فهو الاعتراف بما يتطلبه الواقع، وما تقتضيه مصلحتنا العليا؛ بالتخلص من الارض [المحتلة] لكي نتخلص من الافلاس السياسي والاقتصادي والاخلاقي» (اسحق غال - نير، معاريف، ١٩٩٢/١٢/٩).

صلاح عبدالله

اجماع اسرائيلي على سلاح الابعاد

لا زالت أزمة المبعدين الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع المحتلين تتفاعل، ولكن دون ان يبدو في الافق المنظور أي حل وشيك لها. وخلافاً لتقديرات رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، لناحية فعالية عقوبة الابعاد السريع، من جهة، وامكان التغلّب على الآثار السلبية التي قد تترتب عليها على غير صعيد، من جهة أخرى، فان الانطباع المتولد من متابعة تقارير المراسلين وتعليقات المعلّقين السياسيين، لا يشير الى ان تقديرات رابين وحساباته قد حققت كل أهدافها. فمن بين امور اخرى، رأى رابين ان تنفيذ عملية الابعاد بسرعة، كفيل بتحويل المسألة، برمتها، الى امر واقع جديد وحقيقة منتهية، سوف يضطر العالم وكل الاطراف المعنيّة الى ابتلاعها، كما سبق وابتلعوا العديد من «الضفادع» الاسرائيلية في الماضي القريب والبعيد على حدّ سواء. كذلك جاء في سياق المبررات دفاعاً عن عملية الابعاد، انها لن تؤثر، سلباً، على عملية السلام والمفاوضات الثنائية الجارية دون تقدم يذكر، منذ أكثر من عام. لكن الاحساس بوحدة المصير الفلسطيني كان أقوى من اغراءات الوقوع في شباك سياسة «فرق تسد» التي انتهجها تحديداً «اليسار» الصهيوني في حكومة رابين لتبرير دعمه لقرار الابعاد، فتمّ تعليق المفاوضات الى حين عودة كل المبعدين الى ديارهم. وأخيراً أخطأ رابين، أيضاً، في حساباته باعتقاده انه كلما كانت ضربته (قرار الابعاد) سريعة ومباغتة ومؤلمة أيضاً، كلما قلّص بذلك، ليس مدة انشغال وسائط الاعلام، محلياً ودولياً، بحيثيات ودوافع وأبعاد عملية الابعاد، بل، أيضاً، بحجم وجوهر ذلك الانشغال، وبالتالي الآثار السلبية التي قد تترتب على عملية الابعاد. واخفاق رابين، في هذا المجال، كان صارخاً؛ اذ لا تزال قضية المبعدين محور اهتمام الاوساط الاعلامية المختلفة، وكذلك المحافل الدولية في نطاق الامم المتحدة وخارجها. مع ذلك، لا يبدو ان رابين، على الرغم من ادراكه للعديد من العيوب والآثار السلبية للقرار الذي اتخذه، بصدد التراجع عن قراره بهذا الشكل أو ذاك. فعلى حدّ قول المعلّق السياسي، عوزي بنزيمان، فرابين «رجل عنيد، ولن يتراجع...» ولكن «من أجل انقاذ ماء وجهه، يفتش، الآن، اسرائيليون ومصريون وفلسطينيون، وبالذات، أميركيون، عن طرق ملتوية لمساعدته على الانفصال عن قراره بالتدريج» (هآرتس، ١٩٩٣/٢/١).

أجواء وخلفيات

في الواقع لم يكن لجوء حكومة رابين الى الابعاد كعقوبة رد فعل غاضب على مقتل شرطي حرس الحدود، نسيم طوليدانو. هذا على الاقل ما يتضح من مختلف التقارير الصحفية التي تناولت الموضوع، قبل وبعد، الاعلان عن القرار. فالاختطاف والتهديد بالقتل ثمّ التنفيذ، على خطورتهما، كتحدٍ لهيبة وقوة السلطة الاسرائيلية، شكّلا الذريعة المباشرة لعملية الابعاد التي كانت السلطات الامنية وعلى رأسها وزير الدفاع رابين، تخطط لها مع تعاظم المقاومة للاحتلال، المدنية والمسلّحة، على حدّ سواء.

وفي سياق التحدث عن اللجوء الى عقوبة الابعاد في السابق، أشار بعض مراسلي الصحف الى ان الحكومات العمالية بقيادة حزب العمل، كانت الاكثر استخداماً لسلاح الابعاد كعقوبة فعّالة ورادعة. فابتداء من العام ١٩٦٧ وحتى صعود الليكود الى الحكم في العام ١٩٧٧، تمّ ابعاد ١٣٤٢ شخصاً من سكان الارض الفلسطينية المحتلة. وفي سنوات الذروة ـ ما بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٢ ـ تمّ ابعاد مئات من الكوادر النشطة سنوياً (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٨).

امّا حكومات الليكود فقلّلت جداً من اللجوء الى سلاح الابعاد كأسلوب للعقاب. فمنذ صعودها الى السلطة وحتى العام ١٩٨٥، عندما أصبح

رابين وزيراً للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، تمّ ابعاد ١٩ شخصاً من سكان المناطق [المحتلة]، علماً انه بين السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ لم يُبعد أي شخص من الارض الفلسطينية المحتلة. ولكن بعد ان أصبح رابين وزيراً للدفاع والى ما قبل اندلاع الانتفاضة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، تمّ ابعاد ٤٥ شخصاً من سكان الارض الفلسطينية المحتلة. ومع اندلاع الانتفاضة، وتحت قيادة رابين في وزارة الدفاع، تزايد اللجوء الى سلاح الابعاد كعقاب ضد الفلسطينيين. ففي السنوات الثلاث الاولى [عملياً سنتان فقط] حتى نهاية العام ١٩٨٩، أُبعد ٦٤ شخصاً. امّا في العام ١٩٩٠، فلم تتخذ أي قرارات بالابعاد، بينما تمّ ابعاد ثمانية أشخاص في العام ١٩٩١. وفي العام ١٩٩٢، أصدر أمر بابعاد ١٢ فلسطينياً، لكن القرار ألغي بعد ثمانية شهور من جانب رئيس الحكومة اسحق رابين (**المصدر نفسه**).

واذا كان اليمين الاسرائيلي [أحزابه الصغيرة] أكثر الاحزاب الاسرائيلية دعماً لعمليات الطرد والترحيل ومطالبة بها، فان الوزير الاسبق موشي دايان [أحد زعماء حزب العمل بعد حرب العام ١٩٦٧] هو أول من نظّر لسلاح الطرد كعقوبة فعّالة ورادعة. ومن الواضح انهم في جهاز الامن، لا زالوا يتمسّكون بنظرية دايان هذه، ويرون في الابعاد علاجاً سحرياً في سياق مكافحة الارهاب. ويستند هؤلاء، في ذلك، الى نجاح دايان، في حينه، في الحيلولة دون انتفاضة شعبية كانت على وشك الانفجار في قطاع غزة في العام ١٩٧٠، وذلك عندما أصدرت الاوامر بطرد ٣٠٠ من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية الى الاردن في ليلة واحدة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٨/١٢/١٩٩٢).

ومع ان قرار الطرد لا يشكّل خطوة شاذة في سياق السياسة الاسرائيلية الرسمية ازاء الارض المحتلة على صعيد التعامل مع النشاطات المعادية للاحتلال، كما يتضح من المعطيات آنفة الذكر، الاّ ان حجم العملية والطريقة التي تمّت بها، سلّطا الاضواء، مجدداً، على حقيقة الاوضاع في الارض الفلسطينية المحتلة لناحية عنف البطش والقمع الممارس هناك، وكذلك على التحوّل الذي بدأ بطيئاً وتدريجياً، نحو استخدام الاسلحة النارية ضد قوات الاحتلال، الى جانب الفعاليات والنشاطات الاخرى التي عرفتها الانتفاضة في السابق. وكان هذا التحول موضع مناقشات وتقييمات مستفيضة في جهاز الامن، حيث أشار بعض المصادر الى ان الطريقة التي تمت بها عملية الابعاد الاخيرة، شكلاً ومضموناً، كانت موضع دراسة منذ حوالى أربع سنوات. فالابعاد «لفترة محدّدة»، كان أحد الاقتراحات التي قدّمها في حينه رئيس الاركان الحالي، الجنرال ايهود براك، عندما كان نائباً لرئيس الاركان. وعاد الجنرال براك وطرح اقتراحه ثانية قبل بضعة شهور في جلسة للجنة الخارجية والامن، كانت مخصصة لبحث ومناقشة الاوضاع الامنية في الارض الفلسطينية المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وكان الناطق العسكري الاسرائيلي، قد أشار في سياق تلخيصه للاوضاع الامنية في عام الانتفاضة الخامس، الى ان «استخدام الاسلحة النارية تحول الى السمة الابرز» للانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة، والى ان «قطاع غزة احتل مكان الصدارة في العمليات العسكرية، وكذلك عمليات الاخلال بالامن والنظام» (**المصدر نفسه**، ٤/١٢/١٩٩٢).

ورأى المعلّق الصحفي، داني روبنشتاين، «ان العمليات الناجحة التي قامت بها حركتي 'حماس' و'الجهاد الاسلامي'، قد تؤثر بسرعة، أيضاً، على نشيطي المنظمات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية. فالموالون للحركة الوطنية الفلسطينية لن يستطيعوا الوقوف موقف المتفرج لوقت طويل في الوقت الذي ينجر فيه الجمهور الفلسطيني وراء موجات التعاطف مع الاسلاميين المتعصبين، الذين يضحون بأنفسهم في الصراع ضد اسرائيل، بينما نشيطو منظمة التحرير الفلسطينية يقضون وقتهم في محادثات سياسية ونـدوات لا جدوى منها» (**هآرتس**، ١٥/١٢/١٩٩٢). وكان زئيف شيف، وهو معلّق عسكري مقرّب من جهاز الامن، تناول موضوع التحول في نشاطات الانتفاضة، عقب اختطاف النقيب في شرطة حرس الحدود، نسيم طوليدانو، في ما يمكن اعتباره كتهيئة للاجواء العامة تمهيداً لقرار الابعاد الذي اتخذته الحكومة لاحقاً. فقد رأى شيف «ان الجرأة المتزايدة في أعمال العنف

التي تنفّذها حماس، والتغيير في الأساليب، ممّا يدل على تخطيط واستعداد للصدام المباشر مع قوى الأمن، سوف يلزم اسرائيل بالرد بقوة وبحزم، الامر الذي قد يلحق الأذى والضرر بالسكان الابرياء في المناطق [الفلسطينية المحتلة] أيضاً» (المصدر نفسه، ١٤/١٢/١٩٩٢).

ورأى شيف، ان نشاطات حركة حماس العسكرية قد اتسع نطاقها لتشمل الى جانب قطاع غزة المحتل، الضفة الفلسطينية المحتلة، وكذلك اسرائيل داخل الخط الاخضر. واعتبر ان اسرائيل تدخل مرحلة جديدة «في الصدام مع الارهاب»، الذي تمارسه «منظمة عقائدية متزمتة تتمسّك بمبادئها وتعارض عملية السلام». وأشار الى اختطاف الحركة للنقيب في شرطة حرس الحدود، طوليدانو، فاستبعد ان ترضخ الحكومة الاسرائيلية للضغط، عقب حادث الاختطاف، لأن «الرضوخ» ـ على حدّ قوله ـ «سوف يشجّع على القيام بعمليات مشابهة وسوف يدفع الى مزيد من التطرّف» (المصدر نفسه).

وبعد اقدام الخاطفين على قتل طوليدانو، بعد انتهاء مدة الانذار، افصح شيف، بشكل واضح، عمّا كان «يطبخ» في جهاز الامن في ذلك الوقت، لأن «قواعد اللعبة في الحرب ضد حركتي حماس والجهاد الاسلامي، سوف تصبح أكثر حدة وقساوة بعد مقتل الشرطي طوليدانو». وأشار الى انه اضافة الى حملة الاعتقالات الواسعة التي تمت... «هناك، أيضاً، امكان لابعاد نشيطين من حماس بهدف الانتقال على التنظيم والايضاح ان هناك ثمناً باهظاً لأعماله» (المصدر نفسه، ١٦/١٢/١٩٩٢). وبالطبع، لم تكن اشارة شيف الى احتمال اللجوء الى عقوبة الابعاد مجرد اجتهاد أو استنتاج استبق به قرار الحكومة. فكما يبدو، وبحكم علاقاته بجهاز الامن، كان يعلم ان قرار الابعاد كان مطروحاً على جدول أعمال الجهاز الامني. ويجد هذا الامر تعزيزاً له في ما ذكره مصدر صحافي آخر من انه كانت تجرى، منذ فترة طويلة، مداولات ومناقشات في الجهاز القضائي والنيابة العامة ووزارة العدل، هدفها العثور على بند قانوني ملائم يتيح ويمكّن من تنفيذ عمليات الابعاد بسرعة (اون ليفي، دافار، ١٧/١٢/١٩٩٢). وعلى وجه العموم، فالملاحظ ان جهاز الامن كان يمهّد لتوجيه ضربة شديدة للنشاطات المعادية للاحتلال، وذلك من خلال الايعاز لبعض المراسلين بابراز التدهور الخطير في الوضع الامني. وفي هذا السياق، أشار المعلّق الصحفي، يوئيل ماركوس، الى انه حصل تدهور خطير في العمليات «الارهابية» في السنة الاخيرة، «فدخول حركتي حماس والجهاد الاسلامي المعارضتين للحوار والرافضتين لوجود دولة اسرائيل، الى الصورة خلق مرحلة جديدة من الارهاب... ضد العسكريين وغيرهم» (المصدر نفسه، ١٨/١٢/١٩٩٢).

ابعاد جماعي

في ضوء ما تقدّم، يتضح ان مقتل النقيب في شرطة حرس الحدود، نسيم طوليدانو، لم يكن سوى عامل محفّز لقرار الحكومة بالابعاد الجماعي لمئات الفلسطينيين. فعلى حدّ قول الصحفي اون ليفي «فمنذ وقت طويل، والمسؤولون في جهاز الامن منكبون، بدأب، على التفتيش عن طرق لتحطيم منظمة حماس، حاملة لواء المعارضة لعملية السلام في المناطق [المحتلة]. فالخطوات الاصطناعية لأحياء المعتدلين لم تسعف وواصلت الحركة تعزيز قوتها» (دافار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وبناء عليه، فما ان عثر على طوليدانو قتيلاً حتى بدأ العمل، بسرعة، لاخراج الفكرة الى حيّز الوجود. من اجل ذلك، عقد رئيس الحكومة ووزير الدفاع اسحق رابين، منذ مطلع الاسبوع الذي تمّت فيه عملية الاختطاف، مشاورات حثيثة مع كبار القادة العسكريين والامنيين ـ رئيس الاركان ورئيس جهاز الامن العام (شاباك) وقادة المناطق العسكرية ـ تمحورت حول كيفية معالجة الزخم الارهابي المتصاعد. وذكرت مصادر صحافية انه، في أعقاب لقاء بين رابين والمستشار القانوني للحكومة، يوسف حاريش، طلب الاول من الحكومة المصادقة على أنظمة لحالة الطوارىء، «وذلك ازاء عمليات الارهاب الدموي الهادفة الى الحاق الأذى بسكان دولة اسرائيل وتخريب عملية السلام» (اون ليفي، المصدر نفسه، ١٨/١٢/١٩٩٢). وبناء على تلك الأنظمة، يمكن تنفيذ عملية ابعاد فوري «للمخربين ومرسليهم لفترة محدودة، وبامكان المبعدين الاستئناف

ضد قرار الابعاد في خلال مدة أقصاها ستون يوماً، ولكن من مكان اقامتهم الجديد (المصدر نفسه). وفوّضت الحكومة رئيسها في جلستها غير العادية التي عقدتها صباح يوم الاربعاء الموافق ١٦/١٢/١٩٩٢ بالمصادقة على استخدام أنظمة الطوارىء دون معارضة، حيث امتنع وزير العدل، فقط، عن التصويت، بينما لم يشارك في الجلسة كل من وزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير الداخلية اريبه درعي (هآرتس، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وكما يبدو، كان نجاح عملية الابعاد، كما خطط لها رابين مرتبطاً باحاطتها بالسرية لكي لا تتدخل المراتب القضائية قبل تنفيذ العملية. وبذلك تصبح محكمة العدل العليا أمام أمر واقع جديد (دافار، ١٨/١٢/١٩٩٢). ولهذا الغرض أكد رابين على وجوب الحفاظ على سرية قرار الحكومة. وحذّر الوزراء من كشف القرارات التي اتخذت. وفي اللقاء الذي عقده مع المراسلين السياسيين للصحف المحلية رفض رابين ولو مجرد التلميح الى مضمون القرارات التي اتخذتها الحكومة. فقد اكتفى بوصف الاعمال التي نفّذتها حركة حماس بـ «الحرب». وعندما سأله احدهم عن رأيه في عقوبة الابعاد من الارض المحتلة، مارس رابين قمة التضليل، بايضاحه انه لا يؤمن بالابعاد كوسيلة فعّالة. هذا، علماً انه في ذلك الوقت، بالذات، كانت الاجهزة المختصة قد بدأت بتنفيذ قرار الحكومة بابعاد المئات من قادة حركة حماس في الارض الفلسطينية المحتلة (يديعوت احرونوت، ١٨/١٢/١٩٩٢).

مع ذلك، فقد تسرّب القرار الى بعض مراسلي الصحف المحليين والاجانب، وعلم به، أيضاً، بعض الزعماء الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة. وبدأت المحامية، ليئه تسيمل، تستعد لتقديم التماس ضد قرار الابعاد. ولجأ رابين الى الرقابة العسكرية لمنع نشر قرار الابعاد في وسائط الاعلام في اليوم التالي (المصدر نفسه؛ ودافار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وتباينت المصادر الصحفية بالنسبة الى عدد المبعدين. ففي البداية، ذكر ان عددهم ٤١٨ شخصاً. ولكن مصادر صحافية عادت وذكرت ان عدد المبعدين تقلّص قبل العبور الى الاراضي اللبنانية الى ٤١٣ شخصاً، وذلك عقب اعادة ٣٥ من المبعدين الى السجون والمعتقلات الاسرائيلية لأسباب لم يكشف النقاب عنها، وأبعد ثلاثون آخرون بدلاً منهم (معاريف، ١٨/١٢/١٩٩٢). وكان تنفيذ عملية الابعاد توقف لبعض الوقت، بعد افتضاح امرها، ومسارعة المحامية ليئه تسيمل ومحامون آخرون الى الاعتراض على قرار الابعاد، وتقديم التماسات بهذا الشأن الى محكمة العدل العليا. ولهذا الغرض، انعقدت المحكمة بكامل هيئتها برئاسة رئيسها القاضي مئير شمغار، واستمعت الى شهادة رئيس الاركان والمستشار القانوني للحكومة ومحامو الدفاع؛ وبعد ١٤ ساعة من السباق مع الزمن، ألغت محكمة العدل العليا الامر المؤقت الذي أصدره القاضي المناوب، اهرون براك، والذي بموجبه تمّ ايقاف تنفيذ عملية الابعاد، لكنها أعربت، في الوقت عينه، عن استعدادها للبحث في ابطال مفعول أوامر الابعاد الفردية، حيث استجابت لطلب مقدمي الالتماسات، وأصدرت أمراً احترازياً، يلزم الحكومة بالرد، في خلال ثلاثين يوماً، على الالتماسات التي قدّمها محامو المبعدين (هآرتس، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وكان واضحاً، حسب بعض المصادر الصحفية، ان قضاة محكمة العدل العليا لن يتمكّنوا، في نهاية المطاف، من ايقاف عملية الابعاد لأنه اذا كانت الحكومة قررت تفويض رئيسها ووزير الدفاع بتخويلّ قادة الجيش في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة باصدار أوامر ابعاد ضد قرابة ٤١٨ شخصاً يشتبه بنشاطهم في صفوف حركتي حماس والجهاد الاسلامي، واذا كان رئيس الاركان ـ معنوياً وشخصياً ـ يمثل أمام المحكمة في المداولة القضائية بشأن الالتماسات التي قدمت ضد قرارات الابعاد، فعلى اي أساس استندت محكمة العدل العليا عندما حولت الامر المؤقت الذي أصدره القاضي المناوب في الليلة السابقة، الى أمر احترازي ضد قادة الجيش في المناطق المحتفظ بها؟» (المصدر نفسه). وتساءل المصدر الصحفي «فاذا كان رئيس الاركان العامة يزعم ان المرشحين للابعاد يشكلون خطراً فورياً على أمن الدولة وسلامة الجمهور، ولذا من الضروري تنفيذ عملية الابعاد دون تأخير ـ فما هي الوسائل التي كان بامكان قضاة محكمة العدل العليا

ان يستندوا اليها لنقض حجج رئيس الاركان؟».

وختم المصدر الصحفي تعليقه على قرار المحكمة بالقول: «تقريباً، لم يكن هناك بد من ان يرفض قضاة محكمة العدل العليا الالتماسات. فقد رفضوها ليس لأنه تنقصهم الشجاعة الأدبية في مواجهة السلطة التنفيذية، بل لأنهم لا يملكون الوسائل التي يمكن بواسطتها تعليل الشكوك في صحة التقدير للوضع الامني السائد في المناطق [المحتلة] الى الحدّ الذي يمكنهم من رفض شهادة رئيس الاركان العامة وقبول ادعاءات مقدمي الالتماسات» (المصدر نفسه).

مع ذلك، قال المصدر اياه انه اذا كان قرار المحكمة بالسماح بتنفيذ عملية الابعاد الجماعية، يشكّل عملياً، انهاء للجدل القانوني بشأنها، فانه غير قادر على انهاء الجدل السياسي العام (المصدر نفسه).

المبررات والتحفظات

الى جانب الجدل القانوني الذي رافق عملية الابعاد والذي تباينت فيه المواقف بين الترحيب والارتياح لقرار محكمة العدل العليا الذي أتاح تنفيذ عملية الابعاد، نشب، كذلك، جدل سياسي عام تراوح، أيضاً، بين التأييد لقرار الابعاد وتقديم المبررات دفاعاً عنه وبين التحفظ منه والتشكيك في الثمار السياسية المرجوة منه. مع ذلك، فقد حظي قرار الابعاد، بتأييد جارف على الصعيد الشعبي. فقط أظهر استطلاع للرأي أجري بعد تنفيذ عملية الابعاد، ان قرابة ٩١ بالمئة من الجمهور في اسرائيل يؤيدون القرار (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

وبطبيعة الحال، فمعظم الانتقادات كان موجهاً لموقف وزراء حركة «ميرتس» والحمائم في حزب العمل الذين أيّدوا القرار ودافعوا عنه وساقوا المبررات السياسية له. ونسبت مصادر صحفية الى بعض وزراء الحكومة قولهم ان الحكومة أيّدت قرار الابعاد دون معرفة حجم العملية. وتراوح عدد المبعدين حسب انطباع الوزراء بين «بضع عشرات» وبين قول رابين «ان الامر لا يتعلق ببضع عشرات». بينما قال وزير آخر انه سمع ان رابين تحدث عن عدد يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ شخص (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٨).

ودون الخوض في حيثيات المواقف التي أعرب عنها وزراء حكومة رابين في معرض دفاعهم عن قرار الابعاد وتبريرهم له، فانه يمكن، على وجه العموم، اجمال تلك التبريرات بالنقاط التالية:

اولاً، كان هناك اجماع على ان القرار بابعاد كوادر حركة «حماس» وتوجيه ضربة مؤلمة لها، هو في صالح عملية السلام والمعتدلين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وخارجها. فعلى حدّ قول الصحفي يوئيل ماركوس «فالواقع النفسي الذي أخذ يتشكّل مع تزايد نشاطات حركة حماس التي ازدادت هيبة وقوة في المناطق [الفلسطينية المحتلة]؛ هذا الواقع شكّل تهديداً جاداً لاستمرار عملية السلام. فالمعتدلون في المناطق [الفلسطينية المحتلة] بدأت الارض تتحرك من تحت اقدامهم» (المصدر نفسه). وبناء على هذا التقييم، وبحسب ماركوس، فقد «قرر وزير الدفاع، رابين، في هذا الاسبوع، احداث تغيير في المعايير القائمة في الحرب ضد الارهاب ـ بهدف تمكينه كرئيس للحكومة من مواصلة العمل على التقدّم في محادثات السلام دون ان يكون المسدس مصوباً الى مؤخرة رأسه. وعملياً، فقد توصل رابين، سوياً مع جهاز الامن، الى قرار مفاده انه دون توجيه ضربة فعلية لحركة حماس، تطال هيبتها، وقدراتها وبنيتها التحتية ومصادرها المالية، لن يكون بالامكان التوصل الى تسوية. وبقدر ما يبدو الامرُ مثيراً للسخرية، فهذا القرار يخدم مصالح منظمة التحرير الفلسطينية وممثليها في المناطق [الفلسطينية] المحتلة الذين نتفاوض معهم» (المصدر نفسه).

ثانياً: ان القرار بحكم كونه تجاوباً مع المزاج والشعور العام في أوساط الجمهور الاسرائيلي الذي أصيب بالاحباط الشديد والهستيريا من جراء التصعيد المتواصل في العمليات العسكرية ضد الجنود وقوى الامن الاخرى، فانه سوف يعمل على تهدئة الخواطر، وبالتالي فسوف يعزز قدرة الحكومة على مواصلة طريقها ومهامها. واعترف بعض الوزراء ان محاولة استرضاء الجمهور كانت أحد الاعتبارات وراء الاجماع الذي حظي به القرار. ووصل الامر ببعضهم حد الادعاء ان دعمهم لقرار الابعاد، انطلق من حرصهم على استمرار بقاء هذه الحكومة لأنها كانت مهددة بالسقوط أو

بتوسيع الائتلاف والرضوخ لابتزاز الكتل البرلمانية اليمينية، الامر الذي سوف ينعكس، سلباً، على عملية السلام ومواقف الحكومة من التسوية (يئير تسبان، عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

اضافة الى الاجماع الذي حظيت به عملية الابعاد من جانب كتل الائتلاف، فانها حظيت، أيضاً، بالمديح والترحيب من جانب كتل المعارضة اليمينية. فالمفدال، على سبيل المثال، أعرب عن دعمه للقرار، وقرر تأجيل تقديم اقتراحه بحجب الثقة عن الحكومة، مناشداً احزاب المعارضة الاخرى، ان تحذو حذوه على هذا الصعيد. مع ذلك، تحفّظ قادة هذا الحزب عن التمييز الذي لاحظوه في موقف الحكومة بين حركة حماس وبين «منظمات القتل الاخرى المنضوية تحت لواء منظمة التحرر الفلسطينية» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٨). كذلك أعرب رئيس الحكومة السابق، اسحق شامير، عن دعمه للقرار قائلاً انه «عقوبة جدية وحازمة كونها تشكّل ضربة للكثير من الناس الذين يتآمرون لابادة شعبنا». واعتبر مجلس مستوطنات «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة (ييشع) ان قرار الابعاد هو «الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح»، وطالب المجلس «بتشريعات ملائمة في موضوع الابعاد» (المصدر نفسه).

ورحّب كل من زعيمي حركتي تسوميت وموليدت، رفائيل ايتان ورحبعام زئيفي، بقرار الابعاد. وبينما اعتبره ايتان غير كاف، وطالب بخطوات أخرى اضافية مثل استئناف الزخم الاستيطاني والعقوبات الجماعية والضغوط الاقتصادية والمعيشية، فان زئيفي قال انه يجب ابعاد النشيطين المنتمين ـ حسب قوله ـ الى حركة «فتح»، كذلك طالب بتغيير التعليمات الخاصة بحالات اطلاق النار وبفرض عقوبة الاعدام (المصدر نفسه).

وحمّل عضو الكنيست، بنيامين نتنياهو، الذي يخوض المنافسة على زعامة الليكود، حكومة رابين المسؤولية عن تدهور الاوضاع الامنية في الارض الفلسطينية المحتلة. وأشار نتنياهو، تحديداً، الى الخطوات التي اتخذتها حكومة رابين، في بداية عهدها، ووصفها بأنها انطلقت من «افتراضات خاطئة»، وأوحت بضعف الحكومة. ورأى نتنياهو ان التصعيد الحاصل في العمليات العسكرية ضد الجيش الاسرائيلي وقوى الامن، هو نتاج مباشر لتلك السياسة. ودعا نتنياهو الحكومة الى تشديد قبضتها واجراءاتها ضد ما سمّاه «الارهاب»، والى توسيع تلك الاجراءات لتشمل المراتب السياسية أيضاً (ملحق السبت، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٨).

وبينما كان رد فعل الشبكة السياسية الحزبية، ايجابياً، من عملية الابعاد، فان الامر لم يكن كذلك على صعيد التعليقات السياسية التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة. فالتحفظات من عملية الابعاد، كانت بدءاً من العقوبة بحد ذاتها، ومروراً بالاهداف المتوخاة منها، وانتهاء بالنتائج التي قد تترتب عليها. ورأى بعض المعلّقين، «انه من الممكن دعم قرار الابعاد شرط ان يكون له استمرارية على شكل سلسلة من الخطوات الميدانية المكملة. فلا يكفي تدمير البنية التحتية وتوجيه ضربة قاسية لهذه الذراع الارهابية فحسب، بل يجب، أيضاً، التفتيش عن أفكار جديدة وخلاقة، والتفكير في خطوات تختصر الطريق من خلال تجاوز المشاريع التي عفى عليها الزمن في الحوار مع الفلسطينيين» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٨).

أمّا الكاتب حانوخ مرمري، فانتقد قرار الحكومة، من حيث المبدأ، لأنه «عندما قررت حكومة اسرائيل بأكثرية جارفة ـ وبامتناع وزير العدل ـ مساندة ودعم اجراء الابعاد السريع والسري والجماعي، فانها صادقت، في الوقت ذاته، على تدمير النسيج الحساس الذي يردم الهوات القائمةبين الاحتياجات الامنية وبين العدالة الطبيعية التي لا تعرف المحاباة والتي تتباهى بها دولة اسرائيل» (المصدر نفسه).

وتحفّظ المعلّق السياسي فولص [اسم مستعار] من بعض أقوال الوزراء في سياق دفاعهم عن قرار الابعاد، لناحية فعالية الضربة والهدف السياسي المتوخى منها، فقال: «ان اعتقال حوالى ١٦٠٠ من نشيطي حركة حماس، قد يشكّل ضربة مؤلمة للمعتقلين وأبناء عائلاتهم، ويجدر بنا الافتراض انه قد يلحق بالضرر بقدرة الحركة ونشاطاتها. ولكن لا يمكن الرد بمثل هذه اليقينية عن السؤال ما اذا

كان احتجاز وسجن معظم رجال المراتب السياسية والتنظمية والادارية والمالية، كاف لتصفية الحركة أم لا. فلا شك ان الاعتقالات تشكّل ضربة موجعة للحركة، ولكن لا يجب الاستنتاج من ذلك انها سوف تختفي، الآن، عن الساحة الفلسطينية...» (المصدر نفسه).

وقال فولص، أيضاً، ان الافتراض القائل بأن الاثقال والتضييق على حركة حماس سوف يستقبل بارتياح في معسكر منظمة التحرير الفلسطينية، قد يتضح انه لا أساس له. فالدكتور حيدر عبد الشافي، تفضل، فعلاً، بالقول ان «الجميع يندد بقتل الابرياء بدم بارد، ولكنه سارع وأضاف «سواء أكان ذلك قتل هذا الرجل [طوليدانو] أو قتل الفلسطينيين على أيدي وحدات الموت الاسرائيلية». أمّا الناطقة باسم الوفد د. حنان عشراوي، فحذت حذوه قائلة: «حقاً هناك خلاف بين الفلسطينيين بالنسبة الى الطرق الكفيلة بانهاء وضع الاحتلال، ولكن كلنا شعب واحد وهناك اجماع بين كل الفلسطينيين بالنسبة الى الهدف الذي هو انهاء الاحتلال» (المصدر نفسه).

وانتقد المعلّق السياسي غادي ياتسيف التبريرات التي طرحها وزراء حركة ميرتس في سياق دفاعهم عن موقفهم الداعم لقرار الابعاد. قال ياتسيف، ان ما هو أكثر اثارة للغضب هو ذلك الادعاء المتبجح والابوي «نحن سعداء جداً لأنكم غاضبون ايها الاولاد [الاشارة هنا الى الانتقادات الشديدة في صفوف شبيبة ميرتس لموقف وزراء الحركة]. انه لحسن جداً ان تواصلوا التمسّك بالقيم التي زرعناها فيكم، ولكن بالنسبة الينا، نحن النخبة، يجب ان نتخذ القرارات، وان نختار بين بدائل عدّة، وان نعتمد في ذلك على المعرفة المحفوظة، فقط، لوزراء الحكومة». وأضاف ياتسيف «مَنْ يتفوه بهذا الادعاء، يعلم جيداً ان لا معنى له. فوزراء الحكومة لا يوجد في حوزتهم اية معلومات سرية تحتم عليهم اختيار هذه العقوبة أو تلك» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

كذلك نفى ياتسيف الادعاء الذي طرحه الوزير يئير تسبان لناحية انه كانت لدى وزراء حركة ميرتس خشية من ان يتسبب عدم دعمهم لقرار الابعاد بتفكيك الحكومة وتشكيل حكومة من العمل وأحزاب اليمين الصغيرة أو ربما حكومة وحدة وطنية لا مكان لحركة ميرتس فيها. وقال ياتسيف «تشكيلة هذه الحكومة ليست تعسفية، وليست نابعة، فقط، من ارادة رئيس الحكومة. فهذه التشكيلة نابعة من ميزان القوى في الكنيست، ومن انقسام الآراء داخل حزب العمل، ومن جامع مشترك كبير نسبياً بين الشركاء الثلاثة» (المصدر نفسه).

من ناحية أخرى، تناول المعلّق الصحفي، حامي شاليف، الادعاء الذي تكرر في تصريحات معظم الوزراء من ان الهدف من عملية الابعاد هو ضرب حركة حماس وانقاذ السلام، فقال «ان وزراء اليسار قد ابتلعوا هذه النظرية [من تبريرات رابين]. وفجأة، أصبحوا خبراء كبار في سيكولوجية الشارع العربي، وأشار بعضهم بصراحة، في خلال المناقشة في جلسة الحكومة، الى ان ابعاد المئات من نشيطي [حماس] سوف يقود الى تعزيز مكانة القوى المعتدلة في الشارع الفلسطيني، أي الى تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية. لكن عقوبة الابعاد، كما هو معروف للجميع، تعتبر من جانب الفلسطينيين جميعاً العقوبة الاقسى الموجودة في مستودع اسحة الادارة الاسرائيلية. وعلى الاقل، فبالقدر ذاته من المعقولية الذي يمكن ان ننسبه الى الافتراضات الحكومية، يمكن، ايضاً، التقدير ان الابعاد الجماعي سوف يتسبب في غليان وهياج الشارع الفلسطيني، وسيقود الى توحيد الصفوف، واعلاء شأن حركة حماس» (دافار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

ولناحية الآثار السلبية التي قد تترتب على قرار الابعاد، قال شاليف «ان قرار الابعاد يبدد جزءاً كبيراً من السمعة الطيبة التي حازت عليها هذه الحكومة على الصعيد الدولي، وبخاصة مقارنة بالحكومة السابقة. فالقرار قد يخلق ثغرة أولى في العلاقات مع ادارة [الرئيس الاميركي بيل] كلينتون، قبل ان تبدأ بمزاولة مهام منصبها، وبخاصة على خلفية الحساسية الخاصة للحزب الديمقراطي ازاء موضوع حقوق الانسان بعامة، وحقوق الفلسطينيين بخاصة. وهو يعرض للخطر عملية السلام، وقد يخلق آلية عربية عامة تقود الى الانهيار الكامل والقاطع للمسار. وهو يعيد اسرائيل الى مجلس الامن الدولي، بعد فترة غياب طويلة عن مداولاته من خلال دورها الكلاسيكي كالابن العاق لهذا العالم» (المصدر نفسه).

وفي ضوء تنديد مجلس الامن الدولي، بشدة، «بابعاد مئات المواطنين الفلسطينيين»، وتأكيد معارضته الحازمة للجوء اسرائيل الى مثل هذه الخطوات، ومطالبته لها بصفتها الدولة المحتلة ان تضمن عودة كل المبعدين فوراً وبأمان، ورفض اسرائيل الالتزام بالقرار والتنديد به، على أساس انه قرار «منحاز»، (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٠)، حذّر المعلّق الصحفي، حامي شاليف، من النتائج التي قد تترتب على استمرار اسرائيل في تجاهل قرارات مجلس الامن الدولي، وقال شاليف «ان امكان نقل موضوع التسوية العربية ـ الاسرائيلية، من خلال توجه اميركي، الى مجلس الامن الدولي، شكّل، منذ سنوات، مصدراً محققاً للكوابيس لدى القيادة الاسرائيلية» (دافار، ١٩٩٣/١/٢٢).

وأضاف شاليف، ان العصر الذي كانت فيه اسرائيل تتمتع بالحصانة من قرارات مجلس الامن الدولي لاعتبارات عالمية لا علاقة لها بها، قد ولّى الى غير رجعة منذ أزمة الخليج. «فالامم المتحدة، تحولت، نتيجة لتفكيك الاتحاد السوفياتي، الى أداة رئيسة لتنفيذ السياسة الاميركية... [وهكذا] فمناقشة مجلس الامن الدولي موضوع ابعاد نشيطي حركة حماس، من جديد، يحمل في طياته، ليس، فقط، صداماً تاريخياً هو الاول من نوعه بين اسرائيل وبين القوة المتجددة والمعززة للأسرة الدولية، بل قد يرزع، أيضاً، بذور انهيار العملية السياسية» (المصدر نفسه).

هاني العبدالله

الانتفاضة: ميزان السنوات الخمس

بمناسبة مرور خمس سنوات على الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الارض المحتلة، لطرد الاحتلال الاسرائيلي واقامة السلطة الوطنية المستقلة، حفلت وسائل الاعلام الاسرائيلية بسيل من الكتابات حولها، ما بين أخبار واحصاءات وتصريحات وتحليلات ومقابلات وغيرها. وقد غطّى هذا السيل جوانب الانتفاضة كافة، ابتداء من دوافعها وأهدافها، مروراً بتكتيكاتها وممارساتها، وانتهاء بانجازاتها واخفاقاتها، اضافة الى التوقّعات المحتملة. وبالطبع، حظيت سلطات الاحتلال بالقدر نفسه، إنْ لم يكن أكثر، من التغطية والمتابعة في السياقات ذاتها.

أرقام واحصاءات

تختلف الاحصاءات والارقام، اختلافاً متبايناً، بين مصدر وآخر، لأسباب عديدة، سواء لاختلاف المصدر، أو لاختلاف التصنيفات، أو لصعوبة التغطية الشاملة.

ومن أجل اعطاء أوضح صورة ممكنة لهذا الجانب، نورد في ما يلي ثلاثة احصاءات، صدر أولها عن سلطات الاحتلال، والثاني عن «مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان» (بتسيلم)، والثالث عن «مجلس مستوطنات 'يهودا' و'السامرة' وغزة».

يتضح من ملخّص المعطيات التي عرضها الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، ان «السلاح الساخن تحوّل الى السمة الأبرز» للانتفاضة في الارض المحتلة، وان «قطاع غزة احتل مكان الصدارة في الاعتداءات وعمليات الاخلال بالنظام...» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١٢/٦). ففي العام ١٩٩٢، قتل في الارض المحتلة ١١ اسرائيلياً في مقابل ستة في العام ١٩٩١ وواحد في العام ١٩٩٠. وبلغ مجموع القتلى الاسرائيليين، منذ بداية الانتفاضة، ٢٩ مدنياً اسرائيلياً. كذلك طرأ ارتفاع مشابه على عدد الجنود الذين قتلوا في اثناء الخدمة في الارض المحتلة. ففي العام ١٩٩٢ قتل ثمانية جنود، في مقابل جندي واحد في العام ١٩٩١، وجنديان في العام ١٩٩٠. وبلغ مجمل قتلى الانتفاضة من الجنود ١٩ جندياً. كذلك ارتفع عدد عمليات اطلاق النار ارتفاعاً حاداً من ١٢ حادث في السنوات الاولى للانتفاضة الى ٢٢١ خلال السنة الاخيرة حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢. ووصل عدد قتلى الانتفاضة الى ١٥٢٥ منهم ٧٤٥ قتلوا على أيدي فلسطينيين. وبلغ عدد جرحى الانتفاضة ١٥ ألف جريح (**المصدر نفسه**).

ونقلت مصادر أخرى معطيات اضافية عن نشاطات الانتفاضة، استناداً الى الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، أيضاً، فأشارت الى انه حصلت خلال السنة الخامسة (١٩٩٢) ١٩١٧١ حادثة القاء حجارة في مقابل ٢٥٣٣٤ حادثة خلال العام ١٩٩١، أي بانخفاض قدره ٢٥ بالمئة في السمة الرئيسة لنشاطات الانتفاضة. كذلك انخفض عدد الزجاجات الحارقة التي أُلقيت على اسرائيليين هذه السنة، الى ٥٨٣ في مقابل ٧٤٧ العام الماضي (**هآرتس**، ١٩٩٢/١٢/٩). وكذلك الامر بالنسبة لالقاء القنابل، حيث انخفض هذه السنة الى ٢٥ في مقابل ٥٤ السنة الماضية. ولم يحصل ارتفاع الّا في حوادث اطلاق النار التي ازدادت من ٦٠ حادثة في العام ١٩٩٠ الى ١٤٠ حادثة في العام ١٩٩١ والى ١٦٠ حادثة حتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢. وتوافد خلال سنوات الانتفاضة على السجون والمعتقلات حوالى ١٠٠ الف فلسطيني، غالبيتهم في الـ ١٨ ـ ٢٨ من أعمارهم (**المصدر نفسه**). ومنذ انطلاقة الانتفاضة، قتل، حسب الناطق العسكري الاسرائيلي، ٤٨ مدنياً وعسكرياً اسرائيلياً في داخل الارض المحتلة و٦٥ داخل اسرائيل، أي ما مجموعه ١١٣ اسرائيلياً (**المصدر نفسه**).

وتختلف معطيات «مجلس مستوطنات 'يهودا' و'السامرة' وغزة»، الى حدّ ما، عن المعطيات التي عرضها الجيش. فقد أفاد بيان أُصدر عن المجلس، بمناسبة الذكرى الخامسة للانتفاضة، بحصول ١٨٤٤٤٥ حادثة القاء حجارة، منذ بداية الانتفاضة، توزّعت كالتالي: ٣٠ ألفاً في العام ١٩٨٩؛ حوالى ٧٢ ألف في العام ١٩٩٠؛ ٣٧ ألف في العام ١٩٩١ وحوالى ٣٦ ألف حتى أواخر العام ١٩٩٢. وفي مقابل الهبوط النسبي في حوادث القاء الحجارة، طرأ ارتفاع حاد في حوادث اشعال الحرائق التي توزّعت كالتالي: ٣٥٨ في العام ١٩٨٩، ٢٢٩ في العام ١٩٩٠، ١٧٩ في العام ١٩٩١، و٥٧٠ في العام ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

وحول الاضرار في الجانب الاسرائيلي، أشار البيان الى جرح ٦ آلاف اسرائيلي، وقتل ١٩٨ بين عسكري ومدني خلال الانتفاضة. امّا الاضرار المادية، فلم تُقدّر بعد. وبناء على معطيات البيان، توزّعت الاصابات على النحول التالي: ١٢٧٢ في العام ١٩٨٩، حوالى ٣٠٠٠ في العام ١٩٩٠، و٩١٨ في العام ١٩٩١ و٩٣١ في العام ١٩٩٢؛ بينما توزّع عدد القتلى كالتالي: ٣٧ في العام ١٩٨٩، و١٧ في العام ١٩٩٠، و٢٦ في العام ١٩٩١، و١٨ في العام ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

امّا تقرير «مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة» (بتسيلم)، فقد أشار الى انه خلال السنوات الخمس للانتفاضة، قتل في الارض المحتلة ٩٢٣ مواطناً فلسطينياً على أيدي قوات الامن الاسرائيلية، من بينهم ١٨٦ دون السادسة عشرة من العمر، توزّعوا على الشكل التالي: ٢٨٤ خلال السنة الاولى، و٣٠٠ خلال السنة الثانية، و١٢٧ خلال السنة الثالثة، و٩٦ خلال السنة الرابعة، و١١٦ خلال السنة الخامسة، بزيادة قدرها ٢٠ بالمئة عن السنة التي سبقتها. كذلك طرأ ارتفاع على عدد القتلى الاسرائيليين: ١٢ من قوات الامن و١٢ مواطناً خلال السنة الخامسة للانتفاضة، بينما قتل خلال السنة الرابعة اثنان من رجال الامن و٦ مواطنين وسائحتان (**المصدر نفسه**).

ومنذ بداية الانتفاضة وحتى الآن، قُتل ٦٧٥ فلسطينياً من المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال، منهم ١٩٧ حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، بالمقارنة بـ ١٥٤، في الفترة ذاتها، من العام الذي سبقه، أي بارتفاع قدره ٣٠ بالمئة. وقد هبط عدد السجناء الفلسطينيين بنسبة ١٠,٥ بالمئة، وانخفض عدد المعتقلين الاداريين من ٤٥٧ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ الى ٢٤٠ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ (**المصدر نفسه**).

قراءات متناقضة

إذا كانت الارقام والاحصاءات اعلاه تنطوي على تباين، بقدر او بآخر، بين بعضها البعض، فإن القراءات والاستنتاجات امتدت من النقيض الى النقيض. وتراوحت بين مَنْ اعتبرها أفولاً لجذوة الانتفاضة وفشلاً لأهدافها، وبين مَنْ اعتبرها دليلاً على استمراريتها وتنويعاً لنشاطاتها واقترابها من مرحلة الحسم لصالحها. ورأت فئة ثالثة، ان مستوى العنف لا يشكّل مقياساً لقوة الانتفاضة لكونها «نزاعاً بقوة محدودة» لا يؤدي الى الحسم.

المعسكر الاول أوضح، ان الانتفاضة «فشلت في صد الزحف اليهودي على «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية]. صحيح ان يهوداً ارتدعوا خلال السنة الاولى، لكنه في الميزان النهائي للسنوات الخمس الكاملة تضاعف، تقريباً، عدد السكان اليهود هناك. وعلى جبهة المواجهة، كان للانتفاضة انجازات خلال السنوات الثلاث الاولى. فالجيش القوي، وبسبب غياب القيادة السياسية، وجد نفسه محتاراً ومرتبكاً ويجد صعوبة في مواجهتها. لكنه خلال السنتين الاخيرتين، وجد الوسائل والأدوات، وتراكمت الخبرات، وأصبح الجيش، حالياً، قادراً على المواجهة. والآن تبدو الانتفاضة وكأنها تقف على ابرة الميزان: امّا تحقيق انجاز سياسي ملموس أو التفجّر الذاتي ـ التفجر لأنها كسرت الظهر، اقتصادياً، للغالبية الحاسمة من السكان العرب. وإذا توفّر الصمود للجمهور الاسرائيلي وحكومته، ستكون الانتفاضة الوصفة الاكثر فعالية لهجرة عرب «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية] عن أرض ـ اسرائيل... فإذا تلاشى عنصر الأمل السياسي، فإن ما سيحدث هو ازدياد اليأس عمقاً، الامر الذي إذا أضيف الى انعدام مصادر العيش سيؤدي الى النزوح (**معاريف**، ١٩٩٢/١٢/٤).

ورأى آخر، «ان باستطاعة الجيش الاسرائيلي تقليص مستوى النشاط المعادي. لكنه بسبب طابع الظاهرة التي تنبت رأساً جديداً مكان ذلك الذي يقطع، لا يمكن تقليص «الارهاب» الى الصفر... وهناك، أيضاً، قيود أخرى كتلك المتعلقة بالميزانيات ونشر القوى البشرية، أي الاولويات. فهناك، على سبيل المثال، أولوية في تخصيص نصف مليار شيكل لشبكة الطرق في اسرائيل التي قتل بسببها هذه السنة، فقط، عشرين ضعفاً عمّا قتلوا من جراء الانتفاضة» (أريئيل مراري، عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٤).

ولاحظ ثالث، بأن «كل ما تبقى من الانتفاضة، الى الآن، هو قدر أكبر من القيود ومن العقوبات الاسرائيلية ومن الارباك، وقدر أقل من التمرّد والمقاومة للحكم العسكري» (داني روبنشتاين، هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٧).

الّا ان فئة أخرى من المحللين ارتأت العكس من ذلك تماماً. ففي ردّه على المبشّرين بموت الانتفاضة، لاحظ المعلّق السياسي يوئيل ماركوس، ان «... لا داعي للسعادة، فالانتفاضة لا تزال حيّة ترزق - ترفس، تطعن، تطلق النار، وكل مشاكلها لا تزال أمامنا» (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٨). ومضى ماركوس الى القول: «أظهرت الانتفاضة لاسرائيل قيود قوتها العسكرية. لقد عانى الجيش الاسرائيلي من عقدة فيتنام للجيش الاميركي، حيث لم يتمكّن من استخدام معظم القوة التي يستطيع استخدامها... وأدّى ربط احدى اليدين الى الظهر الى بروز أجواء الفشل، أو على الاقل عدم النجاح... والضرر الرئيس الذي سببته الانتفاضة ناجم عن الضربة التي وجهتها الى الاجماع الوطني حول الجيش، والمسّ بقدرته الرادعة في نظر العرب. والآن، أصبح هدف الجيش الاتاحة في المجال أمام المراتب السياسية لاجراء مفاوضات سياسية دون ان يكون المسدس مصوّباً الى رأسها. لكن هذا الهدف، أيضاً، لن يصمد طويلاً. فمع انتهاء السنوات الخمس تشكّل ما يشبه التعادل بين داوود وجوليات، حيث أصبحنا نحن نمثل دور جوليات... ان السنة السادسة للانتفاضة هي التي ستأتي بالحسم. فإذا لم يتحطّم الجمود، حتى ذلك الوقت، فإنها ستنفجر من جديد وبقوة أكبر. فهل ستأمر حكومة العمل الجيش بتنفيذ ما لم تجرؤ حكومة الليكود على تكليفه به؟» (المصدر نفسه).

ويتفق هذا الرأي مع آخر يقول انه «على الرغم من التحسّن في أساليب التنفيذ لا يوجد لأجهزة الأمن جواب حقيقي لمشكلة الامن الشخصي للمواطن الاسرائيلي على جانبي الخط [الأخضر]. لقد نجح الجيش الاسرائيلي في تخفيف حدّة الانتفاضة، وهو الامر الذي يمكن ان يتبدّد في أية لحظة، لكنه لم يجد الجواب الملائم على الارهاب الساخن. ان شيئاً ما قد تعطّل في الاحساس الامني. لقد تحوّلت المناطق الى مكان أصبح السفر اليه، أو العيش فيه، عرضة للخطر وغير آمن. ولا زال الطرف الآخر هو الذي يحدّد الوتيرة. وعلى الرغم من كل ما يقال حول التعب والأزمة في الشارع الفلسطيني، فإن الانتفاضة تدخل عامها السادس» (عمانوئيل روزين، معاريف، ١٩٩٢/١٢/٧).

وأكد القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، شمعون بيرس، استمرارية الانتفاضة أثناء نقاش في الكنيست بمناسبة مرور خمس سنوات على نشوبها، بقوله: «على الرغم من وجود تراجع في المواجهات... فان الجيش الاسرائيلي، في حربه ضد الانتفاضة، يواجه مهمة صعبة ومعقّدة بشكل لا مثيل له. ومن نواحي كثيرة تعتبر هذه المهمة أصعب من الحرب». وحذا حذوه وزير الشرطة، موشيه شاحال، حيث قال: «... اننا نشهد تصعيداً وتفاقماً في الوضع الامني، وان المواجهة، الآن، تختلف عمّا كانت عليه في بداية الانتفاضة» (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٣).

وارتأت الفئة الثالثة، ان الانتفاضة لم تبدأ بحدث معيّن، ولن تنتهي بحدث معيّن أيضاً، لكونها تفجراً تلقائياً لمشاعر الغبن والمرارة الشخصية والجماعية المتراكمة. لذا فبعكس التحليلات التي طرحت أعلاه، لاحظ العميد شايكا ايرز، رئيس الادارة المدنية في المناطق المحتلة، سابقاً، على سبيل المثال، «ان الانتفاضة لم تخمد، ولم تنشب من جديد، لأسباب من بينها انها لم تكن توقفت على الاطلاق. انها فقط تغيّر صورتها من حين لآخر. فالجمهور الفلسطيني الواسع الذي استنزفته قوات الجيش الاسرائيلي على مدى فترة طويلة، تعب من أعمال الاخلال بالنظام بالاسلوب

الجماهيري... فسواء فشلت ' فتح' المؤيدة لمسار السلام، أو ' حماس' ومنظمات اليسار المعارضة له في جهودها باخراج الجماهير الى الشارع، وتركت الجماهير للنواة الصلبة للانتفاضة مهمة الحفاظ على استمراريتها بواسطة سماتها الارهابية» (يديعوت احرونوت، ١٥/١٢/١٩٩٢).

ولعلّ أفضل توضيح لوجهة النظر هذه هو التحليل الواقعي، والقريب من الدقة، لابعاد المواجهة بين الطرفين كما عرضه النائب السابق لرئيس بلدية القدس، ميرون بنبينستي، بقوله: «ان المواجهة بين جيش نظامي وسكان مدنيين ليست حرباً، وقمع انتفاضة بأيدي جيش تابع لدولة ديمقراطية، لا يسمح بالاستخدام المنفلت للاسلحة النارية. وبالرغم من مئات القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى، ظلت الانتفاضة مقصورة في إطار العنف المنضبط، الذي حرص عليه الطرفان بالرغم من الاحساس بوجود حرب لا هوادة فيها. ولو كان الاسرائيليون لا يفكرون الاّ على أساس اعتبارات فرض حسم بالقوة مستخدمين الوسائل التي في حوزتهم، لكانت الانتفاضة غارقة في دماء الفلسطينيين. ولكن مع ذلك، فإن الاستخدام غير المنضبط للاسلحة النارية هو أمر غير مشروع في المجتمع الذي يقول بأنه ينتمي الى العالم الغربي، الليبرالي؛ وربما الاهم من ذلك، ان تصعيد فرض الحسم بالقوة، كان سيخلق ثغرات في جدار الاجماع الاسرائيلي، بل وربما كان سيضع نهاية له. والفلسطينيون في غالبيتهم العظمى أدركوا، أيضاً، انه لا ينبغي عليهم خلق استفزازات عنيفة أكثر من اللازم، لأن هذه الاستفزازات ستزيد من وحدة المجموعة اليهودية، وستزيل الموانع الأخلاقية التي حالت دون استخدام القوة بشكل منفلت؛ وهو الامر الذي كان من شأنه انزال كارثة بالفلسطينيين. وهذه الخطوط الحمر قيّدت حدود المواجهة، وحوّلت الانتفاضة الى نزاع بقوة محدودة، لا يؤدي الى الحسم. ويقوم كل طرف بالاستفادة من ميزته النسبية: المسيطر يستفيد من قوته العسكرية؛ والمسيطَر عليه من الرأي العام العالمي الذي يثور للمساس بمدنيين أبرياء. واستمرار هذه المواجهة تحوّل من ' الحدث' الى نمط حياة، أساسه الصراع الدائم بين طائفتين متناحرتين؛ الانفصال المادي؛ بلورة أساطير حول مقدّسين معذبين؛ وعنف يتفشّى ليشمل العلاقات داخل الطوائف، وليس، فقط، في ما بينها» (هآرتس، ١٦/١٠/١٩٩٢).

الميزان

تعدّدت التقييمات، أيضاً، لميزان السنوات الخمس للانتفاضة. فهناك مَنْ اعتبرها في حالة تعادل مع الاحتلال الاسرائيلي، وهناك مَنْ رأى ان مكاسبها تفوق خسائرها، بينما ارتأت فئة ثالثة العكس من ذلك تماماً. ففي افتتاحيتها، تحدّثت «هآرتس» عن حالة التعادل بقولها: «لم تنجح سنوات الانتفاضة الخمس في طرد الحكم الاسرائيلي من الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة. من الجهة الاخرى، لم ينجح الجيش الاسرائيلي وأجهزة الامن الاخرى في التغلب على الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتفظ بها. ومَنْ يلقي نظرة الى مسار المواجهة يضطر للوصول الى استنتاج مفاده: ان الميزان، بمصطلحات القوة، يشير الى عدم الحسم. فلم يُجبر أي طرف على الاعتراف بالهزيمة، بينما لا يستطيع أي من الطرفين الادعاء بالانتصار على الخصم» (المصدر نفسه، ٧/١٢/١٩٩٢).

واذا كانت غالبية الآراء تتفق مع هذا التقييم، فان غالبية الجدل تركّز حول اخفاقات وانجازات الانتفاضة، ومغزى وأبعاد نتائجها، ودور ذلك في السياق التاريخي العام للصراع.

الانجازات

لقد اتفقت غالبية الآراء على وجود بعض الانجازات، بشكل أو بآخر، للانتفاضة. لكن الخلاف تمحور حول مغزى وأبعاد تلك الانجازات. وفي هذا السياق، رأى أحد المحلّلين الاسرائيليين، ان الفلسطينيين «نجحوا في طرح مشكلتهم على جدول الاعمال الدولي، ودفعوا الادارة الاميركية الى التدخل الفعلي بأحداث المنطقة، خصوصاً في المناطق [المحتلة]. ونجحوا، في نهاية الامر، في جرّ حكومة الليكود، رغماً عنها، الى مائدة المفاوضات، وربما ساهموا، أيضاً، في اسقاط حكومة اليمين. ومن هذه النواحي جميعاً هناك أساس للادعاء ان الميزان، في نهاية السنة الخامسة للانتفاضة، يميل الى الجانب الفلسطيني...» (ران كاسليف، المصدر نفسه،

١٩٩٢/١٢/٩). ولاحظ آخر ان الفلسطينيين يستطيعون «ان ينسبوا لأنفسهم عدداً من الانجازات التي لا يستهان بها بعد خمس سنوات من الانتفاضة. فقد انتقل سكان المناطق [المحتلة] من حالة جالية محبطة تحت حكم أجنبي الى شعب يناضل في سبيل الاستقلال، ويبلور، بموازاة ذلك، وعياً وطنياً. وهذا الوعي الوطني مصحوب بمشاعر الرضى الذاتي من ان النضال لم يُخمد على أيدي أكبر قوة عسكرية في الشرق الاوسط...» (يعقوب لازار، عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٤). وأشار رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست، أوري اور، وهو جنرال في الاحتياط، الى «ان حقيقة دخول اسرائيل في محادثات مدريد هي نتيجة للانتفاضة. لقد كان هدف الانتفاضة هو الوصول الى مائدة المفاوضات، وفي هذا المجال حقّق الفلسطينيون انجازاً كبيراً» (المصدر نفسه).

اتفق مع رأي هؤلاء شلومو غازيت، وهو حاكم عسكري سابق للضفة الفلسطينية بالقول: «انها انتفاضة شعبية ساهمت كثيراً في بلورة وتحصين الشعب (لا توجد هناك عائلة تقريباً بدون شهيد سقط في المعركة، او سجين، أو موقوف، أو خريج من السجون والمعتقلات)، ومنها نبتت قيادة جديدة، أكثر شباباً، وذات خلفية اجتماعية وتعليمية تختلف عن الخلفية التقليدية. لكن أهمّ انجازاتها هو على المستوى السياسي: لقد دفعت الانتفاضة بالنضال الفلسطيني الى رأس أولويات الادراك العالمي، وفرضت على المجلس الوطني الفلسطيني اتخاذ قرارات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، التي تخلّت، شكلياً، عن طريق الكفاح المسلّح، وطالبت بالتوصل الى حلّ سياسي متفق عليه. وأجبرّت اسرائيل على البحث عن، وعلى طرح مخرج سياسي، الامر الذي تمثل بالمشروع السياسي الذي طرحته الحكومة في العام ١٩٨٩...» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/٧).

كما لاحظ احد المعلّقين الاسرائيليين ان «... هذه الانتفاضة لم تزعزع شبكة العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل التوازنات التاريخية بين المناطق [المحتلة] وقيادة م.ت.ف. في الخارج أيضاً...» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٤). وتطرّقت «هآرتس» الى مغزى وأبعاد هذه الانجازات بالقول: «... علينا الاعتراف بحقيقة ان الانتفاضة شكّلت ' مرجل الانصهار' للقومية العربية ـ الفلسطينية. وليس هناك أي مجال لأن يعود هذا الشعب الى التسليم بالحكم الاسرائيلي والتحوّل الى طائفة مستسلمة، كما كان الامر في أعقاب هزيمة الجيوش العربية في حرب الايام الستة العام ١٩٦٧. يستطيع الجيش والشاباك [جهاز الامن العام] مواصلة استخدام وسائل القمع كافة التي استخدمت حتى الآن، لكن ليس هناك مجال للافتراض ان اسرائيل ستخرج منتصرة من هذه المواجهة» (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٧).

ولم يقتصر الاعتراف بالانجازات التي حققتها الانتفاضة على اتجاه سياسي معيّن، بل شملت اتجاهات الخارطة السياسية الاسرائيلية كافة، من يمين ويسار، فحتى بيني كتسوفر، وهو من قادة حركة غوش ايمونيم الاستيطانية، اعترف بذلك قائلاً: «بالنسبة للعرب هناك، بالتأكيد، انجازات، وإنْ كانت محدودة، تتعلّق بالوحدة الوطنية والانتصاب المفاجيء للهامة. أي انهم تحرروا، الى حدّ كبير، من الخوف والاحترام للجيش الاسرائيلي والحكومة. لقد أصبحوا أكثر التزاماً ووحدة. كذلك لديهم انجاز يتعلّق بما يسمونه بالمصطلحات الصهيونية ' دولة على الطريق' . وعلى المستوى السياسي، هناك المفاوضات التي أُجبرت حكومة الليكود على الدخول فيها، وهي نابعة من نجاحهم بتحطيم الوهم المتعلّق بامكانية السيطرة على شعب أجنبي بوسائل أمنية محدودة، وان غالبيتهم بالذات معنيّة بتحسين الحالة الاقتصادية وليس بالتحرر الوطني والاستقلال. فالاضرابات الكثيرة التي تسبب لهم أضراراً فادحة تأتي لتقول بوضوح ان التحرر الوطني بالنسبة لهم أهمّ من مستوى الحياة» (معاريف، ١٩٩٢/١٢/٤). وأشار الى انه يتفق مع الرأي القائل «بأن الانتفاضة حققت انجازات لا يستهان بها. فمن حيث بلورة جمهورها، هناك انجاز وان كان يبدو انها قد تجاوزت القمة. لكن انجازها الاساس هو في المجال السياسي والدولي، وفي تخويف حكومة اسرائيل» (المصدر نفسه).

اخفاقات الانتفاضة

إذا كان هناك شبه اجماع على تحقيق

الانتفاضة لانجازات لا يستهان بها، فقد كان هناك شبه اجماع، أيضاً، حول قدر لا يستهان به من الاخفاقات. وفي هذا الصدد، رأى الصحفي عمانوئيل روزين، انه «على الرغم من التنبؤات المتشائمة، فإن ظواهر معارضة الخدمة في المناطق [المحتلة] قد انتهت، ونجح قادة الجيش والأمن العام في السيطرة على الوضع دون الوقوع في تجاوزات» (المصدر نفسه، ٦/١٢/١٩٩٢). وأضاف، في سياق آخر، انه «خلال السنوات الثلاث الاولى نجحت زعامة الانتفاضة في قيادة الصفوف، من خلال وحدة نسبية، وفي الحفاظ على الطابع الشعبي للانتفاضة. أمّا خلال السنتين الاخيرتين، فقد تضعضعت القيادة وسيطر المتطرفون ومعارضو المسار السلمي على الشارع، وأصبحت ظاهرة القتل خارج السيطرة... وتتمزق القيادة الفلسطينية بين معتدلين ومتطرفين، وبين قيادة م.ت.ف. الرافضة في تونس وبين نفسها. ويقفز الى داخل هذا الفراغ والارباك، بسهولة كبيرة، المتطرفون الاسلاميون ومنظمات الرفض...» (عمانوئيل روزين، **المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٩٢). وذهب آخر الى أبعد من ذلك، حين نفى تحقيق الانتفاضة للكثير من الانجازات التي أشار اليها زملاؤه أعلاه، فقال: «ان مظاهر الاندفاع لدى الفلسطينيين، بحد ذاته، ليس فيها ما يكفي لتحويل الانتفاضة الى ظاهرة تاريخية ايجابية...لقد أمِل مفجروها بطرد اسرائيل من المناطق [المحتلة] لكنهم فشلوا... والمسار السياسي الحالي ليس مرتبطاً بالانتفاضة بل بحرب الخليج ونتائجها... لقد وضعت حرب الخليج النزاع مع الفلسطينيين في حجمه الصحيح، حيث أثبتت ان المشكلة الفلسطينية ليست جوهر الصراع العربي – الاسرائيلي؛ لذا فلا عجب ان المسار السياسي لم ينطلق الاّ في أعقاب حرب الخليج بالذات، لأنه، ببساطة، كان، من بين امور أخرى، استجابة للواقع الجيو ـ سياسي الحقيقي في الشرق الاوسط» (يوسي اولمرت، **يديعوت احرونوت**، ٩/١٢/١٩٩٢). واستطرد في القول، انه «في بداية الانتفاضة بدا وكأن اسرائيل قد حشرت على هامش الساحة الدولية. وخلال السنوات الثلاث الاخيرة انقلب هذا الاتجاه دون ان يكون لذلك علاقة بمسار الانتفاضة، بل بسبب انعكاسات انهيار الامبراطورية السوفياتية... ان النظام العالمي الجديد يفتح ذراعيه لاسرائيل ويقلق العرب، عموماً، والفلسطينيين، خصوصاً. فالدول التي تمثل نصف البشرية، تقريباً، أقامت علاقات مع اسرائيل؛ وفي أوج الانتفاضة، بالذات، قررت الامم المتحدة الغاء القرار الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية... ولم ينجح العنف والارهاب طوال مدى الصراع ضد اسرائيل، ومن المؤكد انه لن ينجح في المستقبل» (**المصدر نفسه**).

أمّا شلومو غازيت، الذي أشار اعلاه الى الانجازات، فقد تطرّق، هو الآخر، الى الاخفاقات، خاصة على المستوى الميداني، فأشار الى انه «لم يتحقق الأمل الأساس للفلسطينيين. فاسرائيل لم تنسحب ولم تقم باخلاء مناطق ' يهودا' و' السامرة' [الضفة الفلسطينية] وغزة. وكان الرد الاسرائيلي الأساس العكس، تماماً، ممّا توقعه الفلسطينيون، وتمثّل بالاندفاع الاستيطاني الذي زاد في إطاره عدد المستوطنين والمستوطنات ومناطق انتشارها بما يفوق الضعف...». كذلك «تعلّمت اسرائيل العيش مع الانتفاضة. ودون الاستهتار بالعبء السياسي والعسكري والانساني، أصبحت الحياة اعتيادية، وأصبح عرب المناطق المحتلة هم الذين يعانون، بالذات، من النضال المتواصل والارهاق والعبء المتواصل الذي يتزايد ثقله باستمرار، والميل الانساني والطبيعي للعودة الى الحياة الاعتياديّة قدر الامكان». كما «لم يتحقق الهدف الواقعي بالانفصال عن السلطة الاسرائيلية. فسرعان ما اتضح ان ذلك كان هدفاً غير قابل للتحقيق. ففي كل المجالات تقريباً، خاصة في مجال ارتباط السكان بسوق العمل الاسرائيلي، عادت الامور الى ما كانت عليه» (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٩٢).

وفي السياق ذاته، لاحظ مراسل «هآرتس» لشؤون الارض المحتلة، ان: «الانتفاضة الشعبية التي نشبت في المناطق [المحتلة] قبل خمس سنوات، لم تكن، بالنسبة للفلسطينيين، مجرّد اطار للعمل ضد الحكم الاسرائيلي، بل أكثر من ذلك بكثير: لقد كانت تلك محاولة لعصيان مدني، يفصل السكان عن مؤسسات سلطة الاحتلال، ويقيم بدلاً من الحكم الاسرائيلي لجاناً مستقلة من الفلسطينيين. لهذا الهدف، أمر نشطاء الانتفاضة

السكان بالتوقف عن دفع الضرائب للحكم العسكري، وعدم شراء البضائع الاسرائيلية، وعدم التوجه للمحاكم التابعة للحكم العسكري...» (داني روبنشتاين، هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٦). وسعى نشطاء الانتفاضة «الى ملء الفراغ بواسطة اللجان الشعبية... وفي هذه الاثناء، أفل نجم الانتفاضة، وأصبحت اللجان الشعبية المختلفة شبه مشلولة. وكانت النتيجة الارباك والغضب من الارتفاع غير المبرر للأسعار، وعدم النظام في الاضرابات التجارية. وكل ذلك نابع من غياب مصدر للصلاحية...» (**المصدر نفسه**). وفي مجال فرض القانون والنظام «تركت لجان الانتفاضة وضعاً سيئاً. والى جانب ذلك، تتواصل الاجراءات القاسية التي فرضها الحكم العسكري على السكان لقمع العصيان المدني... وجزء منها لا يزال مستمراً حتى اذا لم يعد هناك عصيان مدني» (**المصدر نفسه**).

وورد أوضح تعبير لاخفاقات الانتفاضة في بيان «مجلس مستوطنات 'يهودا' و'السامرة' وغزة»، المشار اليه آنفاً، حيث جاء فيه: «أثارت الانتفاضة رد الفعل العفوي الصهيوني، فقد ساهم الارهاب في تعزيز الاستيطان في المناطق [المحتلة]... حيث جاء الرد على العنف والقتل بالتجذّر في الزرع والبناء». من هذه الناحية ومن نواحي أخرى، «تشبه انتفاضة الثمانينات احداث الثلاثينات التي أدّت، بشكل تناقضي، الى اقامة عشرات المستوطنات في جميع أنحاء البلاد، وأدّت، عملياً، الى تهويد الجليل والنقب، وكانت عاملاً ذا أهمية كبيرة في مسار اقامة الدولة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٦). ولاحظ البيان ان «ضرب الاستيطان اليهودي كان أحد الاهداف الهامّة للانتفاضة، وكان هدفها المعلن وقف الاستيطان اليهودي، ووضع المستوطنين اليهود في حالة حصار... لقد حاولوا خلق وضع تدور فيه حرب عصابات بين السكان اليهود والعرب، يفترض بها ان تعزل المستوطنين اليهود عن الغطاء الشعبي لدولة اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي» الاّ أنه أضاف: «والآن بالامكان الاستنتاج، ان الانتفاضة، في هذا المضمار، تلقّت فشلاً ذريعاً. ففي عهدها، بالذات، تسجّل ارتفاع لم يسبق له مثيل في الاستيطان اليهودي. انعكس في عدد المستوطنين، وفي تطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتوسيع وترسيخ المنظمات الشعبية ومشاريع التعليم والمؤسسات العامة» (**المصدر نفسه**).

الحلول

إذا كانت التقييمات لميزان الانتفاضة قد تناقضت، الى حدّ ما، فإن محاولات طرح الحلول لها، أو استشفاف ما ستسفر عنه حصيلتها، جاءت أشد تناقضاً، وتراوحت بين مَنْ ارتأى ان لا حل لها سوى الحل السياسي، وبين مَنْ اعتبر الحل العسكري هو الحل الوحيد الممكن، في ما برزت فئة ثالثة لا ترى امكانية لأي حل. لكن الجميع كما يدعي وزير الخارجية، شمعون بيرس، ورئيس لجنة الخارجية والامن، اوري اور، متفق على انه «ليس هناك جدل سياسي في الدولة حول الاصرار على مواجهة الارهاب... والجدل يتركز، فقط، حول كيفية حل المشكلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٩).

فعلى سبيل المثال، رأى صحفي اسرائيلي ان «المطلوب توجّه جديد... يتجاوز الحلول المرحلية، والدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين حول الوضع النهائي للعلاقات بيننا. وقبل ان نرتجف من مجرد التفكير بذلك، يجدر بنا التأمل والتساؤل: لماذا ما نجح مع مصر وما نحن على استعداد للقيام به مع سوريا لن يكون مقبولاً من جانبنا مع الفلسطينيين؟» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٨).

ومن الجانب الآخر، رأى عضو الكنيست، رفائيل ايتان، زعيم حركة تسومت ان «... بالامكان القضاء على القتلة لو تمّ القيام مسبقاً بعمليات وقائية كاغلاق الطرق التي تحصل فيها اعتداءات، وطرد العائلات التي يقذف ابناؤها الحجارة، واطلاق النار بهدف قتل كل من يهدّد حياة جنودنا، ووقف الالعاب القضائية مع القتلة... انها الحرب، وفي الحرب تطبق قوانين الحرب. ومن غير المقبول ان تستخدم قوانين الحرب لصالح القتلة التابعين لـ م.ت.ف. وتكبيل أيادينا» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١٢/٨).

ويتفق مع ايتان في ذلك عضو الكنيست، يتسحاق ليفي (المفدال) بقوله: «يجب ان لا تردعنا خمس أو عشر سنوات... انني مؤمن بقدرة

الجيش، الآن، أيضاً، على قمع منظمات التخريب، وتخفيض مستوى نشاطها الى حد كبير» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٤).

وعبّر عن الفئة الثالثة البروفيسور مراري، جازماً، بأن هذا النوع من الصراع ولأسباب جيو-سياسية غير قابل للحل، وان أقصى ما هو ممكن التوصل الى ترتيبات مؤقتة سرعان ما تنهار، حيث ستكون شوكة في أعين المعارضين من الطرفين، اليهودي والفلسطيني. وتوقّع مراري ان تنشأ منظمات ارهابية يهودية كتلك التي أُنشئت العام ١٩٨٤. واستبعد ان يقبل الفلسطينيون، وحتى المعتدلين منهم، ببقاء مستوطنات يهودية في الارض المحتلة. وستكون هذه المستوطنات، وكذلك دولة اسرائيل حساسة جداً تجاه أي استفزاز؛ أي سيكون هناك، على الدوام، خطر جدي للتدهور نحو سلسلة من أعمال المقاومة والاعمال الانتقامية، وربما يقصد ان الحل الوحيد الممكن هو الحسم الكامل لأحد الطرفين (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٤).

سمير جريس

الابعاد ومأزق الشرعيات المتناقضة

ما بين اختطاف الرقيب في «حرس الحدود» الاسرائيلي، نسيم طوليدانو، واعدامه على أيدي وحدة من «كتائب عزالدين القسّام» التابعة لـ «حماس» وبين قرار الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ فلسطينياً من نشيطي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» أربعة أيام فقط، تحدّد، في نهايتها، أمران: الاول، نوعية رد الفعل الاسرائيلي على مقتل ستة جنود، في خلال اسبوعين، كان آخرهم وأكثرهم «درامية» مقتل طوليدانو، وتمثّل رد الفعل هذا في اتخاذ خطوة لم يسبق لها مثيل وضعت في مستوى عملية ترحيل جماعية. أمّا الامر الثاني، فكان وضع ومستقبل عملية السلام والمفاوضات الثنائية الفلسطينية والعربية مع اسرائيل، ودخولها مأزقاً جعل من استئناف جلساتها تحت وطأة هذه المتغيّرات أمراً متعذّراً قبل ايجاد تسوية واقعية لنتائج القرار الاسرائيلي بالابعاد.

فقد قرّرت الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ فلسطينياً من زعماء ونشيطي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» من بين ١٦٠٠ اعتقلتهم سلطات الاحتلال في أثناء حملة دهم وتمشيط أعقبت مقتل طوليدانو، وكان رداً فورياً ومباشراً على ذلك.

وجاء في بيان الحكومة الاسرائيلية التي صادقت على القرار باجماع وزرائها، باستثناء وزير العدل، ديفيد ليبائي، انه «أمام الارهاب الأعمى الذي يهدف الى تهديد المواطنين الاسرائيليين وتخريب عملية السلام تقرّر تنفيذ الابعاد الفوري لاعضاء المنظمتين الاسلاميتين 'حماس' و'الجهاد الاسلامي' لفترة زمنية لا تتجاوز العامين» (الحياة، لندن، ١٨/١٢/١٩٩٢).

وقام جهاز الامن الاسرائيلي وسط تكتّم وسرّية شديدين بتنفيذ عملية الابعاد، حيث تمّ نقل المبعدين الى الاراضي اللبنانية. وبهذا أصبح عدد الفلسطينيين الذين ابعدتهم اسرائيل منذ العام ١٩٦٧ حوالى ٢٠١٥ مواطناً، أبعدوا، جميعاً، استناداً الى قوانين الطوارىء للعام ١٩٤٥ والمعمول بها منذ زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (الحرية، بيروت، ٢٧/١٢/١٩٩٢). وبرّر المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، قرار الابعاد وفقاً لتلك القوانين باعتباره اتخذ «بسبب وضع أقرب الى حالة طوارىء استدعت اتخاذ اجراءات صارمة» (الحياة، ١٨/١٢/١٩٩٢). وأيّدت محكمة العدل العليا الاسرائيلية، في وقت لاحق، قرار الحكومة الذي وصفه رئيسها، اسحق رابين، بأنه «ملزم»، مؤكداً ان عملية الابعاد كانت «اجراء اتخذه لمكافحة الارهاب» (القدس العربي، لندن، ٢٣/١٢/١٩٩٢؛ وعل همشمار، ١٨/١٢/١٩٩٢).

هكذا، حدّد قرار المحكمة العليا والمعنيين الاوائل المعايير القانونية التي عملت بموجبها حكومة رابين معتبرة قرار الابعاد «عقوبة شرعية وقانونية»، بينما لم تكن الاجراءات التنفيذية التي صاحبته كذلك. وعليه، فالحكومة ليست مضطرة الى اعادة المبعدين الفلسطينيين، لكنها مستعدة لأن تمنحهم حق تقديم التماسات شخصية، كما حدث في عمليات ابعاد سابقة (سوزان هاتيس روليف، «موضوع الاصرار على الابعاد»، جيروزاليم بوست، ١/٢/١٩٩٣).

ضربة قاسية

يشير استعراض قائمة أسماء المبعدين، والتعرّف على الفئات الاجتماعية التي جاءوا منها، ووظائفهم، ومواقعهم السياسية، الى نجاح سلطات الاحتلال الاسرائيلية في توجيه ضربة قاسية لحركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، وخصوصاً في الجانب التنظيمي ـ الاداري من عمل المنظمتين؛ فقد طاول الابعاد أبرز سياسييهما

ومنظّريهما، وعدداً كبيراً من قيادات الصف الاول في «حماس»، ووجودها داخل عدد من المؤسسات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الحياة، ١٩٩٢/١٢/٢٠). اذ لوحظ، بداية، ان أقل من نصف المبعدين هم من قطاع غزة (١٦٣ شخصاً)، وغالبية هؤلاء من مدينة غزة نفسها، يلي ذلك منطقة الخليل التي تحتل المركز الثاني في نشاط التيار الاسلامي، وينحدر من هذه المنطقة ربع المبعدين تقريباً. وتأتي نابلس في المرتبة الثالثة، ثم بقية مناطق شمال الضفة وقطاع غزة (المصدر نفسه).

ويستدل من قائمة أسماء المبعدين انه لم يعد لـ «حماس» أي ناطق باسمها في وسائل الاعلام، لا سيما وان أبرز ناطقين باسمها وهما الطبيبان محمود الزهار وعبدالعزيز الرنتيسي في عداد المبعدين. بل ان الابعاد تجاوز الصف الاول الى الصف القيادي الثاني وطاول عدداً من النشيطين والمؤيدين الذين كانوا يقومون بمهام القيادة الاولى، ومنهم، أيضاً، محمد شمعة وعبدالفتاح دخان وسالم سلامة، وثلاثتهم من غزة (المصدر نفسه).

أمّا على مستوى الوظائف الاجتماعية والمؤسسات، فقد أشار بيان أُصدر عن مجلس التعليم العالي في رام الله، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٤، الى ان ٨٥ مواطناً من بين المبعدين يعملون مدرسين واداريين وطلبة في الجامعات، بينهم ٧٦ موظفاً في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا»، ويتوزعون على الشكل التالي: ٢٢ مدرساً، يعمل عشرة منهم في الجامعة الاسلامية في غزة، وخمسة يعملون في جامعة الخليل، وأربعة في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ومدرسين اثنين في جامعة القدس، ومدرس واحد يعمل في الكلية الفنية في الخليل؛ و١٤ إدارياً يعملون في الجامعة الاسلامية في غزة، واثنان في القدس؛ و٤٤ طالباً، ستة عشرة منهم يدرسون في جامعة النجاح، و١٤ في جامعة الخليل، وثلاثة في معهد البوليتكنيك في الخليل، وخمسة في بيرزيت، وخمسة آخرون يدرسون في الجامعة المفتوحة، وطالب من كلية العلوم في ابو ديس ـ القدس؛ و١٦ مدرساً يعملون في مدارس «اونروا»، ١١ منهم في قطاع غزة، وخمسة في الضفة (الحرية، ٣ ـ ١٩٩٣/١/١٦).

تعاون وتنسيق

أظهرت وقائع عملية ابعاد ٤١٥ من الفلسطينيين ان التفاهم، ضمناً، بين الحكومة الاسرائيلية والمؤسسة القضائية الاولى وتنسيق خطواتهما كانا تامين ويكمل أحدهما الآخر؛ وان بعض «الخلافات» الجزئية كان طارئاً ومن طبيعة اجرائية تتعلّق بأمور فنية وتنفيذية ادارية من نمط اعداد قوائم المبعدين ووسائل تنفيذ قرار الابعاد. وهذا ما حدث منذ الجلسة الاولى التي عقدتها محكمة العدل العليا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٧. فعند أول خلاف بين قضاتها الثلاثة، لجأ رئيس المحكمة الى تعليق الجلسة مدة أربع ساعات، وأمر بتوسيع هيئة المحكمة لتضم سبعة قضاة، وقرر استدعاء رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، ايهود براك، لاستجوابه وسماع أقواله في شأن قضية المبعدين الذين كانوا ينتظرون داخل ٢٢ حافلة وهم مقيدي الأيدي ومعصوبي الاعين بالقرب من بلدة المطلة على الحدود اللبنانية (الحياة، ١٩٩٢/١٢/١٨).

وقد استعرض براك، في حضور القضاة السبعة، لائحة اتهام بحق المبعدين، تضمّنت التهمة بتنفيذ هجمات ضد اسرائيليين. وذكر براك ان اسرائيل، أصبحت، في الفترة الاخيرة، «قبالة وضع جديد وتصعيد تطلب من قادة الجيش الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية اتخاذ هذه الخطوات [الابعاد] التي لا مناص منها» (المصدر نفسه). وقد ألغت المحكمة، بعد استماعها لأقوال براك، قراراً نجح محامو المبعدين الثلاثة وهم، لبئة تسيمل وافيغدور فيلدمان واندري روزنتال، في استصداره من المحكمة بايقاف تنفيذ عملية الابعاد، مؤقتاً. وأُلغي القرار بغالبية خمسة أصوات ضد اثنين. وبذلك اسبغت محكمة العدل العليا شرعية على أقوال رئيس الاركان الذي اعتبرت شهادته أمام المحكمة الاولى من نوعها؛ وكذلك، على قرار الحكومة التي لم تُخف أوساطها ارتياحها الكبير لاسلوب عمل المحكمة العليا. وقد عبّر رئيس المكتب الصحافي للحكومة عن ذلك بالاشارة الى أهمية قرار المحكمة الذي «يؤكد لنا ان أي خطوة تتخذها [الحكومة] يمكن الدفاع عنها داخل المحكمة العليا» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/١٨؛ والقدس العربي،

١٩٩٢/١٢/٢٤)، الامر الذي عبّر عنه، بصورة أخرى، المستشار القانوني السابق للحكومة، اسحق زامير، الذي صرّح بأن موافقة محكمة العدل العليا على قرار الابعاد قد تصبح قاعدة قانونية للترحيل (**الدستور**، عمان، ١٩٩٢/١٢/٢٠). فيما ذهب وزير الشرطة، موشيه شاحال، الى التأكيد بأن اسرائيل «تحتفظ بحق اللجوء الى اجراء الابعاد مجدداً لضمان أمن السكان الاسرائيليين» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/٨).

هكذا أعطت المحكمة العليا لحكومة رابين وأجهزة الامن الاسرائيلية شرعية تنفيذ قرار الابعاد متجاوزة حق المبعدين في الدفاع المسبق عن أنفسهم والاستئناف ضد قرار ابعادهم قبل تنفيذه، واضطرت محامي المبعدين الثلاثة الى تقديم التماسات متأخرة بعد ان أغلقت المحكمة السبل الشرعية والقانونية في مواجهة قرارها غير الشرعي أساساً. وهكذا، أيضاً، لم تبق من قنوات «شرعية» سوى واحدة أعلن عنها المستشار القانوني للحكومة، يوسف حاريش، وتسمح للمبعدين بلقاء ممثليهم من المحامين أو أحد أفراد عائلاتهم، ولمرة واحدة، قبل ان يقدّموا التماساتهم بصورة افرادية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٣/١/٢٦). وقد اعترض الناطق باسم المبعدين، عبدالعزيز الرنتيسي، على ذلك وقال انه لن يُسمح لأي من المبعدين بمقابلة المحامين. ورفض الرنتيسي الدعوة الى تقديم التماسات شخصية، وألحّ على ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ الذي نصّ على إعادة جميع المبعدين، فوراً، الى وطنهم، فهو القرار «الوحيد المقبول في شأن عودتنا... والحل يكون بعودة الجميع» (**المصدر نفسه**).

ما تبقى من اجراءات بعد مرور أكثر من شهر على ابعاد الفلسطينيين تولته حكومة رابين بنفسها. وقد حاولت الحد من تأثير مأزقها فاتخذت خطوات تراجعية نسبية في إطار التقليل من حجم الضغوط المحلية والدولية عليها. فأقرّ الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي انه تمّ ابعاد ستة فلسطينيين بطريق الخطأ، وأعلن عن السماح لهم بالعودة، فيما اعترفت سلطات الاحتلال، في وقت لاحق، بابعاد ١٦ شخصاً من الطريق الخاطىء عينه. وتمّت، بالفعل، اعادة احدهم ويبلغ السادسة عشرة من عمره، وهو من سكان الخليل وكان أُبعد نتيجة التباس في تحديد هويته. امّا الباقون وعددهم خمسة كانوا قيد المعالجة في مستشفى مرجعيون، فقد تقرّر ايداعهم السجن فور عودتهم، وهذا ما حدث لهم فور عودتهم حيث وضعوا في سجن يقع في شمال البلاد بعد عودتهم (**القدس العربي**، ١٩٩٣/١/١٥ و١٩٩٣/٢/٨).

مساومات عابرة

كشفت عملية ابعاد نشيطي حماس والجهاد الاسلامي الـ ٤١٥ والمأزق الذي قادت مختلف الاطراف اليه وفي مقدمهم اسرائيل صاحبة القرار عن اخطاء كبيرة في التقديرات الاسرائيلية وأهمها ثلاثة:

أولاً: ساد اعتقاد في أوساط الحكومة والجيش الاسرائيلي بأن لبنان سوف يسمح للمبعدين بالانتقال من أراضيه الى دولة عربية مجاورة بعد أن تهدأ الضجة الاعلامية التي رافقت الابعاد، ورشّحت مصادر اسرائيلية سوريا لقبول استضافة المبعدين أو السماح لهم بالاقامة في سهل البقاع اللبناني الى حين انتهاء مدة الابعاد وهي عامين (**دافار**، ١٩٩٢/١٢/٢٣). غير ان موقف الحكومة اللبنانية منذ دخل المبعدون الى اراضيها في منطقة مرج الزهور، وعلى امتداد الفترة اللاحقة، والذي تميّز باصرار على رفض استيعاب المبعدين أو السماح لهم باجتياز المنطقة فاجأ الاوساط الاسرائيلية.

ثانياً: سوء تقدير رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ووزرائه لحجم ردّ الفعل الفلسطيني المتوقع وأبعاده؛ فهو أدّى الى اشعال الارض المحتلة، والى تقارب بين مختلف التيارات الفلسطينية المتعارضة، وبلغ ذروته في اتفاق الفلسطينيين المعلن حول ضرورة مقاطعة مفاوضات السلام الثنائية وربط العودة اليها واستئنافها بتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ واعادة جميع المبعدين الى وطنهم. وفي كل ذلك، بقي موقف رابين دون تحسّس جدية هذه التطورات التي تجاوزت معايير تقليدية سابقة، حتى ان رابين نفسه لم يتوقع ان يرفض المفاوضون الفلسطينيون الاجتماع به شخصياً وبناء على دعوة منه.

ولم يخطر بباله ان يرد رئيس الوفد المفاوض، د. حيدر عبدالشافي، بأن وفده لن يعقد أي لقاء مع مسؤولين اسرائيليين في ظل الاجواء السياسية السائدة، في وقت وصفت الناطقة بلسان الوفد د. حنان عشراوي، دعوة رابين بأنها «محاولة لارضاء الفلسطينيين، ومناورة للتهرّب من الاعتراف بـ م.ت.ف.» (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٢٩). وفي مواجهة ذلك، حاول رابين التقليل من أهمية التهديد الفلسطيني، وصرّح في مقابلة متلفزة «ان مقاطعة الفلسطينيين للمفاوضات، التي كان يفترض أن تنهي الجولة الثنائية الثامنة، لا تقلقني. ان الوفد الفلسطيني قاطع المفاوضات من قبل». وتوقع رابين تبدّل الموقف الفلسطيني بعد تسلّم الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون، مهامه في البيت الابيض (**الحياة**، ١٩٩٢/١٢/١٩). لكن المواقف بقيت على حالها حتى بعد مجيء كلينتون، ولم يستوعب رابين درس الابعاد.

ثالثاً: التقدير الخاطىء لمستوى وحجم رد الفعل الدولي والذي بلغ ذروته في الاجماع على رفض الابعاد كاجراء غير شرعي يتعارض مع القوانين الدولية واتفاقية جنيف الرابعة؛ والتنادي لعقد مجلس الامن الدولي والنظر في اتخاذ اجراءات عقابية محتملة لاجبار اسرائيل على تنفيذ القرار ٧٩٩.

واجهت حكومة رابين الاخطاء الثلاثة بتمسّكها بقرارها، وحاولت، في الوقت عينه، البحث في مقايضات ومساومات جانبية تنتهي الى حل جزئي لمشكلة المبعدين، يقوم على عودتهم على مراحل في إطار الفترة الزمنية التي حدّدها قرار الابعاد. فقد راجت، في القدس، شائعات تحدثت عن لقاءات أُجريت بين رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، وشخصيات فلسطينية أخرى مع مسؤولين اسرائيليين، تمّ، في خلالها، تبادل مقترحات دعت اسرائيل الى اعادة المبعدين والتوقف عن المطاردات والملاحقات وبقية الاعمال التي تقوم بها «الوحدات الخاصة» (المستعربين)، والامتناع عن ممارسة العقوبات الجماعية. وفي المقابل، يعلن الفلسطينيون التزامهم الصريح بالتوقف عن ممارسة النشاطات المسلّحة، أي استخدام الاسلحة النارية. ولم تشمل المقترحات أشكال التمرّد المدني للانتفاضة. ويعلنون، كذلك، عن استعدادهم لتطبيق الحكم الذاتي في مناطقهم في خلال ستة شهور (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٣/١/٢٤). غير انه لم يجر أي تأكيد لهذه الشائعات وما تضمّنته من مقترحات.

وفي السياق عينه، كشفت مصادر فلسطينية في القدس عن احتمال ان يقترح المفاوضون الفلسطينيون على الادارة الاميركية تنظيم عودة المبعدين على أساس إقرار اسرائيل وموافقتها على قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، على ان يتمّ تنفيذه على مراحل. لكن حنان عشراوي، نفت ما أوردته هذه المصادر، ووصفته بأنه «عار عن الصحة»، مؤكدة ان «موقفنا هو اعادة المبعدين الى ديارهم قبل استئناف المفاوضات السياسية». وقالت ان هذا الموقف ينسجم مع قرار المجلس الثوري لـ «فتح». وكان المجلس أيّد تثبيت الموقف الداعي الى عدم العودة الى المفاوضات قبل عودة المبعدين الى وطنهم (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢٠).

لا للثنائية التاسعة

وهكذا ازدادت شكوك الفلسطينيين حول امكان استئناف مفاوضات الجولة الثنائية المقبلة المقررة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٣. وكانت مختلف الشخصيات الفلسطينية حاولت ايجاد وسيلة ما لمتابعة الجهود السلمية، غير ان ضغط الشارع الفلسطيني كان أكبر من أية جهود، ولم يكن ليسمح باستمرار السؤال القلق والمتردد حول المشاركة في الجولة المقبلة او مقاطعتها طالما لم يتم التوصل الى حل مرض ومقبول لمشكلة المبعدين (داود كتّاب، «ضغط على القيادة»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٣/١/٢٢).

وتزايدت ضغوط المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في أعقاب تصريحات أدلى بها مستشار الرئيس الفلسطيني، د. نبيل شعث، ألمحت الى امكان الفصل بين المحادثات الثنائية ومسألة المبعدين، ممّا اضطر عشراوي الى الاعلان عن رفض أي مشاركة في الجولة الثنائية المقررة قبل ان يتمّ حل مشكلة المبعدين (**المصدر نفسه**). وذهب عضو الوفد المفاوض، د. غسان الخطيب، الى

القول بأن الوفد الفلسطيني أصبح «بحاجة الى تفويض جديد قبل العودة، مجدداً، الى محادثات السلام» وأنه «فقد الدعم الذي حصل عليه في [محادثات] مدريد» (المصدر نفسه). امّا حركة «حماس»، التي تنتمي اليها غالبية المبعدين، فذهبت الى نهاية الشوط انطلاقاً من معارضتها، اصلاً، لعملية السلام، فطالبت الوفد الفلسطيني بالانسحاب من المحادثات مع اسرائيل (المصدر نفسه، ١٩٩٣/١/٨).

في هذه الاثناء، دعت القيادة الموحّدة للانتفاضة الفلسطينيين الى تصعيد المواجهة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، ووصفت قرار الابعاد بأنه «تطبيق عملي لسياسة [الترحيل]». ودعت م.ت.ف. الى «اعادة تقييم مسألة المشاركة الفلسطينية في مفاوضات السلام»، لكنها لم تدع الى الانسحاب منها (الدستور، ١٩٩٢/١٢/١٨)؛ إذ تخشى غالبية فلسطينية من ان يخدم الانسحاب اسرائيل ويؤدي الى انجاح خطتها بالتوصل الى اتفاقيات منفصلة على الجبهات العربية الاخرى (ميدل ايست انترناشونال، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٣/١/٨).

امّا على المستوى الوطني العام فقد أثار قرار الابعاد نقمة شعبية عامة، وأدّى الى تصعيد مباشر وحاد في وتيرة الانتفاضة، وسط اجماع على وصف القرار الاسرائيلي بـ «الانتقامي»، ونفي أي صفة سياسية عنه، واعتباره تأكيداً جديداً على ان حكومة اسحق رابين العمالية «أقدر من غيرها على تنفيذ السياسات اليمينية المتطرفة بقفاز ناعم» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/١٨)، ويكشف مواقف اسرائيل الحقيقية، لحكومة حرب وليست حكومة سلام (الحرية، ١٩٩٢/١٢/٢٧). كما اتفقت قطاعات وفئات سياسية عدّة على التحذير من اقدام اسرائيل على تكرار عملية الابعاد. وأبلغت مصادر سياسية «ان التوجّه الاسرائيلي لا يستثني أحداً، فهو اليوم موجّه ضد ' حماس ' و' الجهاد الاسلامي ' ، وغداً سيكون موجهاً ضد الفصائل الاخرى» (المصدر نفسه).

أما الحكومة الاسرائيلية، فقد ألقت «بقذيفتها» الاخيرة في ميدان الصراع حول مسألة المبعدين، وذلك بالتصويت على قرار تمّت مناقشته، في أثناء جلسة استثنائية عقدتها، وتضمّن «صفقة» دعت الى تخفيض مدة الابعاد من سنتين الى واحدة وتقديم مساعدات للمبعدين، واعادة مئة منهم (جيروزاليم بوست، ١٩٩٣/٢/٢). ونشرت وزارة الدفاع في الخامس من شباط (فبراير) قائمة بأسماء ١٠١ مبعداً سمح لهم بالعودة الفورية (القدس العربي، ١٩٩٣/٢/١). الاّ ان الناطق بلسان المبعدين، عبدالعزيز الرنتيسي، رفض «الصفقة» الاسرائيلية. وطالب الرنتيسي رئيس الحكومة الاسرائيلية بالالتزام بالشرعية الدولية واحترام قراراتها. ووصف «الحل الاسرائيلي» بأنه «محاولة للالتفاف على القرار ٧٩٩». وأعلن رفضه، باسم المبعدين، الذين اجتمعوا واقسموا، في حضور الصحفيين، على ألا يعودوا الاّ مجتمعين (المصدر نفسه).

ربعي المدهون

نص بيان م.ت.ف. بشأن المبعدين الفلسطينيين

ادانة وتعليق المفاوضات

ان قرار حكومة [رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق] رابين، بابعاد اربعمئة مواطن فلسطيني هو تعبير عن استمرار سياسة ارهاب الدولة والعقوبات الجماعية، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي واتفاقية جنيف [الرابعة للعام ١٩٤٩] التي تحرم سياسة الابعاد.

وقد اقدمت حكومة رابين على هذا الاجراء الفاشي رغم التدخلات الدولية الواسعة من جانب الادارة الاميركية والمجموعة الاوروبية وروسيا ومصر، مؤكدة، بالتالي، اصرارها على المضي في رفض احترام الشرعية الدولية وفرض قانون الارهاب والقمع كأسلوب وحيد في التعامل مع شعبنا داخل الاراضي المحتلة وخارجها.

ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر هذه الخطوة الارهابية تصعيداً نوعياً جديداً تلجأ اليه حكومة رابين ضد شعبنا ومناضليه، وسوف يواجه شعبنا هذا التصعيد بالمزيد من الصمود والتصدي والاصرار على مقاومة الاحتلال وأساليبه الاجرامية حتى يتمّ طرده عن الارض الفلسطينية، وحتى يتمكّن شعبنا من انتزاع حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال.

ان قرار الابعاد سيؤدي الى وقف عملية السلام ولا يمكن استئناف المفاوضات الاّ عندما يفرض المجتمع الدولي على اسرائيل احترام اتفاقية جنيف. فالمنظمة ترفض مواصلة المفاوضات تحت ظل العقوبات الجماعية والارهاب والابعاد.

ان مسؤولية المجتمع الدولي اعادة فرض احترام اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وستدعو المنظمة الى اجتماع فوري لدول الطوق العربية، خلال الايام المقبلة، من اجل اتخاذ موقف موحّد للرد على سياسة حكومة رابين التي قادت الى افشال عملية السلام، وكذلك التوجّه الى مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات التي تكفل وقف هذه الانتهاكات الخطيرة ولضمان عودة المبعدين من أبناء شعبنا الى أرضهم ووطنهم.

[وفا، تونس، ١٨/١٢/١٩٩٢]

◇
◇ ◇

مجلس الامن الدولي يقرر العودة الفورية للمبعدين الفلسطينيين

[نص قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ بشأن العودة الفورية للمبعدين الفلسطينيين].

مجلس الامن الدولي اذ يعيد الى الاذهان التزامات الدول الاعضاء بموجب ميثاق الامم المتحدة، واذ يؤكد، من جديد، قراراته ٩٠٧ للعام ١٩٨٨ و٦٠٨ للعام ١٩٨٨ و٦٣٦ للعام ١٩٨٩

و٦٤١ للعام ١٩٨٩ و٦٨١ للعام ١٩٩٠ و٦٩٤ للعام ١٩٩١ و٧٢٦ للعام ١٩٩٢. وبعد علمه، بقلق عميق، ان اسرائيل وهي القوة المحتلة طردت الى لبنان في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ مئات المدنيين الفلسطينيين من الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس في انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩:

اولاً: يدين، بقوة، الخطوة التي اتخذتها اسرائيل وهي القوة المحتلة بطرد مئات من المدنيين الفلسطينيين، ويعرب عن معارضته القوية لأي ترحيل من هذا القبيل من جانب اسرائيل.

ثانياً: يؤكد، من جديد، سريان اتفاقية جنيف الرابعة المبرمة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ على كل الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ويؤكد ان طرد المدنيين يمثل انتهاكاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ثالثاً: يؤكد، من جديد، استقلال وسيادة ووحدة أراضي لبنان.

رابعاً: يطالب اسرائيل وهي القوة المحتلة ضمان العودة السالمة والفورية لجميع المبعدين الى الاراضي المحتلة.

خامساً: يطلب من الامين العام النظر في ارسال ممثل الى المنطقة لكي يتابع الاتصال مع السلطات الاسرائيلية في ما يتعلق بهذا الموقف الخطير ورفع تقرير الى مجلس الامن الدولي.

سادساً: يقرر ابقاء الموضوع تحت المراجعة بشكل فعّال.

[الدستور، عمان، ١٩٩٢/١٢/٢٠]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١١/١٩٩٢ الى ١٥/١/١٩٩٣

١٦/١١/١٩٩٢

• استشهد مرزوق اوكيك (٦٠ عاماً)، وأصيب ١٢ شخصاً آخرين بجروح في أعقاب قيام مستوطن بالقاء قنبلة يدوية على سوق القصّابين في القدس القديمة. وذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية، ان القنبلة القيت من نافذة علوية باتجاه عربة لبيع الخضار في احدى الحارات في السوق (الدستور، عمّان، ١٧/١١/١٩٩٢).

• اتهم رئيس الوفد السوري لمحادثات السلام مع اسرائيل، د. موفق العلاف، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بمحاولة «هدم مسار السلام». وكان العلاف يرد على أقوال أدلى بها رابين في مقابلة مع صحيفة «الواشنطن بوست» واتهم فيها الرئيس السوري، حافظ الاسد، بمحاولة تخريب مسار السلام (هآرتس، ١٧/١١/١٩٩٢).

١٧/١١/١٩٩٢

• قتل مستوطنون مواطناً وأحرقوا جثته والقوا بها في مستوطنة «كافرهتسو» شمال اسرائيل. فيما ساد اضراب تجاري في مدينة القدس حداداً على استشهاد مرزوق اوكيك أمس. من جهة أخرى، أصيب ٢٥ مستوطناً بجروح في انحاء مختلفة من القدس اثر هجمات شنّها مواطنون على مستوطنين في أحياء الصوان وشعفاط ومخيم شعفاط والطور والمدينة القديمة (الدستور، ١٨/١١/١٩٩٢).

١٨/١١/١٩٩٢

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من ملك المغرب، الحسن الثاني نقلها اليه مستشار الملك، احمد بن سودة، وتتعلّق بالتضامن وتعزيز المواقف العربية في مواجهة التحديات. وكان الرئيس عرفات استقبل بن سودة في مكتبه في تونس (وفا، تونس، ١٨/١١/١٩٩٢).

• قصفت قوات اسرائيلية عدداً من البيوت الفلسطينية في قطاع غزة بصواريخ محمولة على الكتف، في اثناء عمليات تفتيش قامت بها بحثاً عن نشيطين مطلوبين. وذكر شهود عيان، ان القوات الاسرائيلية أرغمت حوالى مئة مواطن على مغادرة منازلهم في حارة النجار في خان يونس في وقت مبكر من صباح الجمعة الماضي وأطلقوا صواريخ ونيران أسلحة رشاشة باتجاهها والقوا قنابل يدوية عليها وتسببوا في أضرار بالغة لعدد كبير من البيوت. في هذه الاثناء، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في أماكن عدّة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أسفرت عن اصابة مواطنين بجروح (الدستور، ١٩/١١/١٩٩٢).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، انه اذا لم يحصل تقدّم في مسار السلام، في خلال الشهور الستة المقبلة، فان اسرائيل ستتبع وسائل وأساليب جديدة، لدفع مسيرة السلام (هآرتس، ١٩/١١/١٩٩٢).

١٩/١١/١٩٩٢

• هاجمت قوات اسرائيلية مسجد الصفا في مخيم البريج في قطاع غزة وعبثت بمحتوياته، واقتحمت مدرسة حوسان الثانوية قرب بيت لحم في الضفة الفلسطينية، وقررت غلقها لمدة خمسة أيام. كما هاجمت قوات اخرى مهرجاناً شعبياً في القدس في ذكرى اعلان استقلال دولة فلسطين. وذكرت مصادر اسرائيلية انه تمّ، في الفترة الاخيرة، اعتقال ثمانين فلسطينياً من القدس وضواحيها للاشتباه بأنهم يشكّلون مجموعة متخصصة في اضرام النار بالسيارات الاسرائيلية (الدستور، ٢٠/١١/١٩٩٢).

٢٠/١١/١٩٩٢

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات،

في مكتبه في تونس، رئيس وزراء الهند، نارسيماراو وبحث معه في الاوضاع السياسية الراهنة، وخصوصاً مسيرة السلام في الشرق الاوسط (وفا، ١٩٩٢/١١/٢٠).

• استشهد أمس، عوض رشيد مسعد ابو خالد (٢٢ عاماً) من قرية برقين في أثناء اشتباك مسلّح مع أفراد من «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية. والشهيد هو أحد أفراد مجموعات «الفهد الاسود» العاملة في منطقة جنين. من جهة أخرى، تمكّنت فتاة فلسطينية من غزة من طعن جندي اسرائيلي قبالة المحكمة العسكرية في المدينة واصابته بجروح في يده اليسرى، ولاذت بالفرار. كما أُلقيت زجاجة حارقة، الليلة الماضية، باتجاه موقع عسكري في مخيم طولكرم، وأضرمت النار في سيارتين اسرائيليتين في القدس (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢١).

١٩٩٢/١١/٢١

• استشهد فلسطينيان في عرابة، قضاء جنين، في خلال مواجهة مسلّحة مع أفراد من «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية دهمت منزلاً في القرية تواجد فيه المواطنان. والشهيدان هما أحمد مصطفى دقة (٢٩ عاماً)، وامين قاسم رحال (٣١ عاماً). وكان مواطن ثالث يدعى عوض الكرزان (٢٢ عاماً) استشهد أمس، في قرية برقين. في هذه الاثناء، عمّت الاشتباكات أنحاء مدينة جنين وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين، فيما ألقى شبان الانتفاضة زجاجات حارقة باتجاه دورية اسرائيلية قرب قرية المغير تسببت في اشتعال النار بسيارة الدورية، وهاجم آخرون دورية ثانية بالحجارة على طريق القدس ـ الخليل (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٢).

• بعث الوفد الفلسطيني لمحادثات السلام الثنائية مع اسرائيل، برسالة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، تضمّنت تهديداً بالانسحاب من المحادثات في حال عدم احراز تقدّم. وقام بنقل الرسالة رئيس الوفد الاسرائيلي، د. الياكيم روبنشتاين (هآرتس، ١٩٩٢/١١/٢٢).

١٩٩٢/١١/٢٢

• استشهد أشرف عبدالعزيز أبو حيّة (٢٢ عاماً) من قرية بني سهيلة بعد ان أطلق النار باتجاه جنود اسرائيليين داخل ثكنة عسكرية في خان يونس، وردّ الجنود باطلاق النار عليه، حيث فارق الحياة، في اثناء نقله الى المستشفى. فيما قامت فلسطينية بطعن طالب يهودي في معهد ديني في مدينة القدس وأصابته بجروح بالغة، وأطلق جنود اسرائيليون النار على الفلسطينية فأصيبت بجروح في قدميها. من جهة أخرى، ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية انه تمّ العثور على أربع قنابل مخبّأة داخل حافلة اسرائيلية متوقفة في محطة في «كريات شمونة» على بعد كيلومترات من الحدود اللبنانية، وقام خبراء متفجّرات بتفجير القنابل الاربعة التي وضعت داخل كيس. كما عثرت الشرطة على شاحنة صغيرة ملغومة في احد ضواحي تل ـ أبيب (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٣).

• تلقّى السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الاميركية، زلمان شوفال، برقية من دائرة القوى البشرية في وزارة الخارجية الاسرائيلية، أبلغته بانتهاء مدة عمله كسفير في العشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ (دافار، ١٩٩٢/١١/٢٣).

١٩٩٢/١١/٢٣

• استشهد أمجد عبدالرزاق عبدالمجيد جابر (١٠ سنوات) من حي سميراميس، في منطقة أم الشرايط شمال القدس، إثر اصابته بعيارات نارية أطلقها جنود من «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية، في أعقاب تعرض سيارتهم لرشق بالحجارة. غير ان مصدراً فلسطينياً أكد ان الشهيد لم يكن في عداد الصبية الذين القوا بالحجارة باتجاه الجنود، فيما ادعت الشرطة الاسرائيلية انها تجري تحقيقاً في ظروف الحادث (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٤).

١٩٩٢/١١/٢٤

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية حيث وقعت اشتباكات عدّة بين الجانبين أسفرت عن جرح عدد من المواطنين واصابة خمسة جنود اسرائيليين. وأُلقيت، في أثنائها، ست زجاجات حارقة على أهداف عسكرية اسرائيلية (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٥).

• ذكر سفير الولايات المتحدة الاميركية في اسرائيل، ويليام هاروف، ان قيمة الطلبات التي تقدّمت بها وزارة الدفاع الاميركية لشراء منتجات ذات طابع أمني من اسرائيل وصلت الى ١,٧ مليار دولار. وقال هاروف ان «حجم المشتريات الامنية من اسرائيل

كبير ممّا يشير الى نوعية متقدّمة من الصناعات الامنية والالكترونية الاسرائيلية (هآرتس، ١٩٩٢/١١/٢٥).

١٩٩٢/١١/٢٥

• تواصلت الاشتباكات في مناطق عدّة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وشّن شبان الانتفاضة هجمات عدّة بالزجاجات الحارقة والفارغة وبالحجارة ضد أهداف اسرائيلية. ووقعت مواجهات عنيفة في قرية بني سهيلة شرق خان يونس اثر اقتحام جنود اسرائيليين بيت عزاء أشرف ابو حية، وقد أسفرت الاشتباكات عن اصابة خمسة جنود بجروح وطفلين فلسطينيين بطلقات مطاطية. كما أصيب تسعة جنود آخرون بجروح في اشتباكات أخرى وقعت في حي النصر في غزة وحي الشابورة في رفح وفي المنطقة الوسطى ومخيم جباليا (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٦).

• في ختام المحادثات السنوية بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية حول المساعدة العسكرية الاميركية لاسرائيل، سلّمت الادارة الاميركية ممثل اسرائيل ـ وفقاً للعادة السنوية ـ رسالة تتعهّد الولايات المتحدة الاميركية بموجبها الالتزام بالمستوى الحالي للمساعدات الامنية، ويوازي ١,٨ مليار دولار، للسنة المالية ١٩٩٤، والتي تبدأ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٣ (هآرتس، ١٩٩٢/١١/٢٦).

١٩٩٢/١١/٢٦

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تركزت في الخليل، وامتدت الى حلحول والظاهرية وسعير، وقرى طولكرم. وهاجم فلسطينيون حافلة اسرائيلية على طريق الخليل ـ القدس بالحجارة. وفي قطاع غزة، وقعت مجابهات أخرى كان أبرزها في مخيم جباليا حيث أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٧).

١٩٩٢/١١/٢٧

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، وتخللها القاء زجاجات حارقة عدّة (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٨).

١٩٩٢/١١/٢٨

• استشهد في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في الشيخ رضوان في غزة، المواطن احمد محمد احمد الحصري (٢٣ عاماً) وجرح ثمانية آخرون. كما جرح ثلاثة مواطنين في اشتباكات أخرى مع الجيش الاسرائيلي وقعت في مخيم الشاطىء. في المقابل، أضرم مواطنون النار بأربع سيارات اسرائيلية في القدس، وأطلق آخرون النار باتجاه برج مراقبة عسكري يقع في محيط الحكم العسكري في جنين (الدستور، ١٩٩٢/١١/٢٩).

• طالبت الولايات المتحدة الاميركية، بفرض رقابة مشدّدة على الصادرات الامنية الاسرائيلية، كشرط لنقل تكنولوجيا عسكرية اميركية حديثة الى اسرائيل. وكانت المحادثات الامنية التي أُجريت بين الطرفين في الاسبوعين الماضيين، في تل ـ أبيب وواشنطن انتهت دون توصلهما الى اتفاق حول هذا الموضوع (هآرتس، ١٩٩٢/١١/٢٩).

١٩٩٢/١١/٢٩

• تواصلت الصدامات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي شنّت حملة دهم واعتقال طاولت عدداً من المواطنين، فيما أسفرت الصدامات عن جرح عدد آخر (الدستور، ١٩٩٢/١١/٣٠).

• اقرّت الحكومة الاسرائيلية تعيين البروفيسور ايتمار رابينوفيتش، سفيراً لاسرائيل في واشنطن. ويبدأ تنفيذ القرار بتاريخ ١٩٩٣/٢/١، وفقاً لأبعد تقدير (دافار، ١٩٩٢/١١/٣٠).

١٩٩٢/١١/٣٠

• طعن فلسطيني من رام الله مستوطنين اثنين قرب حي القلة شمال القدس، وأصابهما بجروح، وقد تمّ اعتقال المهاجم للتحقيق معه. وذكر شهود عيان، ان مستوطنين آخرين أطلقوا النار على المهاجم قبل اعتقاله وأصابوه في قدميه ثمّ انهالوا عليه بالضرب. من جهة أخرى، ذكر متحدث اسرائيلي ان موقعاً استيطانياً تعرّض لهجوم بثلاث زجاجات حارقة. الى ذلك، أضرمت النار بسيارة اسرائيلية في القدس، وأطلقت نيران باتجاه برج عسكري للمراقبة يقع خلف سجن جنين، وألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية راجلة في مخيم جنين (الدستور، ١٩٩٢/١٢/١).

• قدّم حاييم بار ـ ليف، أوراق اعتماده الى نائب الرئيس الروسي، الكسندر روتسكوف، سفيراً لاسرائيل لدى روسيا. وقال في كلمة قصيرة القاها في الكرملين حيث أُجريت المراسيم ان اسرائيل «تتطلع الى السلام... وتمر، الآن، في أوج مفاوضاته» (**دافار**، ١٩٩٢/١٢/١).

• حمّل وزير الخارجية الاميركية بالوكالة، لورانس ايغلبرغر، اسرائيل مسؤولية المشاركة في بطء سير محادثات السلام في واشنطن (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٢/١٢/١).

١٩٩٢/١٢/١

• استشهد عامر يوسف مصطفى ابو شرخ (١٢ عاماً) من حي الشيخ رضوان في غزة في خلال اشتباكات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي اقتحمت بيت عزاء الشهيد احمد الحصري، فتصدّى لها المواطنون بالحجارة وأصيب ثلاثون منهم بجروح. في هذه الاثناء، تعرّض سكان حي الشابورة في رفح لعمليات ضرب على أيدي جنود الاحتلال ولاستنشاق الغاز الخانق، في أثناء مواجهات اندلعت بين المواطنين وقوات الاحتلال أسفرت عن اصابة سيدة وصبي بجروح لم يلبث ان فارق الحياة على أثرها (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٢).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مقابلة مع التلفزة الدنماركية، انه بالامكان اجراء انتخابات في الارض المحتلة في خلال شهور معدودة. فالانتخابات ـ برأيه ـ ستعزز مكانة الوفد الفلسطيني الى محادثات السلام، وتساهم في تسريع مسيرة السلام؛ كما من شأن اقامة حكم ذاتي في الارض المحتلة تغيير الاجواء واثبات امكانية التعايش بسلام (**دافار**، ١٩٩٢/١٢/٢).

١٩٩٢/١٢/٢

• استشهد خالد خميس الاستاذ (٢٠ عاماً) متأثراً بجروح أصيب بها في اثناء الاشتباكات العنيفة التي وقعت أمس في حي الشيخ رضوان في غزة. فيما تجدّدت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مخيم جباليا وأسفرت عن اصابة طفلين بجروح. في هذه الاثناء، شلّ اضراب تجاري مدينة غزة حداداً على الشهداء الذين سقطوا في مواجهات حي الشيخ رضوان. من جهة أخرى، تعرّضت حافلة لاطلاق نار قرب مخيم الامعري في الضفة الفلسطينية وألقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية قرب المدخل الشرقي لبلدة يعبد ممّا ادّى الى احتراقها. كما تعرّضت منازل عدّة لمستوطنين لرشقات بالحجارة (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٣).

• أقرّ الكنيست الاسرائيلي، بالقراءة الاولى، اقتراح القانون الخاص بالغاء حظر اللقاءات مع أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية بفارق صوت واحد لصالح القرار. فقد اقترع الى جانب الغائه ٣٧ عضواً ينتمون الى حزب العمل وحركة «ميرتس» والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والحزب الديمقراطي العربي. فيما صوّت ضده ٣٦ عضواً من احزاب المعارضة التي تضم الليكود، المفدال، وتسومت، ومولايدت، ويهدوت هتوراه، وانضم اليهم ممثلو حركة شاس (**هآرتس**، ١٩٩٢/١٢/٣).

١٩٩٢/١٢/٣

• استشهد عبدالرحمن منصور (١٧ عاماً) من مخيم بلاطة بانفجار قنبلة كان يقوم باعدادها، وجرح في الحادث رفيق له لم يعلن عن اسمه. فيما اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلية ٤٥٠ مواطناً في حملة استهدفت نشيطين في حركة «حماس» وآخرين مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٤).

١٩٩٢/١٢/٤

• استشهد عبدالرحمن ربحي عبدالرحمن منصور (١٦ عاماً) من مخيم بلاطة، وأصيب مواطن بجروح خطيرة اثر انفجار جسم مشبوه، يعتقد ان قوات الاحتلال الاسرائيلية القته ضمن محاولاتها رفع مستوى الخسائر البشرية في صفوف المواطنين. من جهة أخرى، واصلت قوات الاحتلال تشديد حصارها على بعض المناطق، وكثّفت من تواجد قواتها، ودهمت قرية برقين وقرى بلعا وعلار وصيدا القريبة من طولكرم، وعاروره المجاورة لرام الله، في محاولة منها لاعتقال مطلوبين (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٥).

١٩٩٢/١٢/٥

• استشهد عصام عيسى بربخ (١٥ عاماً) وأصيب ثلاثون مواطناً بجروح في أثناء اشتباكات دامية بين مئات من سكان خان يونس وقوات اسرائيلية. في المقابل، القى شبان الانتفاضة

زجاجتين حارقتين باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية قرب مخيم رفح وثالثة باتجاه سيارة جيب عسكرية في مخيم النصيرات ورابعة باتجاه دورية في بيت حانون. كما سقطت زجاجة حارقة خامسة داخل معسكر للجيش الاسرائيلي في مخيم جباليا (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٦).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، عدداً من الاقتراحات قدّمتها أوساط عربية وأخرى دولية، لفتح قنوات اتصال سياسية بين اسرائيل وم.ت.ف. (**معاريف**، ١٩٩٢/١٢/٦).

• رفض نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، يوسي بيلين، طلب الفلسطينيين ضمّ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وآخرين من القدس الشرقية الى لجنة التوجيه في المحادثات المتعدّدة الطرف (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١٢/٦).

١٩٩٢/١٢/٦

• أضرم مجهولون النار في قسم من المباني التابعة لدائرة تسجيل السيارات في منطقة «تالبيوت» الصناعية في القدس. وقد تمّ اخماد الحريق الذي اسفر عن اضرار مادية جسيمة. وكان حريق هائل شبّ في مستودعات للجمارك الاسرائيلية في الضاحية الشمالية للقدس وأتى على المستودعات. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية بأن زجاجة حارقة أُلقيت باتجاه دورية عسكرية في حي الشابورة في رفح، وأخرى باتجاه مبنى للحاكم العسكري في قلقيلية، فيما تعرّضت دورية في منطقة جنين لاطلاق نار باتجاهها (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٧).

• أوضح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان تغيير القانون الخاص باللقاءات مع م.ت.ف. لن يؤدي الى اجراء مفاوضات بين اسرائيل والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (**معاريف**، ١٩٩٢/١٢/٧).

١٩٩٢/١٢/٧

• هاجمت مجموعة فلسطينية مسلّحة في الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم دورية عسكرية اسرائيلية عند نقطة «ناحل عوز» في منطقة بيت لاهيا شمال غزة، ممّا أدّى الى مقتل ضابط اسرائيلي وجنديين آخرين. وقد تمكّنت المجموعة من الاختفاء. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٩٩٢/١٢/٨).

• توقّع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان تواصل منظمات الرفض الفلسطينية وحركة «حماس» محاولاتها لتنفيذ عمليات عسكرية وعنيفة تهدف الى اعاقة مفاوضات السلام وعرقلتها. وقال رابين ان هذا ـ لو حصل ـ لن يدفعه الى الموافقة على أية طلبات لتعليق مفاوضات السلام (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١٢/٨).

١٩٩٢/١٢/٨

• اتهم الناطق بلسان منظمة «بتسيلم» لحقوق الانسان في اسرائيل، في مؤتمر صحافي عقدته المنظمة بمناسبة مرور خمس سنوات على بدء الانتفاضة في الارض المحتلة، حكومة رابين بالاهتمام بموضوع حقوق الانسان في خلال حملة الدعاية الانتخابية. وقال ان نشيطي حزب العمل نسوا ذلك بعد تشكيل الحكومة. من جهة أخرى، اكد الناطق بلسان «بتسيلم» الى زيادة عدد الفلسطينيين، الذين قتلوا نتيجة اطلاق نار من قبل قوات الامن الاسرائيلية، حيث قتل ١١٦ فلسطينياً في مقابل ٩٦ قتلوا خلال العام الرابع للانتفاضة (**معاريف**، ١٩٩٢/١٢/٩).

١٩٩٢/١٢/٩

• استشهد فلسطينيان برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلية في خلال اشتباكات وقعت في رفح وبيت ساحور. وأغلقت سلطات الاحتلال قطاع غزة وفرضت حظر تجول على معظم مدنه وقراه ومخيماته، فيما اقتحم خمسون جندياً منزلاً لمواطن في حي الرمال في غزة وألحقوا به أضرار مادية. في المقابل، أضرم فلسطينيون النار في دوريتين عسكريتين في الخليل وتمكّنوا من اصابة جندي بحروق (وفا، ١٩٩٢/١٢/٩).

• كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، خلال زيارته الى لندن، ان رئيس وزراء بريطانيا، جون ميجور، وافق على طرح مشكلة اللاسامية في اوروبا في مؤتمر القمة في «ادنبره»، وانه استجاب لدعوة قدّمت اليه لزيارة اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٩٢/١٢/١٠).

١٩٩٢/١٢/١٠

• استشهد صالح مبدي حسن فريحات (١٦ عاماً) من اليامون؛ وناجي سليمان ابو النجا (١٥ عاماً) من خربة العدس قرب رفح؛ وحازم الزبون من بيت ساحور في اثناء اشتباكات بين المواطنين في المناطق الثلاث وقوات الاحتلال الاسرائيلية. كما أصيب عشرات المواطنين في اشتباكات متفرقة في انحاء أخرى من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ووقع الاشتباك الأعنف في قلقيلية حيث تظاهر مئتا تلميذ في احدى مدارس المدينة واشتبكوا مع قوات الاحتلال (الدستور، ١١/١٢/١٩٩٢).

• أوضح استطلاع للرأي أجرته شركة «تلسكار» بناء على طلب من لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست حول مواقف الاسرائيليين اليهود من الاقليات في البلاد ان ٣٩,٤ بالمئة يظهرون رغبة في ممارسة ردود فعل قاسية ضد العرب، وان ٣٨,٣ بالمئة يؤيدون استخدام الضغط على العرب لاجبارهم على ترك البلاد. وقد علّق رئيس لجنة التربية والتعليم في الكنيست، عضو الكنيست، ابراهام بورغ، على ذلك بقوله: «لا يمكن بعد [هذا] تجاهل حقيقة وجود عنصرية وكراهية ضد الاجانب في اسرائيل، شبيهة بماهو قائم في المانيا وفرنسا» (دافار، ١١/١٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/١٢/١١

• استشهد عصام موسى براهمة (٢٩ عاماً)، وقتل جندي اسرائيلي وأصيب أربعة آخرون في خلال معركة استمرت تسع ساعات في قرية عنزة، قضاء جنين، بين براهمة الذي كان مسلّحاً بقنابل يدوية وأسلحة رشاشة، وقوة عسكرية اسرائيلية أطلقت صواريخ مضادة للدبابات باتجاه منزل كان يتمركز براهمة بداخله، وقد تقدّمت القوة الاسرائيلية لاقتحام المنزل وتطهيره غير أنها فوجئت بنيران غزيرة أطلقها المسلّح الفلسطيني باتجاهها ممّا أدّى الى قتل الجندي وجرح ثلاثة من رفاقه، كما استشهد عمار فايز سدر (١٧ عاماً) في أثناء اشتباك مع دورية عسكرية اسرائيلية في الخليل (الدستور، ١٢/١٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/١٢/١٢

• استشهد فلسطيني وجرح ٩٢ آخرين في اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ووقع اشتباك مسلّح بين مواطنين وقوة اسرائيلية قرب معسكر أنصار ـ ٢ في غزة، حيث أطلق مطاردون مسلّحون يستقلّون سيارة النار باتجاه قوة اسرائيلية عند مدخل ميناء غزة. كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية في أثناء مرورها في رفح، وأخرى باتجاه معسكر للاحتلال في بلدة حوارة في الضفة الفلسطينية (الدستور، ١٣/١٢/١٩٩٢).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان الولايات المتحدة الاميركية مارست ضغوطاً على اسرائيل لحملها على البحث في خطة فلسطينية لـ «الادارة الذاتية» في الارض المحتلة وذلك لتفادي انهيار عملية السلام (معاريف، ١٣/١٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/١٢/١٣

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الجزائر، مع رئيس المجلس الاعلى للدولة في الجزائر، علي كافي، وتناول الطرفان بالبحث عدداً من القضايا العربية، واستعرضا نتائج عملية السلام في الشرق الاوسط (وفا، ١٣/١٢/١٩٩٢).

• استشهد شعبان ابو عيادة (٢٢ عاماً) عندما دهمت قوة عسكرية اسرائيلية مجموعة من الملثّمين كانوا يكتبون الشعارات في سوق الخضار وسط مخيم النصيرات في قطاع غزة؛ كما استشهد حسن اسماعيل الخضور من بلدة بني نعيم قرب الخليل اثر اصابته برصاص جنود الاحتلال (الدستور، ١٤/١٢/١٩٩٢).

• أعرب أعضاء الوفد الاسرائيلي في مفاوضات السلام عن استيائهم لاحتمال مشاركة رئيس لجنة التوجيه في الوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، في لقاء مع الرئيس الاميركي، جورج بوش. يذكر ان الحسيني يحمل لقباً رسمياً كرئيس للوفد الفلسطيني الاّ انه لا يشارك في طاقم المفاوضات مع الاسرائيليين (هآرتس، ١٤/١٢/١٩٩٢).

١٩٩٢/١٢/١٤

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان مسلّحين فلسطينيين أوقعوا سيارة اسرائيلية في مكمن في مدينة نابلس وأصابوا جندياً من أفرادها بجروح طفيفة (الدستور، ١٥/١٢/١٩٩٢). من جهة أخرى، فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حصاراً عسكرياً محكماً على الضفة الفلسطينية في وقت استمر فرض حظر التجول على قطاع غزة منذ اسبوع.

وقامت القوات الاسرائيلية بعمليات دهم وتفتيش بحثاً عن الجندي المخطوف، وهو من قوات «حرس الحدود»، والذي كان خُطف فجر أمس (وفا، ١٤/١٢/١٩٩٢).

١٥/١٢/١٩٩٢

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية غلق الضفة الفلسطينية، لليوم الثالث على التوالي، وقطاع غزة لليوم الثامن على التوالي. وقامت قوات من الجيش قدّرت بعشرة آلاف جندي بعملية تمشيط من بيت الى بيت بحثاً عن الجندي الاسرائيلي من «حرس الحدود» الذي خطف اول من أمس (وفا، ١٥/١٢/١٩٩٢).

١٦/١٢/١٩٩٢

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، في صنعاء، وبحث معه في التطوّرات على صعيد المنطقة العربية والقضايا الدولية الاخرى (وفا، ١٦/١٢/١٩٩٢).

• واصل المواطنون في الارض المحتلة تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي واصلت من جانبها، تشديد الحصار على غالبية مدن وقرى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الذي تواصل فرض حظر التجول عليه، في وقت اعلنت مصادر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «اونروا» ان ثمة بوادر لظهور نقص في المواد الغذائية والاولية وحليب الاطفال تهدّد بالتطوّر الى كارثة في حال استمر الحصار (وفا، ١٦/١٢/١٩٩٢).

١٧/١٢/١٩٩٢

• ساد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراب تجاري وسط حصار عسكري فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية في اعقاب اختطاف جندي اسرائيلي قبل أيام. وقد واصلت قوات الاحتلال عمليات الدهم والتمشيط بحثاً عن مطلوبين وتمّ اعتقال ٧٢٠ مواطناً من قطاع غزة وضع مئتان منهم قيد الاعتقال الاداري، فيما قامت ١٦ حافلة اسرائيلية بنقل ٤١٨ معتقلاً صدر بحقهم قرار بالابعاد الى حدود فلسطين الشمالية مع لبنان. في هذه الاثناء، هاجم مسلّحون دورية عسكرية اسرائيلية وسط مدينة نابلس، وهاجم آخرون دورية ثانية عند المدخل الجنوبي لجنين (الدستور، ١٨/١٢/١٩٩٢).

١٨/١٢/١٩٩٢

• أعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية عن استشهاد مواطن واصابة ثلاثة آخرين بجروح. وأوضحت المصادر، ان دورية عسكرية اسرائيلية أطلقت النار باتجاه ثلاثة ملثّمين في مخيم العروب للاجئين وأصابت احدهم بجروح خطيرة توفي على اثرها. من جهة أخرى، أصيب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٨ عاماً بجروح خطيرة في أثناء اشتباك مع قوة اسرائيلية في مخيم عسكر القريب من نابلس (الدستور، ١٩/١٢/١٩٩٢).

• دان الرئيس الاميركي، جورج بوش، القرار الاسرائيلي ابعاد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني الى لبنان، وكذلك أعمال العنف التي سبقته، ونصح الفلسطينيين بالاستمرار في عملية التفاوض كونها الوسيلة الوحيدة المتوافرة لهم لانهاء الاحتلال والتوصل الى سلام عادل ودائم وشامل (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩ ـ ٢٠/١٢/١٩٩٢).

١٩/١٢/١٩٩٢

• ارتكبت القوات الاسرائيلية مجزرة في قطاع غزة حين فتح جنودها نيران أسلحتهم الرشاشة عشوائياً على متظاهرين في مدينتي خان يونس ورفح، ممّا ادّى الى استشهاد ستة مواطنين وجرح عشرات آخرين، والشهداء هم: رنا ابو طير (٨سنوات)، رزق صلاح الفرح (٢٢ عاماً)، وائل الحماد القيسي (٢٠ عاماً)، ماهر الرام (٢٥ عاماً)، عادل ابو حلايد (٢٠ عاماً)، ناجح هدان (٢٤ عاماً) (الدستور، ٢٠/١٢/١٩٩٢).

• اتهم ثلاثة أعضاء في الوفد الفلسطيني المفاوض هم، زياد ابو زياد، وممدوح العكر ونظمي الجعبة في حضور اعضاء المركز للسلام في فندق موريا في تل ـ أبيب: «الحكومة اليسارية» في اسرائيل بتجسيد سياسة اليمين الاسرائيلي. وقالوا ان عملية الابعاد التي وافقت عليها الحكومة ونفّذتها جاءت بمثابة سكين غرز في ظهرنا وفي ظهر كل مؤيد للسلام. وحذّروا من الاستمرار في هذه السياسة حيث «توجد حدود لكل شيء»، وشدّدوا على ان لا عودة الى المفاوضات قبل اعادة المبعدين (دافار، ٢٠/١٢/١٩٩٢).

٢٠/١٢/١٩٩٢

• ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية مجزرة في مدينة خان يونس راح ضحيتها ستة شهداء

بينهم طفلة وخمسون جريحاً، اصابات ١٥ منهم خطيرة. وقد عمّت قطاع غزة تظاهرات احتجاج غاضبة، تخللها اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. ودعت الشخصيات الوطنية ورؤساء المؤسسات دبلوماسيي الدول الغربية الى زيارة القطاع والاطلاع على ما يجري فيه. من جهة أخرى، أصيب جندي اسرائيلي في اشتباك مسلح مع مجموعة فلسطينية وقع على طريق يطا ـ الخليل، في وقت هاجم مسلحون موقعاً اسرائيلياً في جنين (وفا، ١٩٩٢/١٢/٢٠).

• قررت لجنة المتابعة العربية العليا المنبثقة عن اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية بمشاركة معظم اعضاء الكنيست العرب، في جلستها التي عقدتها في شفاعمرو، اعلان الاضراب العام في انحاء القطاع العربي احتجاجاً على ابعاد ٤١٥ فلسطينياً من نشيطي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢١).

• اتهم نائب وزير الاسكان، عضو الكنيست، ران كوهن، حركة ميرتس التي ينتسب اليها بأنها فقدت صوابها بتأييد وزرائها قرار الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ فلسطينياً. غير انه قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس» انه لو أُجريت انتخابات في الارض المحتلة الآن، لتلقت «حماس» ضربة سياسية قاسية جداً (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٢١).

١٩٩٢/١٢/٢١

• استشهد محمد ابو موسى (١٧ عاماً) متأثراً بجروح اصيب بها في أثناء اشتباكات وقعت في خان يونس بعد رفع حظر التجول عنها؛ كما استشهد أيمن صبحي عامر (١٠ سنوات) من مخيم خان يونس برصاص قوات الجيش الاسرائيلي التي أطلقت النار على مواطنين في المخيم. في هذه الاثناء، عمّ الاضراب الشامل في الضفة الفلسطينية احتجاجاً على ابعاد نشيطي «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، ونفذّت عائلات المبعدين اعتصاماً قبالة كنيسة المهد في بيت لحم (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٢٢).

• وصف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في حضور الكنيست، حكومته بأنها «جدية، وصادقة وحقيقية في حربها من اجل السلام»، وادعى رابين ان حكومته «مستعدة للتسوية وتدرك اهمية التعايش المشترك في المنطقة» (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٢).

• تهرّب وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، من اعلان موقف واضح من قرار الحكومة الاسرائيلية ابعاد ٤١٥ من نشيطي «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، وأعرب عن قلقه بشأن عملية السلام، وتعذّر بغيابه عن البلاد عند اتخاذ الحكومة قرار الابعاد، وقال انه لا يستطيع تغيير الماضي، كما لا يستطيع توجيه النقد الى الحكومة وهو ليس مَنْ ينبغي ان يفعل ذلك (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٢٢).

١٩٩٢/١٢/٢٢

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضرابهم احتجاجاً على قرار اسرائيل ابعاد ٤١٥ فلسطينياً وعلى القمع الاسرائيلي المتصاعد، فيما استمر الحصار مفروضاً على قطاع غزة ومدينتي الخليل وبيت لحم. ووقعت اشتباكات في مناطق عدّة، أسفرت عن اصابة عشرات المواطنين بجروح. كما أصيب في هذه الاشتباكات مستوطن تعرّض لرشق بالحجارة في الخليل (وفا، ١٩٩٢/١٢/٢٢).

• دعا وزير الخارجية الاميركية بالوكالة، لورانس ايغلبرغر، اسرائيل الى الرجوع عن قرارها واعادة المبعدين الفلسطينيين او ايجاد طريقة أخرى لحل المشكلة واخراجهم من الوضع السيء الذي يواجهونه. وأكد استعداد بلاده للمساعدة، لكنه اعتبر ان القضية بين لبنان واسرائيل، وتوقّع ان يستغرق حلها بعض الوقت (انترناشونال هيرالد تريبون، ١٩٩٢/١٢/٢٣).

١٩٩٢/١٢/٢٣

• تواصل الاضراب العام في الارض المحتلة لليوم السابع على التوالي احتجاجاً على سياسة الابعاد وضد أشكال القمع والتنكيل والارهاب التي تواصل ممارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. فيما ألقى شبان الانتفاضة قنبلة يدوية باتجاه جنود اسرائيليين يقومون بحراسة مركز للشرطة وسط مدينة نابلس، وألقى آخرون زجاجة حارقة باتجاه سيارة ضابط اسرائيلي وسط رام الله، وفي حادث ثالث ألقيت ثماني زجاجات كربونية ضد أهداف اسرائيلية (وفا، ١٩٩٢/١٢/٢٣).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في أعقاب جلسة استثنائية عقدتها الحكومة، ان اسرائيل لن تجري أية مفاوضات مع م.ت.ف.

وقال: «ان مَنْ يعتقد انها ستغير موقفها، مستقبلاً، فانه يراهن على حصان اعرج». ويسود اعتقاد لدى رابين ووزراء حكومته بأن العرب ومعهم الفلسطينيين سوف يجلسون على مائدة المفاوضات السياسية على الرغم من احتجاجهم على قرار الابعاد (دافار، ١٩٩٢/١٢/٢٤).

١٩٩٢/١٢/٢٤

• شيّع آلاف المواطنين جثماني الشهيدين الشقيقين محمد واسماعيل خميس عبدين، في خان يونس، فيما ألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية على الطريق السريع المؤدي الى مستوطنة معاليه أدوميم، فاشتعلت فيها النيران، وأضرمت النار في سيارة عسكرية في حي الارمن في القدس، وتمّ تحطيم زجاج سيارتين في باب الاسباط في المدينة ورشق صهريج اسرائيلي بالحجارة (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

١٩٩٢/١٢/٢٥

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في القاهرة مع وزراء خارجية دول الطوق، لبنان وسوريا والاردن ومصر، وبحث معهم في ابعاد الموقف الناتج عن رفض اسرائيل الالتزام بقرار مجلس الامن القاضي بعودة المبعدين الفلسطينيين الى وطنهم. وطالب عرفات الوزراء الدعوة الى اجتماع لوزراء الخارجية العرب لاتخاذ موقف عربي موحّد في مواجهة التحدي الاسرائيلي (وفا، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

• حاصرت قوات الاحتلال الاسرائيلية عدداً كبيراً من المساجد في الارض المحتلة، ومنعت المواطنين من تأدية صلاة الجمعة، وأغلقت مسجد السوسي في غزة، واقتحمت مسجد السلام وألقت بداخله قنابل صوتية وأخرى مسيلة للدموع. في هذه الاثناء، واصل المواطنون تصديهم لقوات الاحتلال وألقوا ثلاث زجاجات حارقة باتجاه مبنى «الادارة المدنية» في جنين. وقد أصيب في خلال الاشتباكات عشرون مواطناً بجروح وتعرّض آخرون للضرب على أيدي الجنود الاسرائيليين (وفا، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

١٩٩٢/١٢/٢٦

• أطلق قناص في الجيش الاسرائيلي النار باتجاه فتى فلسطيني يبلغ الخامسة عشرة من عمره، ممّا أدى الى مقتله. وذكر مواطنون ان محمد زعتر وهو من سكان مخيم الشاطىء في غزة كان واقفاً ورفيق له على سطح مبنى تابع للامم المتحدة عندما أصيب برصاصة القناص. في هذا الوقت، تواصلت المجابهات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٢٧).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، عن انضمام عضو الكنيست، يوسي ساريد (ميرتس)، الى الحكومة وزيراً للمحافظة على البيئة؛ وعن تعيين عضو الكنيست، أورا نمير، كوزير للعمل والرفاه الاجتماعي، ونقل حقيبة العلوم والتكنولوجيا الى الوزير، شمعون شطريت، اضافة الى وزارة التخطيط الاقتصادي (هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٢٧).

• أيّد ٤٢ عضواً في الكنيست، بينهم ٣٠ من حزب العمل اجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف وعارض ١٤ عضواً هم ما تبقى من بين ٦٢ عضواً يشكّلون الائتلاف البرلماني، هذا التوجه. جاء ذلك في استطلاع للرأي العام أجرته الاذاعة الاسرائيلية في نهاية الاسبوع (دافار، ١٩٩٢/١٢/٢٧).

١٩٩٢/١٢/٢٧

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية، وتمكّنوا من احراق سيارتين عسكريتين في القدس ومهاجمة دورية مسلّحة في قباطية بالزجاجات الحارقة. وذكرت الانباء، ان تسعة فلسطينيين أصيبوا بجروح في مخيم جباليا وحي الشجاعية في غزة (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٢٨).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، في خلال جلسة الحكومة الاسبوعية التي بحثت في عمل «الادارة المدنية» في الارض المحتلة، عن استعداده للسماح للاستثمارات الاجنبية بالعمل في تلك المناطق، حتى ولو أدّى ذلك الى خلق مشاريع منافسة للانتاج الاسرائيلي (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٨).

• قال مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان سياسة بلاده من الابعاد واضحة جداً، و«نعتقد بأن هذه السياسة أسلوب خاطىء لمواجهة ما نقر بأنه استفزاز خطير. وزادت اسرائيل تفاقم الوضع باقدامها على

خطوة الابعاد. ونحن لا نوافق على هذا العمل الذي أثار موجة من ردود الفعل» (انترناشونال هيرالد تربيون، ١٩٩٢/١٢/٢٨).

١٩٩٢/١٢/٢٨

• أصيب شرطي اسرائيلي بجروح، اثر رشق سيارته بالحجارة في شعفاط شمال القدس، وحطّم شبان الانتفاضة زجاج سيارة اسرائيلية قرب فندق «الاميركان كولوني» في المدينة، وألقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة مستوطن قرب مستوطنة «غفعات زئيف»، وأضرمت النار بأربع سيارات اسرائيلية في اماكن متفرقة من القدس. الى ذلك، أصيب جنديان اسرائيليان بجروح في أثناء اشتباكات وقعت في مخيم جباليا وحي الدرج في غزة. وفي المقابل، أصيب ١٣ مواطناً بجروح في هذه الاشتباكات (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٢٩).

١٩٩٢/١٢/٢٩

• أطلقت مجموعة من «صقور فتح»، أمس، النار باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تمر في مخيم البريج، ممّا ادّى الى اصابة جنديين بجروح نقلا على أثرها الى مستشفى سوروكا في بئر السبع. فيما اندلعت اشتباكات عنيفة في انحاء مختلفة من قطاع غزة، وخصوصاً في مخيم جباليا وحي الشيخ رضوان وحي الدرج في غزة، وكذلك في رفح التي جرح فيها ١٤ مواطناً نتيجة اصابتهم بعيارات نارية أطلقها جنود الاحتلال، كما أصيب عشرة آخرون بجروح بسبب ضرب مبرح تعرضوا له على أيدي الجنود (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٣٠).

• أقر الكنيست بأغلبية ٤٨ صوتاً وامتناع ١٥ عن التصويت العقوبة التي اقترحتها لجنة الكنيست ونصّت على حرمان عضو الكنيست، توفيق زياد، من المشاركة في أعمال خمس جلسات للكنيست، على خلفية مشادة كلامية دارت بينه وبين عضو الكنيست رحبعام زئيفي داخل قاعة الكنيست (معاريف، ١٩٩٢/١٢/٣٠).

• كررت الولايات المتحدة الاميركية دعوتها اسرائيل ولبنان الى مواجهة المشاكل الانسانية للمبعدين الفلسطينيين وايجاد حل فوري لها، لكنها تفادت، في الوقت عينه، اتخاذ موقف سياسي جديد من القضية، مكتفية بالقول، ان موقف واشنطن من مسألة المبعدين وسياسة الابعاد معروف، وهي تعارض هذه السياسة (نيويورك تايمز، ١٩٩٢/١٢/٣٠).

١٩٩٢/١٢/٣٠

• تواصلت المسيرات والاعتصامات احتجاجاً على ابعاد ٤١٥ فلسطينياً، وهاجم شبان الانتفاضة عدداً من الدوريات العسكرية الاسرائيلية وسيارات المستوطنين. وحاولت فلسطينية من حي الزيتون طعن جندي اسرائيلي قرب مقر «الادارة المدنية» في غزة، فيما اندلعت مواجهات متفرقة في قطاع غزة تركّزت في مخيمي جباليا والبريج وحي الشيخ رضوان وأصيب في خلالها عدد من المواطنين بجروح. الى ذلك، وقع اشتباك مسلح بين مجموعة فلسطينية ودورية عسكرية اسرائيلية عند المدخل الشرقي لقباطية في الضفة الفلسطينية (الدستور، ١٩٩٢/١٢/٣١).

• قال نائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، اللواء امنون شاحاك، ان ابعاد ٤١٥ من نشيطي حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، أثّر على الوضع في الارض المحتلة وادّى الى تخفيض مستوى العنف (عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٣١).

١٩٩٢/١٢/٣١

• تواصل فرض حظر التجول على قطاع غزة، لليوم الثاني على التوالي. كما فرض على عدد من أحياء الخليل اثر اشتباكات بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال الاسرائيلية. في هذه الاثناء، ألقيت خمس زجاجات حارقة باتجاه سيارة دورية عسكرية في الخليل أدّت الى احتراق السيارة واصابة جندي كان على متنها بحروق في الوجه واليدين. وفي أثناء محاولة قام بها جنديان لاعتقال مواطن في القدس، تمكن الأخير من جرح الجنديين، فيما أصيب ثالث بجروح نتيجة رشق سيارته بالحجارة في مخيم نورشمس قرب طولكرم (الدستور، ١٩٩٣/١/١).

١٩٩٣/١/١

• نظّم شبان في قباطية عرضاً عسكرياً ضمّ عشرات الملثمين الذين رددوا هتافات وطنية ودعوا الى تصعيد الانتفاضة. في هذه الاثناء، ألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية في مخيم البريج، وزجاجة ثانية باتجاه جيب عسكري في حارة تيطون في الخليل أدّت الى اشتعال النار في

مقدمة الجيب (الدستور، ١٩٩٣/١/٢).

١٩٩٣/١/٢

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على قطاع غزة لليوم الرابع على التوالي، وعلى الرغم من ذلك فقد تواصلت الاحتفالات بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، حيث طافت المسيرات الاحتفالية والعروض العسكرية شوارع المدن الرئيسة، وتحوّلت الى مواجهات مع قوات الاحتلال. امّا الضفة الفلسطينية، فقد شهدت اشتباكات بين المواطنين في قلقيلية وجنين وقرية اليامون وقوات الاحتلال، فيما تعرّضت بلدة يعبد لعملية دهم بحجة البحث عن مطلوبين (الدستور، ١٩٩٣/١/٣).

• اقترح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، على م.ت.ف. و«حماس» صفقة حول موضوع المبعدين، تتعهد المنظمة وحماس بموجبها بايقاف الانتفاضة لمدة تسعة شهور في مقابل استعداد اسرائيلي لاعادة النظر في موضوع المبعدين واعادتهم بعد فترة زمنية. وقد رفض المبعدون والناطقون باسمهم هذا الاقتراح (عل همشمار، ١٩٩٣/١/٣).

١٩٩٣/١/٣

• استشهد أشرف حماد الصوفي (١٧ عاماً) من مخيم رفح، وأصيب ١٥ آخرين برصاص الجيش الاسرائيلي في أثناء اشتباكات عنيفة وقعت في المخيم. وكانت اشتباكات عنيفة وقعت في مناطق عدة من قطاع غزة بعد ساعات من رفع حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي على القطاع قبل أربعة أيام. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان فلسطينيين طعنوا ضابطاً في الشرطة السرية وضربوه حتى الموت داخل مبنى سكني في القدس، ويدعى الضابط حاييم نحماني (الدستور، ١٩٩٣/١/٤).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الدفاع، اسحق رابين، ان ابعاد نشيطي حركة «حماس» وجّه ضربة قوية للاسلاميين الاصوليين. وأضاف: «ان اسرائيل على استعداد لابداء مرونة في أثناء التفاوض، لكننا سوف نستخدم الوسائل كافة لمحاربة تلك المجموعات الارهابية» (هآرتس، ١٩٩٣/١/٤).

١٩٩٣/١/٤

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية عمليات التمشيط الواسعة التي بدأت بها أمس بحثاً عن قاتلي ضابط الاستخبارات، حاييم نحماني، فيما تواصلت الاشتباكات بينها وبين المواطنين في أماكن عدّة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تركّزت في رام الله. في هذه الاثناء، ألقى شبان الانتفاضة زجاجة حارقة باتجاه حافلة اسرائيلية كانت متوجهة الى القدس، وأطلق مسلّحون النار باتجاه حافلة أخرى في قباطية، وألقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية في نابلس. من جهة أخرى، أطلق مستوطن النار على مواطن يبلغ من العمر ١٨ عاماً وأصابه بجروح (الدستور، ١٩٩٣/١/٥).

١٩٩٣/١/٥

• وقع اشتباك مسلح بين مجموعة من «الفهد الأسود» ودورية عسكرية اسرائيلية في بلدة قباطية، وقد فتح جنود الدورية نيران أسلحتهم باتجاه أهالي البلدة وأصابوا مواطناً وطفلين. وأطلقت مجموعة ثانية من «الفهد الاسود» النار باتجاه مستوطنة «غينات» غربي جنين، وكذلك باتجاه دورية اسرائيلية في الحارة الشرقية في جنين، فيما اقتحمت قوة اسرائيلية قرية الطيبة، واقتحمت أخرى قرية علار بحثاً عن مطاردين (الدستور، ١٩٩٣/١/٦).

• هدّد الأمين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، ولأول مرة، باستخدام العقوبات ضد اسرائيل، اذا لم تمتثل لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، القاضي باعادة المبعدين الفلسطينيين. وأعلن غالي في ختام رسالة وجهها الى مجلس الامن الدولي انه «اذا لم تؤدي مهمة مندوبه الخاص، تشنمايا كراخان، الى اعادة المبعدين، فسأضطر لتوصية في تقريري الذي سأرفعه الى المجلس الى فرض اجراءات أخرى لضمان تنفيذ القرار» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٣/١/٦).

١٩٩٣/١/٦

• عمّ الاضراب الشامل الارض المحتلة، وأغلقت المحال التجارية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما تواصلت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن جرح ٢٣ مواطناً واعتقال ٢٢ آخرين ينتمون الى مجموعة «عزالدين القسام» التابعة لـ «حماس» في منطقة الخليل (الدستور، ١٩٩٣/١/٧).

• رأى المسؤول في قسم الشرق الاوسط في مجلس

الامن القومي الاميركي، ريتشارد هاس، ان سياسة ابعاد الفلسطينيين خاطئة كونها تثير اشكالات قانونية وسياسية، فضلاً عن انها «غير مثمرة» لأنها لا تحل المشكلة الامنية، وتؤدي الى مشاكل سياسية للاسرائيليين ولعملية السلام (نيويورك تايمز، ١٩٩٣/١/٧).

١٩٩٣/١/٧

• استشهد زياد احمد عبدالفتاح المطور (٢٣ عاماً) من سعير اثر اصابته بطلقات عدّة في أثناء اشتباكات وقعت بين مجموعة من شبان البلدة وقوة اسرائيلية من «الوحدات الخاصة»، فيما جرح ٢٣ مواطناً في مواجهات بين قوات الاحتلال ومواطنين في قطاع غزة (الدستور، ١٩٩٣/١/٨).

١٩٩٣/١/٨

• القيت زجاجة حارقة باتجاه منزل وزير التجارة والصناعة السابق، اريئيل شارون، في القدس ولم توقع اصابات، وأضرمت النار في ست سيارات اسرائيلية في مستوطنة «رامون هنتسيق» واحترقت أربع منها بالكامل ولحقت بالسيارتين الأخريين أضرار جسيمة، كما القيت زجاجتان حارقتان باتجاه منزل رئيس المجلس القروي في احدى قرى قلقيلية. في هذه الاثناء، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية تركّزت في مدينة بيت لحم الذي دهم الجنود الاسرائيليون سوق الخضار فيها وبعثروا محتوياته (الدستور، ١٩٩٣/١/٩).

١٩٩٣/١/٩

• شلّ الاضراب العام الارض المحتلة كافة بناء على دعوة من القيادة الوطنية الموحّدة، في وقت عزّزت القوات الاسرائيلية من تواجدها. وفي هذه الاثناء، وقعت اشتباكات عدّة بين هذه القوات والمواطنين الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الحارقة والفارغة في مواجهتهم لجنود الاحتلال (وفا، ١٩٩٣/١/٩).

• طلب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، من الولايات المتحدة الاميركية ان تستخدم نفوذها وتمارس ضغطاً على المملكة العربية السعودية لايقاف مساعداتها المالية لحركة «حماس» في الارض المحتلة (هآرتس، ١٩٩٣/١/١٠).

١٩٩٣/١/١٠

• قصفت قوات الاحتلال الاسرائيلية منازل لمواطنين في حي التفاح في مدينة غزة بصواريخ مضادة للدبابات، ممّا أدّى الى تدمير وتصدّع جدران عدد من المنازل. وبرّرت سلطات الاحتلال هذه الاعتداءات بدعوى وجود نشيطين مسلّحين ومطاردين في هذه المنازل. كما اقتحمت قوات اسرائيلية مركز شباب أريحا الرياضي، ودهمت عدداً من المحال التجارية في طولكرم (وفا، ١٩٩٣/١/١٠).

• نفت مصادر اسرائيلية، رفيعة المستوى، ان تكون اسرائيل حصلت على أي تعهّد من قبل الولايات المتحدة الاميركية باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات على اسرائيل (يديعوت احرونوت، ١٩٩٣/١/١١).

١٩٩٣/١/١١

• استشهد المواطن اياد سمارة (٢٢ عاماً) من جنين بعد ان أطلق جنود اسرائيليون النار عليه. وادعت مصادر عسكرية اسرائيلية ان سمارة كان مطلوباً لاطلاقه النار باتجاه سيارة مدنية اسرائيلية في جنين ولقتله فلسطينياً متعاوناً مع سلطات الاحتلال. في غضون ذلك، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ١٩٩٣/١/١٢).

١٩٩٣/١/١٢

• تواصلت الاشتباكات في الارض المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية كان أعنفها في طولكرم واستمر لساعات عدّة، وأطلق مسلّحون النار، أمس، باتجاه معسكر «فحمة» قرب شارع جنين ـ نابلس، وردّ جنود المعسكر على النيران بالمثل، فيما اقتحمت قوات اسرائيلية قرية المغير وأجبروا سكانها على انزال العلم الفلسطيني المرفوع في غير موقع (الدستور، ١٩٩٣/١/١٣).

• أقرت لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست بأغلبية ثمانية أصوات ضد سبعة اقتراح الحكومة الاسرائيلية بتعديل قانون اللقاءات مع أعضاء م.ت.ف. بعد ان تمّت الموافقة داخل اللجنة على ثلاثة تحفظات قدّمتها المعارضة، وذلك بفعل انضمام عضو الكنيست، يوسف عزران (شاس) الى المعارضة داخل اللجنة (عل همشمار،

١٩٩٣/١/١٣).

• قال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، ان بلاده ترغب، بقوة، في تلاشي صدور قرار من مجلس الامن الدولي بفرض عقوبات على اسرائيل، استناداً الى البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، وأضاف: «نعتقد ان أي تحرّك، الآن، من جانب مجلس الامن سيكون سابقاً لأوانه الى ان يستنفد الامين العام كل جهوده» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/١/١٩٩٣).

١٩٩٣/١/١٣

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس الموريتاني، معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، في نواكشوط، وبحث معه في آخر التطورات في المنطقة ونتائج اجتماعات مكتب الرئاسة الموسّع للقمة الاسلامية الذي انعقد في العاصمة السنغالية (**وفا**، ١٣/١/١٩٩٣).

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر تجول على قرى عدّة غرب مدينة رام الله في أعقاب مهاجمة حافلة مستوطنين واطلاق النار باتجاهها واصابة مستوطن بجروح. وكان مستوطن آخر تعرّض لطعن بسكين في أثناء تواجده في وسط قلقيلية، ردّ الجنود الاسرائيليون باقامة الاسلاك الشائكة في المكان الذي وقع فيه الحادث (**وفا**، ١٣/١/١٩٩٣).

• وقّع وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، باسم اسرائيل على الميثاق الدولي الخاص بحظر تخزين السلاح الكيميائي في العالم. وأعلن بيرس، ان اسرائيل ستوافق على رقابة دولية على منشآتها النووية، لكن ذلك لن يتمّ الّا في احلال السلام في الشرق الاوسط (**معاريف**، ١٤/١/١٩٩٣).

• في شهادة تثبيته في حضور لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، حدّد وزير الخارجية، وارن كريستوفر معالم سياسة بلاده المقبلة تجاه الشرق الاوسط، وقال: «علينا ان نحافظ على قوة الدفع في المفاوضات الحالية المتعلقة بعملية السلام وبالقضايا الاقليمية». وشدّد، في المقابل، على «العلاقات الخاصة» مع اسرائيل، وقال ان الادارة الجديدة ستلتزم المحافظة على «علاقات استراتيجية، قوية وحيوية» معها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤/١/١٩٩٣).

١٩٩٣/١/١٤

• استشهد في قرية ميثلون القريبة من جنين المواطن علي عقاب علي حاج ربايعة (٢٥ عاماً)، بعد ان قصفت قوات اسرائيلية منزله بالصواريخ المضادة للدبابات وألقيت باتجاهه قنابل يدوية. كما استشهد في خان يونس فتى في الرابعة عشرة من عمره، لم تعرف هويته، في أثناء مشاركته في تظاهرة سارت في المدينة (**الدستور**، ١٥/١/١٩٩٣).

• كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، ان اسرائيل حصلت على انذار مسبق من الولايات المتحدة الاميركية، قبل الهجوم الجوي الاخير على العراق. وقال، انه كان على اتصال متواصل مع الادارة الاميركية، وان اسرائيل تلقت معلومات حول التطورات ونوايا الولايات المتحدة الاميركية، على الرغم من انها لم تكن متورطة في الحرب (**هآرتس**، ١٥/١/١٩٩٣).

• قال عيزر وايزمان الذي انتخب من قبل مركز حزب العمل كمرشح الحزب لمنصب رئاسة الدولة، بأغلبية ٥٢,٤ بالمئة من الاصوات انه مقتنع ان رفاقه في كتلة حزب العمل البرلمانية سينجحون في الحصول على الأغلبية في الاقتراع الذي سيجرى بتاريخ ٢٢/٣/١٩٩٣ لانتخابه رئيساً للدولة (**هآرتس**، ١٥/١/١٩٩٣).

١٩٩٣/١/١٥

• هاجم فلسطيني يدعى فخري الدحدوح (٢٣ عاماً) مجموعة من الاسرائيليين كانوا يقفون قريباً من المحطة المركزية للحافلات في تل ـ أبيب، وأصاب أربعة منهم بجروح تبيّن ان بينهم لبناني من الشريط الحدودي وبولندي. وقد أطلق أحد أفراد الحرس المدني الاسرائيلي النار باتجاه المهاجم ممّا ادّى الى اصابته بجروح بليغة توفى على أثرها. في هذه الاثناء، تواصلت الصدامات بين المواطنين في الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية وأسفرت عن جرح عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٦/١/١٩٩٣).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ Beit-Hallahmi, Benjamin; "Israel's Ultra - Orthodox: A Jewish Ghetto within the Zionist State", *Middle East Report*, Vol. 22, No. 179, November - December 1992, pp. 22 - 23, and p. 28.

○ الاحزاب والتكتلات

٢ ماركوس، يوئيل؛ «لن تحدث هنا معجزة كبيرة»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٤٤ ـ ١٣٤٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١٢/١.

٣ Hadar, Leon T.; "The 1992 Electoral Earthquake and the Fall of the Second Israeli Republic", *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 4, Autumn 1992, pp. 594 - 616.

٤ Vitullo, Anita; "Yitzhak Rabin and Israel's Death Squads", *Middle East Report*, Vol. 22, No. 178, September - October 1992, pp. 40 - 42.

○ الاقتصاد

٥ أركين، دان؛ «الصناعة الجوية في أزمة»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٤٧ ـ ١٣٥٠؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٢/١١/٦.

٦ أطرش، عاص؛ «الصناعة العربية في اسرائيل»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧؛ نقلاً عن **ريفاعون لكلكالاه**، العدد ١٥٢، آب (اغسطس) ١٩٩٢.

٧ سعد، احمد؛ «مشروع الميزانية الاسرائيلية لسنة ١٩٩٣: توقعات في شأن التنمية الاقتصادية والاستيطان الاجتماعي والاستيطان الكولونيالي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٢٦٠ ـ ٢٧١.

○ الاستيطان والمستوطنات

٨ البرادعي، نبيل؛ «المستوطنون ينعمون بالخيرات والامتيازات»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٨٨٧، ١٩٩٣/١/١، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٩ شرغائي، نداف؛ «النشاط الاستيطاني يتوقف»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٤١ ـ ١٣٤٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١١/٢٥

١٠ العبدالله، هاني؛ «سياسة رابين الاستيطانية عودة الى مشروع آلون»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٢٧٢ ـ ٢٨١.

١١ «وثائق احصائية حول الاستيطان [وثائق]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٥١ ـ ١٣٥٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١٢/١.

١٢ Sayigh, Yezid; "Israel and the Palestinians: Reinstating Occupation, Legalising Annexation", *Middle East International*, No. 440, 18/2/1992, pp. 16 - 17

○ الشؤون العسكرية

١٣ نمرود، يورام؛ «الخيار النووي الاسرائيلي

في ظل نظام عالمي جديد»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٠٩ ـ ١٢٢٣؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٤ ـ ٥، حزيران ـ تموز (يونيو ـ يوليو) ١٩٩٢).

○ العلاقات الخارجية

١٤ ابو زياد، زياد؛ «مفاوضات السلام: نقطة الانطلاق الاسرائيلية بين الوهم والواقع»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٠ ـ ٢٠.

١٥ بسطامي، مها؛ «العامل العسكري في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٥ ـ ٢٧.

١٦ بن ـ تسفي، ابراهام؛ «فرسان المائدة المستديرة لكلينتون»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٣٥ ـ ١٢٣٦؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٢/١١/٦.

١٧ جريس، سمير؛ «اسرائيليات: نجاح كلينتون بين التفاؤل والحذر [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

١٨ الحسيني، مصطفى؛ «عام على مسيرة السلام [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٢٤ ـ ١٢٣١.

١٩ خليفة، احمد وسمير صراص؛ «مفاوضات السلام: تقويمات اسرائيلية (ملف)»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٣٣ ـ ٧٦.

٢٠ سعد، احمد؛ «مستقبل العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية في ظل ادارة بيل كلينتون الجديدة»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ٤٠، ١٩٩٢/١٢/١٥، ص ٣٥ ـ ٣٩.

٢١ سيل، باتريك؛ «تحالف تركي ـ اسرائيلي هدفه اضعاف العلاقة بين طهران ودمشق»، **الوسط** (لندن)، العدد ٤٦، ١٩٩٢/١٢/١٤، ص ٣١ ـ ٣٣.

٢٢ شيف، زئيف؛ «الولايات المتحدة: المثلث الاستراتيجي»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣١٥ ـ ١٣١٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١١/٢٧.

٢٣ ـــ، ـــ؛ «الولايات المتحدة: التركيز على القيم المشتركة»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٣٢ ـ ١٢٣٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١١/١٠.

٢٤ عبدالله، صلاح؛ «اسرائيليات: الوفد الاسرائيلي؛ آليات التفاوض [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٤٣ ـ ١٤٧.

٢٥ ماركوس، يوئيل؛ «لنعيش مع كلينتون»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٣٤ ـ ١٢٣٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١١/٦.

٢٦ ماعوز، موشيه؛ «الخيار الفلسطيني أفضل»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٥٥ ـ ١٢٥٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١٠/٢٢.

٢٧ Aronson, Geoffrey; "Hidden Agenda: US-Israeli Relations and the Nuclear Question", *Middle East Journal*, Vol. 46, No. 4, Autumn 1992, pp. 617 - 630.

○ الصهيونية

٢٨ السايح، ليلى؛ «بعض التحولات في الفكر الصهيوني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٣٦.

فلسطين

○ الاحزاب والتكتلات

٢٩ أبو عمرو، زياد؛ «الاسلاميون الفلسطينيون: التعدّدية والديمقراطية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٨٨ ـ ١٠٠.

٣٠ باخور، غي؛ «قبائل الزولو ضد عرفات»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٥/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٣٢ ـ ١٣٣٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١١/٢٤.

٣١ روبنشتاين، داني؛ «ثقل سياسي للجماعات الدينية»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ١٠٥/٩، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٣٤ ـ ١٣٣٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٩٢/١١/٢٧.

٣٢ مصطفى، مازن؛ «المقاومة الفلسطينية يتنازعها فتور... و'حماس'»، **الحوادث**، العدد ١٨٨٦، ١٩٩٢/١٢/٢٥، ص ٢٧ ـ ٢٨.

٣٣ ـــ، ـــ؛ «ضرب 'حماس' حقق هدنة اقليمية تعبيرها الحكم الذاتي»، **الحوادث**، العدد ١٨٨٧، ١٩٩٣/١/١، ص ١٥ ـ ١٦.

٣٤ ـــ، ـــ؛ «اتفاقات الحد الادنى تمثل نصف هدنة بين فتح وحماس»، **الحوادث**، العدد ١٨٨٩، ١٩٩٣/١/١٥، ص ٢٧.

٣٥ Kuttab, Daoud; "West Bank and Gaza Strip: Current Developments and the Peace Process", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXII, No. 1 (85), Autumn 1992, pp. 100 - 107.

○ الاقتصاد

٣٦ الجرباوي، علي؛ «التنمية في الارض الفلسطينية المحتلة: واقع 'الالحاق' وشروط الانطلاق»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٣ ـ ١٤.

○ ثقافة

٣٧ بسيسو، عبدالرحمن؛ «أماكن المنفى في الرواية الكنفانية: علاقاتها وتحولاتها الدلالية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٦٣ ـ ١٠٣.

٣٨ عبدالغني، مصطفى؛ «رواية الانتفاضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٣٧ ـ ٤٩.

٣٩ المدهون، راسم؛ «معين بسيسو شاعر البدايات الصعبة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٥٠ ـ ٦٢.

٤٠ واقع الادب الفلسطيني وآفاقه؛ «ندوة [شارك فيها: الياس خوري؛ عبدالرحمن ياغي؛ ابراهيم نصرالله؛ يوسف اليوسف؛ عبدالنبي اصطيف]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٠٤ ـ ١١٢.

الفلسطينيون

٤١ ابو النصر، عبدالكريم؛ «المبعدون: عملية السلام تمر فوق رؤوسهم... ولا تطالهم»، **الوسط**، العدد ٤٨، ١٩٩٢/١١/٢٨، ص ١٠ ـ ١٣.

٤٢ خاشقجي، جمال؛ «ما العلاقة بين المبعدين الفلسطينيين والقوى الاسلامية في مخيمات لبنان؟»، **الوسط**، العدد ٥٠، ١٩٩٣/١/١١، ص ٢٨ ـ ٣٢.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٤٣ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ [بيانها الرقم ٩٣ داعياً الى استمرار الانتفاضة]»، **فلسطين المسلمة** (عمان)، السنة ١١، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، ص ٧.

٤٤ ـــ؛ [مذكرتها الى القيادة الفلسطينية

في تونس بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٩٢]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ١١، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، ص ٢١.

٤٥ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة: «[بيان خاص عن المفاوضات والتمثيل الفلسطيني]»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٨٢ (١٥٥٧)، ٢٧/١٢/١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٣.

٤٦ ـــــ : «[نص النداء الرقم ٩٠، نداء الانتفاضة المتجددة]»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢١، العدد ٩١٨، ١٣/١٢/١٩٩٢، ص ٧.

○ الانتفاضة

٤٧ البرادعي، نبيل: «عام ١٩٩٣ سيكون أكثر دموية على الانتفاضة الفلسطينية»، **الحوادث**، العدد ١٨٨٦، ٢٥/١٢/١٩٩٢، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٤٨ بنفنيستي، ميرون: «هل انتهت الانتفاضة؟»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٨/١٠٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٦٣ ـ ١٢٦٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/١٠/١٩٩٢.

٤٩ الحسيني، مصطفى: «الذكرى الخامسة للانتفاضة: ميزان الايجابيات والسلبيات [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٠٨ ـ ١٣١٤.

٥٠ صايغ، يزيد: «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ «تراجع دور ' الوحدات الخاصة' ؛ عودة النشاطات الجماهيرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

٥١ القدسي، فهد: «نظرة الى عمق الانتفاضة بعد خمس سنوات»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٢، العدد ١١٣٠، ٢٦/١٢/١٩٩٢، ص ٣٨ ـ ٤٢.

٥٢ المدهون، ربعي: «المناطق المحتلة: المعتقلون يعيدون صورة الانتفاضة الاولى [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٤ ـ ١٣٧.

٥٣ Kidron, Peretz; "Violence marks the Start of the Sixth Year of the Intifadah", *Middle East International*, No. 440, 18/12/1992, pp. 3 - 4.

٥٤ Kuttab, Daoud; "Intifadah Alive and Kicking", *Middle East International*, No. 440, 18/12/1992, pp. 4 - 5.

القضية الفلسطينية

٥٥ أولمرت، يوسي: «ما الذي سيحققه الفلسطينيون بانسحابهم من المفاوضات؟»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٢٩ ـ ١٣٣٠؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٣/١١/١٩٩٢.

٥٦ البديري، موسى: «الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي من الانتفاضة الى المفاوضات»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٠١ ـ ١١٤.

٥٧ جادالله، محمد: «عام من محادثات التسوية: نظرة نقدية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٢١ ـ ٣٢.

٥٨ حيدري، نبيل: «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ دبلوماسية الاستمرار [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٣٤ ـ ١٣٧.

٥٩ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا: «الفلسطينيون بين الداخل والخارج»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ٣ ـ ٩.

٦٠ رومان، ميخائيل: «اليهود والعرب في القدس: ٢٥ عاماً من واقع يومي في ظل نزاع سياسي»، **الملف**، المجلد ٩، العدد ٩/١٠٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٩٣ ـ ١٢٩٩؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، العدد ٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢.

٦١ س. ش.: «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:

المسار التفاوضي والاصطفافات الجديدة [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٣ ـ ١٢٧.

٦٢ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: تبدّل في لغة التفاوض [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٨ ـ ١٣٣.

٦٣ فوطة، خليل؛ «الولايات المتحدة الاميركية والشرق الاوسط: عقد من التحدي والتغيير [تقرير عن مؤتمر نظّمه المعهد العسكري الاميركي في ولاية فرجينيا]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١٢٠ ـ ١٢٢.

٦٤ معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى؛ «استراتيجية اميركية لعملية السلام العربية ـ الاسرائيلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١١٥ ـ ١٥٣.

٦٥ Abed, George T.; "The Palestinians in the Peace Process: The Risks and the Opportunities", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XXII, No. 1 (85), Autumn 1992, pp. 5 - 17.

٦٦ Kelman, Herbert C.; "Acknowledging the Other's Nationhood: How to Create a Momentum to the Israeli - Palestinian Negotiations", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XXII, No. 1 (85), Autumn 1992, pp. 18 - 37.

٦٧ Lewis, Bernard; "Rethinking the Middle East", *Foreign Affairs,* Vol. 71, No. 4, Fall 1992, pp. 99 - 119.

منظمة التحرير الفلسطينية

٦٨ دراج، فيصل؛ «الوحدة الوطنية في م.ت.ف.»، الهدف، السنة ٢٢، العدد ١١٣٠، ١٩٩٢/١٢/٢٦، ص ٣١ ـ ٣٧.

٦٩ شهاب، زكي؛ «خفايا الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وأبعاد قرار رابين الجديد»، الوسط، العدد ٤٦، ١٩٩٢/١٢/١٤، ص ٣٤ ـ ٣٧.

٧٠ الصوراني، غازي؛ «العمل الجبهوي الفلسطيني داخل م.ت.ف. وخارجها... أي دور؟»، الهدف، السنة ٢٢، العدد ١١٣٠، ١٩٩٢/١٢/٢٦، ص ٤٣ ـ ٤٦.

٧١ مصطفى، ابو علي؛ «م.ت.ف. الحاضر والآفاق»، الهدف، السنة ٢٢، العدد ١١٣٠، ١٩٩٢/١٢/٢٦، ص ٢٥ ـ ٣٠.

٧٢ Shain, Miriam; "Burst of Diplomacy", *Middle East International,* No. 439, 4/12/1992, pp. 7 - 8.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٣ «[بيان صادر عن م.ت.ف. بشأن الجولة الثامنة للمفاوضات]»، فلسطين الثورة، السنة ٢١، العدد ٩١٨، ١٩٩٢/١٢/١٣، ص ٦.

٧٤ «الفصائل العشرة تدعو لاضراب ١٩٩٢/١٢/٩ وصيانة الانتفاضة»، الحرية، العدد ٤٨١ (١٥٥٦)، ١٩٩٢/١٢/١٣، ص ١٦.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧٥ «بيان سياسي صادر [بالاشتراك مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠]، بشأن الانسحاب من مفاوضات السلام»، الحرية، العدد ٤٨٢ (١٥٥٧)، ١٩٩٢/١٢/٢٧، ص ١٠.

٧٦ «[تصريح ناطق باسم الجبهة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٥، بشأن تنازلات فلسطينية جديدة قدمت في واشنطن]»، الحرية، العدد ٤٨٢ (١٥٥٧)، ١٩٩٢/١٢/٢٠، ص ١٥.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٧٧ «بيان أخوة لـ 'فتح' و'الشعبية' صادر بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٦»، فلسطين الثورة، السنة ٢١، العدد ٩١٨، ١٩٩٢/١٢/١٣، ص ٧.

٧٨ «بيان سياسي صادر بمناسبة انطلاقة

الجبهة الشعبية في ذكراها الـ ٢٥»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٢٨، ١٩٩٢/١٢/٦، ص ٦ ـ ٧.

٧٩ «بيان سياسي صادر في ذكرى الانطلاقتين [الانتفاضة والجبهة الشعبية]»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٢٩، ١٩٩٢/١٢/٢٠، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٨٠ «[بيان سياسي صادر عن المكتب السياسي يطالب المنظمة بالانسحاب من المفاوضات، بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨]»، **الهدف**، السنة ٢٣، العدد ١١٣١، ١٩٩٣/١/١٠، ص ٦.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٨١ «[نص كلمته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة عامها السادس]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢١، العدد ٩١٨، ١٩٩٢/١٢/١٣، ص ٤ ـ ٥.

المقابلات

٨٢ بكر، ابراهيم؛ «القيادة الفلسطينية تسير في طريق التدمير الذاتي لـ م.ت.ف.»، **الحرية**، العدد ٤٨٢ (١٥٥٧)، ١٩٩٢/١٢/٢٠، ص ١٢ ـ ١٣.

٨٣ حبش، جورج؛ «تحرير فلسطين أمر حتمي»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١١٣٠، ١٩٩٢/١٢/٢٦، ص ٨ ـ ٢٤.

٨٤ دجرجيان، ادوارد (مساعد وزير الخارجية الاميركي)؛ «[عملية السلام مستمرة برغم ابعاد الفلسطينيين]»، **الوسط**، العدد ٤٩، ١٩٩٢/١/٤، ص ١٤ ـ ١٥.

٨٥ الشكعة، بسام؛ «الحكم الذاتي رضوخ للاحتلال، ولا يقود الى دولة»، **الحرية**، العدد ٤٨١ (١٥٥٦)، ١٩٩٢/١٢/١٣، ص ٢١ ـ ٢٢.

٨٦ Abd al-Shafi, Haydar; "Reflections on the Peace Process", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXII, No. 1 (85), Autumn 1992, pp. 57 - 59.

٨٧ Shaath, Nabil; "Reflections on the Peace Process", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXII, No. 1, (85), Autumn 1992, pp. 70 - 77.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٨٨ الحوت، بيان نويهض؛ فلسطين، القضية، الشعب، الحضارة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١١٧ ـ ١١٩ (مراجعة سميح شبيب).

٨٩ صايغ، يزيد؛ رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع ـ ١٩٦٧»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٦٤ ـ ١٧٠ (مراجعة عبدالقادر ياسين).

٩٠ Ateek, Naim Stifan; *A Palestinian Theology of Liberation: Justice and only Justice*
شؤون فلسطينية، العدد ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، تشرين الاول ـ تشرين الثاني ـ كانون الاول (اكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر) ١٩٩٢، ص ١١٣ ـ ١١٦ (مراجعة يوسف حداد).

٩١ Benvenisti, Meron; *Fatal Embrace: Intifadah, the Gulf War, the Peace Process*
مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٥٤ ـ ١٦٠ (مراجعة اوري ديفين).

٩٢ Brynen, Rex; *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*, **Journal of Palestine Studies**, Vol. XXII, No. 1, (85), Autumn 1992, pp. 113 - 114 (Reviewed by Yezid Sayigh).

٩٣ Ellis, Marc H.; *Beyond Innocence and, Redemption Confronting the Holocaust and Israeli Power*
مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

٩٤ Hiltermann, Joost R.; *Behind the Intifadah: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*, **Middle East Journal**, Vol. 46, No. 4, Autumn 1992, pp. 691 - 692 (Reviewed by Ann M. Lesch).

٩٥ Hurwitz, Deena; *Walking the Red, Line: Israeli in Search of Justice for Palestine*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٧١ ـ ١٧٣ (مراجعة سارة روي).

٩٦ Ofer, Dalia; *Escaping the Holocaust: Illegal Immigration to the Land of Israel, 1939 - 1944,* **Middle East Journal,** Vol. 46, No. 4, Autumn 1992, p. 689 (Reviewed by Frank W. Brecher).

٩٧ Peteet, Julie M.; *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement,* **Middle East Journal,** Vol. 46, No. 4, Autumn 1992, p. 692 (Reviewed by Amal Rassam).

٩٨ Talhami, Ghada Hashem; *Palestine, and Egyptian National Identity*

مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١٦١ ـ ١٦٣ (مراجعة جويل باينن).

٩٩ Winternitz, Helen; *A Season of Stones: Living in a Palestinian Village,* **Journal of Palestine Studies,** Vol. XXII, No. 1 (85), Autumn 1992, pp. 111 - 112 (Reviewed by Mouin Rabbani).

الكتب

١٠٠ أبو غربية، بهجت؛ في خضم النضال العربي الفلسطيني، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣، ٤١٧ صفحة.

١٠١ Kark, Ruth; *Jerusalem Neighborhoods: Planning and By-Laws (1855 - 1930),* Jerusalem: Magnes Press, 1991, 195 Pages.

١٠٢ Ofer, Dalia; *Escaping the Holocaust: Illegal Immigration to the Land of Israel, 1939 - 1944,* Oxford and New York: Oxford University Press, 1990, 391 Pages.

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات، أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 238 - 239 , January - February 1993

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

16 Artemidos Street, Strovolos

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى